







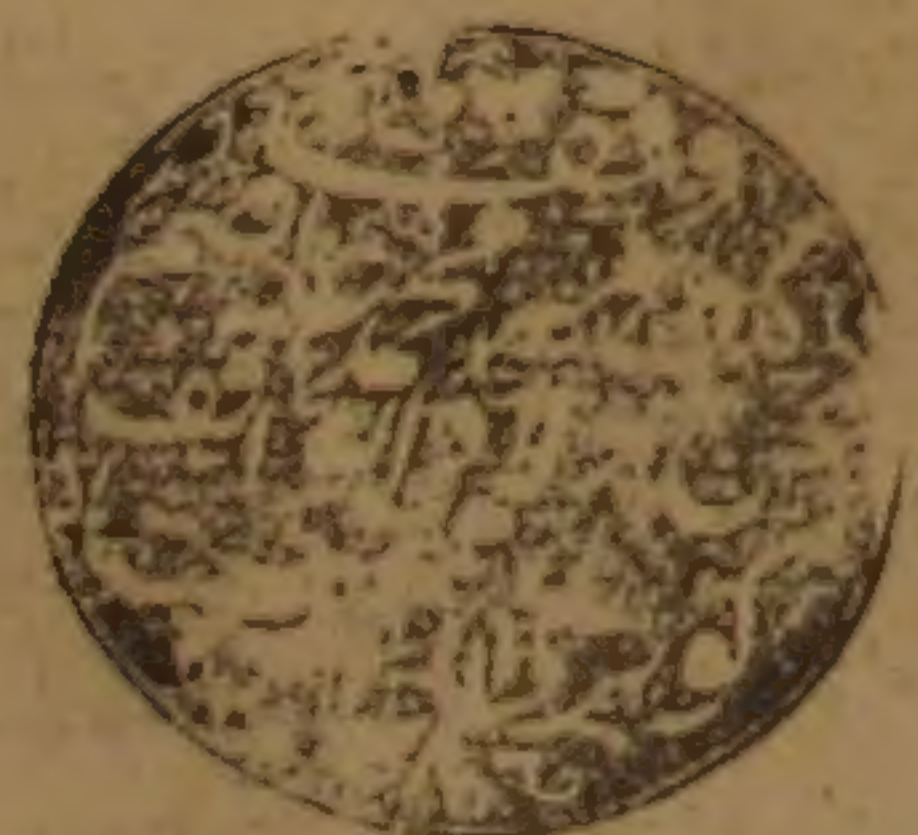




قد وقف هذا الكتاب المشطاب  
رجاء لشفاعة رسول الوهاب  
الحاج محمد عارف ابن يوسف

العرف شيخ ايا صوفي

كبير ١٢٥٧





يا من هو مصدر الكلمات وافعالها \* ومبتدأ العوامل واعمالها \* كل ما لا  
 يليق بكبريائه عنه منصرف \* وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف \*  
 امتلات ظروف الكائنات بمعربات آياته \* وتلاأت على حروف المكنونات  
 مبنيات اماراته \* عرفها لمن اتى السمع وهو شهيد \* ونكرها على من  
 في آذانه وقرو هو عنيد \* توأمت الاوهام في بيداء جلالة \* واولعت الافهام  
 بعين نواله \* اضمر اسرار الخفية في ضمائر اولي البصائر \* واطهر علاماته  
 الجلية على ابصار اولي الضمائر \* ووضع آثاره دالة على ذاته \* وافعاله ناطقة  
 باممائه وصفاته \* فحمدك جدا تفيض به شأيب كرمك \* وشكرك شكر اترمله  
 بجلايب نعمك \* ونصلي على من اسلمته من سلالة معد بن عدنان \* وابدته  
 باوضح التبيين ومجز البيان \* امارات حقه من فوعات \* وعلامات صدقه  
 منصوبات \* شرآئعه مجرورات الى يوم الدين مؤيده \* واحكامه المؤيدة الى  
 الحين مؤيده \* وعلى آله الخير \* واصحابه البره \* من اف افهم صلح ونجاء \*  
 ومن نكب عن رد فهم طلع وغوى (وبعد) فهذه فوائد عالية يهتز بادراكها  
 اعطاف الازهان \* وفرآئد غالية تثبت العقول لاحتموا آئها الاوزان \* نادبها  
 محيط خاطر ابى واستادى \* وسمع بها بسيط من اليه في العلوم استنادى \*  
 مرجع الفحول والاجله \* منبع العقول والادلة \* امام الافاق بالاتفاق \*  
 استاك الكل في الكل على الاطلاق \* رديف المتقدمين \* وغطريف المتأخرين

ناقدا السابقين \* وقائد اللاحقين \* عبد الحكيم بن شمس الدين \* ادام الله  
 مادام بشير \* ولاح كوكب منير  
 وهذا دعاء لا يرد لانه \* لاصلاح اصناف البرية شامل  
 معافاة على الحوائش المعلقة للفاضل السكامل \* والعالم العامل \* الارزى  
 على شرح الكافية لزبدة العارفين \* وقدوة العالمين \* وحيد اوانه \* وفريد  
 زمانه \* عبد الرحمن الجاني \* افاض الله تعالى عليه وابل الغفران \* واسكنه  
 بمجوعة خيام الجنان \* وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حوائش  
 الفاضل المذكور وهو مبسحت الاصوات الى آخره تكمله لها لا يوضح  
 معضلهما \* وتتميل مجملهما \* وتذليل صغابهما \* وتزميل شعابهما \* اسمع اف  
 لمقتضى اطلاع رموزه \* وانجبا حاسا الى افتتاح كنوزه \* فبلغ من المقاصد  
 فاصيتها \* وملأت من انجاس ناصيتها \* فيا ايها الناظرون لا تتخذوا مأخذها  
 سهلا مسهلا \* وفي طريقةكم بترامع طلاء \* وامع نوافيها بعين الانصاف \*  
 ولا تشرفوا اليها بلحاظ الاعتراف \* فخذوها كقنونا من الشاكرين \* وآخر دعوانا  
 ان الحمد لله رب العالمين \* وانا المسكين الغريب \* عبد الله الملقب بالليث (قوله  
 مصدر المعلوم) وهو الاظهر لكونه معدولا من جدت حمد الله للدلالة على  
 العموم والدوام والكثر استعماله (قوله اي كل حمد اه) تفسير على كلا  
 الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في افادة اختصاص  
 جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابي  
 بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اي قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك  
 مستغاد من الالام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك  
 الفاعل قصد العموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها  
 لا يعتبر بالعرف والا لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد (قوله والقدر  
 المشترك) في الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار  
 نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة  
 وضعها فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان  
 اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر بشئ منهما فهو القدر  
 المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد (قوله الخاص بالصدر)



المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير فار الذات والحاصل  
 بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالجاء بالمعنى المصدري ستودن والحاصل  
 بالمصدر سبام وليس المراد منه الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم  
 على الضرب (قوله اى للحرى بجنس الحمد) اى الضمير راجع الى الجنس سواء  
 كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح  
 به القاضى فى تفسير قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك لانه قد ان غيره  
 تعالى ليس جديراً بالجد اصلاً ثم ان الولي بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى  
 وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب  
 المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واخرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره  
 اذا صار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفى دون ذاته تعالى  
 بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كافى فى الاشتقاق فان تم والا فلا  
 وتفسيره بالمحب او النصير او المتولى لا يساعده الذوق السليم كما ترى (قوله وان  
 الوهم) عطف تفسيرى للتعين (قوله صريحاً) بخلاف الحمد لله فانه تعليل بما  
 يشعر بالعلية ضمن السكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به  
 كالتعليق بالمشتق (قوله من النبوة) على وزن المروءة فى شمس العلوم النبوة  
 الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان  
 جعلت النبي ما خوذ منه اى شرف على سائر الناس فاصله غير الهمزة فاعيل  
 بمعنى مفعول وتصغيره نبي والجمع انبياء كالتقيا وان جعلته ما خوذ من النبأ  
 بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فاصله الهمزة وتصغيره نبي ووجه نبأ  
 كما ساء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا يقول تنبأ مسيلاً بالهمزة  
 غير انهم تركوا الهمزة فى النبي كما تركوها فى الذرية والبرية والخاسية الا اهل مكة  
 فانهم يهزمون هذه الاحرف ولا يهزمون غيرها وانما جمع على انبياء لان الهمز  
 لما ابدل والزم الابدال جمع بجميع ما اصل لانه حرف العلة كعيد واعباد ولعدم  
 احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختصاره وقيل انه منقول عن النبي  
 بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى (قوله انسان بعنه اه) انما قال انسان  
 ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوته (قوله اهل بيته)  
 اولاده كما راجحه وخدمه كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت (قوله)

كظاهر واطهار) تنظير لا اشتباه لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال  
 فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار  
 جمع طاهر كصاحب واصحاب (قوله اوجع صعب) بمعنى صاحب اوجع  
 صاحب على ما فى الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع (قوله مخفف صاحب)  
 مجدف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما (قوله بناء على ما قيل) متعلق بكلا  
 الوجهين من ان فاعلا اسماء كان اوصفة (قوله اى الذى ثبت اه) لما كان  
 ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صاحب متادياً بجميع آدابه صلى الله عليه  
 وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذ لم يكن للعهد الخارجى  
 وذلك باطل فى نفسه ومستند على استواء جميع الصحابة فى الفضل اولها بحمل  
 الاسناد فى الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كما فى قولهم بنو افلان  
 قتلوا افلانا واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيما بينهم التأديب بآدابه ويجعل الجمع  
 انشائي مجازاً عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى  
 جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه  
 اشار بقوله والانصباغ بصغته حيث اوردها بصيغة المفرد ولما كان الانصاف  
 بصفة الغير محالاً علله بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية  
 تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكما انها كلما ارتفع صفة  
 منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث  
 كذلك حال الفناء فى النبي والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق  
 الشارح رحمه الله ولعل المحشى سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى  
 الساعين غاية السعي فى التأديب بآدابه بحمل صيغة التفعّل على المبالغة  
 والاضافة لمجرد الارتباط (قوله اى ما سبى على بك) وهو المعانى المدونة  
 الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى  
 المخاطب او الحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها  
 على تقدير جعلها اشاراً الىها بتزليلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وميرورها  
 نصب العين كالمشاهد وفى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى  
 من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان  
 خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالمسمى المعانى المدونة باى محل قامت



كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام (قوله من القيد) في التاج  
 القيد زياده شدة ومنه الفائدة في القاموس فادت له فائدة اي حصلت  
 وفي الصراح الفائدة انجده دادة وكرفته شود ازدانش ومال فاعله  
 معنى نقل اليه من الوصفية (قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه) اشكل الامر  
 دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه (قوله للمبالغة) يعني  
 في الاصل صفة جعل عالما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي اما  
 للمبالغة في كفايته للمبتدى في علم النحو والنقل من الوصفية الى الاسمية  
 وان اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا  
 الى زيادة اعتبار اخره وان كان فيه ابقاء التاء على اصله (قوله لتوهم)  
 اي لما نعت وهو توهم التأنيث (قوله كناية) اي المشار والمغارب كناية عن جميع  
 الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه (قوله من اول السرطان  
 الى اول الجرد) وهو من غاية القرب من القطب الشمالي الى غايته من القطب  
 الجنوبي (قوله يعني ستر الله) حاصله اذا كان التعمد بمعنى الستر المطلق  
 فذهبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف  
 اي قصبراته وازافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون  
 الشيء آله لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه (قوله من غير سابقة  
 عمل) يقال له سابقة وسابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير  
 سبق في العمل (قوله ويجوز اه) اي يجوز ان يكون الستركناية عن الاطاعة  
 بخلافه لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص  
 (قوله قال في التاج التعمد كما يوشيدن الخ) يعني ان التعمد اذا كان  
 بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى  
 الاول من غير احتياج الى معونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل  
 التعمد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده  
 عن بعض المعاني وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية  
 عن الاطاعة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون مخاطبة لاستردنوبه بخلاف  
 ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية الى معونة التجريد  
 فالجواب ان جعل التعمد بمعنى الستر مطلقا احتياج استخراج المعنى الاول

الى معونة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتياج استخراج المعنى  
 الثاني الى التجريد (قوله التلهف اه) فالتلهف الحسرة والحزن على فوات  
 المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه (قوله جعل  
 الاسباب اه) ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له  
 الخذلان (قوله الحسب اه) يعني انه في الاصل مصدر واستعمل بمعنى اسم  
 الفاعل (قوله عطف على جملة وهو محسبي) وكلاهما انشائيان وكذا قوله  
 وما توفيقي الا بالله والواقع اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب النشئي  
 عن الكلام السابق (قوله لتضمنه معنى الفعل) فانه بمعنى يحسبني (قوله  
 والمخصوص اه) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح (قوله اي ترك  
 التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط  
 نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنفي بتأويل  
 انني التصدير فاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف (قوله بتخييل) التخييل  
 درخيال انداختن اي تخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا التصنيف الانيق  
 فان النفس اطوع للتخييلات من المعقولات (قوله من حيث انه منعه)  
 اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد وان كان الساتع في تقييد الشيء  
 بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص  
 لكونه مصنوعا له (قوله فانهم انما يستحسنون اه) بدليل تركهم  
 فيه الا يعنون به كالمكتات والامور الحسية ولان المأمور به في الحديث  
 افتتاح امر ذي بال وشرف (قوله لكن بقي توهم اه) انما قال توهم اما لانه  
 قد اندفع بقوله بان جعله جزا واما لانه مبني على جعل البناء في الحديث صلة  
 الابتداع فيفيد كون الحمد جزأ للمبتدأ به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو  
 من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به الابتداع في كل امر ذي بال فهو باء الملازمة  
 اي لم يبدأ ذلك الامر متبعا بالحمد لله فيكون المأمور به التلطف به في اول  
 الامر لا الجزئية وهو حاصل جواب السارح (قوله اي عن احوال منسوبة  
 اليهم من حيث اه) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة للاختصاص  
 المستفاد من الاضافة او مما تقر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار  
 قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الانحوال المنسوبة اليهم باعتبار



امراهم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات او باعتبار امر اخص  
 ككونهما فصحا او غير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث  
 انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية  
 اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية باعتبارها النجاة لمعرفة كيفية  
 التراكيب العربية صحة وسقاما (قوله سواء ثبت الخ) البحث اثبات المحمول  
 للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم بانها تنقسم الى  
 اول نوعه او عرضة الذاتي او لنوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين  
 الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالذات قسم من الموضوع اكنى المحشى  
 على القسمين وفائدة قيد الحينية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن  
 حينية يبحث عنه في علم ومن اخرى في آخر (قوله وفيه اشارة) وليس بيانا  
 للموضوع قصدا حتى يرد ان التعريف والمعاني والبيان والبديع والنحو  
 بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من  
 اعتبار الحينية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة  
 والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما (قوله ردا  
 على من قال ان موضوعه الكلمة او الكلام الخ) هربا من لزوم تعدد الموضوع  
 لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة (قوله تكلف) لان  
 كلامهما مبحث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي  
 فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف وبقى انه يبحث فيه عن احوال  
 المركب الغير الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة اللهم  
 الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب  
 ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة  
 (قوله اي لم يتصور) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لامن التعريف اذ البحث  
 عن احوالهما موقوف على معرفتهما الاعلى التعريف (قوله ولما ثبت وجوب  
 تصورهما اه) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه  
 على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التعريف وحاصل الدفع  
 انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين تفصيل ما هو الواجب  
 لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقة ثان في تفصيل

المقصود

المقصود ببحثهما رايهما شاء برادته والمرجح ارادته كما هو طريقة اهل الحق  
 (قوله ان قيل اه) لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث  
 انهما كذلك موقوف على تصورهما ما يوجه مساو لهما يتمكن من اثبات  
 الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا  
 ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحينية في قوله لم يصح البحث عن احوالهما  
 اه فالاولى اسقاط الحينية واسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه  
 اعتبار حال المتعلم الغير الخاطب وهو الحق (قوله وجد جهة التقدم اه)  
 وهي الجزئية اما جزئية الفرد لا فرد فقطاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه  
 اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا  
 للملاحظة ومن لم يفهم وقع في حيص بيض (قوله توافق اه) لان التصور  
 يتبع الملفظ والملفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في  
 الوجودين اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجى متحقق فتوافقت الكل  
 في التقدم (قوله الاشتقاق اه) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف  
 قولهم فتردا حدهما الى الآخر اشارة الى انه ليس د اخلافي الخذل هو بيان  
 لتعيين المشتق والمشتق منه فالمرود مشتق والمرود اليه مشتق منه (قوله  
 تناسبا) اشارة الى انه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل  
 مصدرا مشتقا من القتل وكلمة اول التقسيم وليان انواع الحدود من الاشتقاق  
 الصغير والكبير والا كبر لا للايهام والتشكيك (قوله وقد اشار اه)  
 حاصل ما ذكره الشارح راحة الله في بيان التناسب المعنوي هو ان المدلول  
 الاتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس تشبيه بالمعنى  
 المطابق للكلام في كون كل منهما مفردا للتأثير وحاصل وجه البعدان تشبيهه  
 بتأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبهابه  
 وان اثر تشبيهه بتأثير يعجزه الا انه كان التشبيه مناسب الكمال هذه مناسبة  
 بعيدة من الفهم لحقائقها فقامت مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض  
 افرادها غير لازمة لشي من معانيها فان تأثير المعاني بالالم يختلف بحسب  
 الاشخاص والافعال والاحوال وحاصل ما ذكره المحشى ان التناسب  
 المعنوي اشتراكهما من حيث انفسهما اي مع قطع النظر عن المعنى في المدلول



الالتزامي وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف  
 (قوله مع ان المناسب اه) لا يخفى اي لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود  
 المناسبة (قوله تأثير انفسها) اي انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر  
 الى معانيها (قوله ونقش الصور في الازهان) اي صور ذواتها (قوله ما يترتب  
 عليها) اي على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعال فانه يترتب عليها  
 جذب الملازمات ودفع المناكرات والاقدام والاجسام والتألم والتلذذ  
 والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك (قوله من مستبهمات) خبر ان  
 (قوله مدلول الكاف واللام والميم) اي المدلول الالتزامي لها السكون الكاف  
 من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة (قوله فان تقاليها اه) يقال  
 ملكك العين اذا شدت بحمته ويقال كل الشئ اذا تم في التمام قوة ذلك الشئ  
 ويقال ملكك البئر اذا قل ماؤها فانما القوة وعدم رخاوتها يقل ماؤها  
 والملك جلاء يكمل به العين فان الاحتمال يوجب القوة (قوله فالكلمة)  
 فذلك لما تقدم اي فحصل من ذلك التفصيل ان اللفاظ الثلاثة متساوية  
 للاقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تأثيرها في الاسماع والاذهان لاجل  
 القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوي  
 من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي واما كون الكلمة والكلام فرعين  
 للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات  
 (قوله لوجب التأنيث) لكونه مستندا الى ضمير جمع غير العقلاء (قوله واليه  
 ذهب صاحب الصحاح) فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع  
 كلمة (قوله فان الصاعد اه) يعني ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة  
 الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع ليس الابعضها فيجوز تذكيره باعتبار  
 تأويله بالبعض هذا كذا كذا الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على  
 ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار مؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكيره  
 ضميره وتانيته وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض هم نامق در على ما  
 وهم (قوله يقتضي تعريف المصطلح) لانه المبحوث عنه في العلم (قوله لا تعريف  
 الفرد النوعي) اي لا يقتضي المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا  
 بالمصطلح عليه (قوله ولا بيان الطرد) اي لا يقتضي المقام بيان الطراد تعريف

الكلمة وكونه شاملا لجميع افرادها كما قيل اذا المقصود معرفة ما يبحث عن  
 احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام (قوله والتعريف اه) عطف  
 على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح اي التعريف ليس الان تصور حقيقة  
 المعرف اما بالسكون او بالوجه من حيث هي مع قطع النظر عن تحققة في ضمن  
 فردا وافراد (قوله فاللام للجنس والطبيعة) اي المساهية من حيث هي وفي  
 عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل  
 للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني (قوله واقتضى ان يمنع اه) يعني انه  
 كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح  
 عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ مجرد التأنيث اللفظي (قوله  
 على تقدير اه) احتراز عن القول بوضعها للام مفهوم من حيث هي والوحدة  
 مدلول توين التنكير (قوله وليس التاء اه) رد على الفاضل الهندي حيث  
 منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه (قوله بدليل كلمتين اه) فيه ان الوحدة  
 المتصورة في كل منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التنثية من  
 حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع  
 مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التنثية بما الحق باخره الف او باء مفتوح  
 ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان  
 التاء نصا في الوحدة لما جاز كناية للجنس وكما للواحد (قوله ونسليم ما منعناه)  
 بقوله واقتضى ان يمنع (قوله طبيعية كانت) اي خلقية كانت  
 كالانسان واعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار  
 والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة او لا (قوله ويمكن ان يجاب اه) يعني  
 نقلت الكلمة من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية  
 الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية (قوله فيجوز اه) فيقال  
 فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى  
 على التاء كما في التلفظ رعاية لحز الة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي  
 هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع  
 ما يوههم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المناقاة  
 انصاف الجنس بالوحدة (قوله ورمى شئ من القم) يعني ان اللفظ في اللغة



يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفهم او غيره ولرمي شيء من الفهم حرفا او غيره  
وللتكلم والشارح رحمه الله اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا لواحد من  
المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك والجواز  
والاصل ينفي ما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على  
سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد (قوله خروج المتوى اه)  
لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي (قوله المراد باللفظ اه) لا يخفى  
ان هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام  
التعريف فتعين الثاني (قوله لم يريد باللفظ الا المعنى اه) فصار المعنى اللغوي  
اعنى الملفوظ حقيقة مذكورة في استعمالهم وهذا معنى النقل (قوله من قبيل  
تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية اه) فان التلفظ سبب لحصول  
اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين (قوله وليس فيه  
مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدرى  
الى الملفوظ ثم الى ما يلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ  
بطريق الجواز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى اللغوي (قوله وهذا اقرب)  
لقرب وجه المناسبة الى الفهم (قوله ابتداء او بواسطة) كما ذكره على تقدير كونه  
من الرمي مطلقا (قوله والبناء للتعدي) لا للسمية او الالة حتى ينتقص  
باللسان ونحوه (قوله وليس فيه دور اه) نضرب عما علم ضمنا من تفسير  
التلفظ بكفتين (قوله اختلفوا) فانهم اذ اذاعوا على الفاعلية والمفعولية والاضافة  
فذهب الشارح الرضى الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم  
الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف به بالوضع النوعي فلا تكون  
كلمة (قوله من تحقيق معنى التلفظ) حيث اعتبر ان يكون متعاضدا للكلام  
او الحرف والحركة ليست شيئا منهما (قوله وفيه بحث اه) بعنى انه وان خرج  
عما يلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة او حكما  
يدخلها فيكونها مشاركة للملفوظ اعنى الواو والالف والياء في الالة على  
المعاني الثلاثة (قوله انما فيه به تقريرا اه) يعنى الظاهر ما يلفظ به مطلقا لا بكن  
لما لم يكن ناطقا غير الانسان من الملك والجن معلوما في ذلك تقريرا للتصوير  
من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد (قوله اى تلفظا اه) اشارة

الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا ثابتا له في حد ذاته  
بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا بالنظر الى الاحوال  
بان يشترك الملفوظ في الاحوال (قوله فالمستعمل اه) بيان لكيفية ارادة  
الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشاركة فان ما يصح  
استعماله مشارفا للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص واردة العام (قوله لانه  
في الاصل مصدر) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع  
للمحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع (قوله اى الملفوظ به الحقيقي) فسر به ذلك  
ليصح مقابلة بالحكمى والاف كلاهما لفظ حقيقي لكونهما فردين له (قوله  
الذى هو اعم من الحرف) اى صدق ان يفسر الحرف بصوت يعتمد على الخارج  
ووجوده ان يفسر بالكيفية العارضة للصوت قد كررنا الصوت بمبالغة في نفي  
كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له  
في اللفظ والبارز ما له صوت في اللفظ (قوله ولا ادري انه من اى مقولة هو)  
تحقيق المقام يقتضى بسطا في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في زيد  
ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار الاسناد بخلاف  
ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب  
تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار  
امر آخر معه وهو ظاهر البطلان والا كان الفعل فقط مقيدا للمعنى الجملة  
فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل  
حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتمة له واكتفى  
بذكر الفعل عن ذكره كفا في الترخيم يجعل ما بقى دليلا على ما اتى نص عليه  
الرضى فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينفى  
ان يكون اقل من الف ضرب بانصافه او ثلثه اى يكون ضمير المفرد اخف من ضمير  
التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه  
لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره  
من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخل في شيء من المقولات  
ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لا  
ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب



تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله فظهر  
فساد ما قيل من انه انفعال المعقول واعتبر جزءاً من الكلام المفوظ كجعله  
جزءاً من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً  
وتارة ممكناً جسمياً او عرضياً وتارة من مقولة الصوت بان رجوع الضمير  
الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي اهـ لانه  
حينئذ كيف يصح جعله قسماً من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك  
انقائل لهذه الحقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع  
الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع  
والموضوع له وان كان حكيمياً وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع  
وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخل في شيء  
من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقاً فباطل لانه متعلق الوضع به واعتبار  
اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجوداً في نفسه فلا يفيد (قوله  
قال المصنف رحمه الله في الايضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته  
حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع  
ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به  
حكم بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير  
في قوله تعالى ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم وان كان احدهما فاعلاً والآخر  
مفعولاً انتهى ففهم منه المحشى ان الفرق بين المنزوي والمحذوف مجرد اصطلاح  
والافهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس  
كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بافعال يحكم بوجوده ويجعل في حكم  
المفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على  
الفاعل فيكون منوياً بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء  
بالمرجع فمن غير محذوف في حكم المفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفاً  
غير منزوي وان كان كذلك في الاحتياج الى الكلام الى اعتبارهما  
فعلى هـ اذا يكون كلامه موافقاً لما قاله القوم (قوله كناية عنه) لكونهما  
مرفوعين مثل ذلك المقدر (قوله فهو عارية) لان المقدر هو هـ هذا المصريح به  
البيان في الفصل بين الفعل والقول (قوله المصريح به) هو ما شئت من ذلك

فان قلت بل المفصول المصريح به غير المتصل فهو تحسكم كذا في الرضى (قوله  
عطف على قوله ليس اهـ) والجواب ان المعطوف عليه لا يثبت انه ليس لفظاً  
حقيقياً او المعطوف لا يثبت انه لفظ حكمي (قوله لانه على تقدير وجوده اهـ)  
انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف (قوله يتلفظ به الانسان) لكونه  
من مقولة الحرف (قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه اهـ) اعلم ان هذا الكلام  
اشارة الى سؤال وجواب اورده ما السيد قدس سره في حواشيه على شرح  
الرضي ومنشأ ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من القم فلا يقال  
لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة  
لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب  
بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكماً لا يتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك  
الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن  
ملفوظة بالقيام اليه تعالى انتهى فلا اعتراض بهذه الكلمات الا أهمية  
التي وصفت اليها ونقرتها لانه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف  
وقد قال المحشى رحمه الله تعالى ان قيدا لانسان لتقريب تصوير اللفظ من  
الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو  
الاخير في كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما لا يقال لها لفظ بالقيام  
الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظاً من هذه الحقيقة وهي الفاظ في انفسها لانه  
يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين  
ان كلماته تعالى ليست الفاظاً باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من انهم  
بل بالمعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً او ما من شأنه ان  
يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظاً بالقيام الى ذاته تعالى  
ايضاً وانما تركها الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظاً حكمية او التأويل  
بما من شأنه انما ينافي ان يصار اليه اذ لم تكن الفاظاً حقيقة فاذا عرفت ما  
ذكرناه ظهر ان ما ذكره المحشى بقوله لا يقال لا موقع له اصلاً لان الكلام في  
الكلمات الالهية التي وصفت اليها لا في ما هو قائم بذاته تعالى وكذا بقوله  
ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار اهـ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى  
ارالمعلومة او بما يظهره في امر آخر سوى الانسان لا يشرنا حتى يتحصل



لادخالها اذ تدوين النحواتها ولمعرفة الالفاظ التي تلتفظ بها (قوله اذ ثبت ان لكلمات الله تعالى) كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقرآنة واحدة والمقروء قديم والكلامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى (قوله جمع نصيبية) على وزن فعلية كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصيب بضمين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبية (قوله الذي هو اول اجزاء التعريف) قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مشلامع دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهمات فانه غير داخل في الوضع ودخل في اللفظ ولا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع (قوله لم يحتج اه) معنى هذا النقي وكذا ما في قول الشارح رحمه الله انه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا يهتدى لمنازه اى لا اهتدأ ولا منار وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لا شتمال كلامه على انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من ان الظاهر ان تقول فلا معنى لاجرائها به رداعلى من قال انه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد (قوله حتى يلزم علينا اه) وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله في شرحه فلذا انعمه فوافي تصحيحه واعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصرا احترازا من دخول الدوال الاربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه (قوله واما ما سياتى) في قوله فانه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الايضاح (قوله وقد اتفقت ههنا اه) لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله يجعل المعنى حيزا للفظ) اذ بذلت التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقريئة كاستقرار الشئ في الحيز (قوله ملحوظ بخصوصه) بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيبته او بعمومه بان يلاحظ بامراعه يشمل وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فمهما احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كافي الاعلام واسماء الاشياء او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كافي المضمرات والمهمات او عكس ذلك كافي المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما

غير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقة قوتهم انه مجعول له مشابهة المحرف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بقيد التواطى لاجراج المحرفات كافي الرضى (قوله ان كانت البناء اه) ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشي الكشف الاصل في افظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال البناء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقتصورا على زيد الا ان اكثر في الاستعمال ادخال البناء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال (قوله لا يوجد في كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشتك على تقدير آخر (قوله بتجريد معنى اه) فيؤول الى التعريف المجتار وهو تعيين شئ بازاء شئ (قوله بحسب الجعل) بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا وموضوعا وادالا ومدلول (قوله ولما كانت الاوضاع اه) بناء على ان الواضع واحد وهو سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة او من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين محال بالتفاهم فالترادف والاستتار خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلات للحفظ وافادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف (قوله وبان التخصيص اضافى) اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني (قوله وبان معنى كل من المترادفين اه) يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ يجعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكميات بناء على ما تقرره من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور الاضافية مأخوذ ثم لا يمتنى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لاختياره على التعمين والاوجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص



فالبا متعلق له باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم تميمين شئ بازاء شئ  
فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا بمقابلته شئ سواء اعتبر خصوصية  
من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد اذ من حيث الصورة فقط  
كما في وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر  
في خصوصية الموضوع اصل بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق  
ما قاله المحقق التفقازاني في التلويح من ان قيد الحينية في قولهم موضوع العلم  
كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض ان ضمن لفظ  
الموضوع كايهما (قوله وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة اه) اما اذا كان الباء  
داخل على المقصور عليه فورد الشبهة ظاهرا لم يدم قصر اللفظ على معنى واحد  
واما اذا كان داخل على المقصور فلو وجد لفظ آخر في بعض منها كما في ميات  
والمضمرات فانما يعتبر بواحد منها ووضعه لفظ بخصوصه ايضا (قوله اي حال  
كون اه) اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع  
حالا من الشئ الاول (قوله متى اطلق وسمع اه) يعني ان المعطوف محذوف  
بقريضة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق  
ومقابلته اذ احس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرره من ان العام اذا قبل  
بالخاص يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي  
الموضوع (قوله لا يبعد كل البعد) وان كان به في الجملة في مقام التعريف  
(قوله ظاهري ان التخصيص اه) لما انه جعل التخصيص ملابا للدلالة  
دائرة معه (قوله فلا يراد شبهة تحصيل الحاصل اه) بان يقال ان متى لعموم  
الافقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول او احسن مرة ثانية لا يمكن  
فهم الشئ الثاني لامتناع تحصيل الحاصل (قوله وكذا وضع الفعل اه)  
لعدم فهم النسبة الجزئية الابدع ذكر الفاعل (قوله كاسماء الاشارة)  
لعدم انفهام المشار اليه منها الابدع ضم الاشارة (قوله فهم المعنى بوجه  
لو حظ حال وضعه) يعني الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام  
الضميمة (قوله وهذا الفهم ليس غايه) لان المقصود فهم المعاني الجزئية  
(قوله لا حاجة الى تقييد اه) كما يشعر به عبارة الجيب (قوله كما اذا سئل)  
من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر (قوله ما يصح ان يقصد بشئ)

سواء يتعلق به المقصد من شئ او لا من شئ اولم يتعلق به المقصد اصلا (قوله مع بعده  
لفظا) للزوم التخفيف الغير القياسي (قوله الميل الى جانب المعنى) لصحته من غير  
اعتبار النقل والتجوز (قوله حتى يكون المراد اه) فالمراد بقوله لما كان المعنى  
مدلول الشئ الثاني مع الشرطية لا الشئ الثاني فقط (قوله لانها قيد اه)  
لان قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشئ  
الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا  
يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله ولما كان المعنى مأخوذا بعبارة عن الشئ  
الثاني سواء معنى باعتبار ما يؤول اليه والظاهر ان يقال معناه لما كان مدلول  
المعنى وهو الشئ الثاني مأخوذا مع الشرطية فذكرنا لفظ المعنى بعده مبنى  
على التجريد ولذا اوضح المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى وبذكر  
المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وبشيء مع  
الشرطية واحد (قوله اي بما يقصد بذلك الشئ) اي بسبب ذلك التخصيص  
(قوله لا شتماله عليه) من غير ان يفيد امرا اذا علمه بخلاف ذكر الضمير  
الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع  
ضمنا كانه قيل بتخصيص شئ هو اللفظ كذا كالفاعل والمفعول بعد الفعل  
فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما وليس من التجريد كذلك  
ذكر اللفظ ههنا فاقبل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه  
الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايسة كلام ظاهري (قوله لانه  
لا حاجة اليه) لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال  
ان ذكر الثاني بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره (قوله  
من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضى في التاج الصوغ زر كرى  
كردن وآفریدن (قوله لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي جزءا للمعنى  
الحقيقي ولذا سماه الشيخ نحر الاسلام حقيقة قاصرة (قوله وفيه كشف  
الاحترار اه) حيث خرج بالاول المهملات والدال بالفتح والعقل وبالثاني  
حروف الهجاء ولاجل التخصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة  
ارتكب المصنف رحمه الله التجريد (قوله كما يدل اه) يعني ترك ذكره بقريضة  
عموم الدليل رومالاختصار (قوله ان يجعل اه) بذكر الخاص واردة العام



لأن الدلالة الطبيعية عقلية لتكون العلاقة امر اعقلية الا انه لا اعتبار  
 خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم ينظم رلى  
 فرق بينهما (قوله اي حروف اه) هكذا ذكر الفاضل البني والطبي  
 وفي الاسماء تعدد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء ككساة تقطيع  
 اللفظ بحروفها في تاج الهجو والهجا هيجا كردن (قوله فيه انما ض اه)  
 مقصوده دفع ما قيل ان الجواب ليس الا إعادة العموم المستفاد من التعريف  
 فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع  
 ان الاعتراض مبني على الانحاض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ  
 بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه ما من عام الا وقد خص منه  
 البعض والجواب احتضار ذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص (قوله اي  
 مشخصة من حيث انها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ  
 مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع  
 ان النقص الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقص الالفاظ من  
 حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ  
 مخصوصة بخلاف النقص الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة  
 النقص كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع  
 في بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تعجيف  
 النسخ (قوله وذلك لانك اذا عبرت اه) ذهب بعض النماظرين في الشرح  
 الى ان القاعدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل  
 تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل  
 حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف  
 سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المنساق الى الفهم  
 واما القياسية فباطل لان قولنا جاءني الرجل راكب يفهم منه انه متصف  
 بالركوب حال المجيء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فكلما حصل كلام  
 الشارح رحمه الله ان لو جعل مفردا صفة للمعنى افهم منه ان اللفظ موضوع  
 للمعنى المتصف بالافراد وان تركيب زمان تعلق الوضع لا بسبب وليس الامر  
 كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية

فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى  
 بالافراد منهم ومن النسخ (قوله لظهور المراد هنا) يعني ان وجود الصارف  
 عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها امر او هيما  
 لا ينساق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا ياكل  
 من هذه الخلعة وكما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه  
 (قوله بطريق المشارفة) المشارفة در بودن (قوله الرضى اه) بل كلامه ان  
 المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد  
 والمركب ولا ينبغي ان يحتج في الحدود والفاظ بل الواجب استعمال المشهور  
 المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله  
 بان جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف محل الغرض من الحد  
 ولادلالته على ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة (قوله وكان النسخة)  
 ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة الافراد  
 يقتضي تقديم مفرد (قوله فاستعبر اه) لا بد من ضم مقدمة وهي ان صيغة  
 الماضي هم فاليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضي عما يقرنه  
 وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبقية للوضع على الافراد زمانا فاعلم انه مستعار  
 لسبقه عنه رتبة (قوله لكان بجنبه) وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من  
 المفعول كما في ضرب زيد قائما (قوله فان بعضهم يراءون اه) ويقولون  
 ان في صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن  
 المفعول والتعيين مقوض الى القرينة (قوله ولئن سلم) اي لزوم ذلك عند الكل  
 بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اي لزوم كون حال الفاعل بجنبه  
 فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن  
 فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى  
 شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من  
 الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل (قوله واذا تغير المعنى) عطف  
 على اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في النسخ المشهورة واعلمه تخصيص بالنظر  
 الى العلة فانه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى (قوله تبع  
 الشارحين اه) بناء على قول من جوز ذلك (قوله من غير اشتراط) قال



ابو حيان في التمر في تفسير قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء  
بيننا وبينكم فريء سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من  
النكرة جائز نص سيبويه على ذلك (قوله سيد كره) وهو كونها مخصصة بالصفة  
او الاضافة او بوقوعها بعد النفي او التثنية او الاستفهام او كون المعرفة  
مشاركة لها في الحال (قوله لان صاحب الحال نكرة) والقاعدة ان صاحبها  
اذا كان نكرة وجب تقديرهما (قوله مطلقا) اي سواء كان مجرورا بالاضافة نحو  
قوله تعالى اتبع مله ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه (قوله  
عند اكثر البصريين) خلافا لابن كيسان وابي علي وابن بري فانهم جوزوا  
التقديم في المجزور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة  
للناس (قوله واللام واسطة اه) فان حروف الجر لا فضاء معنى الفعل الى  
مدخولها (قوله فالتحداه) فلا يردان عامل الحال الفعل فلا يتحداهما  
واجتمعا وعلى اشتراط الاتحاد (قوله موضوعه بالوضع النوعي) بيانه ان الواضع  
اما ان يضع الفاظ معينة سمعية فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها  
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كما يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة  
فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف  
والنحو (قوله كما اشترنا اليه) في تعريف الوضع (قوله ومثل رجل) فانه يعد كلمة  
واحدة كونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة  
(قوله تاء التانيث المتحركة) احتراز عن تاء التانيث الساكنة التي تلحق الفعل  
الماضي فانهم عدوها من حروف المعاني وذكروا اخوالهما في الحرف  
(قوله وجعته الى انهاء) وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون  
من حروف المياني بخلاف اللام والتنوين (قوله كان المراد بالاعراب اه)  
دفع لما يرد من انه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله انه كان اللائق بمثل  
الرجل وقائمة ان يعرب باعرايين الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعرب  
واخذوا ليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لا تنقاه  
التركيب الموجب للاعراب (قوله ولا يخفى ان هذا ظاهرا) وذلك لانه اجري  
الاعراب فيه على الجزء الثاني وزال عند البناء الذي يستحقه فصار آخر الجزء  
الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذي كان يستحقه فصيح انه اعرب

المجموع باعراب كلمة واحدة (قوله فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني)  
والجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فن اير يعلم انه اعرب المجموع  
باعراب كلمة واحدة وكذا الحال الثاني (قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما اه)  
فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل اعراب احدي الكلمتين  
اعراب الاخرى (قوله وفيه تأمل) وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات  
والحركات لا بد انهم من حروف تتبعها ياء كون الاعراب مغيبرا للكلمتين  
واما اذا كان بالحروف فلا يحتاج الى حرف آخر لا يكون الاعراب مغيبرا  
للكلمتين بل احدي الكلمتين تقبل الاعراب فتدبر (قوله ولا تعدد للمقتضى  
اه) لا متناع تواردا لعماليين كتوارد العليتين المستقلتين (قوله الوضع السابق)  
على الوضع العلمي (قوله وهو) اي عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع  
العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية  
له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل (قوله والاول فارغا اه)  
بخلاف تابط شرافان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء  
من جزئيه قابلا للاعراب فجعل اعرابه تقدير يا على مذهب صاحب الباب  
وجعل مبتدئا على مذهب الجمهور (قوله فليس لعبد الله الاعراب واحد) فعلى  
هذا المراد بقوله معرب باعرايين مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب  
واحد (قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة) بخلاف ما بعد شدة الامتزاج  
كلمة واحدة وبقي احد الجزئين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس  
فيه اهمال جانب اللفظ اصلا حينئذ فيبغي تحقيق رعاية جانب المعنى باخراجه  
عن حيد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحده مضافا اليه  
لاعراب لصفة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرايين ايساعنه  
وما قيل انه يدفع بهذا التقدير ما سبق من انه يستفاد من العبارة ان حق  
قائمة مثلا ان يعرب باعرايين الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس  
كذلك لان تاء التانيث مبني الاصل من غير حاجة الى تاويل الاعراب  
بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشيء لانه يرد عليهم انه يفهم من  
العبارة حينئذ ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشدة الامتزاج  
اعرب باعراب لفظ وليس كذلك لان تاء التانيث لم تستحق الاعراب (قوله



ادنى ما يطلق عليه اللفظ) ان اريد الوحدة الحقيقية (قوله نذر بالنون المفتوحة) وفتح الدال المهملة اى قل والنذر بالنون المفتوحة وسكون الدال المعجمة القليل (قوله لم يخرج عنه مثل عبد الله) لوجود الوحدة العلمية فيه (قوله وان اريد خصوص وحدة) بان يكون وحدة من حيث الاعراب (قوله اللهم اه) اشارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذه في التعريف الاتقييد ما خذنا من خارج لاخراج مادة النقص (قوله مسامحة ومجازا) لان البقاء يقتضى سبق الدخول ولا دخول سابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله مثل قائمة وبصرى حال كونه داخلا فيه لم يحتاج الى التسامح لعدم اقتضائه حيث يندبى الدخول (قوله ان كانت) بهما يعتاز عن العقلية فان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدء الآثار واندفع ما قيل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية فلا وجه لاجرائها منها وابقاء الباقي على حاله (قوله لم يظهر دلالة) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة (قوله لا من اللفظ) لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبدى لا يمكن استفادته بطريق النظر اى الاستدلال من الاثر على المؤثر (قوله السر في تلميث التسمية اه) دفع لما ارد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولى فهى اثنتان كما برهنته الدليل وان اريد اعم من الاولى والثانوية فلا وجه للحصر في الثلاثية وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها في لغة العرب بالتبع فالمحوظ في التسمية تباين الاحوال واختلافها دون الاولى والثانوية (قوله تباين احوال الاقسام) اى تباين خواصها منصرفة وغير منصرفة وتثنية وجعها مكسر او سا لما كونها متعدية ولازمة وامر او نهيا ومضارع او جارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختلفة التى يبحث عنها في مجت كل منها (قوله واختلافها) اى تختلفا باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزئية والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه

كقوانا الانسان لا يجروا ولا يجرانسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول توجب كون الجملة اسمية وفعلية توجب فعليتها وفي جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعلية ليس امرا زائدا على فعلية الجزء الاول واسميته (قوله يفهم اه) فقوله وهى اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسمة لان محل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام وبسبب السكون عن ذكر قسم آخر في محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله اى منقسمة ومنحصرة ليس تقدير الخبر في العبارة بل بيان للمعنى اللازم والحقائق الذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتبارها وانما اختار المصنف رحمه الله الواو والعاطفة مع ان الشائع في التقسيمات كلمة او الدالة على الاتصال الحقيقي او منع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي (قوله ويتعلق به اه) يعنى ان الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر مشترك فهى تصور محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل من تمة تعريف المقسم (قوله الحصر عقلى) ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر آخر بان يكون دأثر بين النفي والاثبات فعلى وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعى اى بقين وان كان مستفادا من تتبع فاستقر آتى وان حصل من ملاحظة تمايز وتجانف اعتبارها القاسم فجعل (قوله انه في قوة تقسيمين) لما كان الحصر العقلى دأثر بين النفي والاثبات لا يمكن ان تكون الاقسام الحاصلة به الا قسمين والاقسام المذكورة ثلاثة فلذا وجهه بانه في المعنى تقسيمان كانه قيل وهى اسم اوليس باسم وما ليس باسم اما فعل اوليس بفعل (قوله وان ايت اه) لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثانى في الدأثر بين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون اعم من الحرف (قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات) معينة عند النحاة وضع هذه الفاظ بازايمها سوى المفهومات التى حصلها التقسيمان المذكوران في وجهه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلى لكونه



د آثر ابي النقي والاثبات فيكون الحصر في الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه  
الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام  
المذكورة مفهومات سوى ما اخرجته التقسيمان وان كانت مساوية له  
في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا التجويز العقل قسما آخر بالنظر  
الى تلك المفهومات (قوله قبل التقدير) يعني ان الكلام على حذف المضاف  
امام اسم ان او من خبرها (قوله ان تقديره) وهو تقدير الجار والمجرور خبرا  
لان تدل او عاملا فيه والمجموع خبر الان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار  
بان يكون مبتدأ وان تدل خبرا رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض  
صفاتها وليكون نصافي عدم تقدير المضاف (قوله فلا يناسب اه) لانه حينئذ  
يكون التقسيم للحال او الدلالة قصدا وللحكمة تبعاً (قوله ولا القول  
بان الثاني حرف اه) لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس  
بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة المذكورة في القسم الثاني ركيك غير  
مناسب (قوله لان حال الكلمة اه) دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر  
على الاول (قوله ودلالته اه) دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثاني (قوله  
مع ان اه) متعلق بقوله فلا يناسب اه علاوة لعدم كون تقدير الحال  
والدلالة مما يقبله الطبع السليم (قوله الضرورة) وهي عدم صحة حمل الحدث  
على الذات (قوله من الثاني) اي من قوله اما ان تدل لامن الاول اي من قوله  
لانها (قوله فاللاتي اه) لتلا يكون كنز الخف قبل الوصول الى الماء  
(قوله واما تقدير الذات) عطف على قوله واما تقدير الحال (قوله فيجاءت  
ما اقتضاء زيادة ان) لان زيادة ان مع الفعل تجعله نصافي معنى الحدث المتجدد  
والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها (قوله  
وكذا) اي يخالف مقتضى زيادة ان تأويل ان تدل باسم الفاعل لاجل صحة  
الحمل لانه نص في الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت (قوله قال  
السيد رحمه الله) لافي حواشيه على شرح الرضي (قوله التقدير) اي تقدير  
المنصاف من الخبر (قوله اذ ليس في معنى المصدر حقيقة) لان معنى المصدر  
الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع  
ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات

نعم انه ما قول به وليس كل ما قول حكمه حكم ما اول به (قوله ولا يحلوا  
من حذسه) لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح مسندا اليه فلا تكون  
النسبة المعتبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق (قوله او مركب  
اليها) زاده ليجر عن الاسم الحروف التي تحتاج الى المركب كحروف الشرط  
والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة  
اخرى بل الى انضمام مركب (قوله معطوفا على الجملة الاستثنائية) فيكون  
اعتبارها استثنافا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد  
كونها جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما في انضمامهما كما ان الجامع حينئذ  
في السؤالين كونهما ناشئين عما سبق (قوله ولك ان تعطف او لا) فتعتبر المناسبة  
بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستثنائية وهو اشتمالهما على بيان حال  
المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالا عن حال المتقابلين  
ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين  
المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستثناف على العطف ذكر  
(قوله لم يقل) اي في جانب من الكلام مع انه انسب لنقله من حرف الشيء بمعنى  
طرفه (قوله لما اعتبر اه) فبالمقارنة المظروفة لفهم خرج الثاني وبالفهم  
الذي هو طرف المقارنة خرج الاول وتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث  
ولو اخرج الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف (قوله  
من السمو) بضمين ونشيد الواو مصدر مما يسمو كعلا يعلوا (قوله  
اي سمي اسما اه) اراد ان قوله مأخوذا حال من فاعل سمي المستفاد من  
حمل الاسم على الثاني (قوله بحركات السين) ولا يجوز ان يكون اصل اسم  
سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعل وفعول  
كفلس واذلس وفلوس وفعل بكسر الفاء ونحوها يجمع على افعال كاحمال  
واقفال في جمع حمل وقفل (قوله حذف الواو) لمجرد التخفيف من غير علة  
قياسية ولذا دار الاعراب على آخر ما بقي (قوله ليصح الوقف) فان الوقف  
بالاسكان او الانضمام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة (قوله ولانه يرفع  
المسمى) اذ به يتميز في الذهن والخارج (قوله ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فان  
امثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلاهما منقوص



كسبي واسماء واسامي وسماسميت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان  
امثلة اشتقاقه واوية كوسم واسام واسم وتوسمت (قوله وارثا كتاب  
القلب بعيد) رد لما يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون اصله وسم  
جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تحقيقه بالحذف اذ موضع الحذف اللام  
ثم حذف نسيا ورد في تصرفاته في موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني  
ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت  
(قوله باسم المدلول) اي التضمني (قوله او الالاعتراض) اعمدم ذكر المعطوف  
عليه صريحاً وهذا مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض  
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصين معنى بل يجوز ان يكون في آخر  
الكلام نحو قوله صلى الله عليه وسلم اناس يدولد آدم ولا نفر (قوله لتنبه من  
لا تجديه الاشارة) لا يخفى ان هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير  
مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح فالاولى تركه وبارادته نكتة  
مختصة به الا ان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتغال على النكتة معتبر  
في مفهوم الاعتراض (قوله او للعطف على المحصرات) وهي جملة مستأنفة  
جواب سؤال نشأ من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فاجاب  
انحصرت لانها (قوله اي علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما  
قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتغال (قوله وعلى هذا التقدير اه) لكون  
المقارنة بين العليين تحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار  
والعلم بمحد كل واحد منهما (قوله الباء للاستعانة) لان المبادئ آلات لحصول العلم  
بالمطالب على ما تقر في محله (قوله اشارة الى استحقاقه التعظيم) باستعارة  
الصيغة الموضوعية للبعد المكاني للبعد الربوبي وكل ما بعد رتبة يستحق التعظيم  
(قوله بجودته) فانه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها  
لها مع الاشتغال على امية صلاحية الاسم والفعل لكونها ماعزتين في الكلام  
وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام (قوله بل يكفي افادة الاختصاص  
اه) وهو كون الجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية (قوله  
للتبعيض) لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلاثة (قوله فان الحد عند  
الادب اه) اذ ليس غرضهم من الحد التميز التام واما التميز بين الذاتيات

والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي  
عليه (قوله لا يستلزم اه) لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة  
فلا يكون حده الوجوب اشتماله على الذاتيات (قوله في اللغة اللين اه)  
هكذا في الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللين او من السحاب  
من المطر (قوله وفي خيرا اه) اذ به معاشهم فاريد به الخير اما مجاز الغويا او منقولا  
لغويا فيكون لغة طارية (قوله اي لا كثر خيره) فدر مشتق من الدر بمعنى  
الخير الكثير مجرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة (قوله وذلك) اي كونه مفيدا  
للمدح ثابت (قوله وقد يقال اللام لتعجب) وهو لام الاختصاص افاد  
التعجب لان الله تعالى منشيء العجائب في القاموس اللام يبيح القسم والتعجب  
معاري يختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل في الله دره  
وفي النداء نحو يا للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى  
اللين فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز  
ان يكون مجردا للاختصاص وان يكون مع التعجب فالأظهر ان يقول  
وقد يقال الدر اللين واللام للتعجب اه (قوله الى غير ذلك اه) مما جعل تمييزا  
من نسبة الدر الى الضمير نحو قوله دره فارسا (قوله فصل آخر اه) لكونه كلاما  
متعلقا ببيان امر هو موضوع للعلم برأيه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل  
(قوله في اللغة ما يتكلم به) اما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق  
من الكلام وكون الناء فيها للوحدة (قوله ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام  
بمعنى التسليم (قوله تضمن الكل لجزئه) لا السكلي للجزئي لعدم صدق الكلام  
على كل واحد من الكلمتين في مكانه قال كلمة وكلمة فكما ان في العطف بالواو  
حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التننية لانه  
حكم عليهم ابشرط الاجتماع كما سبق الى الفهم من استفادتهم ما بلفظ واحد وفيه  
اشارة الى ان منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التننية مع كون  
الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والالتوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة (قوله  
قيل لوجعلت الباء اه) فانه السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي  
والمقصود من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح بانه بعد ما حمل  
الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا قال



الرضى الباء للاستعانة أي تركيب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكبت التأويل مع أنه لا احتياج إليه ولو بني التأويل على جعل الباء بمعنى مع أي على جعله للمصاحبة كان الواجب أن يقول المتضمن كل واحد من الأجزاء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين (قوله على جعل الهيئة اه) أشار بلفظ الهيئة إلى أن الاسناد عند القائل بجزئية من الكلام عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا بنافي جزئيه للكلام على ما فهم كالمهيئة للسري (قوله لفظاً حقيقة) إذا الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظاً الأعلى لتسامح وجعل الكل ملفوظاً باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتماد بالهيئة (قوله ولو لم يجعل جزءاً) كمن جعله شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لا اعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسها فجعل أحدهما دخلاً والآخر خارجاً تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الأجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات (قوله فقط) بخلاف المركب من أكثر من كلمتين نحو ضربت زيداً قائماً فالمتضمن بمجموع الكلمات والمتضمن بمجموع الكلمتين (قوله أي تضمناً اه) يعني أن الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف أو ظرف لغو فيكون زيادة حاصل لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق وسببية الاسناد للمتضمن أن كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار أنه شرط أخير لحصول المجموع الذي هو المتضمن أو جزؤه وإن كان عن مدلولها فباعتبار أنه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية (قوله ويجوز أن يكون اه) ينتقض تعريف الكلام حينئذ بـ غلام زيد في غلام زيد قائم لأنه يصدق عليه أنه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقاً باسناد قائم إليه مع أنه مركب إضافي فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما إذا جعل على السببية فإن تضمنه لغلام زيد ليس بسبب الاسناد بل بسبب الإضافة (قوله أي ضم إحدى الكلمتين اه) لما كان الشائع في عرفهم أن النسبة عبارة عن الثبوت والاتقاء وهي صفة المدلول فلا يصح إضافتها إلى الكلمة أوله فجعل النسبة على المعنى اللغوي أو محذوف المضاف وعلى

الأول يكون إطلاق المسند إليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني مجازاً تنجية للدال بوصف المدلول واعلم أن المصادر الثلاثة أعني الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلوليهما ولذا عبر عنه الشارح بالرابطة بين الكلمتين (قوله يخرج اه) لكونه اسناداً بين الجملتين دالاً على تعليق حصول مضمون إحدى الجملتين بالأخرى (قوله لأن الشرط اه) دليل للنفي يعني لا نسلم أن الاسناد في أي من الجملتين بل الاسناد دائماً هو في الجزء والشرط قيد للحكم الذي في الجزء بمنزلة الظرف فعني قولك أن جئتني أكرمك في وقت مجئك قال اسناد في أي من الكلمتين اللتين هما المسند إليه والمسند في الجزء (قوله ولذا قالوا اه) أي ولاجل أن الشرط قيد للجزء بمنزلة الظرف قالوا إن الاسناد إليه من خواص الاسم وقال المصنف أن الكلام لا يحصل الأمن اسمين أو من الاسم والفعل ولو كان في الجملة الشرطية من الشرط والجزء لا يصح القولان لتحقيق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فبما (قوله ولو جعل الرباط اه) بأن يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزء بحصول الشرط لا الاختبار لوقوع الجزء وقت وقوع الشرط (قوله كما حققه السيد قدس سره) في حواشيه على شرح التلخيص (قوله يخرج عنه قطعاً) أي يخرج الاسناد الذي في الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعاً وليس المسند إليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكاية لا يصح التعبير عن طرفيها أي الشرط والجزء بـ مرة إذا المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة في كل واحد منهما تفصيلاً ملحوظاً لا بد فيها من ملاحظة المسند إليه والمسند قصد الإجمال فلا يصح التعبير بالمفرد ومن هذا ظهر أن التعبير عن الشرطية بهذا المزموم لذلك ليس تعبيراً عن معناه بل عما يلزم معناه (قوله والدليل اه) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزء وردا على المحقق التفاتاً في حيث قال أن الحكم في الجزء والشرط قيد له حاصله أن الجملة الشرطية صادقة إذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزء بالشرط سواء تحقق الجزء والشرط أو لا ولو كان الشرط قيد للجزء كما الظرف كان صدقهما موقوفاً على تحقق الجزء في وقت تحقق الشرط كقولك أكرمك



وقت مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت  
 تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتني  
 ضربتك صادق اذا كان المقصود ان تعلين وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب  
 اصلا الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا شرطية صادقة مع  
 امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لامتناعه (قوله اي من شأنه الخ)  
 اي ليس المراد تلبس النسبة بجينية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاستناد  
 وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونه بحالة يمكن ان يقصد به افادة  
 المخاطب (قوله اي لو سكوت المتكلم اه) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم  
 وبالصحة عدم نسبة التصور اليه في المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر شيء آخر  
 وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند والمسند  
 اليه ولا يخفى ان تفسيير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضي  
 سبق الكلام وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص  
 بالانحصار (قوله قد دخل فيه اه) فان هذه الجمل وان كانت غير مفيدة لافادة  
 تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لكن من شأنها  
 ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له (قوله فلم  
 يخرج) ولا ضير لانه كلام الا انه مشتعل على حشو (قوله اي محكية بهما عن  
 الواقع) انه در الخش حيث فسر الخبرية والانسائية بعباراة محررة فارقة بينهما  
 قريبة من ذهن المبتدئ فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما لا يخفى  
 على اواقف عليها (قوله لان النسبة في هذه المركبات مجتمعة) لا يخفى ان النسبة  
 ليست مشتلة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل في ذاتها  
 فعني كون النسبة في المركبات الواقعة خبرا مجتمعة انها ملحوظة في ضمن المجموع  
 المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اي ملحوظة قصدا لولا كانت كذلك  
 لما امكن حمل المركب المشتل على شيء كما يشهد به الوجهان (قوله فيجوز  
 التعبير عنها اه) بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا بد من ملاحظتها كذلك  
 من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلة لا ممتازا كل منهما عن الآخر فلا  
 يمكن التعبير عنها بالمفرد (قوله ولا يصح اقول اه) توهم البعض وضع الالفاظ  
 مطلقا لانفسهم لانفسهم انما عند اطلاقها فهي دالة على انفسهم او ليست

دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تأثير هنا  
 ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية (قوله حتى لا يحتاج الى  
 هذا التأويل) اي تأويل المهمل الواقع طرفا لكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة  
 حكمية لاندراجه حيث يقع في الحكمة الحقيقية (قوله غير دالة على انفسها)  
 اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة (قوله بل هي تحضرا اه)  
 بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعني ان انقضاء انفسها انفسها عند الاطلاق  
 انما هو بواسطة حضورها بذاتها عند التماثل في ذهن السامع لا بسبب حضور  
 الدال عليها وانقضاء الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة (قوله فيحكم عليها)  
 عطف على تحضراي تحضرا بانفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ  
 باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وياحوال عارضة لها من  
 حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض (قوله وان لم تدلالتها) بناء  
 على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها  
 في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من احواله  
 واثمن آثاره (قوله ودعوى اه) دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع  
 المهملات لانفسها لا ينافي كونها مهمة لان اهمالها يعني انها ليست  
 موضوعا لمعاني سوى انفسها (قوله مما لا يقدم عليه اه) فانهم في جميع  
 مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة  
 والمفرد والمركب والمشتك وغير المشترك والكلي والجزئي ولو كانت المهملات  
 موضوعا لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة في احداث  
 الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلامها يتم المعاش فان الانسان  
 مدني بالطبع وذلك مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمساكة بالضم العقل  
 الوافر (قوله اذا لم تكن الالفاظ) اي الالفاظ المهمة (قوله لم تكن) اي المهملات  
 (قوله فكيف يصح الاخبار عنها اه) في قولنا جسي مهمل ودير مقلوب زيد  
 (قوله في تأويل الاسم المفرد) لوقوعها في موقعه (قوله من الخواص  
 الاضافية) الخاصة بما يكون خاصا لشيء بالنسبة الى بعض ما عداه (قوله اذا  
 كان ذلك الغير موضوعا اه) فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف  
 اذا كانا متعملين في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهم لا يوجدان في



الاسم ايضا بدون الاستعمال (قوله والالفاظ كلها) مهمة كانت او موضوعة  
 فعلا او حرفا او اسماء (قوله في ذلك) اي جواز الاختيار والحق التنوين (قوله  
 لا يخفى عليك اه) يعني يلزم على الظاهر او على المصنف رحمه الله تعالى على ما هو  
 ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة افراد من الكلام وهي ضربت وضربت  
 زيد او ضربت زيدا فاما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه  
 تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام  
 نحو ضربت اقوم زيدا لا ضربت وهو قائم مع تعدد الاسناد (قوله او جـ لـ  
 قسمية اه) اشار الى ان ما نطلق عليه الجملة لا يختص في الجمل التي لها محل  
 من الاعراب كما يترأى من اقتصار الشارح رحمه الله في الامثلة عليها (قوله  
 فليس شيء من الشرط والجزاء) لانها ما تدخل اداة الشرط المستلزمة  
 الاسناد الذي بين طرفيهما او صار الاسناد التعليمي بينهما فيكون الكلام  
 هو المجموع وحينئذ لا بد ان يراد في تعريف الكلام او جملتين (قوله لان الكلام  
 مسوق للكلام) اي فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى (قوله وليعبده)  
 اي لبعد الكلام في الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع  
 للبعد اليه اولى (قوله ولان قوله ولا يأتى اه) يعني رعاية الاسلوب السابق  
 في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقريبا بعد  
 التعريف كالسابق (قوله لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة) والحقق منها  
 بالاشارة آه فثمان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كانت العناية بشأن الحصر  
 اكثر فلذا اصرح به بخلاف انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعي  
 لا مجال لتقسيم آخر فيه فترك التصريح به تعويلا على حكمة العقل بذلك  
 (قوله المنقول الى الانشاء اه) زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف  
 يكون بتقدير ادعوا والحال ان يازيد انشاء وادعوا اخبار (قوله والايان للعله  
 الناعية) اي وان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقى على عمومه وقوله والقرينة بيان  
 للكنة المصححة للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر  
 في الاقسام الا انه غير متماثل (قوله ما يدل بنفسه او في حد ذاته) المعنى  
 الاول بناء على ان في معنى البناء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون  
 للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشيء في مرتبة دالة من غير ملاحظة امر آخر

معه يتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة امر اخر معه على ما هو المختار  
 من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او مجازا وان ما قالوا من انه يكون  
 بمعنى البناء او على او اللام كما ارجعنا الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ  
 الرضى (قوله لان في جعل اه) تعليل للنفي اي جعل كلمة في بمعنى البناء  
 كما في الوجه الاول خلاف المختار ان اريد ان في بمعنى البناء حقيقة ومجازا غير  
 مشهور في التعريف ان اريد انه مجاز في معنى البناء وهو محتمل بالفهم لا يجوز  
 الحمل عليه (قوله وان الدلالة اه) تعليل للوجه الثاني والثالث يعني انه لا يوضح  
 جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير يدل لانه حينئذ يكون قيد للدلالة والدلالة  
 غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته انما هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال  
 ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى  
 في حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه  
 والتعريف انما هو للمساهمة بالقياس الى تحققها في افرادها لا للمساهمة  
 من حيث طبيعتها (قوله مع ان صحة اه) متعلق بقوله لان في جعل اه دليل  
 ثان على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله في نفسه على التقديرين  
 يكون قيد للدلالة وتقييد الدلالة في تعريف الاسم يدل على قصور في دلالة  
 الحرف على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك  
 اذ لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل  
 متساوية الاقدام في ذلك انما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير  
 لكونه مرة آه ملاحظة الغير لمحوظا تابعة وذلك الاحتياج حاصل للمعنى  
 قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف  
 (قوله وبما لوضع لم يثبت اه) يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق  
 حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد  
 بالذات لان ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى الثابت للحرف بالتبع ولا يلزم  
 من ذلك اي من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور  
 في دلالة الحرف (قوله وبالجمله اه) خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة  
 الحرف ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظا كان ذلك كما مرجع المتقدم  
 في ضمير الغائب والضميمة في الحرف او غيره كالخطاب في ضمير المخاطب



والتكلم في ضمير المنكلم او الاشارة في الاسماء اشارة لا يستلزم قصورا في دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف فهم المسمى على تحقق القابل والسامع لا يستلزم القصور في دلالة عليه (قوله اي ملحوظة في حد ذاتها) يعني ان كينونة المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعيه الغير كما في الحرف فان معناه آلة الملاحظة متعلقة ملحوظة بتبعيته (قوله اي الدار الملحوظة آه) يعني ان في نفسها اما صفة للدار فيكون المقدر معرفا بالام التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالوصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا من المبتدأ عند من جوز الحال منه او يكون حالا من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ عند من لم يجوزه (قوله لا باعتبار امر خارج عنها) متعلق بالوجوه الثلاثة (قوله واعترض عليه الشيخ الرضي آه) حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم الدار في نفسها لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها حكمها كذا (قوله بان ليس مقصوده آه) اي ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه اذا المعنى الذي هو مؤدى كلمة في الموضوعين اي في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحذبل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا في ذاته بان يكون مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضم غيره آلة لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بني لا في الخارج ولا في الذهن مع كون ذلك الغير منشا حكمها كاختلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بني (قوله بل المقصود آه) اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقي اي المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج فاعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج في الدار يكون ذلك الخارج تابعا ووصفها (قوله اي كما ان الموجود الخارج آه) افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لا امر

تابعا له في التحقق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح رحمه الله قدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود (قوله في الملاحظة) اي بان تكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه بتبعية امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذي هو آلة الملاحظة السببية وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما فهم اذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة العقلية للسبب فان كل واحد منهما في العقل صورة على حدة الا ان حصول احدي الصورتين في العقل يتبع الاخرى (قوله وفيه تشبيه المفعول بالمحسوس) فالمراد بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المخصوصة ليكون التشبيه تويرا لا مقصود (قوله ويظهر منه وجه آخر) سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ كما سيجي بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها فاعترض بان في قولهم السواد في زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار الحمل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واحد غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واحد فن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في لم يتدبر والتجرب ان ما مر بيان المعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على ان معنى قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية (قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفي آه) يعني ان مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر صحيحة لاستعمال كلمة في في الموضوعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم التبعية فيها كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه كما يقال شابه لا بليس فعمل عمل عدم الاستشابه المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات (قوله بهذا المعنى) اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه لاجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة



لشاهد غير كالصورة العقلية لمعلومها اذا المعاني الحرفية ليست صوراً  
 لمعانيها وبها ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدانها الملاحظة  
 افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر  
 الغير الذي هو آلة للملاحظة معه لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعاً لا يصح  
 لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كالا مبرين  
 باطلان منشأ عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة للملاحظة وغيره وبين كون  
 الوصف العنواني آلة للملاحظة افراده على اننا لانسلم ان مفهوم كل رجل  
 محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند  
 من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولانسلم ان مفهوم كل  
 رجل ملحوظ تبعاً للملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم  
 عليه باعتبار صدقه على الافراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا  
 المقام (قوله والمراد بالغير هو المتعلق) اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطابقا بل  
 ما يكون له تعلق به ويكون حالاً من احواله فلا يرد ان الشئ كيف يكون آلة  
 للملاحظة امر يغايره (قوله اذا الصالح لهما) فان النفس مجبولة على انها  
 مالم يلتفت الى شئ قصد الم يمكن من الحكم عليه الا ترى انه حين رؤية الوجه  
 في المرآة يمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً ولا يمكن من الحكم  
 على المرآة لكونها مرتبة تبعاً كذا حال البصرة (قوله مفهوم من لفظ الابتداء)  
 بطريق الالتزام (قوله فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه) لانه مفهوم معنى الابتداء  
 بل افهم ذلك المتعلق (قوله من دله على كذا) اي من دل المتعدي وقوله ان دل  
 من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه (قوله حتى يخلو الكلام) لم يقل  
 حتى يلزم استدراك على قوله في نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو مقام التعريف  
 عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولاً للاسم يفهم من كون كلمة ما (قوله بل معناه  
 آه) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند  
 انتباه اليه وحدها وهذا المعنى وان كان مجازياً لا انه لما شاع قواهم الالفاظ  
 قواها المعاني باعتبار انها صارت كلمة في مجازات متعارفا فيه فيجوز  
 استعماله في التعريف (قوله فلذا قيل ان المعنى آه) اي لاجل مشابهة  
 الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بقلها صحت نسبة المعنى الى الكلمة

بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهومها من غير كلمة  
 اخرى (قوله وما يقال آه) اي وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه  
 لما ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن  
 المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في وضع نسبته الى الغير بكلمة  
 في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكأنه حاصل فيه ولا يخفى عليه انه  
 لو جعل كلمة في معنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصح الظرفية  
 الى امثال هذه التكافؤات البعيدة عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف  
 خصوصاً بالنسبة الى المبتدى وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره  
 ما يجوز جنساً الى اعتبارها فتدبر (قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة)  
 اي باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما موجب انكشاف  
 احدهما بالقياس الى الآخر (قوله وهو معنى قائم آه) عطف تفسير لقوله  
 هو هو اي لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا  
 الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعاً  
 اي باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما على قياس النسبة بين المحكوم  
 عليه والمحكوم به فانهم من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن  
 حصولها في الذهن بدونها مدلولاً للرباط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها  
 وجعل قيامها بالطرفين آلة للملاحظة فانه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً  
 يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوماً عليها وبها  
 (قوله اي لتعرف نفسه آه) لما كان ظاهراً بعبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء  
 للحال الذي جعل آلة للمعرفة وليس الامر كذلك لذا ليس الابتداء آلة للمعرفة  
 حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلاً اوله بان المغايرة بينهما اعتباري  
 فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة للمعرفة نفسه ومن  
 حيث كونه حالاً لهما من نسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس  
 الى الآخر (قوله اي معنى ملتصقاً اليه بالتبع) اي ليس المراد كونه غير مستقل  
 بالمفهومية انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كمدلول التضمن بالقياس  
 الى المطابق بل انه ملتصق اليه بتبعيته معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف  
 ذلك المعنى وانما انتفت اليه الذهن لكونه حالاً من احواله (قوله اي لا يمكن



ان يتعقله السامع اه) لما لم يكن توقف تعقل الابداء المخصوص على ذكر  
متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضعلا عن ذكر متعلقه بينه بان  
المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر  
المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا ان يدل عليه الا بضم  
كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل بغير امتناع انقياسه  
يدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل عليه اه بغير امتناع انقياسه بدون ضمه  
والاوجه ان يقال المراد المذكور القلي فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه  
(قوله لا يمكن الابداء كالمعلق صريحا) يعني ان الكلام في تعقل الابداء  
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن الابداء تعقل الطرفين قصدا  
وذا لا يمكن الابداء كطرفين صريحا (قوله ولعموم رضع من) عطف على كونه  
ملتقيا اليه يعني ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له  
من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على  
ان توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه  
لاجل ذاته (قوله والقول اه) دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من  
موضوعه الابداء امطلقا لان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت  
وضعها ما وحاصل الجواب انه حيث لا يلزم ان تكون كلمة من مستعملة في  
المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون  
مجازا لا حقيقة له وانقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك  
لما ترددوا في لزوم الحقيقة للمجاز (قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اه)  
دفع لما يترأى من مخالفة الحاصل للمحصل فان المحصول يدل على ان  
الابداء امر واحد اذا لاحظته قصدا كان مدلول اسميا واذا لاحظته من حيث  
انه حالة بين السير والبصرة كان مدلول حرفيا والحاصل يفيد ان الابداء  
الكلي مدلول اسمي والابداء الجزئي حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي  
وحاصل الدفع ان جزئيات الابداء جزئيات اضافيات لكونها حصصا لمفهوم  
الابداء لان المراد الابداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين  
السير والبصرة فلا بد ان تلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقة بل احتمال  
الوقوع على انحاء شتى والخاصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصم

ان الابداء المطلق مدلول اسمي وان الابداء من حيث انه حالة بين السير  
والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا (قوله وانبات الافراد اه)  
اي اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابداء وهي ما يمنع فرض اشتراكها بين  
كثيرين بحيث يكون مدلولها لكامة من مما لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه  
الابداء من شئ من شئ وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية (قوله  
والظاهر ايضا انها اه) لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعيا يمكن ان يلاحظه  
قصدا لكن حيث لا يكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعة للمعاني النسبية  
من حيث انها هي روابط وآلات للمعاني الملحوظة بالذات (قوله قيل ان معنى  
من اه) يعني ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها  
تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آية عن الالتفات اليها قصد الان  
النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها  
قصدا وما يعبر بها من الابداء والانتها والظرفية والتعليل والتأكييد والتقرير  
والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني فمن والى موضوع التعلق الخاص بين  
السير والبصرة بطريق ابداء منه وانتهائه اليه وفي التعلق بين الشئتين  
بطريق الظرفية وان موضوع التعلق الخاص بين المسند والمستند اليه بطريق  
يفيدنا كيد الحكم وعلى هذا القياس (قوله من المعاني) بيان للغير على  
تقدير ارجاع ضمير في غيره الى المعنى (قوله او في كلمة اخرى) بيان له على تقدير  
ارجاع الضمير الى ما لا يظم روجه لا يراد كلمة في ههنا وتنكيرها وايراد من  
في الاول وتعريفه (قوله ورد العبارة الى ما هو المشهور) فانهم اذا حكموا  
على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية قالوا الشئ في نفسه  
كذا كما من قولهم الدار في نفسها كذا (قوله وحملها على ما هو اه) فان مدار  
امتيياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع  
والمعنى الاسمي والفعل ملحوظا بالذات والامتيياز باحتياجها الى الضمنية  
وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك (قوله اي لم يصرف اه) اشارة الى ان  
قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور المقتضى ما مر آنفا تركه  
الشارح رحمه الله لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها يدل على خلافه لا يدل  
على ظهوره ولا يفتي ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم



مسبوقتها لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى  
 المعنى فتدبر (قوله لا يقال لو كان كذلك) اي مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه  
 الجواب اذ لا دخل للكلمة في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا (قوله  
 مع انها لازمة الظرفية) اي لا تستعمل الا ظرفا (قوله المفهوم المستقل اه)  
 اي انه كونه متفتتا اليه قصد ابصاح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح  
 في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل  
 الوضع او طاريا في الاستعمال (قوله داخل في الاول) فان متى موضوع  
 للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء الا انه  
 لا يستعمل الا في المكان المقدم وكذا احوال اخواته (قوله وفيه تأمل)  
 اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا  
 يكون ذلك دليلا على عدم استعماله في المطلق ولو قال يدل قوله والا يصح الخ  
 والافهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك  
 الظروف لثم من غير مناقشة وتصير خلاصة الفرق ان المعاني تلك  
 الظروف معاني كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق  
 والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في سائر الاسماء المضافة  
 لزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف  
 فهمها على اعيانها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم  
 اصل معناه (قوله انه اراد بالمعنى) اي المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى  
 التضمني على سبيل البدل كما هو شأن الذكر اي ما دل على معنى من  
 المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل  
 بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقترن  
 ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى وزيادة  
 قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبالصفة الاولى من  
 حصول الامتياز بين الاقسام الثلاثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على  
 معناه التضمني اعني الحدث والزمان مع عدم دلالة على معناه المطابق بدون  
 ذكر الفاعل اعني الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة  
 التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن

للمطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار  
 هيئته فهي دلالة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل ا كونه  
 موضوعاً بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم  
 كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع ان المقرر ان المقرد  
 لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلاً او تقول المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى  
 الفاعل المعين اجمالاً وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما يحتاج الى  
 ذكر الفاعل تفصيلاً وهي غير داخل في مدلوله وقد قيل في الجواب بالدلالة  
 ليس مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم  
 بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن  
 فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة  
 اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتبتين فهي التفات النفس اليه من حيث انه مراد  
 المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه  
 في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه  
 مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابق بالضميمة ومشاهدة  
 الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما اولاً  
 فلان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين  
 احدهما في ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان  
 واماناً لاني فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له  
 فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم  
 بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ واماناً لاني فلانه اذا كان  
 حضور المعنى من حيث انه مراد متأخراً عن حضوره في ضمن تذكر الوضع  
 فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث  
 والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور  
 الحدث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكر في ضمن تذكر وضع الفعل  
 (قوله باعتبار استعماله على النسبة) اي النسبة التامة الى فاعل معين غير  
 مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل  
 على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقهم الا مستنداً الى الفاعل المعين



فلولا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مستند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلا ففيه انه ان اراد ان الهيئة التركيبية مدخلا في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيجده ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون ما التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شيء تكاف صريح اذ دلالة الصيغة الفعل على الاستعداد اصلا وما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بافعال يدل على النسبة واهمى ان الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعراض عليهم بمجرد الشكوك التي تعترى لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه (قوله وشهرة امرها هاهنا) يعني كان على الشارح تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه (قوله وهو بعيد) لانه حينئذ يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك (قوله اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل اه) يشير الى ان تسمية غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيقيدان المعتبر في الاسم عدم الاقتران بالنسبة الى المعنى المستقل بالزمان لا الى المعنى مطلقا والالم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه انه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابق اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه (قوله اى الوضع الغير المسبوق) يعني ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابق السابق غير المسبوق وانما فسر به بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر (قوله لان معناه العلم اه) لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل ههنا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال (قوله وخارج عنه الافعال المنسلخة) اى ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما لازما كما في صسى اولا كما في اشريت وبعث لاقتران معانيها اى المعانى الحديثة مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع الخبرى واعلم ان تفسير

هذا القيد اعني عدم الاقتران في حد الاسم مبنى على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان الساب انما يتعلل بعد الايجاب وفي حد الفعل ههنا القيد محمول على المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الاصلى الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على زمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل كون دلالاتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلائلها بالوضع انما في العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلى فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلى الغير المسبوق فيشمل بالاقتران لاصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب الوضع العارضى دون الاصلى ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع الاصلى دون العارضى فانه دفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول ما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيد وبشكر عليا واسماء الافعال اسميتها انما هي باعتبار الوضع الثاني فاللائق ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر (قوله لان معانيها اه) يعنى ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لانشاء المعانى الحديثة وهى غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعانى الحديثة الخبرية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهى المعانى الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهى معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول (قوله ولك ان تقول) في بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس (قوله بحسب اصل الوضع) اى الاصل الذى هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طار (قوله اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية) بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صارت المعانى الوضعية متروكة (قوله على التغليب) فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجرورا (قوله على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية) بل استعملت فيها استعمالا شائعا (قوله بعيدا) في نفسه لان المتبادر الى



المفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع (قوله كما يقتضيه ظاهر عبارة) الى  
ظاهر عبارة المصنف رحمه الله في تعريفاتها حيث قاله افعال المدح والذم  
ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا  
او اخذافيه واماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى وانما قال ظاهر  
لا يمكن ان يصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض  
وان المراد ما كان في الاستعمال (قوله لم يسلك) اي الشارح رحمه الله هذا  
الطريق اي اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول (قوله ولهذا) اي لاجل البعد  
وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله ايضا (قوله بانها بمعنى  
المصادر التي لوحظت معها الافعال) بمعنى انها موضوعات للمعاني المصدرية  
ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها الافعال العاملة فيها اطلق عليها اماء  
الافعال يادق الملازمة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريفات بها  
طردا وعكسا (قوله ولا بانها اه) اي لم يجب الشارح رحمه الله ايضا  
بانها موضوعات للصيغ المخصوصة فريد موضوع للفظ امهل وهيئات الصيغة  
بعد لامعانيها (قوله قال الشيخ الرضى اه) تأييد لضعف الجواب الاخير  
(قوله لم يحط برباله لفظ اسكت) فاعلم انه ليس موضوعا لفظه (قوله الذي سمعهم)  
مع تأديتها معاني الافعال (قوله فانه قد يستعمل مصدرا) في الصحاح وله اربعة  
اوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا اي ارود عمرا  
بمعنى امهله والصفة نحو قولك سار سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما  
انصل بالمعرفة صار حالها والمصدر نحو قولك رويدا عمرو بالاضافة كقوله  
تعالى فضرب الرقاب (قوله تصغير ترخيم) اي بحذف الزوائد (قوله لانه قام  
دليل) وهو مخالفتها للصيغة وتصرفا (قوله قدم للاهتمام) اي كون افادة  
الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا تصير  
سببا لم يبين وجهها (قوله اوله قصر) تأكيذا للاختصاص المستفاد من لفظ  
الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة  
في الفعل والحرف على ما يبين في محله (قوله او مبتدأ) بتأويل من بلفظ البعض  
ولما كان وقوع الحرف بالتأويل غير شائع ايده بقول صاحب الكشف لكن  
عبارة الكشف ليس انما في ذلك فانه قال ومن في من يقول موصوفة كانه قيل

ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى ومن المؤمنين رجال (قوله ولا يبعد  
ان يقال يفهم حينئذ) اي حين جعله مبتدأ ان الخواص المذكورة اقل من  
المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مأثولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص  
وانشائع في لفظ البعض المضاف الى الكل استعمله في القليل من المتروك  
بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائنا  
من الخواص على وجه البعضية فتدبر (قوله تباعق قريسا من ثلاثين) من جملتها  
تاء التأنيث المتحركة وياه النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذاحال  
وتعبيرا ومثنى ومجوعا ومزادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى  
منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح  
منه والاخبار به مع مباعدة الفعل نحو كيف كنت واقبيام اذا خرجت  
والتكثير والتعريف والتذكير والتأنيث (قوله لمكانت ابتداء انصالية)  
وهي ما يكون الجور وبها مبدأ الشيء باعتبار انصالية به سميت انصالية لانها  
عن الانصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون من موسى  
اي انت متصل بي ونازل مني منزلة هرون متصلا ونازل من موسى (قوله هذا  
من الناس او من الانسان) فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة  
والثانية ابتداء انية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزئي  
متصل به الكلي خارج منه (قوله لان مرتبة اقل اه) على ما هو المشهور ومن  
ان جمع القلة للثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى (قوله لان لم  
لزوم ذلك) لان التنبيه على فائدة لا ينشأ ان يكون له مدخل في افادة اصل  
المعنى (قوله اذ لا فرق اه) على ما هو رأي المحققين من ان الاختلاف بينهما  
انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان اقل منهن ما ثلاثة (قوله نفسا يريها  
يتضمنه يختص به اه) وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور  
كما هو الشائع في الاستعمال (قوله وانما لم يقل اه) حتى لا يتوهم الاستدراك  
ولا يحتاج الى التفسير (قوله باخذه فيه) اي باخذ المعنى المغوى في المعنى العرفي  
فانما في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيد ازا  
وهو كونه خارجا نحو لا (قوله ولم يتحاش اه) دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف  
خاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف بالاعم اشغولة للفصل ولما يكون خارجا غير



محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه فهنا كذلك اذا المقصود تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر اذا المقصود معرفة ما به تميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محمولا لا مدخل له في ذلك (قوله كما هو ظاهر الامر) لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معاني مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النجاة ايضا كما يشير اليه فرق المصنف رحمه الله في الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنه ~~ممكن~~ دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله (قوله ويؤيد لفظ الحد) فان ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد (قوله لكان عدما كوراث اه) لعدم كونها محمولات على الاسم (قوله وهي ذكر المبدأ) اى المشتق منه واردة المشتق والمراد مدخول اللام والجرو والتنوين والمضاف والمسمند اليه (قوله اى اللام باعتبار دخولها) فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان يكون المدخول المضاف الى اللام خاصة دون اللام لما ان المضاف اليه خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجرو من خواصه (قوله وانما قال ذلك) اى دخول اللام ولم يكن على قوله واللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصف المختص به ناعته وليس اللام والتنوين والجرو مما يصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه (قوله فكان اللام فيها) اى لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو رأى الكوفيين والعهود الخارجى اشارة اى اللام التى شاع في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه باضافة فيقال لام الابدآ ولام الامر ولام جواب القسم والعهود الذهبى اى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذى هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم (قوله لكنه لم يتعرض له) اى لم يتعرض الشارح رحمه الله اشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير

داعيا الى اختياره على اللام (قوله اى في ضمن اختياره اه) فيكون نكتة اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له وعلى الثانى كلاما مبتدأ لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام (قوله ان اللام الداخلة) بكسر الهمزة لكونه مقعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه (قوله ومختصرة في الجنس والعهد) لانه ان اراد به معناه من حيث هو ومن حيث التحقيق في ضمن كل الافراد او فرد منه فهى للجنس وان اراد به حصه معينة من معناه فهى للعهد (قوله كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي) فان المراد منه اللفظ وقد خص باللفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعين وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين ان يراد به اللفظ دون معناه فقيه ان ذلك مستفاد من خارج لدلالة اللام عليه ولو كان لتعيين لكان للجنس اول العهد وقد اتى الامر ان ههنا (قوله معناه الحقيقي) وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا في معناه المجازى لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازى غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له (قوله ولو اراد اه) اى لو اراد بالمطابقة ما تكون قصديه لافى ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له قالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملازم (قوله لزم جواز دخول اه) اى لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى (قوله لكن ابى عن دخولها اه) يعنى ان الاستعمال المجازى فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازى بخلاف الاسم فان كنهه حاليته على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازى مستقلا (قوله او يقال اه) يعنى ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلى غير صحيح في الاستعمال ومادة النقص يجب ان تكون موجودة (قوله ليست اكثر هذا اه) انما قال



ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بقدر حرف الجر خاصة حقيقة (قوله اذالم  
يرد به معناه) سواء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو والام على كروا شد الهل واللفظ  
من حيث دلالة على معناه نحو قوله تعالى اذا قيل لهم آمنوا اي هذا القول  
من حيث دلالة على معناه (قوله ولد لك) اي اعدم كونها حقيقة طوى بيان  
اطرادها بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة  
طوى بيان انعكاسها بان يقال كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه  
نشر على غير ترتيب الالف (قوله لا اختصاص بكونه موصوفا ا) فان  
الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول له  
مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة يزال عن الفاعل والمفعول  
فلا يصح لشيء منهما الا ما يصح ان يكون مسندا اليه (قوله وايضا لتلك  
الخواص ا) اي لاكثرها وهي ما عدا الجرفان للتعريف باللام والاضافة  
والشكر الذي هو مدلول التنوين دواعي تقتضي ايرادها وكذا الاستناد اليه  
من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا ومتركا مقدما ومؤخرا الى غير ذلك والمزايا  
جمع مزينة كبقبة الفضيلة (قوله اراد بالجر ا) اي الجراما اسم بمعنى الحركة  
والحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام  
اما مجرورا جلا على لفظه او مرفوعا جلا على محله لكونه فاعلا لدخول واما  
مصدر مبنى للمفعول اي كون الشيء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على  
الدخول (قوله وقس عليه التنوين) يعني هو اما اسم بمعنى النون الساكنة  
التي تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء  
منونا فهي عطف على الدخول (قوله اي حرف اثره الجراء) يعني ان الجراما  
بالمعنى الالهي او بالمعنى المصدري (قوله حرف الجزم) فانه حرف اثره الجزم  
واما الجزم بالمعنى المصدري فهي بمعنى القطع (قوله اي اما الجر الذي ا) قدر  
ذلك لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف  
الجر من انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص  
الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان الجر الذي ليس اثر  
حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص  
الاصل بوجوب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل (قوله بيان

للمخالفة) لانني المخالفة (قوله ان يختص ا) فالمراد بما يخالف ما يقابل  
وبما يختص به الاصل الاسم لانه الذي تختص به الاضافة المعنوية وذلك  
المقابل مختص في الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح  
لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا افسره  
بالفعل (قوله كما يقتضيه سياق الكلام) في حد الاسم وضمير خواصه راجع  
الى الاسم بخصوصه (قوله والاخلال الحكم) اي وان لا يكون المراد كون  
الشيء مسندا اليه بل يكون الاسم مسندا اليه لخلال الحكم عليه بكونه من  
الخواص عن القابلية ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختصة به (قوله  
وتوجيه ذلك) اي كون المراد به كون الشيء مسندا اليه مع ان الضمير راجع  
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب  
اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتباره انسان بالحيوانية كان لغوا  
وان حكم عليه باعتباره جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على  
الاستناد اليه ليس باعتباره ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتباره ملاحظته  
بما هو اعلم منه كالكلمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ملاحظة الحكم  
بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاستناد الى ضمير الاسم  
وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة ائنا كيد الحكم بالاختصاص كما في القول  
المشهور علامة الرجل الحية (قوله وبالجملة) اي يحمل الوجهين وخلصته انه  
يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا الى خصوصه  
حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة  
فيكون الحكم مقدما على الاضافة في الملاحظة كما في الوجه الثاني او بعد  
ملاحظة الاضافة اليه كما في الوجه الاول (قوله بعيد) لانه خروج عن السوق  
(قوله يعني ان العرب لاحظت ا) بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك (قوله  
والمراد بالتخصيص ا) لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص  
بالمفعول والظرف والحال وغيرها (قوله الا الطبيعية ا) اي المفهوم  
من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه  
الافراد لانها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا آكل لا يقبل التخصيص  
بطعام دون طعام بخلاف لا آكل اكلوا قال المنطقيون ان القضية الطبيعية



بمنزلة الشخصية (قوله فلا يقبل التخصيص) أي بالمعنى المذكور (قوله وفيه  
 تأمل) أي في كون المراد من التخصيص هو تمام ذكرنا سئل لأنه يجوز إضافة  
 المصدر الدال على مجرد الحدث إلى التكررة فلو كان المراد بالتخصيص  
 ما ذكرنا من أن لا تكون هذه الإضافة مفيدة للتخصيص لعدم إفادته لتقليل  
 الاشتراك إذ لا اشتراك في الطبيعة مع أنه لا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص  
 لكونه إضافة معنوية إلى التكررة وقد صرحوا بأنهم اتفقوا على التخصيص فعلم أن المراد  
 من التخصيص الذي هو قاعدة الإضافة أعم من تقليل الاشتراك والتقييد  
 ولا خفاء في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل فلم يصح أن فائدة الإضافة  
 مختصة بالاسم مطلقا (قوله إن قلت جريانه فيه اه) اثبات لاختصاص مطلق  
 التخصيص بالاسم بأن جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل إنما هو باعتبار  
 معناه المصدرى لأنه القابل للتقييد بالطرف والحال دون معناه المطابق وهو  
 معنى اسمي لكونه مذلولاً لمطابقاً للمصدر تضييماً للفعل فلم يوجد هذا  
 النوع إلا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقاً بالاسم وحاصل الجواب  
 أننا لا نسلم أنه لم يوجد إلا في الاسم وإنما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدرى  
 التقييد بالطرف والحال إلا في قالب المصدر وليس كذلك فإنه قابل له في قالب  
 الفعل أيضاً كيف لا يكون كذلك والحال أنه حال كونه مدلولاً للفعل  
 مقيد بالزمان الذي هو مدلوله (قوله ليس إلا بين المرور وزيد) والمرور معنى اسمي  
 فلم توجد الإضافة بواسطة حرف الجر لفظاً إلا في الاسم فلا حاجة إلى التقييد  
 بتقدير حرف الجر (قوله وأما الحسن الوجه اه) فإن الإضافة فيه متحققة مع  
 عدم إفادته التحقيف بخلاف التنوين أو ما يقوم مقامه لأن سقوط التنوين  
 فيه بواسطة اللام (قوله لا بمعنى ناعت اه) أي بمعنى يصح أن يؤخذ منه الرفع  
 لكلم ما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه  
 (قوله وإنما لم نجعله اه) على صيغة المتكلم أي إنما جعلنا كون الشيء مضافاً  
 في عبارة الشارح رحمه الله في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافاً  
 إليه إذ عبارة المصنف رحمه الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج إلى الاعتذار  
 عنه لأنه يحتاج إلى تقدير إليه ولا دليل على تقديره (قوله والعطف اه) جواب  
 ما تقدم من أنه يجوز أن يكون قوله والإضافة معطوفاً على قوله والاسناد

فيكون لفظ إليه معلقاً بهما وإنما قال بعيد لأن الظاهر جملته تأخير إليه  
 عنهما (قوله ولقوله قدس سره اه) عطف على قوله إذ لا دليل عليه لاختصاصه  
 إلى تقدير إليه ولقوله قدس سره اه حيث جعل الإضافة بتقدير حرف الجر  
 مطلقاً أعم من كونه مضافاً ومضافاً إليه من خواص الاسم (قوله ولأن  
 المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام يعني أنه مرني  
 للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترتيب بهذين  
 الاحتمالين فقال وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع ولم يقل أو أراد كونه مضافاً إليه  
 (قوله إن قلت كيف تصح إرادة الجميع) أي كونه مضافاً ومضافاً إليه من لفظ  
 الإضافة فإنه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين  
 أو مجازيين أو مختلفين وحاصل الجواب أن إرادة الجميع منه مبني على استعماله  
 في معنى يشملهما أما على سبيل الحقيقة بأن يكون لفظ الإضافة  
 موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين وأما على سبيل عموم  
 المجازيان يراد منه ما يطلق عليه الإضافة (قوله لا شبهة في أن نجد اه) إذ لا شك  
 أن بين غلام وزيد حالة مخصوصة أي ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة  
 إلى غلام ويعبر عنه بكونه مضافاً ومنتسبة تارة إلى زيد ويعبر عنه بكونه مضافاً  
 إليه (قوله فاعلم اه) أي فاعلم المصنف رحمه الله يدعي أن تلك الحالة يمكن تصورهما  
 مجردة عن خصوصية الطرفين بأن يلاحظ من حيث أنه ارتباط بين الطرفين  
 بواسطة حرف الجر من غير نظر إلى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً إليه وإنما  
 قال يدعي لأن تصورهما مجرد فرع أن تكون الحالة المقيسة إلى طرف متحدة  
 بالماهية بالحالة المقيسة إلى طرف آخر وهو اسم لجواز اختلافهما بالماهية  
 بحيث لا يكون بينهما اشتراك إلا في مجرد لفظ الإضافة (قوله وإن لفظة اه)  
 عطف على أنه أي يدعي أن لفظة الإضافة موضوعة لتلك الحالة المجردة عن  
 الخصوصية وهذا أيضاً مجرد دعوى إذا المتبادر من لفظ الإضافة من غير لفظة  
 إليه الحالة المقيسة إلى أحد الطرفين أعني المضاف لا ما يشملهما والمتبادر  
 علامة الحقيقة (قوله أو يدعي اه) هذا أيضاً مجرد دعوى لأنه استعمال اللفظ  
 في المعنى المجازي من غير قرينة (قوله وحمل الجميع) أي حمل لفظ الجميع في عبارة  
 المصنف رحمه الله على إرادة كلا المعنيين للإضافة على سبيل البديل في مكانه



قال وانما اراد المضاف فقط او اراد كلاما من المضاف والمضاف اليه على سبيل  
 البديل فبعيد اذ لفظ الجميع لا يساعد ايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين  
 ارادتهما على سبيل البديل ركيكة (قوله كما نقلناه) اي من الايضاح فيما سبق من  
 قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل (قوله كما ان الامة اه) فان المضاف  
 اليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ وهذا مبني على ان المعرب لا يكون له اعراب  
 محلي وفي قولنا ان زيدا قائم الواقع في محل المبتدأ مجموع ان مع اسمها (قوله ينبغي  
 ان يكون اه) ولم ينصر القول الاول انه يقول ان المختص بالاسم الجرف لفظا  
 ارتقيرا لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سبقت المضاف اليه الذي هو من  
 اقسام المعرب بدليل انه في بيان المجزئات التي من اقسام المعرب وان معنى  
 الفعل اعني الحدث فقط يأبى عن كونه مضافا اليه لاعتباره في الفعل من حيث  
 كونه منسوباً واما الحدث بعد اعتبار نسبه الى الفاعل فلان اسم اياه عنه كيف  
 وهو يقع مستندا اليه ايضا في قولنا تسمع بالمعدي (قوله نحو انيك يوم قدم  
 زيد) الحارار البارد فان الحار والبارد وقعاصفة ليوم فلم يعرف بالاضافة لما  
 جاز توحيه بهما (قوله من الاعراب بمعنى الاظهار) يقال اعرب الرجل اذا بين  
 وافصح فالهمزة للتعدية (قوله اواراه الفساد) من عربت معدته اذا فسدت  
 وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة لازالة كما في اشكيت (قوله وهو محلي  
 اظهار المعاني اه) فانه لصلاحيته للاعراب صار محلا لا اظهارا للمعاني  
 المعنوية عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وازالة التباس بعضها مع  
 بعض بخلاف المبني فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان (قوله او من اعربت  
 الامة اه) ومنه اعراب الحروف وهو تبين حركاتها وسكنها (قوله  
 لا من الاعراب العرفي) اي ما اختلف آخره به على رأى المصنف رحمه الله  
 واختلاف الآخر كما اختاره النحوي (قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه)  
 يعني ان الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسز بما به الاختلاف او باختلاف الآخر  
 اسم جامدا على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثاني  
 فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا الا ان اختلاف الآخر ليس معنى  
 حداثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار  
 النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو قمر باعتبار تحققه

فيه وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الجاسم  
 ايضا نحو مسبعة ومضبعة ومفعلة لانه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفضل  
 وبما حررنا لك ظهر لك اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى (قوله وفيه انه لو جازاه)  
 يعني لانسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالـ كسر  
 بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة من قام به  
 الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه الله مبني على  
 ما اختاره النحوي من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وحينئذ  
 يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل  
 الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان وفيه بحث  
 اما اول فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فان  
 المعرب اذ كان متصفا باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية  
 واما ثانيا فلان الاختلاف صفة لا حر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالآخر  
 لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم  
 وصفا باعتبار الاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى  
 الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى  
 مصدريا انه يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون الاعراب مصدرا  
 ويصح الاشتقاق منه (قوله من البناء) اي المبني مأخوذ من البناء بالمعنى  
 المصدرى المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي  
 الى صوغ الكلمة في قالب هيئته لا يتغير لما سببه اشتماله على ما هو الغرض  
 من المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا ينافي قوله لانه شبه اه حيث  
 يدل على انه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور (قوله والمصحح اه)  
 يعني ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعده اعقب ما قبلها في الزمان لكنه  
 يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتباً في الذكر على ما قبلها ومن هذا  
 الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر  
 التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيناها  
 كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة (قوله الداخلة  
 على قيد القسم اه) يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما من الاسم لان القسم



يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني كذلك لشمول المعرب  
للفعل المضارع والمبني لمبني الاصل بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم  
المعرب والاسم المبني ولذا حمل اللام على العهد اذ لو جعل اللام للجنس يلزم  
التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف  
لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب (قوله وذلك آه) اي  
كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه اذا كراحوال الاسم فالمعرب  
الاسم المعرب وذا كراقسامه فالقسم الاسم المعرب (قوله بقريضة المقام)  
وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه (قوله فذكر الاسم حينئذ)  
اي حين اندفاع النقض بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف  
وتبيينه بتصریح الجنس فيه (قوله يشبه بعضها بعضا) في كون كل منها  
مبني الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل (قوله وفيه بحث آه) يعني  
ان المنعني في تعريف المعرب ليس مطلقا المشابهة اذ ما من كلمة الاو لها مناسبة  
بوجه ما يبنى الاصل ولا اقل من كونه كلمة وافظا بل المشابهة المؤثرة في البناء  
وهذه المشابهة منفية عن مبني الاصل فصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل  
(قوله والالزم الدوراء) لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء  
الاخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الآخر (قوله ومجموع المضمومين) هذا  
مركب في نفسه والاول مركب مع غيره (قوله كما يقال لاحد الخفين زوج  
للاخر) والمجموع زوج (قوله فاظهار) يعني ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر  
صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كما عليك فقط وعدم  
صدقه على مثل زيد في قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب  
عند المصنف رحمه الله والثاني معرب (قوله لم يقل تركيبا مع عامله) فقط مع  
انه اقل تقدير التلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله  
معنوي نحو زيد في زيد قام فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب  
بين اللفظ والمعنى (قوله ويعد ان يراد آه) اذا اطلق التركيب مع الشيء على  
تبريد مقارنته به في التحقيق بهيد (قوله لا خصوصية الاول) فان المناسبة  
المؤثرة في البناء اما بتضمن معنى مبني الاصل نحو اين زيد او مشابهاه  
كالهمات او وقوعه موقعا كزال او مشاكته للواقع موقعا كقبحار او وقوعه

موقع ما شبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك  
ان المشابهة من احد وجوهه (قوله فلا يلزم في التعريف آه) نعم يلزم توقف  
معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتمدة في البناء ولا محذور في ذلك  
لان الاعداد تنصور بما كانت احوالها لاجل هذا قدم بعضهم المبني على المعرب  
والمصنف رحمه الله اقره لكثرته بمباحث المعرب (قوله كما يلزم فيه) اي  
الجهالة في التعريف ولم يبين اي تلك القوة (قوله لم يسمه بآصله البنائ)  
اي جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني اصله بان يكون اضافة اسم  
المفعول الى مفعوله او مبني في اصله او مبني لاصله (قوله لان اصل جميع  
الافعال البناء) عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل  
في الاعراب كالاسم اتوارد المعاني عليه (قوله لان المتبادر من مبني الاصل آه)  
بناء على ما تقرر من اطلاق المشتق على ما انصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة  
وبما من شأنه ان يتصف به مجازا فالتبادر من مبني الاصل ان يكون البناء  
حاصلا بالفعل وبحسب الاصل ان يكون من شأنه البناء سواء حصل له او لا  
(قوله من حيث هي جملة) لامن حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا  
الاعتبار معرفة بخلاف الاصل ان يكون مبني الاصل (قوله اكنني في تحقق  
المعرب آه) افاد المحشى بهذه العناية فواتد الاولى انه ليس المراد من قوله  
اعتبر العلامة انه اعتبار الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب فانه عرف  
المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم  
اي في كونه معربا بالثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة  
انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يترأى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم  
ان لا تكون الاسماء حال انصافها بالاعراب معرفة بل المراد انه اعتبرها مجردة  
عن اعتبار امر اخر فيرجع الى انه يكتفي بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية  
بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجتمع  
حصول الشيء بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى متزاو او بوزن وهو  
بمعنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير  
ظاهر ازال حفاء باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع  
المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التي بها يستحق الاعراب



فاتضح المقصود غاية الانضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته  
 لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاسـ تغرق كما هو الاصل في الجمع  
 المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل  
 لعدم كونه محلا للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله  
 والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة (قوله سواء وجدت)  
 اي جميع الاسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث يتحقق التركيب والعامل  
 وعدم المناسبة ولم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد حيث اتفق  
 فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة (قوله بل زاد مع  
 القابلية وجود الاسباب اه) فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب  
 في تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون  
 القابلية قلت فائدة التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما اتفق فيه القابلية  
 كهؤلاء وما اتفق فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج  
 كل منهما عن المعرب قصدا (قوله كانهم وقعوا في ذلك) اي في ذلك التعريف  
 لامرئ واحد هما لفظ المعرب فانه يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف  
 الاخر به والثاني ان افراد المعرب يوجد في اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة  
 وما عرابه مقدار قليلة وتوهموا ان حقيقة الاصطلاحية ذلك وانما هو  
 العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة  
 بدليل صحة قواهم ما عربت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر  
 باسكانهم ما وبالعكس في هؤلاء (قوله على اختلاف فيه) فان من قال ان العلم  
 عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم  
 ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما (قوله اشار به الى انه ليس اه)  
 لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الاخر على  
 معرفة المعرب حتى يلزم الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في افراد  
 على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتبع لا بقدر في التعريف وبهذا يظهر  
 فساد ما قيل في تقرير روجه العدول انه لوجود ذلك حد الزم الدور لان معرفة  
 اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور  
 وما اجيب به عنه من اننا لانعلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة

المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمال الالف العرب قبل ان يعلم المعرب وقد ساد  
 ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى  
 المتبع لكن موقوفة عليها بالنظر الى غير المتبع وهو الذي دون الخوله فالدور  
 لازم بالنظر اليه وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمكن ان يعرف  
 اختلاف الاخر بالتبع لان العارف بالتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف  
 لانه يكون عبثا فتعين ان تكون معرفة اختلاف الاخر بالتعلم في هذا  
 الفن وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم  
 توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما اولانا لاننا لانعلم لزوم  
 العبث بل وان يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان  
 يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله  
 وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة ان هذا يختلف  
 الاخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد ان موقوفة  
 عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا بعينه  
 ما ذكره المحشي رحمه الله (قوله بل الفساد في المقصود من التعريف) اي  
 في حصول المقصود من التعريف وتخلصة بيانه ان المقصود من تعريفات  
 موضوعات مسائل العلوم ان تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به احكامها  
 الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المقصومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود  
 من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا تتعدى به  
 احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل  
 مرفوع فمما مرفوع واختلاف الاخر من جملة احكام المعرب المطلوبة  
 في الخوف لا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطا تتعدى به ذلك الحكم  
 الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه وبما ذكرنا  
 ظهر لك ان الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه وليس  
 مقصودا بالنسبة الى غير المتبع على ما فهم من قوله ان الغرض من تدوين  
 علم النحو اه (قوله لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة) لا يقال ويلزم ايضا انه  
 لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نقص مفهوم الاكبر  
 لانا نقول يمكن لا فائدة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في جمل



الحديث على الحدود وبخلاف التوقف كما سيجي (قوله والنتيجة متأخرة عنها  
ابتداءً بواسطة) ولا شك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على  
ذلك الشيء فان قلنا انه توقف آخر مسبب عن توقف بواسطة كان تأخر نتيجة  
عن الصغرى ابتداءً وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه ثبت بواسطة ابتداءً  
يتوقف عليه بتوسطه كما كان المتأخر المتكسر بواسطة الدليل (قوله  
فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لاني ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن  
الصغرى ابتداءً وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل (قوله  
وقد اشار اياه) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكره من البيان (قوله اي من  
معرفة ان هذا او ذاك مغرب اياه) اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح من انه  
ان اراد بالمغرب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المغرب ليس  
بما يختلف آخره وان اراد ما صدق عليه المغرب لا يتم التعريف لان الكلام  
في مفهوم المغرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني لكن قيد الحقيقة ملحوظ  
فالاعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المغرب من حيث انه مغرب اي من  
معرفة ان هذا او ذاك مغرب (قوله فان التصديق اياه) بيان لكون المعرفة  
المتقدمة اعني التصديق بانه مغرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف  
(قوله فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه) لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف  
بطريق الاجمال في ضمن لفظ المغرب والمتأخر معرفة بطريق التفصيل  
في ضمن ما يختلف آخره به (قوله لانا نقول لا مدخل اياه) حاصله ان الفرق  
الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف انما يقع في دفع لزوم تقدم الشيء على  
نفسه اذا كان للاعتبارين دخل في التوقف فانه حينئذ يمكن كون الموقوف  
والموقوف عليه في الحقيقة ذلك الاعتبارين اما اذا لم يكن له ما مدخل  
في التوقف فالوقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر  
في التوقف والامر ههنا كذلك اذا الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا  
او ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المغرب الذي هو محمول  
في الصغرى وهو اي نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الاجمال  
والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة واما ملاحظته تفصيلاً متوقفة على  
ملاحظته اجمالاً فيقع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي

رجه الله في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه والمحب من نظري كلامه  
ولم يتعمق فيه وشنع عليه بحسب الفضله (قوله تبدل ذات الدال) اي الدال على  
الفاعلية والمفعولية والاضافة وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالة  
ايضا (قوله تبدل دلالة المقصود اياه) اي دلالة على الفاعلية والمفعولية  
والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلاً الفتحة في رأيت احمد ومررت باحمد باق  
على حاله وفي الاول دالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة (قوله لان  
الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه في التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف  
في حالة الوقف من غير الحركة (قوله بما يقوم به الحرف) وهو التكلم في متفاهم  
العرف والهواء المتوج في الخارج في التحقيق (قوله لكن انما بعد له) اي لا يمكن  
التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق  
(قوله ان قيل ان فاعلاً اياه) فاعل اذا كان اسماً مذكراً كان او مؤنثاً يجمع  
على فواعل نحو كواهل وكواعب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد  
شد نحو فوارس وهالك ومؤنثه سواء كان بالنساء او بدونه مثلاً ان فواعل  
وفعل نحو وارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز  
ان يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله صلى الله عليه وسلم ليس في العوامل  
والحوامل صدقة لان العامل فلما يكون غير كلمة لكن عدم مجي عاملة في كلام  
النحاة يرفع هذا الاحتمال (قوله صار اسماً) اي صار في عرف النحاة اسماً لما به  
يتقوم المعنى المقصود للاعراب (قوله به خرج اياه) قيل انه خرج بقوله آخره  
اي آخر المغرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير  
المغرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كما في قوله الاسناد اليه على ما مر لا يقال  
تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحق  
بالاخر والاو لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر  
الى المعنوي بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي  
وحده (قوله اختلاف منو ومثاله) في الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور  
مذكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية  
علامات تنبئه وجمعه وتأنينه في لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول  
رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة



على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف  
المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضي (قوله كما ينبغي عنه العنوان) أي  
التعبير بلفظ العوامل فإنه وإن صار اسماً لكن فيه ملح الوصفية الأصلية وهو  
اعتبارها منبج عن الحيثية كأنه قيل باختلاف العوامل من حيث أنها  
عوامل (قوله أي صورة أخرى) في الرضى إذا قصدنا أن نرد التمييز والمنتصب  
عنه إلى مركزهما الأصلي جعلنا المنتصب عنه أن كان التمييز نفسه بدلاً من  
التمييز وأعطف بيان له فنقول في كفى يزيد رجلاً كفى في طاب زيد أبا  
طاب أب زيد وإن كان التمييز متعلقاً بالمنتصب عنه أما وصفه أو غير وصف  
أضفنا التمييز إلى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد عالماً وداراً طاب علم زيد ودار  
زيد فعلى هذا المأخذ الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالاضافة وجب أن يكون  
اللفظ المختلف متعلقاً بالآخر المعرب أما وصفه أو غير وصف وليس الأمر كذلك  
فسر المحشى اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فإن اللفظ عبارة عن  
مجموع المادة والصورة فيكون متعلقاً بالآخر المعرب وصفه وانما لم يجعل اللفظ  
مصدراً بمعنى التلفظ مع مناسبه لقوله تقدير أو عدم الاحتياج حينئذ إلى  
التجريد لأن التلفظ ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكماً من  
أحكامه ولأنه لا يتصف بالاختلاف في نفسه بل باعتبار الموقوف (قوله أي  
يختلف آخره بحسب التقدير) إشارة إلى أن التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر  
على ما فهمه إذ لا مقدري حبل مع كون أعرابه تقديرية (قوله كما في مسلمي) حالة  
الرفع فإنه قد ران الياء بدل من الواو (قوله كما في عصا وقاضى) فإنه قد ران  
أصلهما معصو وقاضى مع الحرف والحركة (قوله كما في حبل وغللى) فإنه قد ران  
تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف أما في غللى فظاهر وأما في حبل فلكون  
الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء (قوله فإن آخرهما أ) أ  
يريد أن فرض أعراب آخرهما غير متمنع لعدم المانع منه انما المتمنع المفروض  
وهو وجود الأعراب فيهما في التألف لاشتغال محل الأعراب بالحركة في غللى  
وبالمسكون أي الملازم في حبل بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء فإن فرض  
أعراب آخره متمنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابته لمبنى الأصل  
وإن كان واقعاً في محل الأعراب وبه ذاتين الفرق بين الأعراب التقديرى

في نحو حبل والأعراب المحلى في نحو هؤلاء فتدبر (قوله لأن الاختلاف أ) أ  
يعنى يحتاج في جعله لقوله لفظاً أو تقديرًا منصوباً على المصدرية بحذف  
الموصوف إلى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف موقوفاً لأن الاختلاف  
أمر معنوى ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون موقوفاً حقيقة  
بختلاف القول ب كونه منصوباً على حذف المضاف وأما التجوز في قوله  
لفظاً فمشتراك بينهما يجعله مجازاً عن الصورة في الوجه الأول وبمعنى الموقوف على  
الوجه الثانى (قوله لو جعلت أ) متعلق بقوله مجازاً اختلفاً في أن الحركة  
لفظ أولاً فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظاً بل كلمة ومن فسره بصوت  
يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً قال إنه ليس مملوطة لأنها أبعاض  
حروف المد وكونها مسعومة لا يستلزم كونها مملوطة كالوقف والامالة  
والغنة (قوله لأن العامل أ) فيكون التفصيل قاصراً مع عدم احتياج بيان  
الحكم إليه هذا على تقدير أن يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع  
في استعماله في مقابلة الموقوف أما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفاً  
أو لا شمل المعنوى أيضاً لكنه خلاف الظاهر (قوله ولأنه) أي الجعل المذكور  
(قوله وذلك) أي عدم الملازمة ثابت (قوله لأن الظاهر) بناء على الأصل في اللام  
أن يكون للعهد (قوله أنه أي قوله الأتي أ) وانما لم يقل إشارة إلى قوله لفظاً  
أو تقدير لأن قوله الأتي بيان لأقسام الأعراب فهو عبارة عن تقدير الأعراب  
والأعراب اللفظى وقوله لفظاً أو تقديرهما بمعنى الصورة والقرض لكنه  
مشير إلى تنوع الأعراب فيكون قوله الأتي إشارة إلى ما فهم من قوله لفظاً  
أو تقدير أو لا يكون إشارة إلى نفسه (قوله ورأيت حبل ومررت بحبل) إشارة  
إلى أن بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى  
حكماً مع أنه خلفه أحق بالبيان (قوله أي مدلول هاتين الصورتين) إشارة إلى  
دفع ما يترأى من أنه لا يصح جعل قوله مثني ومجموعاً حالاً من قولنا رأيت  
مسلمين ومررت بمسلمين لأنه أن قرأ بصيغة التثنية لا يكون جعلاً وإن قرأ  
بصيغة الجمع لا يصح كون مثني وحاضراً له أن المراد مدلول هاتين الصورتين  
المكتوبتين فيرى هذان النقصان وينتقل إلى مدلولهما ولا يقرأ أن وهذا  
الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات يقال مثلاً الزعم مثلاً



الفاء اي مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله وقولنا  
معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت  
بمسلمين فقوله مثني ومجموعا متعلق بالمثلي لا بهذا القول مع كونه تكلفا محتاجا  
الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلمين وبمسلمين ان قرئ مثني  
كان المراد من المثل على ما هو المشهور والسائق سائر الفاظ المثني وان قرئ مجموعا  
كان المراد سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا وحمل المثل على ما هو مماثل لهما  
في الاعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر  
حقيق بان يقضى منه العجب (قوله اي علامة هي النصب) اي الاضافة  
بيان لا لامية فان فحة غير المنصرف نصب وبحر لا علامة لهما (قوله ان قلت  
التركيب مع العامل اه) لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف  
ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة  
التركيب مع العامل ابتداء كفي للعجب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور  
مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب (قوله الا اذا كان العامل  
لفظيا) اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي (قوله بالتركيب الذي  
يتحقق معه عاملان) اي يجنس التركيب فلا يردانه كيف يمكن تحقق عاملين  
معنويين بتركيب واحد (قوله عاملان معنويان) مخالفان في العمل للعامل  
اللفظي (قوله فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب) اي المعرب الذي جعل مادة  
النقض (قوله اجيب اه) اثبات للنقض بالصورة المذكورة بانه وان تحقق  
هم باختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارده عليه عاملان  
معنويان وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد  
ههنا (قوله لان عمل العامل المعنوي) منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل  
المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر  
في الباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل  
النصب ايضا كما في هذا على شجاعة كيف يصح حصر عمل العامل المعنوي  
في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب الباب والقول المشهور وما عليه  
الجمهور ان العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع لحسب ولولم  
فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل

ابتداء ومعنى الفعل المستفيض من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب  
بما يستنبط منه (قوله لا يلزم ان يكون لازما) اي لا يمنع مفارقة عنه  
فيمكن الاختلاف المذكور كذلك يشارك المعرب حين التركيب مع العامل  
ابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا وثالثا (قوله ان قلت يجوز ان يقيد اه)  
اي يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد  
الاختلاف المدلول عليه بقوله يختلف باحد الازمته ولا شك انه لازم للمعرب  
حال ابتداء التراكيب اذ يصح عليه انه يختلف آخره في وقت ما عني وقت  
التركيب ثانيا وثالثا (قوله وان لم يكن اه) والسرفيه ان لزوم الاختلاف  
المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الازمته وهو مفارق عنه في زمان  
التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمته وهذا كالمتمنعس  
المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف المتمنعس في وقت ما (قوله فيه صرف  
الكلام عن الظاهر اه) اي في هذا التوجيه صرف الكلام اعني قوله  
ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة ادلا داعي الى جعل الحكم  
لازما لا يقال المتبادر من القضية الحالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها  
ناشئة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجيء  
في كلام المحشي ايضا لانه قول ذلك الاطلاق بمعنى فعالية النسبة بالمقابل  
للامكان الشامل للدوام والوقوع في احد الازمته والمقصود ههنا التقييد  
باحد الازمته المقابل للدوام ولذا اختار المحشي رحمه الله لفظة احد الازمته  
دون وقت ما فمن بدله بذلك رومالا لاختصاصه لعل عن هذه الفائدة (قوله مع انه  
بعد التقييد اه) اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد باظرف ايضا  
غير لازم لان اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في احد الازمته  
مما يجوز انفكاكه عن المعرب بل وان تحقق معرب لم يتحقق معه الاعامل واحد  
او اثنان ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمته فلا يكون مختلفا آخره باختلاف  
العوامل في شيء من الازمته فاقبل ان الاحتمال الصرفي لا يكفي لنقض  
الاحكام الادبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال يتأني  
اللزوم (قوله نعم قابلية الاختلاف اه) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه  
السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف



في احد الزمنة الذي هو عرض مفارق (قوله ولما كان آه) يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعا في وقت ما وحله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقد من تهره لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلي ليقع به المتعلم وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كليا فقيمه ان الحمل على فعلية الحكم انما يحل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كايته نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الزمنة لاخل بذلك ودونه شرط القناد (قوله قيل آه) اي قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال الثاني كما في الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في المعربات المركبة مع العامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وعبر عن الوجود بالاختلاف لانه كلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البناء وهو الوقف او يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة (قوله فان اللام الداخلة آه) قالوا ان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهم ودافلا استغراق فان تعذر الاستغراق فحول تزوج النساء في مجاز عن الجنس (قوله ولا يخفى بعد ذلك كلة) اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اي آخر المعرب انصافه به بعد صيرورته معزيا واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينأى على ارادة الجمعية فكيف يحكم بيط لانه (قوله ولا يخفى آه) يعني ان الظاهر ان تكون الخاصة الشاملة همنا محمولة على المعنى العرفي اي ما يكون لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركبت الاسماء المعدودة مع عامل ابتداء عواملها في شيء من الزمنة فانه لو تحقق فيما عوامل في الزمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم تكن متصفة به في وقت ابتداء

التركيب (قوله لكنها ليست شاملة آه) استدلوا لدفع توهم ناشئ من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيهه عبارة الشارح رحمه الله بان يراد الشاملة لكل وقت (قوله كان القرينة آه) لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازا لبدله من قرينة بينهم بانها اما حالية او مقالية (قوله بالنون فيهما آه) بحيث يدل كل منهما تمامية الكامة ويسقط عند الاضافة (قوله ولعلمهم آه) اي ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الاحكام فانه باطل لانه كلمة برأسمها بخلاف النون فانه مجزؤها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلوهما عن اللام جازان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسمها جعل النون في حكم كلمة برأسمها من هذه الحيثية وان كان جزأها بالنظر الى كونه علامة النونية والجمع (قوله لامتناع اجتماع اللام آه) يعني لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع اللام والتنوين وهو ممنوع (قوله اي تحوله آه) فسر الاختلاف بالتحول لان الاختلاف لا يكون ناشئا الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيدا في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان زيدا في حال عدم التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الآخر ايضا معربا دفعا للتحكم بخلاف التحول فانه ناشئ من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان قد قدم حركة او حرف شرطه لان التحول ان يتصف بشيء لم يكن له قبل فتمدبر (قوله وكذا وصف كونه معربا) فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب للاختلاف (قوله لكنها ليست شاملة آه) الوجه الاول اعني تخصيص كلمة ما مما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل على السببية القرينية نقله بقيل اشارة الى ضعفه في الشرح نقل لكلام الغير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية تخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال ان المراد حرف علة ساكنة او حرف الانحراف المباين بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركائنه لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجازي مجازي ترعنه في المجاوزات فكيف يرتكب في التعريفات



ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسداد باب نقض التعريفات جمعا ومنعها على  
انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعاني ولذا جعلها  
بعضهم كلمة (قوله والاولى آه) انما قال والاولى ولم يقل والصواب اما ناديا  
كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الاعجاب  
واما للمناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية الا تيسر اولان ما لا يخرج  
بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القرينة المفهومة من البناء الجارة  
لكن الاولى ان يخرج الجميع من السببية المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف  
(قوله ولك ان تجعل البناء لآه) اي للاستعانة التي دخولها في الالة  
اكثر منه في الوجود كذا في الرضى (قوله فلان الالة التي) يعني ان مقتضى  
سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والالة لا تكون الاسباب  
قريب فلا يكون المقتضى الالة (قوله حتى يخرج) اي العامل والمقتضى (قوله  
لكن المصنف) اعتذار من عدم جملة من تمام الحدبانه مخالف لمضى المصنف  
رحمه الله (قوله فانها سبب قريب له) اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين  
المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك (قوله قلنا ليس آه) اي لان سلم  
الانتقاض المذكور لان الالة التامة ليس لها سبب الاسببية اجزاها المركبة  
من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المركبة من القرينة والبعيدة ليست  
سببية قريبة اذ لو كانت كذلك كانت سببية اجزاها بامرها سببية بعيدة  
فلم تكن مركبة من القرينة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب  
آخر بين الالة التامة والمعلول فهي كالمركب من الداخل والخارج ليس  
بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبني على تسليم ان لها سببية سوى سببية  
الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان الالة التامة والمعلول كالمركب من الداخل  
والخارج ليست لها سببية اصلا بناء على ما قالوا من ان الالة التامة بمعنى  
مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والالزم تقدم الشيء على نفسه  
فيما اذا كانت الالة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة  
والصورة الذي هو نفس المعلول على الالة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ  
ولذا قالوا في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف  
عليه المعلول ووجهها بالعلية والسببية وصفها بما يجعل متعلقة بها كما في زيد

العالم ابو (قوله مركبة من قريب وبعيد) وفي بعض النسخ المركبة من  
القرينة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية وعلى الثاني صفة لها وهو  
الظاهر (قوله نعم لو ثبت) تقرير لما سبق وورد كلمة لوانساره الى انتفائه  
واما التكم قال ظاهرا انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة  
في وصول اثر المنكح الى المعرب (قوله لا يقال لو كان آه) ابطال لان يراد بالبناء  
السببية القرينة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب  
القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم  
تحقق الاعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه (قوله لا نناقول  
٢٠) حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب  
القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببته  
اي لا تخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه  
مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب (قوله لا يقال قال عبارة  
الصحيحة آه) اورد الفاء اذ انا بان منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم  
استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود  
الاعراب كما في المركب ابتداء يعني فعلى هذا العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف  
ليشعر بتأخر الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لاما اختلف الدلالة  
على تحقق الاختلاف بسببه (قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا آه) اي  
السؤال المذكور بوجه قوله لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق  
آه يمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف  
حتى يقتضى سابقية احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن  
التحول من السكون الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب  
ابتداء (قوله ومن التحول آه) بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا  
اذ لا دخل له في الجواب (قوله كلام الاسماء الستة) فانه قبل التركيب مع العامل  
كان جزءا منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية  
والفعولية والاضافة (قوله ومن علامة الى علامة) كفاي التنبيه والجمع  
فان البناء فيهما حال النصب علامة للفعولية وحال الجر علامة للاضافة  
فيهما كضمتين في فلك مفردا وجمعيا ولا يقدر ذلك في الالف والواو بان يقال



ان الالف في التننية قبل الاعراب مغايرة لم ابعده وكذا الواو لادائه الى تقرير حذف علامة التننية والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضى (قوله غير مرضى عند المصنف رحمه الله) لما سألني فيما نقله المحشى رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره (قوله فان المتبادر اه) يعني ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما في حكمه ان يكون انصافه بمبدأ الاشتقاق سابقة على حصول هذا الفعل فيقتضي رجوع ضمير قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معرباً فلا بد في هذا الجواب من ازالة كتاب تجوز كما في قولهم ارضعت هذه المرأة هذا الشاب (قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة) اعلم ان نحو غلامى اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من السكون الى الاعراب للتقدير وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركته التثنية في الاعراب لانه ما يختلف آخره به من حيث انه معرب تقدير او تحول من الاعراب اللفظي الى الكسرة لانه لما يشابه مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظاً لانه لا اشتغال بحمله بالكسرة تحول اعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقدير ياءه ذاهو المقصود فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى اه إشارة الى دفع ما قيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلامعنى التحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون في هذا المقام ولم يحرموا حول المرام قيل لو قال الشارح رحمه الله خرج نحو حركة غلامى السكان ارجح لقوله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمى في جاءنى مسلمى (قوله وكذا جر الجوار) اى جر حصل بسبب الجوار بجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغلوا لكونه معطوفاً على وجوهكم الى الجر

فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم وايضاً هذا الجر من الاعراب على ما وهم والالزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى ولذا اورد الشيخ السيوطى في الفتية في الخاتمة وقال اثبت الجمهور من البصريين والكويتيين الجر بالمجاورة في النعت نحو حجر ضرب خرب وفي التوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوى الزوجات كاهم) بجر كاهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى واسمعوهم رؤسكم وارجلهم قال ابو حيان وذلك ضعيف جداً ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان اما البديل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احداً شيئاً (قوله واما حركات ما قبل هذه الادوات اه) هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضى بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياه النسبة وفتح لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر اتنى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى ثنى آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء اتركهم ما مع الاسم وهذا تغير في الاخر كذا في الف المثنى وياه وواو الجمع وياه وذلك وانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرناه والمركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والجمع والابعد الحاق الاحرف المذكور بها لانك اخبرت مثلاً في قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم يخبر عن مفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبني على عدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف (قوله وان ايت عن ذلك) اى عن خروجها برجع الضمير الى المعرب بناء على انها وان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلفت بها آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحينية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات (قوله لوجوده قبل عامل الجر) تعرض اولاً لعامل الجر اهتماً بما بشأنه رد المذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلامى حال الجر لفظي فتكون كسرة غلامى اختلفت به آخر المعرب من حيث انه معرب يعنى ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلفت به



آخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل  
مطلق العامل لانه المقصود يعني ان كسرة غلامى ليست من الاعراب في شئ  
من الاحوال الثلاث لوجوده قبل مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة  
على التركيب كما عرفت (قوله وكذا الحال في الصورة اه) اذا خرجت بقيد  
الحيثية (قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ ه) هذا المعنى ايضا مستعمل  
فيما بينهم حيث قالوا الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى قائم وانما جعله على  
هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شئ اكثر لايكون قوله لي دل  
على المعاني المتصورة مشيرا الى الدليل الا في بقوله وانما جعل الاعراب في آخر  
المعرب كما انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني  
بالمعتورة (قوله معطوف على اسم ان اه) يعني انه داخل تحت النفي فمفعول  
لاراد المقدربعد لا وليس جلة برأسمها معطوفة على النفي ثم العطف على اسم  
ان اعني الضمير اما على محله التقريب فيكون منصوبا عطف مفرد على مفرد واما  
على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يستعمل ان يكون عطف مفرد وان  
يكون عطف جلة على جلة (قوله في الاسماء) قيد بذلك لان وضع الاعراب  
في المضارع ليس للدلالة على المعاني (قوله من غير استعانة الى العامل) عدى  
الاستعانة بالى بتضمن معنى الاحتياج (قوله فذلك للاعتناء بشأنها) اى  
بشأن المعاني لانه يتعلق بافادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد او بشأن  
الاسماء ككونها عدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام  
بها بخلاف الافعال والحروف (قوله ادلا نظرا اه) فان المقصود ههنا بيان المعنى  
العرفى للاعراب ولا تعلق له بالوضع اصلا وفي تصريح التعميم بقوله لا قصدا  
ولا تعنا اشارة الى كونه في غاية البعد (قوله لكان الاعراب هو الاختلاف)  
لاتفاقهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب (قوله ووجه ذلك اه)  
يعنى ان محط الفائدة والمقصود من الافادة في الكلام مثبتا كان او منفيما  
هو القيد الاخير ككلا يكون ذكره لغوا فاما قصود بالافادة ههنا  
الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعاني مستندا  
الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعنى  
المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب

في اختلاف المعاني وبما ذكره المحشى ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير  
الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدما الذكر  
معنى لدلالة اختلاف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني فانه حينئذ يكون  
المرجع متقدما الذكر صريحا وهو انه حينئذ يكون الفائدة التقيد الاخير  
كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون القيد الاخير مجرد بيان الواقع  
لامقصود بالافادة (قوله اولى بان يجعل علامة) لكونه ظاهر الوجود  
والدلالة (قوله هو التحول من حرف او حركة) لان الاختلاف من خواص  
المعرب وما يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقة فانه  
تحقق في المبني ايضا حيث تحول نحو غلامى قبل التركيب من السكون الى  
الكسرة (قوله يلزم ان لا يتحقق الاعراب اه) اذ لا تحول فيه من الحرف  
والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف (قوله ما يوضح المعاني) ان كان  
منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار (قوله وما يزيل فساد الالتباس) ان كان  
منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد (قوله لا يناسب) اى على الوجه الاول  
(قوله بل لا يصح) اى على الوجه الثاني (قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه  
اه) لان عدم الشئ يكفي فيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر  
لما تقر من ان عدم المفعول علة لعدم العمل (قوله وليس الحركة والسكون اه)  
جواب عن قوله ولا يطاق البناء على الحركات (قوله وانه قابل اه) جواب عن  
قوله ان البناء ضده الخ يعني ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضى ان يكون  
احدهما سبب الاخر بل يكفي في ذلك ان لا يجتمع في شئ واحد وهو حاصل  
ههنا لان سبب الاختلاف لا يستلزمه الاختلاف مناسف لعدم الاختلاف  
باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا (قوله وهو كون الاسم عدة اه) وحينئذ  
لا حاجة الى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علمه حقيقة او حكما  
كما سيجي (قوله حتى يكون المعنى) يعني الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي بل  
مستعار لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعاني  
آخذة للاسماء لعروضها وورودها على الظاهر كما سيجي فيقرأ على صيغة  
الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على  
صيغة المفعول لكن الاول راجح والثاني بالنسبة اليه من جرح متوهم



اما معنى فلما ذكره المحشى رحمه الله واما لفظ فلان فاعل الاعتوار يكون  
متعددا ومفعوله واحد في الصحاح اعتور والشيء اى تداولوه فيهم وكذلك  
نعوروه وتعاوروه وانما ظهرت الواو في اعتور والانه في معنى تعاور واقتضى  
عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها واذا قرئ  
على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتورة كل واحد منها  
على المعرب اى على الاسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله الفاضل الهندي  
من ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل لان المعاني متداولة فان ثبتت الرواية  
بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى  
على المعاني المعتورة مظهرها اياها وهو العامل تحكم لان الاعتوار بالمعنى  
الحقيقي لا يصح اسناده حقيقة لا الى المعاني ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازي  
اعنى التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة  
المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم (قوله لان توصيف  
المعاني) جعل العلة الغائية آخر المعرب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد  
ان المعاني لاجل وصف الاعتوار تقتضى الاعراب الدال عليها واللام يكن  
لذكره فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني عليه ايدا  
لا يكون احد المعاني مطردا عليه ايدا فتعين ان يكون لفظ المعتورة بكسر  
الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطردا عليه (قوله  
يرشد الى ما ذكرناه) من كون الوصف مقتضى للاعراب كون احد المعاني  
طارئا عليه ايدا التوصل الذي ذكره الشيخ الرضى رحمه الله فان ذلك  
التفصيل يتضمن بيان ان تلك المعاني لا تكون احدها طارئا عليه ايدا  
تقتضى الاعراب ولو اتى احد هذه القيود بان لم تكن المعاني المتعددة طارئة  
غير لازمة او كانت واحدة منها على التعيين طارئا لازما لم يقتض الاعراب  
(قوله وهو ان المعاني قد يطرأ بعضهم على بعض) انما قال قد لانه قد يكون في كلمة  
معنيين او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كعاني الكلام المشتركة ولا يلزمها  
العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله واضعا كان  
او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخالف اللبس فيضع العلامة  
لاحدهما (قوله ولا بد لطارئ من علامة اه) دون المطرود عليه لكونه اضلا

بجلاف الطارئ فانه بدوئها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة  
ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (قوله لا يلزم ان يطلب له اخف  
العلامات) لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل به في بعض الاحيان فلا يطلب له  
كثير خفة (قوله والتكثير) والفعل المسند الى المفعول (قوله وقد يجتنب له  
حرف) اى قد يجتنب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار  
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف  
(قوله كالمضاف اليه) وكالوصف الدال على معنى في موضوعه (قوله لا لالاس  
بغيره) ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحدا (قوله بالحكمة ان يطلب له اخف  
علامة ممكن لازمه) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة اى اتقان  
العلم او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضى ان يطلب له اخف علامة  
لان طر واحدما غير معين يقتضى نصب العلامة دفعا للتباس ولزومه له  
يقتضى ان تكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكن بدلالة  
العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة كيلا ينقل الكلمة (قوله ومثل هذا  
المعنى ام) لان الاسم عند التركيب لا يخلو من احد المعاني القاعلية  
والمفعولية والاضافة (قوله وجعلت في بعض الاسماء) كما في الاسماء الستة  
والمثني والجمع فان اعرابها وان كان بالحروف التي هي انقل من الحركات  
لكن جبر ذلك الثقل يجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل  
التركيب جزأ منها (قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال اه) وهو ان  
الاسم يلزمه طريان احد المعاني وهو يقتضى اخف علامة ولا اخف علامة  
تمكن من الاعراب التي هي الحركات او الحروف التي هي اجزاء الكلمات  
بجلاف الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مسندا ايدا الا ان الطارئ واحد لازم  
فلا يطلب له علامة له فيه بل علامته ذكر الفاعل بعده بجلاف الحرف فلانه  
لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون  
الاصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة ايدا (قوله مستعارا  
لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق  
بالاخذ المذكور ثم استق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة  
(قوله او بجازا امر سلا) باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة



في المناوبة فيكون بالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلية في مفهوم  
 الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجية عنه (قوله اي جعل الاعراب) لما لم يكن  
 الاعراب مطلقا في الآخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها  
 باحد وجوه ثلاثة الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء  
 الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف والثاني ابقاء الاعراب على  
 عمومها وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئي  
 لكليه فان الجزئي لا شمله على الكلي كانه ظرف له والثالث حذف المضاف  
 اي جعل الاعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر او صفاه (قوله حالا  
 في الآخر) اي شبيه الحال في الآخر لما مر من ان الاعراب شبيه بالصفة  
 في كونه تبع للآخر لا صفة له اتأخر عنه (قوله وهو جانب السهل) وهو  
 بعد نصف الكلمة (قوله وذلك) اي كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبني  
 على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على  
 اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله وقد جعلها) اي الفاعلية  
 ومقابلها صفات للدال في نفسه لانه جعلها عبارة عن ككون اللفظ  
 عمدة او فضله بدون توسط حرف الجر وبوسطه وما ذكره الشيخ الرضي  
 انشأ بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح رحمه الله انشأ بالنظر الى  
 التحقيق لان المعاني المعتورة مدلول الاعراب ومفاده ولا شك ان المفاد  
 في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ (قوله  
 لان الدال على الوصف بعد الموصوف) لان ذات الوصف بعد الموصوف  
 فكذا الدال عليها (قوله مع الاخر) حيث يلفظان معاً (قوله لانا نقول  
 تأخرها الذي آه) يعني لو اريد بالتأخر الذاتي لا يتم التقريب لان التأخر  
 الذاتي للاعراب انما هو عن الحرف الذي تبعه ولا يقتضي ان توضع الاعراب  
 في آخر الاسم فانه انما وضع في الاوسط والاول يكون متأخرا بالذات عن  
 الحرف الذي يتبعه (قوله وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح  
 قول السائل ان الحركات مع الاخر (قوله لكن من فرط اتصالها آه) بيان  
 غلط السائل (قوله واذا اشبهتها صارت حروفا) وظهر تأخرها عن الحرف  
 بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس اللفظ الحركة بمقدار تلفظها

مرتبين (قوله ويمكن ان يجاب) مبني الجواب الاول تخصيص التأخر بقدر  
 الامكان وابقاء الدال على ظاهر معناه ومبني الجواب الثاني ابقاء التأخر على  
 اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير (قوله فانه في حكم المستثنى)  
 بدلالة العقل لما ان الاعراب يكون مع الحرف الاخير (قوله فان التأخر) يعني  
 عبر عن التأخر عما سوى الاخير بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن اكثر الحروف  
 بناء على ان الاصل في بناء الاسم ان يكون على ثلاثة احرف والتأخر عن الاكثر  
 في حكم التأخر عن الكل لما تقر في ما بينهم من ان للاكثر حكم الكل (قوله  
 خبر واحد) اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدها خبر  
 والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ (قوله يكون للعطف آه)  
 اي من حيث المعنى مقدما على الحمل وامام من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل  
 والام يصح العطف لانه يقتضي كون الثاني تابعا للاول في الاعراب (قوله  
 اعراية كانت او غير اعراية) تعميم للحركات بعد تعميم لا غير البنائية لان  
 غير الاعراية تشمل البنائية ايضا (قوله يراد بها غير الاعراية) سواء كانت  
 بنائية كحيث واين وجير او غير بنائية كحركات الاوائل والاواسط (قوله  
 ولا تختص بها) اي لا تختص هذه الاسماء بالحركات الاعراية (قوله بل  
 معناها) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى  
 كونها مشتركة معنويا بين الحركات الاعراية والحروف الاعراية لا مشتركة  
 لفظيا (قوله فالنسبة لاجتماعهما) في حركات او اخر الاسماء العربية واقتراق  
 الضمة والفتحة والكسرة في حركات الاوائل والاواسط واقتراق الرفع  
 والنصب والجر في الحروف الاعراية وينبغي رفعهما لانك اذا ضممت الشفتين  
 لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم  
 وتوابعه فسمى حركة البناء ضمما وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على  
 المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة (قوله اي اتخته بفتح اياه) فكان النصب  
 تابعا للفتح فلذا سمي حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصباً (قوله بجرا الفتح  
 الاسفل) الى الاسفل (قوله وهو ككسر الشيء) فسمى حركة الاعراب جرا  
 وخفضاً وحركة البناء كسر لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود  
 من صورة الهم من الثالث (قوله ولذلك سمي الجارم جازماً) لانه كالشيء انقطع



للحركة والحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي سكونا ووقفنا (قوله قال الكل في الكل) اي كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية (قوله بل في الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كضمة قفل) قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة) وانما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات (قوله لكنه قد يتخلف اه) لان وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء بل لابد من ارتفاع المانع ايضا (قوله بعلة المشابهة بالفضاء) كما في اسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس (قوله ولا يخفى ان هذا التعميم) اي تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة كون الشيء الاصلية كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعم ويقال الرفع علامة كون الشيء فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصلية وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة (قوله نعم الرفع والنصب اه) بيان لمنشأ غلط القائل يعني ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في اصل النسخة وقد رأيت في نسخة مسكحة بنسخة المصنف رحمه الله انه خط عليها (قوله ومن جعل الياء فيهما) اي في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتشابه لانه ثبت الموصوف المقدران بالخصلة (قوله فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح) لان افرادهما تعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشيء عمدة وكذا الحال في المفعولية (قوله وتوجيه الشرح اقرب) لان المعنى المصدرى ينساق الى انهم من غير كلف لكون مجموع الياء والتاء مفيد بخلاف المعنى النسبي فانه يحتاج الى تقدير الموصوف المؤنث (قوله لا كون الشيء مضاعفا) فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا (قوله واما نحو بحسبك اه) اي اما الجر الذي

يوجد في المبتدأ نحو بحسبك زيد وفي الفاعل نحو كني بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائدا في هذا التركيب لم يمتد به هذا الجر فكانه ليس بموجود او يقال ان الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان الاثر للحرف الزائد كان زائدا فلا يـ كون علامة الشيء فلا ينافي قولنا الجر علم للاضافة اذ معناها انه علم مختص بالاضافة ليس علامة لشيء آخر (قوله مبني على اصالته الرفع اه) هذا للتعليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي بالاصالة وما يشبهه اي المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب ما اختار من سابقا من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالاصالة (قوله بحسب الاقسام) لاختصاصها في افعال والمبتدأ والخبر قبل دخول النواحي او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس (قوله ولم يكن مبنيا عليها) اي اصالته الرفع في الفاعل لكن يخدمه ان قوله اقسام الفاعل لا تقتضي قوله افراد المستعملة في المحاورات حتى يجبر النقل بالقلة ويحصل التعادل (قوله وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف اه) فانه ايضا مبني على اصالته النصب في المفاعيل وما يشبهها منصوب بالفرعية ولولا قوله لانها خمسة وقيل والمفاعيل حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها (قوله فيناسب العمدة) لكونه الاقوى (قوله اي يجعله للاقايل) يعني جعل الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني متعديا باللام ينضم معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعنى الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لاجل المشابهة (قوله انما احتج اه) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة (قوله اما كونه فضلة اه) يعني ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا (قوله اما عمل الحرف في ظاهره) اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل ولـ كون ظاهره مشغولا بالجر جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرا (قوله ويظهر نصيبه) اي يظهر اعرابه



الحمل اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه  
ونحو قوله لا فعلان (قوله فان الفعل محذوف نسبيا منسيا) اى كان الاصل  
غلام حصل (زيد) فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذا الغرض  
التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما  
كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لا فادته الاختصاص الذى هو معنى اللام  
(قوله كمرريد) على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صارت عمدة بقياسها  
مقام الفاعل (قوله لكن) ما كان الواو فى الاصل للعطف مطلقا لا اختصاصا له  
بالفضلات (قوله لم يروا اعمالها) لان الاعمال يقتضى اختصاص العامل  
بالمعمول فبقى ما بعدهما منصوبا اى بقى ما بعد الواو التى بمعنى مع والانصوبان  
بالفعل (قوله مرادى تعريفة) فان المراد من المركب الذى ركب تركيبا  
يتحقق معه عامله (قوله وانما اخرها) بمعنى كان اللائق حينئذ ان يذكرك عقيب  
تعريف العرب وحكمه مقبلا على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان  
الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللائق تأخير السبب  
البعيد عن السبب القريب فى الذكر فيكون الوضع موافقا للطبع (قوله واما  
لاستيفاء ذكر العمل الرابع) لهيئات لازمة للكلام بعد التركيب مع العامل  
مقصود معرفتها من تدوين النحو (قوله كما قالوه) فى الباب اعتناء النحوى برعاية  
هيئات لازمة للكلام بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع  
حاصلها يرجع الى انها اختلاف او اخر كلام دون كام لاختلاف اشياء معهودة  
من العوامل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الرابع عن  
صورته الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب وعن  
ما به الاختلاف وهو العامل وعن ما لا بد له الاختلاف وهو المقتضى  
وانما اسوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مبينة فى اربعة اقسام (قوله وانا خيره  
عن المادة والصورة طاهر) اى تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة طاهر  
لانها علل الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على  
الوجود طبعها لكونه من عوارضها (قوله واما تأخيرها عن الغاية) مع  
انها معادلة لمعادل افعال فلان الغاية مذكورة فى المتن بطريق التبعية لبيان  
الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره ليبدل على المعانى المعنوية

فتقدم

فتقدم عليها لزم تبعها من تقدم بيان الصورة (قوله اولاهما مقصودة بالذات)  
يعنى ان الغاية وان كانت متأخرة عن العامل معلولة لمعلولة فلهما  
جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلوم انما قصد لاجل  
ترتيبها عليه فلهذا كونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بها اكثر والاهتمام  
بذكرها او فرولا قد تمت على الفاعل (قوله كما ذهب اليه البصريه) الفعل  
المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لاجل تواردها الى المختلفة  
عليه كما فى الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه يتوارد عليه ايضا المعانى  
المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك  
الحرف المشترك ويتبين لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعها لتعينه وذلك نحو  
قولك لا يضرب رفعه مخلص لكونه لا للثنى دون التثنية وجرمه دليل على كونها  
للتثنية ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون  
الواو للظرف ورفعه على كونها للعطف ونحو لا يضرب جزمه دليل على كون  
اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجود لغير المعنى بكل واحد من  
الاعراب المذكورة ثم اطرده الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد  
ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس فيه  
الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كانت المواضع المتبسة فى الاسم او فى  
الفعل اكثر من غير المتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرده فى الاكثر الحكم  
الذى ثبت فى الاقل كحذفهم الواو فى تعدد واحد ونحو حذفهم لها فى بعد (قوله واما  
اقتضاهما) اى من الوجوه المخصوصة التى اقتضاها المقتضى كما فى الاسم  
واقتضاها الشبه التام بالاسم كما فى الفعل المضارع (قوله للاهتمام اه) معنى  
الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق  
الاهتمام اعنى الاعتناء بالشأن لا يصير سببا للتقديم ما لم يبين وجهه ولانه شامل  
للعصر ايضا (قوله اذ لا مدخل له فى التعريف) يعنى ان الحصر وان كان صحيحا  
فى نفسه لان تقوم المعنى المقتضى للاعراب منحصر فى العامل لكن لا مدخل له  
فى التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه فى ذهن  
السامع فلا حكم فيه والحصر منوط باقادة الحكم حقيقة كان او اضافيا وبهذا  
ظهر ركاز ما قيل اى به يحصل دون غيره تنبيه على ان سببية التقديم ليست

ل س ٢١



كسبية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل  
(قوله اصدق على كل من الاسناد اه) اذ لكل من هذه الامور مدخل  
في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون اسببية في الجملة (قوله  
الباء للالة) اي بناء النقص المذكور على جعل الباء للاسببية عدم جعل الباء  
للاالة واما كذلك بل هو للاالة اي للاستعانة لان استعمال الباء  
في الاستعانة اكثر ولذا جعله صاحباه معنى حقيقيا مقابل لا لصاق بخلاف  
المعاني الاخرى على ما في كتب الاصول وليس المراد به الاالة الحقيقية لظهور  
انتفاءها هنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعاني  
المذكورة في الاسماء واعتبارها فيه واما ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما  
اعتبر المعاني المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقوض بالامور  
المذكورة (قوله وان لم يسموه الة اه) دفع لما يقال كيف انهم عدوه الة وقد  
سموها عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة لا ينافي في اعتقادهم  
الالية فانهم للتبيين على كونه الة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا تميزا له  
بما عداه عما له مدخل في اعتبار ذلك المعاني وذلك ان الالة ينسب اليها الفعل  
بالعرف لمباشرة الفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال قطع السكة  
ولذا سموه القوى التي هي آلات الادراك والتحريك ومحركة (قوله  
ويطيل ما قيل) اي يطيل ما قيل في وجه العدول من ان الغرض من التعريف  
معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون حيدا وسطا للاحكام الجارية عليه  
لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف  
الجمهور وذلك لان تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل  
لكونه مأخوذا في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل متوقف  
حينئذ على تتبع ما يعرفونه الة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا  
لمن يتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه حينئذ كما يلزم  
من تعريف الجمهور كما لا يخفى (قوله لانه نص في الالة) لما عرفت ان الفعل  
ينسب في العرف الى الفاعل والالة لمباشرة الفعل ولاشك ان العامل  
ليس بفاعل فيكون الة (قوله واعلم اه) افاد به هذا البيان احكاما ثلاثة  
احدها ان حكم الة في العلم ان حكمه ان يكون الظاهر ان لا يجوز

ان عقائد العاملية والمعموية بين الشيعين من جهة واحدة (قوله لا يتصور  
بدون تقدمه على المعرب) لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن  
الاتصال بينهما (قوله كما في كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما في اسم الشرط  
وفعل الشرط (قوله واقادته التعليق) اي تعليق حصول مضمون الجزاء  
بحصول مضمون الشرط (قوله في الفعل) اي فعل الشرط (قوله كان عاملا  
اه) ولذا لم يقط عنه النون الاعرابية (قوله ومن حيث وقوع الفعل) اي  
الدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعوه فكان لا ي تقدم  
وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما (قوله فسر  
التقوم بالحصول) بان جعل البناء في به لالة والتقوم مشتقا من قام بمعنى  
ثبت كما في شمس العلوم وجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير اي الحصول فيه  
بان يكون البناء صلة للتقوم لان المعنى المقنض ليس حاصل في العامل  
مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت (قوله كما يقتضيه اصل اللغة)  
لا ظاهرا يقول كما هو الظاهر على ما في الرضى لان القيام الموصول بالباء  
شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بان يكون ناعته واما كونه  
اصل اللغة فمحمل بحث لانه معنى عر في منقول من القيام بمعنى الانتصاب  
فان العرف لما كان وجوده وتجزئه تابعاً لتجزئه غيره كان شبيها بالامر  
المنتصب بالغير (قوله انما قيد المعنى به اه) الظاهر ان يقول انما قصر المعنى به  
بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعاني المعتورة الا انه  
لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وضربه عن المعنى اليانسي  
الظاهر قال انما قيد به (قوله كما ذكرنا) في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه  
الله الرضى في تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل (قوله استدعاء  
الاسناد اليه) لان النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل (قوله لان له استدعاء  
التعلق) قالوا ان الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول كما استدعاء الاسناد  
الى الفاعل (قوله لانه صار فضلة لمجموعه اه) يعني ان العامل ما به يتقوم  
المعنى المقنض والمعنى المقنض للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم لمجموع  
الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا (قوله اي في لفظه) انما جعل البناء  
عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق العمل (قوله



فالعامل هو الفعل) اذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه (قوله)  
 (وقوع المضاف موقعه) اي ليس حرفا محذورا فانه - يامنه - ياميا اقيام المضاف  
 مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يلاحظ ان نصب ان المقدرة في نحو احضر  
 الوعى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع جاز نصبها مطردا (قوله)  
 وكذا **اب** ككتاب **اه**) ولو كان الحرف مقدر السكان غلام زيد نكرة كغلام  
 زيد لان المقدر كالمذكور (قوله لما ذكر الاعراب) اي تعريف الاعراب وانواعه  
 من الرفع والنصب والجروكان لتلك الانواع اقسام للرفع ثلاثة اقسام الضمة  
 والواو والالف والنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء والجر ثلاثة  
 الكسرة والفتحة والياء (قوله فاقى بالفاء لبيانها) يعني ان الفاء فصيحة والجزاء  
 محذوف اقيم تفصيله مقامه اي اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه  
 ومحالها المفرد المنصرف **اه** وتركنا العاطف ليشعر بكون كل منها قسما ومحلا  
 بالاستقلال ولم يرد ان الفاء لتفصيل ما اجل سابقا اذا جمعل غير مذكور فيما  
 سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق (قوله المفرد في المشهور **اه**) وقد  
 استعمله المصنف رحمه الله في المعاني الاربعة فيما معنى الاول في تعريف الكلمة  
 وبالمعنى الثاني في قوله فالاول عن مفرد مقدر غالبا وبالمعنى الثالث في قوله  
 ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفردا معرفة وبالمعنى الرابع ههنا (قوله داخله  
 في المفرد) لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا جموعا خارجة عن الحكم لان اعرابها  
 بالحروف والحكم ههنا يجب ان يكون مساويا للمحكموم عليه ليحصل التميز بين  
 اقسام الاعراب ومحالها عند من لم يتبع لغة العرب (قوله فلا يجاب **اه**)  
 اي لا يجاب بمنع دخولها في المفرد بناء على ان قولنا المفرد المنصرف بالضمة  
 رفع **اه** قضية مهملة بان يكون اللام لامه الذهني والمهملة في قوة الجزئية  
 فكانه قيل بعض المفرد المنصرف **هـ** كذا وكذا لا يجاب بمنع  
 خروجها عن الحكم لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع  
 فتقتضي القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول  
 الحكم لجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها  
 بالحركات الثلاث في الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بهض ما الحق بالمثنى  
 اعني كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلاث تدبرا

ولا يقتضي شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد النقض بها  
 (قوله لان مقام الضبط **اه**) تعليل للنفي اي لا يجاب لان مقام ضبط اقسام  
 انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل  
 لجميع الافراد في جميع الاحوال (قوله مع ان ذكر المنصرف حينئذ **اه**) اي حين  
 اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال **هـ** كون قيد  
 المنصرف لاخراج قيد غير المنصرف المخصوص اعني ما لم يضاف ولم يعرف  
 باللام لانه الذي لا يكون بالحركات الثلاث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان  
 غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلاث في الجملة  
 فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير  
 المنصرف مطلقا (قوله بل يجاب **اه**) اي هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء  
 الستة وما الحق بالمثنى والجموع الا انه مخصص بما عداها بقريئة ذكر حكمها  
 فيما بعد فهو عام مخصوص ببعض الكلام **هـ** نقل كقولك اكرم العلماء  
 ولا **هـ** كرم زيدا (قوله فكان ينبغي **اه**) فان التصريح ببعض القيود  
 والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم (قوله اجيب **اه**) اي لا تحكم  
 في التصريح ببعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق  
 بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن  
 خروجها فيقع الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور  
 (قوله مع ان الاختصار **اه**) فلو لا ذلك لسكان الا ان التصريح باخراجها  
 (قوله لانه قصد نوع دقيق) اي قصد ان يجعل كل واحد من المثلين للاعراب  
 بالحركات الثلاث ملقبيا ومعبرا باسم مختص (قوله ولانه يلزم الفصل **اه**) اي  
 يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني  
 مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة الجمع  
 (قوله او توهم التغليب) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين  
 لا شتر اكمه معه في الحكم (قوله لان مقام) اي مقام الفرق بينهما في حكم  
 الاعراب بأبي عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق في المذكور ايضا  
 بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبيا  
 وكذا في قوله واجمع المكسر المنصرف (قوله عن توهم المشاكلة في المذكور)



اي لو لم يأت مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير المتروك لم يأت عن توهم  
المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا  
التوهمين مضحكان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة ان  
يعبر عن شيء بلفظ غير لوقوعه في صحبته (قوله فيكون من قبيل قوله تعالى  
وسابت مرتقا اه) فان معناه موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب  
المرق تحت الخلد للاستراحة ولا استراحة في النار الا انه عبر عن مقام الكفارة  
بالمرة في لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة وحسنت مرتقا اه  
(قوله ليظهر خروجه اه) فيه اشارة الى ان مثل سنون وضربات خارج عن  
تعريف الشارح رحمه الله وان نحو ذلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر  
اما خروج مثل سنون فلان المراد ان لا يكون فيه اذاجع كما سيصرح به المحشي  
رحمه الله قال الشارح الرضي بعدما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفردة  
واما التغير في ثمن تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها فيقدر  
ان حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وان لم تثبت نحو تمرات  
ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع  
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التامين في معهما من باب السلامة انتهى  
فعلى هذا يقدر ان تغير السين في نحو سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة  
او الضمة بعد جمعها للتنبيه على سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس  
بفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على  
ما صرح به الرضي. واما دخول مثل فلان يقال المراد ان لا يكون الواحد  
فيه سالما اما حقيقة او حكما بقدر اواعد السلامة التقديرى متحقق في مثل فلان  
لما تقرران ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد (قوله وفيه انها ليست  
ابعضا لهما الا توهما) يعني ان بعضيتها انما تقتضى الاصاله اذا كانت حقيقة  
لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل المتقوم ~~اي~~ يمكن بعضية الحركات  
للحروف ليست الا توها بناء على حصولها في اشباع الحركات واما في الحقيقة  
فالحرركات كيميئات مباينة للحروف تحصل من تخرج الهواء على نحو  
مخصوص في الخارج (قوله ولو سلم اه) اي لو سلم كون الحركات ابعضها  
في الحقيقة فالبعضية تقتضى الاصاله بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم

لذات الكل ولا يقتضى اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لهما  
بهذا الاعتبار (قوله ولان لا تقدر الاعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير  
جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملهما يجوز ان يكون  
معنويا بخلاف المصدر (قوله قد اشار بقوله على معنى اه) لانه يشعر  
بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته  
اذ لم يقدر هذا اذ لم يجعل مصدرا لما سر (قوله لا المصدرية) فانه على هذا  
التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس الاعراب بالرفع بناء على ان المصدر  
يكون بمعنى الفعل (قوله فان الاعراب اه) يعني ان مفاد العبارة على تقدير  
الظرفية والحالية ان الاعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع  
والنصب والجر اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه  
الرفع والنصب والجر موقوف على كون تلك الملازمة ملازمة العام الخاص  
فصح ان مجرد العبارة لا يفيد (قوله وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها)  
فلا تحطاطه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو  
معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذى هو اشرف (قوله للاصل) اي  
لما هو اصل في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف (قوله بخلاف  
جمع المؤنث) فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذى هو  
خاصته (قوله ارتباطا اه) بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له  
بالضمين الاولين الا باعتبار المقابلة (قوله باعتبار الجزء الاول) متعلق بقوله  
مقابل ومناسب على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار  
الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا (قوله باعتبار  
الجزء الثانى) اي باعتبار السالم سماه ثانيا تاسا محابا باعتبار كون المضاف اليه من  
تمة المضاف وكان مجموع الجمع المؤنث جزا اول (قوله وليكون ذكرهما) عطف  
على قوله لا تحطاطه اى ليكون ذكر الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف  
على ترتيب ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم في الذكر على  
المنصرف المقابل لغير المنصرف (قوله لا يجوز) على انه صفة للمؤنث مع  
ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه  
اي سالم مفردة رعاية للاضطلاع فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر



وجعلوه ما نعتاله (قوله اذا جمع) اعتبر هذا التقيد ليدخل فيه مثل سنون وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع (قوله جمع سجن) على وزن قطر وهو الشئ الضخم (قوله قد دخل عرفات فيه) فانه في الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل (قوله سواء كان بحسب العرف) بان يقال جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النخلة لما يكون بالالف والتاء (قوله اوبعوم المجازيان يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده فالمعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمع المؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على هيئته ولم يكن جمع المؤنث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما اعني ما يكون بالالف والتاء (قوله خرج نحو سنين) لعدم كونه بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى لانه جمع المؤنث السالم عن التغير اذا جمع (قوله فكما لا حاجة اه) على ما قيل من ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء لان جموع المذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النخلة وان كان بالحقيقة جمع المذكر (قوله لم يخرج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لاجراج الثاني لان حذف المعطوف لا يخرج لانه داخل في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي (قوله اذا دخل وطبعه) اي اذا دخل من جميع العوارض متروكا بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه ان ادخله باللام او الاضافة يخرج بالكسر (قوله اي لا بخصوصها اه) يعني وصف اسم الاشارة بوصف عام ولم يكنف على قوله فاعراب هذه للاشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها اي باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود بالحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او الى المضمر الغائب او المخاطب واما ما قيل من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو لغوا وبالالف والياء ممنوعا فعمل بحيث تدبر (قوله اذ كثيرا اه) تعليل لجهة الارادة بعمومها (قوله ويراد الحكم على نوعه) بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء لتكون الاسماء الستة

مذكورة صريحاً والحكم متضمناً للمثال ومبنياً بطريق كون اعراب فم بالحروف وان ذولا يستعمل الامضا الى ظهور (قوله يكون علما) اصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنياً على كون اللفظ موضوعاً لنفسه (قوله وفيه ما مر اه) قدم ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه (قوله لا بالحركة التقديرية) في الرضى عن سيوبه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنه ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانتقلت الواو الى كسرة ما قبلها وقلت الواو المفتوحة الفتح حركتها وانفتح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالف الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يدوم في رد اللام في الاضافة واشد الغرض من رد هذا ان لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فم لا يتجه لهما مثلاً في كونها اعلاما للمعاني (قوله او اللفظية) في الرضى قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف (قوله للزوم الاعراب في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية) (قوله والعدول اه) على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية (قوله لما مر اه) يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية (قوله لتساوية الحركة) في كونها متولدة من اشباع الحركات (قوله وحيث تدركون العبارة محمولة على التقديم اه) الذات قد دم في الذكر ان يكون شرط الاضافة مقروناً بالشرطين المذكورين ضمناً (قوله لا يتقدم على العامل المعنوي) مبني على كون الطرف من العامل المعنوي على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف رحمه الله في شرحه (قوله فلذا قدم ما اخره) اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما اخره المصنف رحمه الله (قوله اولان للمارج تغيير النظم) يعني ان الشارح رحمه الله مزج عبارة المتن بعبارة واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو والعاطفة قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعني موحدة وللمارج تغيير الممزوج لانه اعتبر



كلام نفسه (قوله كالعناية) كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان اقسام  
 انواع الاعراب ومحالها كانت العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية  
 ببيان شروطها (قوله وحسن الموقع) فان حسن الموقع ههنا يقتضى  
 ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معاً (قوله او موافقة  
 الاسلوب السابق) فان موافقة الاسلوب السابق ههنا تقتضى ان يكون الخبر  
 مذكورياً بعد المبتدأ بلا فصل (قوله يجوز ان يكون حالاً) وحينئذ لا يكون  
 الحال مقدماً على العامل (قوله تفصيله) اى تفصيل الفرق بين هذا الشرط  
 والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية  
 المضاف اليه اعني كونه ضمير المخاطب المذكراً واحداً غير معتبرة والقصد من ذكر  
 ذلك المضاف الى نفي الاضافة الى اى المتكلم فقط اى دون ما عداه من المظهر  
 والمضمر الغائب في غاية الخفاء اذا لا تنقل من الاضافة المخصوصة الى نفي اضافة  
 اخرى مخصوصة بعيد غاية البعد (قوله وليس الا حركاتها) اذا لا تنقل  
 من ذكر الضد الى نفي الضد الاخر ظاهراً غاية الظهور (قوله حركتين او اكثر)  
 لما كانت المدات حاصله من اشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون  
 مقدار حركتين او اكثر (قوله فكرهوا) لئلا يلزم منية الفرع على الاصل (قوله  
 في كون معانيها) لا الفاظها والا كانت ملحقة بالمثنى وانما كانت معانيها  
 منبثقة عن التعدد فان كل واحد منهما يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبي عن  
 امر آخر كالاخ ينبي عن الاخ والاب عن الابن والحلم عن المرأة والقلم والهن  
 عن صاحبه وذو اعني الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل مستلزم للتعدد لان  
 المتبادر منه امتناع الاتفكال في التعقل وذلك غير متحقق في القلم والهن لعدم  
 كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهراً له لاجابة الى ما قيل في انباء القلم  
 عن التعدد بان القلم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانت على  
 الوجه واما اذا بين عنه فيقال له القلم فالاضافة الى الوجه مأخوذة في مفهومه  
 والى ما قيل في القلم ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره (قوله دون  
 غن) فانه وان كان في آخره حرف صالح للاعراب سماعاً اذا جاء غداً وبالواو ولكن  
 معناه لا ينبي عن التعدد وفي الصحاح الغد اصله غداً وحذفوا الواو بلا عوض  
 قال ابيدوما الدهر الاك الديار واهلها \* بها يوم خلوها وغداً وبلاقع

لجاء على اصله (قوله فاسترحوا) وجعل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع  
 لفظاً في وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منهما (قوله لانها كانت مبدلة  
 منها الميم) في الصحاح واذا افردوا لم يحتمل الواو التنوين فحذفوا وعوضوا  
 عن الهاء مما قالوا فم وقبان وقوان ولو كان الميم عوضاً عن الواو لما اجتمعنا  
 انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة في الافراد فلم ترد الالاعراب (قوله قال  
 الشيخ الرضى) خلاصته ان هذه الحروف مع كونها جراً لكلمة جعلت  
 اعراباً (قوله مع كونها) اى الالف والياء بدلان من لام الكلمة في الاربعة الاول  
 وعين الكلمة في الباقي (قوله وجعل) يعنى كان ما قبل اللام والعين  
 في الاصل مفتوحاً ثم جعل مضموماً ومكسوراً والمناسبة الواو والياء للتحقيق  
 وليكون حرف مدم مشابه للحركات الاعرابية (قوله لان دليل الاعراب) اى  
 دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف كون  
 الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء وسخ الكلمة لا يكون متأخراً عنه والسخ  
 بكسر السين المهملة والنون والهاء المجمة الاصل واسنخ الاسنان اصولها  
 كذا في الصحاح (قوله فبى بدل) اى هذه الحروف بدل من الواو الذى هو سخي  
 الكلمة (قوله تفيد ما لم تفده) اى تفيد هذه الحروف شيئاً لم تفده لام الكلمة  
 وصيغتها وهى الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة وبجرورة  
 (قوله كالتاء في بى) فانها مبدلة من الواو يفيد ما لم يفده الواو وهى التانيث  
 ولذا تم كتب طويلة (قوله ولا يبنى) دفع لما يحتاج من ان دليل  
 الاعراب اذا لم يكن من سخي الكلمة يلزم ان يكون فووزو على حرف واحد  
 مع انه لا يبنى في كلام العرب على حرف واحد (قوله واعترض عليه) اى  
 بصيغة المعلوم اى الشيخ الرضى (قوله لغرض التحفيف) فيه ان التحفيف  
 حاصل على تقدير الابدال ايضاً (قوله بل من حروف المعاني) ملحقة بالمعز  
 لتفصيل معنى التنبيه والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام  
 والعين فيها فانها لا يحصل بناء الكلمة بدونها فمما تقدم ان على الاعراب  
 فكيف يكونان دليل (قوله وهو ليس بمثنى) على ما قال الكوفيون الالف  
 في كلا وكلمة للتنبيه ولزوم حذف توينها للزومها الاضافة وقالوا اصلها ما كل  
 المقيد للاحاطة بخفف بخذف احدى اللامين وزيد الف التنبيه حتى يعرف ان



المقصود الا حاطة في المثنى دون الجمع (قوله ولا لزوم الالف اه) ولو كان علامة  
للتثنية لانتاب بالياء حالي النصب والجرح فان المثنى لا يمال لان العلامة لا تغير  
(قوله ولم يبدل التاء من الياء اه) بخلاف ابدال التاء من الواو اذا كان لا ما فانه  
كثير نحو اخت و بنت وسنة فالجمل على الاكثر الشائع اولى (قوله ولم يبدل التاء  
من الياء الا في اثنين) فان قلت ذكر في المفصل ابدال التاء من الياء فاه نحو  
انسرو ولا ما في استب وثنتان وكيت وذيت قلت مراد المحشي رحمه الله ابدال  
التاء من الياء اذا كان لا ما لان الكلام فيه فلا يرد نحو انسرو وما نحو واست  
وكيت وذيت فقد اختلف في ما مراد المحشي رحمه الله الا ابدال المتفق عليه  
في الصحاح يقال استت القوم يستنون استنا اذا لبسوا في موضع مسنة  
واستتوا اذا اصابهم الجذب تقلب الواو تاء لفرق بينهما ويقال كان  
من الامر كيت وكيت اصل التاء فيها تاء وانما صارت تاء للوصل وحكي  
ابو عبيدة كان من الامر كيه بالهاء وقولهم كان ذيت اصله ذو على وزن فعل  
ساكنة العين فحذفت الواو فبقى على حرفين فشد كاشد كي اذا جعلته اسما  
ثم عوض عن التشديد التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنين فانه  
من قولك ثيت ولامه ياء والتاء يبدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث  
في وسط الكلمة (قوله ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ) قيد بكونه  
اسما لانهم يميلون الالف الاخيرة في فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يميلون  
الالف الاخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه  
اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفاء واو الكنة شاذ (قوله الامن ذوات  
الياء) اي من اللفاظ التي الفها منقلبة عن الياء (قوله ليكونها بدل امن  
اللام) لوقوعها موقع اللام ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دليل  
لقوله لم تتمحض للتأنيث لاقوله بل فيه ساراحة منه كما لا يخفى (قوله ولهذا  
لم ينفتح ما قبلها) اي لكونها بدلا من اللام او لعدم كونها متمحضة للتأنيث  
لم ينفتح ما قبلها مع ان تاء التأنيث يجب انفتاح ما قبلها (قوله ولم تنقلب اه)  
اي لاجل البدلية او عدم التمحض لم تنقلب تاء اخت و بنت هاء لكونها بدلا  
من الواو مع ان تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف (قوله ولانها ليست لمحض  
التأنيث) علة لكونه جاء الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل

بجمع وعهما (قوله وفي قوله فلذا جاز توسطهم ارد الله مصنف رحمه الله) اي في قول  
الرضي فان ما ذكره من قول عن شرح الرضوي لكن في كونه زدا لله مصنف رحمه الله  
نظر لانه انما ارد بعدم التوسط على القائل بانه لمحض التأنيث حيث قال  
في الايضاح واما كتمانهم من يقول هي من الواو ومنهم من يقول هي من الياء  
ومنهم من يقول ليست بدلا البتة فن قال انه ما من الواو فلان ابدال التاء من  
الواو اكثر فخلها على الاكثر اولى ومن قال انه ما من الياء فلان الاعلال بالياء  
اكثر وهذا معتل فيعمل على الاكثر واما من قال انه ليست بدلا فقد زعم  
انه مجرد التأنيث والالف بعده هي اللام فيكون وزنه معتلا وليس بمستقيم  
لان تاء التأنيث لا تكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعل ايضا ليس  
من اثنين (قوله ولا يجوز زنة ريق المثنى) بان يعبر عنه بمفردين (قوله معرفة)  
لان وضعهما للتأنيث كيد ولا يؤكدا بالتأنيث كيد المعنوي الا المعارف (قوله قيل انه  
اه) اي قيل في الفرق بين حال اضافة كذا وكذا الى المظهر وبين حال اضافتهما  
الى المضمرة (قوله فالاعراب كونه جاريا على المثنى) تأ كيدا نحو جاء في الرجلان  
كلاهما وجئتما كذا وكما وجئنا كذا وانا وان جازان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر  
شخصين فلا يكون تأ كيدا (قوله معنى واقظا) امام معنى فليكونه مثنى معنى  
واما لفظا فلا يكون آخره الفاء ولا يتقل عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن  
النون (قوله واصل المثنى ان يكون معربا) لان الاصل في الاسماء الاعراب  
كما عرفت (قوله فالاولى جعله اه) فلذا جعل اعرابه بالحرور الثلاثة التي  
اعراب المثنى بها (قوله فانه لا يجري على المثنى) لانه لا يكون تأ كيدا فهو  
مفرد منه صرف فيكون اعرابه بالحرركات الثلاث الا انه لما كان منقوصا جعل  
اعرابه تقديريا (قوله اذ لم يستعمل مفردة) فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب  
المثنى في شمس العلوم المذكور مذكوران بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة  
طرقا الايتين وايضا لهما واحد لانه لو كان واحدا لهما مذكور على ما زعم  
ابو عبيدة لقالوا في التثنية مذكوران لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى  
بالياء على كل حال (قوله فان زعم اه) اي ان زعم المصنف رحمه الله التداخل  
في المثنى لان مفردة وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت في التقدير اذ كانه كان  
مذكور معناه طرف الآية ثم ثنى اطراف الايتين (قوله لم يمكنه) يعني ان ثنائيا



بكسر الشاء المثلثة والنون والياء التحتية معناه ما طرفا الحبل المثنى  
 أى المعطوف احد طرفيه بالاخر ولم يستعمل له مفرد منع انه معرب باعراب  
 التننية فكان على المصنف رحمه الله ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن  
 المصنف رحمه الله ان يقدر مفردة ثناء كما قدر في مذكروان لانه لو فرض  
 استعماله ثناء كان معناه احد طرفي الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى  
 لانه في اللغة العطف يقال ثنيته أى عطفته ولا عطف في احدهما فلا يمكن  
 اشتقاق ثناء منه وتقديره مفرد الثناتين وفيه بحث لان معنى الشئ عارض  
 للطرف الواحد من الحبل وان لم يكن داخل فيه وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه  
 منه في الصحاح الثناء بالمدح قال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد  
 من ثنيته فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير ثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل  
 او طرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء فترك  
 الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده قيل ثناء آن بالهمز كما تقول  
 كسا آن وردا آن انتهى فان قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء الى آخره يشعربان له  
 واحد امقدرا لكنه لم يفرد في الاستعمال (قوله اذ ليس في المفرد معنى  
 المثنى) أى صيرورة الشئ ثنائيا يقال ثناء أى صار له ثنائيا وهذا كلام حق لاشبهة  
 فيه فالثنائيان أى اذا لم يكن له مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون المثنى مجموع  
 الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من انه  
 كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على المثنى يقال لكل واحد من  
 طرفيه انه مثنى على الاخر أى معطوف به والمثنى على وزن مرمى من ثنيته  
 اذا عطفته (قوله لو جوب ان يكون مفردة من لفظه) قال المصنف رحمه الله  
 جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على  
 ما فوق الاثنين (قوله وأما ذورا) اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم  
 الاضافة كفرد (قوله لانه جمع اه) بخلاف عشرين لا تنفعا الامرين فيه  
 (قوله كما هو مقتضى الجمع) تشبيهه بالمثنى لا بالمثنى (قوله قال السارح الرضى  
 جعلت الالف اه) في هذا النقل بيان وجود ما يصح للاعراب (قوله فيهما  
 تعين ذلك) أى جلبت الالف قبل الاعراب انحصارا لبيان التننية والواو  
 لتحصيل بيان الجمع لان الالف لكونه خفيا يناسب قوله عدد المثنى فان القلة

لوجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلًا يناسب كثرة الجمع وهو موجهة للثقل  
 (قوله وهذا الحكم) أى جعل الالف علامة للتننية والواو علامة الجمع مطرد في  
 جميع المثنى والمجموع سواء كانا مظهرين او مضمرين فميز بين الواو والياء  
 او منصوبين او مجرورين (قوله لان كلام من المثنى والمجموع متقدم اه) لتقدم  
 الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامتي التننية والجمع  
 متقدمين على الاعراب (قوله والجر اولى بها) أى الجراحق بالياء لكونها  
 حاصلة من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجر (قوله فاشبع الجر) على صيغة  
 بناء المجهول ونصب الجر أى جعل النصب تابع للجر (قوله قال الشيخ الرضى  
 اه) اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره (قوله  
 ابقاء على الحركة الثابتة اه) فان الالف لما جلبت علامة للتننية والالف يقتضى  
 فتحة ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى فابقي المثنى على ما كان عليه  
 لعدم التغير (قوله واما الضم اه) أى الضم الذى اقتضته الواو التى جلبت علامة  
 للجمع فقلب كسرا حين قلب الواو ياء لاستئصال الضم قبل الياء الساكنة  
 لوابقيت الياء على حالها وللزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع  
 النظر عن العامل وبطلان السعي في قلب واو الجمع بالياء او لا لو قبلت الياء بالواو  
 لضمة ما قبلها (قوله مع ان تغير الحركة) وهى ضم الى الكسرة اولى من تغيير  
 الحرف أى الياء الى الواو ولا يبقاء الضم (قوله ان حذف ثوباهما للاضافة)  
 قيد بذلك اشارة الى دفع التباس حاصل بكسر النون في المثنى وفتحة ما قبل الجمع  
 فلا حاجة الى الفرق بفتح ما قبل الاخر وكسره (قوله وكسر النون اه) عطف  
 على قوله ترك فتحة اه (قوله لكونه تويناسا كفاي الاصل) يعنى انه لما الحق  
 في آخر المفرد المنصرف الذى هو الاصل في الاسماء الالف التى هي علامة  
 التننية او الواو التى هي علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فخرلة التنوين  
 بالكسر في التننية لانه الاصل في تحريك الساكن على ما بين في التصريف  
 وكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين  
 حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع توين حركت للساكنين والمختار انه  
 كالتنوين في كونه علامة التمام (قوله واما الياء اه) دفع لما يتوهم من ان  
 الياء مشتركة بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح في المثنى وبالكسر



في الجمع حالي النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارئة والطارى لا يعتبر  
بمخلاف الالف والواو فانهم ما التحصيل البناء (قوله من تقسيم الاختلاف اه) فان  
انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما (قوله  
وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى معرفين بلام العهد) لانه  
الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس  
والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم مع ان الظاهر تركه قوله ليصح يعنى ان  
الشارح رحمه الله اراد ان يعتبر قوله التقديرى واللفظى المعروف بلام العهد  
الخارجى المستدعى لتقدم الذكر بتقدير الاعراب الماقوط فزاد قوله الذين اشير  
الى تقسيمه اليهما بياناً لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التعبير (قوله كباين) في بعض  
النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالمعنى بالنظر الى تقدم الشارح رحمه الله  
على زمان تحزير المحشى رحمه الله والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح رحمه  
الله وكلمة ما مصدرية اي ارادة مماثلة للتبيين او موصولة حال كون ما اراده  
مما لا يماينه وانما يقل ليصح تفسيره بما يينه لان الباعث على زيادة قوله للذين  
ارادة ذلك التقدير لا نفسه (قوله وليصل لاحق الكلام بسابقه) فان سابق  
الكلام اعنى قوله فالمفرد المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة  
والحرف وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقديرى واللفظى فيتصل  
الكلامان حتى الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلاً للحمل المفهوم من قوله  
وانواعه رفع ونصب وبر (قوله كما قيل) وقع في بعض الشروح لما فرغ من  
تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار  
ظهوره ولا ظهوره (قوله مهمل الضبط) اشار الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار  
قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل في الاعراب حقيق بالتقديم  
نظر الى ذاته (قوله ان لم يقدر الوقت اه) وان قدر الوقت او جعل المصدر حيناً  
تكون في بعضها على التقدير ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى  
المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين اي حين تقدير تلفظ اعرابه على ما  
في الحوائى الهندية (قوله في الاستله) اي في قوله كعصا وعلاى وفي قوله  
كفاس وفور مسلمى (قوله لما سبق في بيان محال الاعراب) من قوله فالمفرد  
المنصرف الى قوله التقدير (قوله لا يعنى فساد) اذ الاعراب اللفظى ليس

لاجل كل ما يغابر التعذر والاستغفار (قوله ولان تقول) واليه ذهب الشارح  
الرخي وترك الشارح رحمه الله لان حذف الفضة اهون من حذف العمد  
(قوله اي في موضع آخر اه) هذان الوجهان صحيحان لذكر كلمة في والظاهر  
تركها (قوله ولانها ممنوعة من الحركات مطلقاً) بخلاف ياء القاضى فانها  
من الحركتين ولذا سمى الكلمة المشتملة عليها ممنوعة لانه نقض حركتين (قوله  
لتحققه في ميم غلامى) فانه ممنوع من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى  
مقصوراً وانما قال اولى اذا طراد الالفان مستحسن وليس بواجب (قوله  
وتلغا امر هذا القسم) اي تلغا تعذر الاعراب فيما حذف منه الالف المستوط  
الالف الذى هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الالف للقصوره مثل  
المصنف رحمه الله بالاول تعذر اللغى وترك الثاني رومالا لاختصاصه بكونه  
معلوما بطريق الاولى (قوله وان جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما اذا جعلت  
حرفية فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا يسانه به (قوله والمعنى كتعذره  
في زمان مطلق) اي غير مقيد بكونه زمان الرفع او النصب او الجر وهذا على  
تقدير كونه ظرفاً (قوله او تقدير مطلقاً) غير مقيد بحال كونه من فوعا  
او منصوباً او مجروراً وهذا على تقدير كونه مصدر للتعذر المحذوف (قوله حال  
من قوله كعصا وعلاى) اي من المكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى  
لعامل الظرف المستقر لكونه بدلاً عما في قوله فيما تعذر او بياناً له (قوله والعامل  
فيه ما هو عامل في الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه (قوله او ظرف  
لذلك العامل) عطف على قوله حال (قوله مادامت الفاء) قيد بذلك لان الالف  
اذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع (قوله ليدخل فيه الجمع المكسر  
اه) نحو مسلماني وعيادي فان الاعراب فيها ايضا متعذرة لا شغلا ما قبل الياء  
بالمكسرة (قوله ولو قيل) يعنى ان مثل عصاى داخل فيما ذكره الشارح  
رحمه الله لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذرا عرابه  
ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصوراً فلو قيدت الحركة باللفظية لخرج منها  
لكان اولى (قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة) لا بعدها حتى يكون  
من قبيل غلامى وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على  
الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التى تقضى الاعلال



فبحسب كل تركيب واعلم ما قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم  
تركيبها ولا يتوقف له مثلاً علم ان عصبوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه في قلب  
الفا فحركها وقابها الفا وكذا علم ان القاضى اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم  
في حال الرفع وبالفتح كسر في حال الجر ويلزم الثقل فحركها بالضم والكسر  
ثم حذفها كذا في بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصى  
عصوى فالقلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر  
الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك  
قول المصنف رحمه الله في بحث الاضافة الى اياه المتكلم فان كان آخره الفاقبة  
وكذا فسادها قيل ان التقييد بالالفظية يخرج نحو قاضى مضافا الى اياه المتكلم  
مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى اياه المتكلم متعذر لان  
المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون  
تقديرها للاستتقال لاننا لم نعلم ان الاعراب في الناقص المضاف الى اياه المتكلم  
متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين  
ثم تدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستقلاً لبقاء الساكنة ثم لو كان  
العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذراً للاشتغال ما قبل  
الياء بالحركة التي لاجل الياء يدل على ذلك ما سيأتى في بحث الاضافة الى اياه  
المتكلم من قوله وان كان في آخره ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين اى للزوم  
التقاء الساكنين على تقدير السكون (قوله واعلم ان اكثر النحاة ا هـ)  
اى الا شهرين النحاة ان المضاف الى اياه المتكلم مبنى على الكسرة لضافته  
الى اياه المتكلم المبني كذا في العباب (قوله لان غلاماى معرب) لثبوت  
الف في حالة الرفع وقابها ياء في حالة النصب والجر فالاضافة الى اياه المتكلم  
لو كانت سبباً للبناء مطلقاً لما اختلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول  
ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال  
الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماى  
كذا في غاية التحقيق (قوله الا بشرط سيذكر) خلاصته ان ظمورا لاضافة يرفع  
جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء وانما يوجب البناء اذا كانت الاضافة  
ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل اذا اضافة في الحقيقة الى

مصادرها فكان المضاف اليه محذوفاً فاقابها الحروف في الاحتياج الى اعتبار  
ضميمة ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا المضاف اليه  
كانه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى الياء اذا المقصود بالنسبة الغلام  
المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبته الى المتكلم (قوله تفرع على المقدمة  
الاستثنائية) فان كلمة المما كانت لوقوع امر لوقوع امر آخر كانت دالة على  
المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعنى  
استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل دخول  
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في غلامى بالكسر قبل  
دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديرها  
مطلقاً واذا كان ما قبله مشغولاً بالكسرة قبل العامل فمذهب اليه البعض غير  
مرضى لامتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر فالنوع المذکور لكونه مبنيّاً  
على امتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة  
لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى  
(قوله توضيحه) اى توضيح التفرع على المقدمة الاستثنائية (قوله ان قلت  
لم لا يجوز ا هـ) يعنى ان ما ذكرتم انما يبدل على امتناع ان يكون كسرة الملازمة  
كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الاعراب لفظياً حالة الجر لحواز  
زوال كسرة الملازمة بهروض الثانية بعد دخول العامل (قوله لا وجه  
لزالها) يعنى ان سببه وهو الياء باق فاقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر  
(قوله مع ان الاصل ا هـ) يعنى مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل (قوله وان  
العناية ا هـ) اى مع ان العناية بكسر الملازمة اكثر من كسرة الاعراب  
لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء المشددة بانصافها صارت كالجزء مما  
قبلها بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لاجل العامل (قوله خصوصاً  
اذا لم يفت ا هـ) بخلاف ما اذا قيل بزوال كسرة الملازمة فانه يفت جانب رعاية  
الياء بالكلية (قوله قلت لم لا يجوز) يعنى ما ذكرتم لا يدل على انها حركة الاعراب  
لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل مجرد الملازمة للياء  
وبعد دخول العامل للملازمة وحركة الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو للياء  
في المنى والجمع مجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف



الاعراب ايضا (قوله وكما يستحيل توارداه) لاشتراك الالف بينهما وهو لزوم  
 الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية  
 كل واحد منهما في وجود الاثر الحقيقي او الاصطلاحي (قوله ولا يخفى تحققةهما  
 فيما نحن فيه) فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحا  
 وان كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتي التنبيه والجمع لان المؤثر  
 في كون علامتهما اعرابا للعامل وهو مؤثر اصطلاحا والمؤثر في كون علامتهما  
 للتنبيه والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين  
 جائز لانه في الحقيقة يفيد احدهما لا اثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والاخر  
 وجودا حقيقة يامثلا لقصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدالة على معنى  
 التنبيه والجمع والحقاها بالامر والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة اذ به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب مستندا الى قصد المتكلم  
 قصد ايرادها دالة على المعنى المذكور (قوله وقت من قوعيته ومجروريته)  
 على ان يكون رفعا وبرامصدر المجهول (قوله او وقت رفع العامل اه) على  
 تقدير كون رفعا وبرامصدر المعلوم (قوله ولت ان تجعله مصدرا) اي مقعولا  
 مطلقا للاستئصال المقدراى كاستئصال قاضى استئصال رفع او بر (قوله او حالا  
 مما اضيف اه) اعنى قاضى لكونه فاعلا للاستئصال المصدر (قوله الى غير ذلك  
 من الاحتمالات) احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه  
 معنى التتميل او التقدير والاستئصال المفهوم مما تقدم وذلك على كون الكاف  
 خبر مبتدأ محذوف وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك على تقدير  
 ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيان لما في قوله فيما استئصل والعامل فيه عامل  
 الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل وقوله من فوعا ومنصوبا  
 يحتمل ان يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعا بان يكون خبرا لمبتدأ محذوف  
 وان يكون منصوبا بان يكون صفة لمصدر محذوف وان يكون المعنى حال  
 كون فوعا مرفوعا او منصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة  
 لفظ فوعا وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلماى مطلقا مع انه  
 انحصرت فائدته ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله بمعنى تقدير الاعراب  
 للاستئصال قد يكون بالحركة اه وهو انه به بعدم ادخالها تحت حرف واحد

على كونهم نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستئصال بخلاف عصا وغلماى  
 فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (قوله  
 لم يخفى ايضا الى ذكره) كما لم يخفى الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك  
 حينئذ لكونه نصرا بحالما علم من ذكر التتميلات بخلاف الاول (قوله ونحوها)  
 اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير (قوله قال  
 الفاضل الهندى اه) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى في جعل اعراب  
 احدهما متعذرا واعراب الاخر مستقلا (قوله متعذر) لامتناع التلفظ بالواو  
 بعد انقلابه ياء (قوله وقوله) اي الاعلال مستثقل لان الواو موجودا لانه  
 بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيل (قوله كما في عصا) فانه بعد الاعلال  
 متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو  
 موجودا لان التلفظ بالحركة ثقيل (قوله لكن المؤثر في التقدير اه) فالمتعذر في  
 عصا حاله بعد الاعلال وفي مسلمى حاله قبل الاعلال (قوله لان اعرابه بالواو) اي  
 لان اعراب مسلمى بالواو ونقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم بوجوب  
 قاب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستئصال جاب موجب التقدير الواو بخلاف  
 عصا فان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها بوجوب ابدال  
 الواو بالالف وذلك ليس تقدير للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف  
 عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف بالحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون  
 التقدير موجبا للتقدير في عصا (قوله لا الاسكان اه) اي ليس ثقل اعراب  
 عصا موجبا لاسكان الواو وتقدر بالحركة حتى يكون اعرابه تقديرا للاستئصال  
 كما في قاضى فان استئصال الضمة والكسرة على الياء بوجوب اسكانها وهو تقدير  
 للحركتين فالاعراب فيه تقدير للاستئصال وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا  
 وقاضى لانه بعد الاعلال محل الاعراب في عصا وهو الواو غير باق فاعرابه  
 متعذرو في قاضى بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه نصفه بثقل  
 تلفظه بالحركة انما لا اشتباه بين عصا ومسلمى لبقاء الواو فيها قبل الاعلال  
 وعدم بقائه بعد الاعلال فن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاضى لم يأت بشئ  
 (قوله فيما كان اعرابه بالحرف اه) متعلق يكون بعد تقييده بقوله في الاحوال  
 الثلاث وبعضها اي يكون الاعراب بالحرف تقدير ياتي في اسم كان اه سواء كان



فذلك الاسم مقدر او مثنى او مجموعا فانه اذا لاقت مدة آخره سا كتابا بعد هاتسقط  
تلك المدة لانقاء الساكنين ودلالة بحركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب  
تقديرها اما في الاحوال الثلاث فكما في الاسماء الستة والجمع المذكور السالم  
اوفي بعض الاحوال كما في المثنى في حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن آخره  
مدة كالمثنى حالتي النصب والجر فانه تحرك بحركة موافقة بهما ولا يحدف لعدم  
الدلالة عليه فيكون الاعراب لفظيا (قوله ان لا ينفذ اه) فانه معرب بالحركة  
ولا في آخره سا كتابا بعد مع ان اعرابه لفظي فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة  
لعدم كون آخره مدة (قوله ولعله انما لم يعدده المصنف رحمه الله) اي لم يعدد  
المصنف رحمه الله هذا الموضع في مواضع الاعراب التقديرية واللفظي  
ليتعرف به من لم يتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ  
بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعددة والمستقلة اشارة الى كل  
نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديرية فن قال ان ليس  
المقصود من هذا الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافي وجود وضع آخر للاعراب  
التقديرية وان الضمير في قوله واللفظي فيما عدا راجع الى ما الموصولة ويجوز  
افراد الضمير راجع الى الاسمين المعطوفين بكلمة او اي اللفظي فيما عدا المتعذر  
والمتنقل لم يأت بشيء لانه حينئذ لا تضبط مواضع الاعراب التقديرية ما لم  
تضبط مواضع المتعذروالمتنقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر  
المواضع بقوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا ارجع الشارح  
رحمه الله ضمير فيما عدا الى الامثلة بتأويل المذكور فتدبر والله الموفق (قوله  
لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء  
الساكنين (قوله وكان الياء في مثل غلامي اه) اشارة الى دفع ما سجد من  
غلامي ومسلمي من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقات ياء المتكلم فلا  
يصح انه بصدد بيان الاعراب التقديرية للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر (قوله  
لشدة الاء تزاج) لكونه ضميرا متصلا لا يلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن فيه  
فان كلامنا كلمة مستقلة (قوله ان قلت فلم يعدد اه) اي اذا كان الياء لشدة  
الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم يعدد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع  
التقدير المستقل فان اصله فوى قاب الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار

الاعراب حال الرفع بعد ادغمت تقديرها كما في مسلمي بخلاف النصب والجر  
(قوله بطل قوله اه) لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتأويل المذكور  
لما عرفت وفي داخل فيما عدا الامثلة المذكورة لانه ليس مقصورا ولا اسما  
معربا بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جعما بالواو والياء بالياء  
مضافا الى ياء المتكلم (قوله اجيب عنه بانه جعله داخل في باب غلامي اه) يعني  
ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما ان اخي وابي وحبي  
وهي ونبي كذلك فهو داخل في باب غلامي فكان اصله فوى نقل كسرة الواو الى  
ما قبلها ثم ادغمت ولما استنقل ما قبل الياء بالكسرة وجعل اعرابه في الاحوال  
الثلاث تقديرية وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديرية وحالتي  
النصب والجر لفظيا (قوله نعم بقي الاشكال اه) فان مذهبهم في العلم ان يحكيمة  
المستفهم كما نطق فيقولون في استعمال من يقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت  
بزيدا من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب مقدرا لاعراب لا شغل محله  
بالحركات المحكية (قوله اذا جوز المحكية فيه) ومنه قول من قال دعيني من  
تمر نان فان الاعراب فيه مقدرا لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا  
لحكمنا بانها في التقدير (قوله وذلك) اي العدول للافحصار ولمثل ما سبق ثابت  
(قوله لاستلزامه) اي تعريف النحاة (قوله فيما هو المقصود من التعريف) اي  
تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتبع لغة العرب فيجرب عليه  
حكمه من عدم دخوله الجرو والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير  
المنصرف به لزم ان يعرف او لا عدم دخول الجرو والتنوين ليعرف انه لا يدخله  
الجرو والتنوين فيلزم تقدم الشيء على نفسه (قوله وعدم انحصار المعرب اه)  
عطف على قوله توقف الشيء على نفسه اي لاستلزام تعريف النحاة عدم  
انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما عرب بالحروف وهي  
الاسماء الستة والمثنى وما الحق به والجمع المذكور السالم وما الحق به عن القسمين  
اما عن المنصرف فلم يدم كونه معربا بالحركات الثلاث واما عن غير المنصرف  
فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثالا لانه يخرج عن القسمين ما عرب بالضممة  
والكسرة ايضا (قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب المحشي رحمه الله  
في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اي فضل وفي الحديث من طلب



صرف الحديث وهو ترتيبه بالزيادة انتهى في النهاية في حديث الى ادر يس  
الحولاني من طلب صرف الحديث يتبعني به اقبال وجوه الناس اليه اراد  
بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره  
ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتضعف ولما يخالفه من الكذب وقيل من الصرف  
وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات  
الحركات وقيل من الصرف والصرف هو الالبين الخالص لانه خلص عن شبه  
الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل كذا  
في شرح التسهيل (قوله اعني علامته) اي علامة المنصرف وهي تنوين  
التمكن (قوله ولذا يقال له الامكن) لزيادة تمكنه وقوته في الاشياء حيث  
لم يشبهه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجبر والتنوين (قوله لان غيرا  
لا تمسك) (قوله) قد يقال اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما في عليك  
بالحركة غير السكون يعرف بالاضافة وهم هنا كذلك وفيه انه ليس للمنصرف  
ضد واحد مشتهر بغيرته لانه منصرف حتى يعرف غير بالاضافة اليه (قوله  
وهو مفهوم محصل) اي معين لا يهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى  
يكون مبهما بابهام الغير (قوله لانه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على  
كثيرين في حكم النكرة وفيه انه انما يكون في حكم النكرة اذا اريد فرد ما من  
افراد وما اذا اريد به المفهوم في ضمن اي فرد كان فلا (قوله لاعلم جنس)  
لذلك بان قدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع (قوله  
لانه) اي علم الجنس حيث وجدوا بعض اللفاظ الدالة على المعنى الكلي  
مما يجري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدره انه علم لذلك المفهوم  
الكلي (قوله والقول بانه خبر) اي القول بان غير المنصرف خبر لما الموصولة  
مقدم عليه (قوله عارض غير طبيعي) احتراز بغير الطبيعي عن العارض  
الطبيعي كالصحة للانسان وقوله يستدعي حالة عمالا يستدعي حالة اصلا  
كصفره الوجمل وعمالا يستدعي حالة طبيعية كالصيفية الحادثة من  
دواء حفظ الصحة (قوله ليست بمعنى الموجب) لان الموجب لتغير آخر الكلمة  
ليس الاتفاظ المتكلم (قوله بل بمعنى ما ينبغي) لم يقل ما يختار المتكلم لان  
المتكلم قد يتكلم بالحكم عند حصول العلة له عارض كالصرف للضرورة والتناسب

(قوله)

(قوله فعلى هذا يكون اه) لان كل واحد منهما ليس مما ينبغي ان يختار المتكلم  
عند حصوله بالحكم اعني عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما  
فلذا قال الشارح رحمه الله نوتران باجتماعهما (قوله لئلا يكون صريح كلام  
المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل في اختيار الحكم  
(قوله وبني ذلك) اي كون ذلك الاطلاق على كل واحد حقيقة ثني السبب  
فيكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة (قوله ولا ينبغي ان  
هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو انه ثني العلة (قوله لزيادة  
الاختصاص لهما) اي اللام والاضافة بالاسم قد دخل احدهما قوى جانب  
الاسمية وضعف جانب الفعل بالقرعيتين (قوله ان قلت يبقى النقض اه) بقاؤه  
النقض بما ذكر مبني على ان المراد بالشرائط في قوله باستتباع شرائطهما  
الشرائط المذكورة في بيان العلل والافتيك ان يقال لانسلم تحقق العلتين  
المستتبعين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب لان من جعلتهما انتفاء  
الضرورة والتناسب (قوله لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية  
والتأنيث مع شرائطهما (قوله بما ينبغي في تحقيق قوله اه) من ان المراد  
بصرفه جعله في المنصرف او المعنى اللغوي او الضمير راجع الى الحكم او بيطاق  
الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر  
والتنوين (قوله وعن الثاني بان يمنع) اي المصنف رحمه الله وجود السمين  
باشرائطهما في مسلمات لان التأنيث المؤثر في منع الصرف اما التأنيث اللفظي  
او التقديري لا يوجد شيء منهما في مسلمات اما اللفظي فلان التأنيث لا لهما على  
الجمعية ليست خالصة للتأنيث واما التقديري فلان وجود التأنيث فيه يمنع من  
تقدير تأنيده اخرى فهو كانه بنت واخت حال كونها علمين فانها منصرفان لان  
التاء لكونها عوضا عن الواو ليست للتأنيث ولو جودها في اللفظ يمنع تقدير  
اخرى وحاصل الجواب منع صدق التعريف عليه ونسليم انه منصرف وهو  
اختيار الزمخشري (قوله او نقول عطف على ان يمنع اه) اي بان يقول المصنف  
رحمه الله سلمنا صدق التعريف عليه لكن لانسلم انه منصرف وقولكم لا دخول  
الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة تنوين جمع  
المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل تكون في حال النصب



ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما الممنوع منه تنوين التمكن  
والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه  
لانه لو وضعت الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة حال النصب والجر  
فيكون الجرفيه تابعا للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكور السالم النصب  
تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع الاصل (قوله او ان يحذف اه) عطف على ان يمنع  
اي اجيب بان يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين من مسلمات وتقول  
لا تسم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب اليه البعض  
واستشهد بما رقع في بعض الاشعار بدون الكسر والتنوين (قوله حتى يلزم اه)  
غاية لتنفى الالة عن (قوله والخصر استقر آتي) يعني تنبعا للاسماء الغير المنصرفه  
فلم ينجذ فيها غير العامل التسع المذكورة (قوله او من تسع عال) على حذف  
الصفة على ما قال الرضي اعلم ان سيدي وبه وجماعة من النحاة يستقيمون كون  
عمر العدد في اي درجة كان صفة لان المقصد من التمييز التنصيص وهو  
معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقع  
نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل وقال في بحث النعت وربما نويت الصفة ولم تذكر  
للعلم بها انتهى لا على حذف المضاف اليه على ما فهم حتى يرد عليه ان حذف  
المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض واذا وان على  
ما صرح به الرضي (قوله والاول اوفق) لتعني حذف الموصوف فيه (قوله  
وبما في اول البيت اه) لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة  
العمل (قوله فما للصرف تصويب) كلمة ما نافية في الشايج التصويب بنسب  
فروء آوردين وكسي رادر كاري نسبت بصواب كردن وكلا المعنيين يناسب  
المقام وما قيل التصويب النزول توهم (قوله لان ثبوت العلمية اه) وما قيل  
ان كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها اعلى رتبة مما قبلها  
او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلمين لهذه  
الكتابة بالجملة توهم لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم  
المنسوب اليه اعني كونه واحدا من التسع وليس كذلك (قوله فيه مساهلة)  
جعل جزاء العلة شرطها (قوله اوصفة موصوف هو محذوف اه) والتقدير  
والنون اعني نونا زائدة (قوله لان اللام للعهد الذهني) وهو في حكم النكرة

لاشتركا كهما

لاشتركا كهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز احر آؤه مجرى النكرة وتوصيفه  
بها (قوله زيدت اه) لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم افاذتها  
سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعنى فهي لام الجنس ومع قرينة البعضية  
في حكم النكرة (قوله والجمله معترضة بين الجزاء) اعني والنون وبين  
متعلقها اعني من قبلها البيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فانها ممدار  
منع الصرف (قوله فالعامل هو المنع اه) فيكون عامل الحال معنويا  
ولذا قال الشارح رحمه الله اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير (قوله قيل يجوز  
ان يكون عاملها اه) اي اعرفك النون من مواقع الصرف حال كونها  
زائدة وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد  
النون بها وكذلك في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال المحشي قيل  
(قوله الفرق بين اه) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله  
والظرف متعلق بالزيادة يعني انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين  
ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغو ومتعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا  
متعلقا بالزائدة اعني الفاظه لاسترة عليه فانه على الاول يصير المعنى والنون  
حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقديم  
الالف عليها في الذكر وعلى الثاني يصير المعنى والنون حال كون الالف  
موصوفا بالزيادة كائنا قبلها فيفيد كون الالف الزائدة متحققا قبل  
النون ولا يفيد زيادة النون والمطلوب زيادتهما معا فلذا جعل الشارح رحمه  
الله الظرف لغوا (قوله والنفوس الزائد) ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعني  
الالف (قوله من قسر التقريب اه) لما كان التفسير للتقريب اي جعل  
الشيء قريبا بالاقرب اعني الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر  
وجهه المحشي رحمه الله بان معنى الاقربية اما مفهوم من المبالغة المفهومة من  
جمل المصدر على ذات انصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى  
انه صار عين الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب وهو الاقرب وحينئذ  
صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكرير المستفاد من صيغة  
التفعيل فان كثرة القرب هي الاقربية (قوله وفيه انه اذا كان متعديا اه)  
نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجيء لثمة كثير نفس



الفعل نحو جوات وطوقت وتكثير الفاعل نحو موتت الابل واما جر حته  
وقطعت الثوب فهو بمعنى اكرت جراحاته وقطعته فهو ايضا التكثير المفاعيل  
(قوله له اراداه) فيه انه لو اراد ضم النشر لادرج وزن الفعل ايضا  
في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره في البواقي  
(قوله كاعلماه) فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية العلمية الى  
الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذا في بعض الشروح (قوله ولا يخفى انه  
لا يتناول افعل اه) في الصحاح الافعل على وزن افعال الرعدة ولا يبنى منه  
فعل يقال اخذه افعل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت  
به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة  
انتهى فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (قوله بل  
نحو اعلم ايضا) اي ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على  
وزنه فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد بالحكاية في وزن الفعل  
ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم  
حكي ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو  
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افعل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل  
وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثير اجتماعه مع الوصف او العلمية (قوله  
وقد تكلف اه) في بعض الشروح واما تركيب التانيث بالتاء ظاهرة  
او مقطرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف  
التانيث مع الاسم وتركيب العدل في عرفانه منزلة علمين تقديره لان الواضع  
قصده التسمية به ما رفعه عن خوف اللبس الى عروفتين ثلاث فانه بمنزلة  
ثلاثة ثلاث وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في بعابن وتركيب  
الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب  
الجمجمة وهو اما تكريرها في الجعي والعربي او تركيبها مع العلمية انتهى وانما  
التكلف ظاهرة فلا تحتاج الى البيان (قوله سواء) كانت للحاق في الايضاح  
معنى الحاق ان توجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس  
في الاصول مماثلهم ما فزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم  
مثل تلك البنية المخصوصة (قوله كارتطى) نجر من انجبار الزم ليدفع به

اذ الفه لا لحاق يجمع في الاكثر لان الواحد اربعة اربعة ولفوا هم اديم مأروط  
فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصله الهمزة في الايضاح  
ويجوز ان يكون الفه اصالية ويكون وزنه افعال ويدل عليه قولهم اديم مرطى  
فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبتت الياء يدل على اصلتها  
(قوله اولاكبة نرى) اذ ليس في الاصول سداى حتى تلحق به قال في الصحاح  
قال المبرد القبة نرى العظيم الشديد والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليحلق  
بنات الخمسة يبنات الستة لانك تقول منه قبة ثمانية فلو كانت الالف للتأنيث لما  
لحقه تانيث آخر انتهى وقد اخطأ الجوهرى في هذا الحكم اي الحكم بالحاق بالالحاق  
كذا قال السيد في حواشيه على الرضى (قوله لانها بالعلمية تمنع من التاء اه)  
فيه ان امتناعها من التاء لاجل العلمية لا للاف وجميع الاعلام مشاركة له في  
هذا الوصف فكيف يصير سببا لمساها بالالف التانيث (قوله واما الف الحاق  
الممدودة) كعلباء فانه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علباء وان  
والسرداح بكسر السين والحاء المهملة الناقصة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة  
(قوله فلم تلحق مع العلمية بالالف التانيث الممدودة) في الرضى لا اجتماع شيئين  
احدهما ضعف ما يشبهه الف الحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حراء  
في باب التانيث دون الف التانيث في نحو كبرى لكون الهمزة في الاصل  
الف والثاني كون همزة الحاق في مقابلة الحرف الاصل ولذا لا اثر الالف  
والنون في نحو سكران لما شبهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست  
في مقام حرف اصلي والالف الحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف  
الاصل لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة  
عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة (قوله اشبه اه) لما شبهتها لهما  
لفظا وامتناعا من التاء (قوله يعني ان التانيث اه) اي ليس مراد الشارح رحمه  
الله الاشارة الى انقسام التانيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار  
القسمين في منع الصرف (قوله وان كان مع التذكير اه) اشارة بان الوصلية الى  
انه اذا كان معه التانيث الحقيقي كفى ولا يكون معه شيء من التذكير والتانيث  
الحقيقيين فاعتباره اولى (قوله وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة)  
اي علامة التانيث اشارة بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوي ما يكون تانيثه



من حيث المعنى بان يكون مؤشرا حقيقة يابل ما يكون فيه علامة التأنيث  
مقدرا غير ملغوظ (قوله انما قال ذلك اه) قيد الحينية بجي للاطلاق وانه لا قيد  
هناك وللتقييد وللتعليل وهما ليس من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد  
اذا كان القيد في الحينية نعم المقيد كما في قولك الانسان من حيث  
هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذا اشتمال  
على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله فلا فائدة  
في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف  
لاجل اشتماله على العلتين كذا فائدة التقييد حيثما اشار الى ان نسبة هذا  
الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علتة لان الحكم  
انما ينسب الى علتة لان معناه الاثر المترتب على الشيء وعله عدم دخول الجر  
والتنوين انما هو الاشتمال على السببين لاذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة  
التقييد الاشارة الى ان لغیر المنصرف احكاما اخر لا من هذه الحينية فنه انما  
يتم لو كانت الحينية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف  
لا يتاني وجود احكام اخر له حتى تقيد بالحينية نعم ان دخول الجر والتنوين  
عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى  
من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كانه قيل حكمه  
ان لا كسرة ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحينية في قوله  
وحكمه ان يختلف اه حيث قال اي حكم المعرب من حيث انه معرب فهو  
بيان الاطلاق انه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فانه باعتبار قيد  
آخر معه من كونه متصرفا او غير متصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من  
الاحكام الاخر (قوله ورجع الصمير) هل ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد  
الامرین المذكورين لتكون نسبة الحكم الى علتة صرف للعبارة عن الظاهر  
المتبادر فان المنساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه  
كما في تعريف المعرب وحكمه (قوله ولا يخفى اه) في الرضى انما لم يظهر اثر منع  
الصرف في المثني وجمع المذكور السالم مع اجتماع سببين نحو احراق ومسلمون  
علمين لمؤث لان النون فيهما لا يمكن حتى يحدف فيتعنه الكسر ايضا  
فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب (قوله الا اذا اعربا اعراب

المفرد) اي جعل النون متعاقبا لاعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للعلتين  
لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضى (قوله بل  
يحتاج في اثباتهما الى تكاف) وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا  
اما افادة فلا يحتاج الفعل في كونه جزء كلام الى الاسم واما اشتقاقا  
فلكونه مشتقا من المصدر (قوله حتى) كما يشهد به بيان الفرعية (قوله  
ولم يكف واحدة) اعاده لمضمون قوله ولم يفتنع بفرعية واحدة لان ما سبق  
من ذكر كور بطريق المدعى وهما من مذ كور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء  
(قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب) لاعتوار المعاني عليه فيحتاج الى  
علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الامعنى  
واحد طارئ وهو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره (قوله يثنى) اي  
الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على  
معناه الذي يقتضى الفاعل والفضلات (قوله ولهذا يعرب اه) ولو كان امره  
قويا في البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم (قوله بل ينزع عنه علامة  
الاعراب) ايكون اسما معربا بلا علامة الاعراب (قوله او منع التنوين اولا)  
لانه علامة التمكن اي علامة اعرابه هي التنوين (قوله وعدم ضرورة  
عودها) كما في قوله اعدد كر نعمان اذا لوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان  
الكسر حذفا ايضا لمنع الصرف بالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ منع  
الصرف لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل)  
ولذا يوثق بنون العماد في نحو ضربني وبضربني وانما قال صورة الكسر لان  
معنى الكسر وهو الجر في صورة الفتحة يدخله (قوله لان الاصل اه) اشارة  
الى ان فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه  
خلاف الاصل اي الراجح المطابق للقياس (قوله ولما غلب المذكور على المؤنث  
كان فرعاه في المعنى) بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال  
قوامون على النساء (قوله لا على قائم من حيث هو مجرد عن الناء) والالزم  
اجتماع التجرد عن الناء وعدم التجرد عنها (قوله والمذكور هو هذا اه) اي  
المذكور هو التجرد عن الناء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق تدقيق فلسفي واما  
اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير



والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرع الواحد مع ان هذا البحث مطرد في جميع ذلك (قوله ما صار عنهم ما بالي التأنيث) الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث في نحو صحرآء والالف المزيدي قبلها والهمزة هي التي للتأنيث دون الالف قبلها لانها في الاصل صحرى فزيد من قبل هذه الالف الف للمدة والبناء وتليت انك التأنيث همزة (قوله معاً) ولم تفارق احداهما صاحبها معاً معاً التي التأنيث على طريق التغليب كذا في العباب فالوصف بالمدودة بتأويل العلامة (قوله والثانية حرفاً) فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد قبلان الحذف والاعلال حرف العلة (قوله ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية) بان يقال المشبه به اصل المشبه فيما قصد من التشبيه (قوله لا القسم الآخر) لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الآخر ان الحرف الزائد في الفعل لما كان المعنى كان وزنه اصلاً للاسم الذي فيه الزيادة لا المعنى لان الاصل في اللفاظ ان تكون لا فائدة المعنى (قوله ولذا جاز قصر المدود) لان المقصور اصل المدود كما عرفت (قوله بشرط العلمية) دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها بشرط الكثير من الاسباب مع كونها سبباً واستشهاداً بقوله فما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في مجمع (قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين) اى الوجود وانعدم او طرفي الحكم اى اليجاب والسلب (قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) اى للحكم فان كان الحكم ايجاباً فـ سلب ضرورة العدم وان كان سلباً فـ سلب ضرورة الوجود (قوله ويقيده بجانب الوجود) اى بقيد الجواز بجانب الوجود اى يجوز وجوده فيه فيكون معناه ان عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبه اعبارة عن سلب الامتناع فلذا فسر به بلا امتناع (قوله فان ما لا يترتب عليه) دليل الحكم مطوى اى عبر عن جعله في حكم المنصرف بالمنصرف لان ما لا يترتب اـ (قوله والتوجيه الآتى) اى في الشرح وهو وجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي (قوله من عدم مانعية التعريف) اى تعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجوده لهتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من افراد المدود (قوله وانقول اـ) اى

القول في دفع عدم المانعية بان المصنف رحمه الله وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجرو والتنوين للضرورة وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجرو والتنوين ويكون جره بالفحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علمتان (قوله بعيد جداً) اذ لا وجه لاختيار ما هو من يف عنده (قوله والمعنى ما الذي اوى شئ اـ) يعنى ان كلمة ما استفهامية وذا اما موصولة او زائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان لا يشم منصوب بنزع الخافض او محذوف ويحذفه وخلاصة المعنى لا حرج على من شتم تربة احمد صلى الله عليه وسلم في تركه ثم الغوى لعدم الاحتياج اليه (قوله والجملة استثنائية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة اى لم اعد ذكر نعمان (قوله هنا في الشئ) ومرأى) بالحركات الثلاث في العين (قوله عنـ من لم يثبت مرأى) قال الاخفش يقال مرأى الطعام وقال بعضهم تقول امرأى الطعام قال الفراء مع هنا فى قالوا بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأى كذا في الصحاح (قوله ثم قال يسر) الاصل يسرى اقط الباء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الرأ المكسورة (قوله موافقة) فان امانته قياسى لكون الفهم منقلبة عن الياء واميل الف سجامع كونها منقلبة عن الواو لموافقة (قوله افصح) لما سيجي من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى برأسه (قوله لانه بيان لما ايهـ اـ) يعنى انه ايهـ في حد غير المنصرف قيد من تسع وما يقوم مقامهما وقدين الاول بقوله وهى عدل اـ فـ كان المناسب ان بين الثانى ايضا في جنبه وبقدمه على الحكم واما قوله فالعدل اـ بيان الاسباب فهو بيان لما ايهـ في تفسير ما ايهـ في الحد فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تيمم التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة في وقوعها ايها وقعت واشدة الاتهام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله لكونه نهاية جمع التكسير) فان الشئ اذا بلغ نهايته وكما له قوى غاية القوة (قوله لتكرر الجمعية) وتكرر الشئ يوجب قونه (قوله لكونه لا نظير اـ) فانه اذا لم يكن له نظير في الاحاد كان غير مثله بالاحاد فيكون قوياً في جمعته (قوله واما نحو ثمان اـ) لما كان بعض الاحاد واردا على صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لا نظير له في الاحاد اعذر عن ذلك والمراد بنحو ثمان وامثاله من نحو ربيع لمن اتى



رباعيته وشتاخ بمعنى طويل ونسب اى غليظ قصير ومعنى قوله شاذانه قليل  
 في حكم العدم (قوله واما نحو التراخي) اى المصادرا المنقوصة من باب التفاعل  
 (قوله واما نحو هو ازن) اى سراجسل وبراقس اسم كلب ومما فراسم حى من  
 الين (قوله فالالف فيهما اه) والاصل ينى وشاى (قوله وكذا تها م اه) اصله  
 تمى عوض الالف من احدى يائى النسبة فصارتها يى ثم سقط الياء للتثنية  
 (قوله وانما لم يعد اه) حيث جعل غير منصرف واراد بنحو عوارى وقمارى  
 وكراسى وبخاتى ودباسى في جمع قرى وبخى وكسى ودبسى (قوله جمع  
 عارية) بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (قوله لانها ثبت اه)  
 اى لان تلك الياء ثبتت في واحدة فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت  
 عارضة في الواحد (قوله وقيل ان تها م اه) اى قيل في الاعتذار عن مجيئ ثمان  
 انه مثل يمان والاصل ثمنى عوض الالف عن احدى الياءين فصارت ثمان (قوله  
 الذى هو الثمن) وابدال الضم الذى كان في المنسوب اليه بالفتح من تغيرات  
 النسبة كما قيل تها م فى النسبة الى تها مة (قوله ولا يخفى بعده) اذ لا معنى  
 للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربعة بالنسبة الى الربع والخمس بالنسبة  
 الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين الجزئين الى جزئهما كذا فى الرضى (قوله  
 في الاصل عدد) اى لا معدود (قوله والثمانى هو المعدود) اى الثمانى لا يستعمل  
 الا فى المعدود لا العدد (قوله فاذن اه) اى ان كان ثمانى منسوباً الى ثمانية  
 فالالف التى فى ثمان غير الالف التى فى ثمانية تقديرها وكذا الياء التى فى ثمان غير  
 الياء التى فى ثمانية ليصح كونه منسوباً اليه وان الفة عوض عن احدى اليائين  
 وهذا كما قيل فى هجان وذلك (قوله واما نحو واكب اه) جواب على ما يقال  
 انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظيره فى الاحاد فكذلك واكب واحمال لا نظيره  
 فى الاحاد فلم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله (قوله بدليل تصغيره على  
 لفظه) فيقال اكياب واحمال (قوله ولا يصح الاعتذار) اى لا يصح الاعتذار  
 عن نحو واكب بان له نظيراً فى الاحاد لمجيئ اذ رج واجر وانك واشد لان  
 الاول منقول والاخران اعميان الا بحر قد يشدد رآؤه قال فى الصحاح الا انك  
 الا سرب وهو افعال من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا انك واشد (قوله  
 بدليل ثانياً الفعل المنسوب اليه) قال بلغتها واجعت اشدى (قوله السوار

بارد دست) بالياء المتناهية التختانية والراء لفظ فارسى معناه دست برنجى (قوله  
 التكمير) فقط دون الضروب المختلفة (قوله وقد اشار اه) بقوله كالجوع  
 الموافقة اهم فى عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل فى الوزن كيلا  
 يسبق الى الفهم ان المراد الموافقة فى الوزن الصرفى (قوله الهمة المدودة)  
 عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف  
 لزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما فى حمار وكتاب فاجتمع  
 الفان فلو حذفت احدهما صار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل فقلت  
 ثانياً ما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدّها وانما قلت همزة  
 لا واو ولا ياء مع ان مناسبة حروف الالة بعضها البعض ككراذل وقلت الى  
 احدهما لاجتماع الياء اليها كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فى ما  
 (قوله نسباً الى الالفان الى التانيث) حيث قيل للمدودة لتأنيث فان  
 المدودة بمجموعهما (قوله تليبا) لالف التأنيث على الالف الزائدة (قوله اى  
 ابناءها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن ان يشاركها فيها  
 غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف  
 الاصلية والزائدة كل فى موضعه وانما لم تكن انشاء لازمة لبناء الكلمة لانها  
 وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث (قوله وان انفق اه) بان صارت داخله فى  
 عادتها (قوله او شرط تأنيده) كلمة او مانع الخلو (قوله وهو فى اللغة الصرف) وقع  
 فى الرضى ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال  
 اسم معدول ام الظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفى للعدل كما وقع فى بعض  
 شروح التسهيل العدل صرفك اللفظ يعنى ان العدل فى عرفهم بمعنى الصرف  
 يقال اسم معدول اه فالأوفق ان يفسر بالخراج ليكون التعريف باللازم  
 المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير محمول عليه  
 والتعريف باللازم المحمول اولى لان الادباء جوزوا التعريف باللازم الغير  
 المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوى والالم يتوجه الاعتراض اذا لازم  
 وجود العلاقة بين المعنى اللغوى والعرفى لا فقههما فى التغذيةى والزوم ولا شك  
 فى صحة ما همنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظة فى اللغة  
 اذ ان يقال وهو فى اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفى الاصطلاح



صرف الاسم عن بغيته يقال اسم معدول اه فاقبل لو كان العدل بمعنى الاخراج  
قالا اعتراضا واراد لكن العدل بناء في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال  
عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجبال الفحل اي  
نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التباعد دون  
الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول  
اليه بعيد عن المقصود بمراحله لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي  
لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور  
في القاموس ان العدل الموصول بعن معناه الميل على ان المذكور في القاموس  
عدله وعدل عنه يعدل عدلا وعدولا واحدا واليه عدولا رجوع وهو يدل على ان  
الموصول بعن معناه الميل والموصول بالي معناه الرجوع فلا يصح ان يكون  
اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه (قوله فيصح تفسيره بالخروج  
اه) يعني ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان  
المتبادر منه عند الاطلاق بنفسه فان العام يرد اطلاقه في فرد منه شائعا  
فليس يوجه تبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارج والذهني وان كان  
المتبادر منه الخارج يوجب اذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج  
المستند الى الاخراج وهو المخرجية فيصح تفسير العدل المبني للمفعول اعني  
المعدولية بمعنى المصروفية لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض المحقق  
الرضي وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه  
مخرجا ثم انه ذكر الشارح رضي في بحث المصدر ان المصدر موضوع للحدث  
الساذج والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل  
المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان  
وما وقع عليه والآلة والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق  
به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم في الوجود فان اضيف  
الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا  
للمفعول وان لم يذ كر معه شيء منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما نحن فيه  
فقد ظهر ان مما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها  
موضوعة لمعنيين ما هو وصفه للفاعل وما هو وصفه للمفعول لا بد له من دليل

كلام لا طائل تحته (قوله الاضمتا) اي تبعا فان الاخراج يستلزم المخرجية  
(قوله اي مادته) اما بحذف المضاف او ذلك التجوز يذكر الكل وارادة الجزء  
(قوله اذ لا يتصور اه) تعليل لمقدراي انما فسرناه بالمادة اذ لا يتصور خروج  
الكل اي الاسم الذي هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة  
(قوله فان خروج مخر اه) يعني لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية  
يلزم ان لا يكون مخر اذا اريد مخر معين معدولا عن المخر المعروف  
باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة برأسها  
لا تدخل لها في الصورة مع انهم صرحوا بأنه معدول عنه فلا بد من تميم الصورة  
(قوله لانها غير متناولة اه) لان من والمضاف اليه ليس داخلا في الصورة  
الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا في صورته الحكمية لعدم صيرورته  
بمنزلة الجزء اشد الاتصال بالجزء الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو  
احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه  
في الشعر (قوله وايضا) اي لعدم تساؤل قوله صيغته للصورة الحاصلة لاسم  
التفضيل من او الاضافة يغير نفسه ير العدل ليدخل فيه نحو آخر على جميع  
التقارير (قوله وفيه) اي في هذا التغيير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا  
بتقدير في معدولا عن المجرور بلفظ في لانه يصدق انه خرج عما هو حقه من  
استلزام في ويمكن ان يجاب بأنه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول  
كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا (قوله بجواز الفصل ههنا اه)  
لم اجده مثالا في الكتب المتداولة (قوله ان ذلك الخروج) اي خروج  
يوم الجمعة منصوبا عن في يوم الجمعة خروج ناقص لان في مقابلة النصب  
والمقدر كالمفوض في مكانه لم يخرج (قوله قيل لم يدخل اه) فانه السيد الشريف  
في حواشي الرضي واما نحو مقال ومقول ففيه علة تخرج به عن صيغته  
الاصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند الى اخراج كما في قولك خرج  
زيد الى بلد كذا واصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم  
وتلفظه وهذا امر بدوي فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج  
العلامة فخرجت المغيرات القياسية لان اسماء لا تخرج بها عن هيئتها بخلاف  
المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة واخراج المتكلم وخبره ان دفع



اعتراض الخشني كما لا يخفى (قوله فانه امر اعتباري) فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتباري داخلا في الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون مافوظا ومسموعا (قوله واللفظ اه) فالمراد بالخروج الخروج التام (قوله على تقدير كون تغيره غير قيامي) فهم ما خارجا عما خرجت به المغيرات القياسية (قوله كان وجهه) اي وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة اعني وجدان هذه الامثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (قوله المشهور) نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله انه قال في شرح المنظومة اعني بالتحقيق ما ثبتت معرفته صرف اوله بصرف ونعني بالتقدير ما توقف معرفته على منع الصرف (قوله ولعل وجهه اه) خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع وليست فرعيتها بالا اعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يثبت اليه الشارح رحمه الله لان اعتبار العدل في نظر الخوي مقدم على اعتبار الاصل وفتيش حالة فلا يكون الدليل مثبت للاصل مثبتا للعدل في نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا (قوله فكيف يصح اه) اي اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل اولاً وبالذات في نظر النخاسة فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتا له ثانياً وبالعرض (قوله او ضرورة مثله) كالبناء في نحو امس وحضار وطمار (قوله واما ثبوت العدل اه) جواب سؤال وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوته في قطام انما هو بالعرض طردا للباب والكلام في ثبوت العدل قصد اذا لا يكون الامنع الصرف او ضرورة مثله (قوله هذا اخصر اه) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضي متحدان في ان معنى ثلاث ومثلث مكرر والفرق ان الشارح رحمه الله اثبت كون القياس في ثلاث التكرار افظا بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشيخ الرضي بان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي اجزاء على هذا العدد والمطرود

في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فمكان القياس في ثلاث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح رحمه الله اخضر من طريقته لكن طريقة الرضي تستل على فوائده ذكره في الكلام بيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه اعرايه وهو انه منصوب على الحالية كانه قيل منقسمة على هذا العدد كما في قولك قرأت الكتاب جزأين الا انه اجري الاعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيهما التكرار بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان تكون اسماء العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد وواحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلاثة واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغة لذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصد به تقرير المعنى الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ (قوله مكرر) اي على الاطراد على ما نص عليه في الرضي ليم التقریب فالاولى التخصيص عليه (قوله كذلك) اي يكون اللفظ مكررا على الاطراد ويجوز ان يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث (قوله الخافا للفرق المتنازع فيه) اعني لفظ ثلاث حيث توزع فيه بانه مكرر الاصل اولاً (قوله بالاغم الاغلب) اعني المكرر انتشارا كما في المعنى المتغاديهما (قوله اراد بالي اه) فكامة الى الجرد الانتهاء لا لانتها الغاية (قوله فالظاهر الواو) لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع (قوله قال الرضي رحمه الله) اشارة الى ان ما ذكره الشارح رحمه الله يخالف لما ذكره الرضي رحمه الله وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري والصحيح ان البناء من مسموعان من واحد الى عشرة حكى البناء من الشيباني وحكي ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة عملي من لم يحفظ (قوله من عشرة) اي من لفظ عشرة (قوله من قول الكميت) ولم يسترشول حتى رميت فوق الرجال نصلا لعشارا (قوله وعن مكرر) اي عن لفظ مكرر الى لفظ وفي الصحاح ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى معنى مكرر حيث قال وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل



من ثلاثة الى ثلاث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى وثلاث وهو قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرار العـ دل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثشاء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جاءت الخيل بل مثنى قال معنى اثنين اثنين اي جاؤا مزدوجين وكذلك جميع معدول العدد (قوله وهي موضوعة للوحدات اه) تعني اسماء العدد للوحدات المتكررة التي يبلغها مرتبة مخصوصة لا الوحدات المكررة (قوله حتى يكون اوصافا) فان الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها (قوله صارت الوصفية اصلية) وان كانت عارضة بالقياس الى وضع ثلاثة (قوله ولقائل اه) يعني لم لا يجوز ان يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي وان كانت باعتبار الوضع الافرادي موضوعة للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلاث (قوله الاقيما هو جنس اه) المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الشتر في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الانسان جنسان مختلفان (قوله ان قلت ان اريد اه) يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسي ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة لان آخر موضوع للزيادة لكن لانسم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد ما يستعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة لان آخره مستعمل بمعنى الاغيار (قوله قلنا اه) وحاصل الجواب اختيار الشق الاول وانبيات الكبرى بان المراد بقولنا قياسي ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المذكور لكن يجب ان لا يتعرض لكون آخر معدولا عن واحد بعينه اذا الوضع لا يقتضي الاحد الامور الثلاثة طاقا لا واحدا بعينه ويجب ان يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقيقة من الصيغة او استلزام كلمة اخرى يظلم رصديق العدل على آخر في جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية

لما امر ان اللام بمنزلة الحزء واما على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من (قوله يؤيده لزوم المطابقة اه) يقال جاءني زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من لانه لما غيرت صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقة لموصوفه ككسائر الصفات الجارية على موصوفاتها (قوله لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه اه) فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من ايام اخر (قوله يجوز عدول اه) بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلية ايضا كما مر تـ لا عن الجوهرى في ثلاث ومثلث (قوله اذا اردت به سحرا بعينه اه) اي قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك جئتكم يوم الجمعة سحرا فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى نجيناهم من سحرج او التعيين دون الظرفية عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحرا وسحرا لمثلث (قوله لفظا ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين اذ طريق تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجري مجراه اعني الاضافة فعـ دل عن ذلك الطريق الى طريق آخر وهو التعريف بالعلية فقيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامى واعتبار التعريف العلمى (قوله فلا بد من اللام) او الاضافة على ما صرح به في الرضى في بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بادنى التعريف وهما اللام والاضافة (قوله سواء صار بالغلبة) فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة لتعريف العهد (قوله في المشهور) فان الجمهور على ان فقته اعراية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحرا عندهم لـ كونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كاسم ورد بثلاثة اوجه الاول ان منع الصرف بخروج عن الاصل من وجه دون وجه والبناء بخروج عن الاصل بكل وجه الثانى انه لو كان مبنيا لمكان عين الفتحة به اولى ائلا يوهـم الاعراب الثالث انه لو كان مبنيا لمكان جازا لاعراب جواز اعراب حين في قوله (على حين عابت المشيب على الصبي) لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا في الثالث نظر لان تضمن معنى



الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح التسهيل للفاضل  
المصري وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف  
والتميز كغير المعدول عن المعرف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره  
علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلية المقدرة كسحر (قوله والعلية  
المقدرة) اي علمية الجاهل كما صرح به في المنهل (قوله وكأما مس اه) عطف على  
قوله كما في سحر (قوله حالة الرفع عند بني تميم اه) اي في لغتهم فانهم يقولون  
مضى امس بالضم وقت امس وخرجت اول من امس بالكسر على ما نقل  
سبويه والافقه بناء على الكسر في الاحوال كلها وهو مذهب  
الجازين ونقل الزمخشري وجاعة من النخاعة امس معرب عند بني تميم في جميع  
الاحوال ووجه الفرق انه جازان يعتبر في امس علة البناء كما ذهب اليه اهل  
الجازان يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الاعراب اذ هو اشرف  
واولى بالاسمائية واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصارت حال الرفع  
غير منصرف والحالان الباقيتان ان سوي بينهما في الفتح لم يبين بناء على  
اكونها اعراب غير منصرف وان سوي بينهما في الضم لم يبين اعرابها  
فلم يبق الا الكسر فسوي بينهما (قوله وكضحي اه) عطف على كما في سحر  
(قوله عند الجوهرى) فانه حكم بان ضحي اذا اردت به ضحي يوم لم تنقوته  
كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف (قوله والقياس اه) اي ان القياس  
الذي سبق من ان كل اسم جنس اطلاق وايزيد به فرد معين اه يقتضي ان يكون  
صباح ومساء اذا اردت به ما صباح يومك ومساء يومك كما في سحر مبينين  
او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين  
عن المعرف باللام الا انهما لم يوجد امينين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين  
معنى اللام او تقدير العلية واليه يشير كلام الرضي في بحث الظروف  
حيث قال ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونهما ايضا  
معدولتين عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون  
قرينة ظهورة في امس (قوله وعدول ظواهر المثنى) عطف على المطابقة اي  
ينبوع القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى  
وانما ادرج لفظ الظاهر في الموضعين لانه لا عدول في معنى المثنى والجمع

والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لا اتحادهما في المعنى لان ذلك الواحد يستوي  
فيه الجميع (قوله ولا يخلو عن بعد) اي لا يخلو القول بكون المثنى والجمع  
والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها تغيرات قياسية وان كان فيها  
باعتبار استلزامه كلمة من (قوله وعلى هذا يتحقق اه) اي على تقدير كون آخر  
معدولا عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريه الا صيغة الواحد المذكور  
اذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول  
وذلك لا يوجب المعدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول  
من في الصورة الحقيقية لافي الصورة الحكمية (قوله وعلى كذا التقديرين)  
اي على تقدير العدل من المعرف باللام او من المستعمل لا يظهر اثر العدل  
وهو منع الصرف الا في آخره عدم احتياج اخرى واخر الى اعتبار العدل  
لوجود سبب منع الصرف فيهما اعني الف التانيث والجمع المنتهي وعدم اعراب  
منع الصرف وهو الفتح في البواقي اعني اخران واخرون واخريان واخريات  
اما في المثنى والجمع السالم فلا يكون اعرابها بالحروف واما في الجمع المؤنث السالم  
فلا يعرابه في الحالين بالجر لما ان النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكور  
السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف  
كما عرفت في مسلمات حال كونه علما للمؤنث (قوله بما ذهب اليه الخليل) من  
كونه لمعرفة بتعريف الاضافة مع عربها عن تلك الوجوه فالاصل في جاني  
القوم اجمعون اجمعهم وقرأت الكتاب اجمع اجمعه (قوله سواء كان المضاف  
النشائي تكرار الاول) كما في تميم عدى اولا كما في بين ذراعي ووجه الاسد  
والبيت الاخير (قوله نعم يشترط اه) اي يشترط في ان يكون المضاف الثاني تابعا  
للمضاف الاول (قوله ولذا) اي لاجل الاشتراط المذكور (قوله او دلالة  
ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مفعول ما لم يسم فاعله لا يضيف  
وعليه متعلق بدلالة اي دلالة اللفظ الذي اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه  
المحذوف (قوله نحو الاعلالة ابداهة سابق) من اقوال الاعشى تمامه نه  
الحزارة ولا تقايل بالعصى ولا تراعى بالجارية الاحرف استثناء من السابق  
والاعلالة بالضم بقية جرى الفرس والبداهة بضم الباء اول جرى الفرس  
والسابق الفرس المبريع السير والنه بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة



سابع مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والزاى المجهمة  
واراء المهمة المفعولة القوآت اربع والتقدير الاعلال ابداهة سابع يعنى  
كافى حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جري الاعلاله  
اوبداهة القوس السربيع السير العظيم القوآت اى غليظها (قوله اذا كان  
مجموعا) نحو احمر وحمر آه وحمر واصفر واصفر آه وصفر (قوله لا على جمع) فلا  
يكون قياس جمعاء ان يجمع على جمع (قوله انه علم جنس) فانه وضع تأكيذا  
للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم  
جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه  
تعريف الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الاضافى  
وهو ضعيف لان التعريف الاضافى غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول  
انما لم يعنى بذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه  
كما سيجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا في الرضى (قوله اليه ذهب  
المصنف رحمه الله) فم وعنده كاسود وارقم (قوله فان كان الاول اه) يعنى  
لا جمع حالان الوصفية الاصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على اجمعون  
على كذا الحالين (قوله انه اتم جمعا اه) اى الكتاب اتم من حيث جمعه للالفاظ  
والحركات والسكان والتجريد في قرآه من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا  
الى التعميم كما في الله اكبر (قوله ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه  
(قوله عن لوازم اسم التفضيل) من الاضافة واللام وكلمة من لا تنفاه معنى  
الزيادة (قوله فهو اخر) في حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم  
الا انه معرفة واخر مرة (قوله كما يصح حسناء وخشناء اه) يعنى اذا صح  
ان يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلا لمجرد مشابهتهما لاجر  
في الاستعمال على المعنى الوصفى كان صحته في اجمع بعد تجريده عن معنى  
الزيادة اولى لمسايقته لاجر لفظا ومعنى (قوله وفيه بحث اه) حاصله انه اذا كان  
اسما بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون في حكم اجر يعنى والجواب  
عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية رحمه الله في تفسير قوله تعالى فسجد  
الملائكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجتماع واقتضا اجمعون  
وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم يتجرد

عنها

عنها بالكلية كما صرح به في التلويح (قوله من تفسير معنى الخروج اه) جعل  
بيان الموصول مجموع الامر من من تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر  
خروجها عنها والتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ما ذكر سابقا  
بقوله واما المغيرات الشاذة اه كان جوابا يمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن  
الصيغة الاصلية وهنا استدل على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير  
الخروج والتنبيه بالامثلة فانه قد انضح بالامر من المذكورين غاية الانضاح انه  
ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الامثلة  
والافلا في المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والالم تكن شاذة فلم تكن معدولة  
وبما ذكرنا ظهرا ان ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر قوله كيف  
ولو اعتبر جمعهم ما اولا على انياب اه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى  
لا يحتاج الى تكرار من دفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن  
الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج  
في الجواب واجاب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج  
اعتبار الخروج وثانيا بالاستدلال بعد ان وضع ان المراد منه ذلك (قوله  
اذ اجمع ليس الا مغير الواحد اه) وعلى تقدير كونها مغير اقواس وانياب  
لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونها مغير الواحد ابتدافا فلا عن ان يكون  
جميعتهما على خلاف قاعدة الجمع ولا يخفى ان بيان المحشى رحمه الله مخالف  
لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ في هذه  
الجمعية جمعية اقواس وانياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه انه لو اعتبر جمعهم ما  
اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ في هذه الجمعية حتى يقال بشذوذها باعتبار  
شذوذ اصلها وعدم جمعيتها حينئذ لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذها  
باعتبار جمعها في نفسه ما دلل ان تجهل المشار اليه جمعية اقوس وانيب  
ويكون معنى قوله ولو اعتبر جمعيتها المحضين (قوله وان اخذ احد الشرطين)  
اما بانهما الاول فقط بان لا يجي له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال  
اوبانقاه الثاني فقط بان وجد له فعل وفاعل قبلها كخضع وخطم علمين اوبانقاه  
كايها بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعمله مثال ايضا (قوله  
انصرف) لعدم تحقق العدل اما في الاول فلانقاه المعدول عنه واما في الثاني



وانشأ فلجواز كونه منقولاً عن فعل جنس (قوله فينبغي على هذا) أي على  
 ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلى (قوله قلنا لا سمعاه) حاصل الجواب  
 أيضاً بطلان المذكور وان كان يقتضى كونهم مأمونين لا معدولين فيكونان  
 منصرفين الا انهما لما سمعنا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين  
 لا منقولين فهم ما في حكم المستثنى (قوله قلنا قوله هذا اه) أي قول السائل  
 الشرط الاول يتأني ما قال الشارح رحمه الله انما يصح اذا كان المعدول عنه في  
 العدل التقديرى فاعلا اسم جنس وهو أي كون المعدول عنه فاعلا اسم جنس  
 يخالف ما هو المشهور ومن ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هذا أي  
 القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدین معنى كما هو الشائع  
 فينبذ لا يكون المعدول عنه ثابتاً في العدل التقديرى بل ما يماثله في الصورة  
 خلاصة الجواب ان ما ذكره الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم  
 جنس ولا يقتضى ثبوت اصله حتى يتأني ما ذكره الشارح رحمه الله هذا  
 لكن عبارة الرضى ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس  
 فيكون معدولاً عنه حيث قال واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت  
 فاعل وعدم فعل قبل العملية فهو غير منصرف كقمت وجي لثبوت قائم  
 وجاى وعدم قمت وجي قبل العملية فكما بنا بكونه معدولاً عن فاعل اسم  
 جنس وقطعنا بعدم كونه منقولاً عن فعل الجنس فاننا في بين ما قاله الرضى  
 وما قاله الشارح رحمه الله ثابت (قوله على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل  
 انه كيف يصح ان بنى تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذى من  
 مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا انهم اعتبروا في لغتهم  
 ومحاوراتهم (قوله أي لينضم اه) أي قال صاحب العباب لينضم سبب ثالث  
 الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا  
 انضم اليهما ثالث يوجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره  
 المحشى رحمه الله الاولى لانه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب  
 الباب فانه يوجب البناء مطلقاً (قوله ادكسراه) دليل لمقدمة مطوية  
 أي انما غنوا حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء معصية لا ماله المطلوبة  
 لبنى تميم لكونهم الغنم المستحقة فيما فيه الراء لنقله وتكرره (قوله ولان الراء اه)

عطف على قوله ليحصل الكسر (قوله والبناء اخف من الاعراب) لكون الكلمة  
 في البناء على حالة فيعتاد بها المتكلم بخلاف الاعراب (قوله لطفائه) لان الوصف  
 يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير وبما يقابل الاسم وهو المراد ههنا  
 (قوله لم يتعين الا بعض الصفات اه) اعتبر ههنا القيد ليخرج اسماء الزمان  
 والمكان والالة من الوصف لدلالها على تعيين الذات باعتبار كونها  
 مكاناً وزماناً والة وهو ان تدعى التعمين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة  
 في مفهومها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من  
 المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقرر في محله ففي التعريف كون الاسم  
 دالاً باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم يتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة  
 الا بالصفة التي اخذت معها فلا يتأني ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار  
 خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقص الذى ذكره المحشى رحمه الله لان  
 الفيض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة الا باعتبار اتصافه  
 بالفيض كسائر ما يوازيه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد  
 منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة  
 بالتعليل واستفادة كونها رجلاً او سمكة او داراً باعتبار خصوص المادة (قوله  
 لان الاوصاف) المراد بالاوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير  
 ويكونها مقيسة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات مأخوذة فيها  
 والذوات خارجة عنها والمراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك الصفات انها  
 اخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق والاظهـر ان  
 يقال الاوصاف المشتقة من المصادر التي اخذت في مفهومها النسبة الى  
 الذوات المعينة (قوله فانه بعيد) لعدم سبق الذهن اليه (قوله لا يتخل بالوزن  
 فيما اوله اه) في الرضى يحتل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن في اوله زيادة  
 كزيادة الفعل كخضض في خضم واما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل فان  
 التصغير لا يزيله كما حجد ونرجس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل  
 (قوله فكيف يصح اه) فان الوصفية تنافي العملية (قوله كما هي طارية على  
 يعمل) لان يعمل للمذكور ويعمله للمؤنث فالتاء طارية فصدق على يعمل انه  
 قابل للتاء (قوله والمذكرا اه) فيكون اربعة مقدمات على اربع فصدق على اربع



انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء (قوله لانه اذا جازاه) يعني ان وزن  
الفعل في يعمل كان في الاصل بسبب حقوق التاء ثم خرج عنه ولم يكن ذلك  
الوزن حاصل في اربع في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل  
الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابقا في اربع  
وفي يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض المخرج  
اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض الحاصل في اربع بسبب سقوط التاء  
ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته  
بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن  
في يعمل واعتد في اربع (قوله لان قولك اه) تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة  
ايضا التانيث وتوصيف الجمع المذكور سواء كان مكسرا او مائتا وبيل الجماعة  
(قوله والتذكير اه) جواب دخل مقدروا هو انه لو كان اجراء اربعة على  
الجمع المذكور بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور (قوله وعدم انصراف  
قوله اربعة اه) في شرح الرضي قال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض  
نسخ المنفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت  
اعلاما فلا تصرف الا اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة  
غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل  
مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين انما المعدود في المعدودات ولذا صح  
وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم (قوله  
لتفرع الدلالات الثلاث) اي المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها  
بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعية فانها لعدم انضباطها غير  
معتبرين في باب الافادة والاستفادة (قوله بنوهم ان اشتغال اه) بجامع عدم  
الخروج (قوله ولان تقدر اه) فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية  
الحقيقية (قوله اي غلبة الاسمية) فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد وعلى  
الثاني للجنس (قوله عن كونه وصفا لفظا) اي لا يتبع الموصوف افظا  
(قوله وهو ظاهر) لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلية  
في مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره (قوله ولا غلبة) اي لعدم صحة اجراؤه  
على ما عداه في مفهومه (قوله فلا يقال قبحا اه) (قوله يقتضي

عدم اشتراط) اي عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة (قوله لعدم  
تقييده الحية بالسوداه) وبما فيه دهمه ويضاض والقيده بما فيه دهمه (قوله  
وقيه ان الحمل على الاطلاق) اي حمل كلام المصنف رحمه الله على الاطلاق  
وارقم اسم للحيمة مطلقا بخلاف اللغة (قوله فالاولى ان يقال انه بصدد اه) اي  
الاولى ان يقال ان المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التي غلبت فيها هذه  
الاسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة فلذا ترك المصنف رحمه الله  
تقييد الحية وفيه بحث لان المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الاسماء على  
صحة مذهب سيبويه في شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال  
ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال  
تحققها معنى انتهى فان عبارته هذه تنادي بان هذه الاسماء زال عنها معنى  
الوصفية بالكلمة (قوله الفاء للنتيجة اه) دفع لما يتوهم من استمداد الفاء  
او اللام (قوله فيدل على ترتيب العلم) اي كون العلم بالاول سببا لعلوم الثاني  
سواء كان المرتب عليه علما او معلولا او غيرهما (قوله فيفيد ترتيب المعلوم) اي  
كون الاول علما للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه اولا (قوله ليصح اه)  
يعني ان عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو  
جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة  
الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع المعطوفين متفرعا  
على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثاني الى الثاني على ذهن  
المتعلم لكونه ظاهرا غاية الظهور (قوله فهو عطف على صرف) فهو فرع الاصل  
الاول وايس دخلا في المجموع المتفرع على المجموع (قوله الى الكل) اي  
كل المثال لانه صفة لازمة الذي هو اربع (قوله اي صرف اه) احتياج الى احد  
التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود (قوله اسفراق) بكسر الشين المعجمة  
وقسمها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف (قوله وهي تاء زائدة) احتراز  
عن تاء اخت وبت وهنت وقوله ينقاب في الوقف ها نصب علامة اخرى ليعتبر  
كمال التبرؤ فيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصله التاء ولو قال زائدة في آخر  
الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعله ولات (قوله  
فلو سمى به مذكرا صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العلية (قوله كانت كهندي



في جواز الصرف وعدمه لكون تأنيدها معنويا وانما شرط تحتم تأنيده (قوله) ليست متممصة للتأنيث (قوله) فلا يكون تأنيدها لفظيا (قوله) ولا يمكن تقدير تأنيدها (قوله) حتى يكون تأنيدها مقدرا وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنويا (قوله) للزوم الآف) لكونها اجزاء الكلمة (قوله) وحينئذ تكون لازمة للكلمة (قوله) وقد فصل الشارح الرضى معنى التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة (قوله) كجعة (قوله) فان دخول التاء فيها اللفظي من المعاني بل هو ثابت لفظي وهي لازمة كذلك الرضى (قوله) ولم يعتبر وهذا للزوم) لكونه عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع ثاب (قوله) تصرف) على صيغة المضارع المعلوم بحذف احدى التائين (قوله) فالمراد بالاعلام) اى في قول الشارح رحمه الله لان الاعلام محفوظة عن التصرف اه وحينئذ يكون قيد بقدر الامكان احترازا عن التصرف الواقع في الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط (قوله) اى ما يكون تأنيده مقدرا (قوله) اى ليس المراد بالتأنيث المعنوى ما يكون اما المؤنث حقيقى بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسما للمؤنث حقيقى كهنود وزينب او لذكر حقيقى ككقدم اذا سمى به مذكر او لانك ولا ذالك كالحب ومصر (قوله) ولا مجال لتقديره) بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التأنيث المعنوى (قوله) وشرط الظاهر العلمية) فما يكون تاء تأنيده مقدرة اولى بهذا الشرط (قوله) مستلزما) اندفع بهذا التقييد ما يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله لان العلمية كما انها شرط لوجوب تأنيث التأنيث اللفظي شرط لوجوب تأنيث المعنوى ايضا لان كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق تحقق الوجوب لاشك انها ليست كذلك في التأنيث المعنوى وان كانت شرطا لها بمعنى انها متوقفة عليه (قوله) فداركتمند) في جواز الصرف وعدمه (قوله) بحسب الاصل) لان اصلا دور (قوله) هذا الثقل بوجوب اه) لان هذا الثقل بوجوب زوال الخفة التي تعارض احد السببين لاعلى التعمين فيكون شرطا لتأنيدها عند اجتماعهما واما ان المراد انه يلزم كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط اذا كان مجامعا لسبب آخر (قوله) فلان لان الكلام

اه) يعنى ان الامر كما قلت الا ان المصنف رحمه الله انما خص التأنيث المعنوى بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرط ولا يلزم من التخصيص المذكور التخصيص الثبوتى حتى يرد ما ذكر (قوله) اولان اه) اى لان سلم انه شرط لتحتم تأنيث كل منهما بل للمعنوى فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح رحمه الله (قوله) دون العلمية) فانها قوية ولذا كانت سببا برأى لها وشرطا لتأنيث سبب آخر موجبا لقوته (قوله) لا يلائم البيان اه) حيث جعل الخفة معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلائم اذ يمكن ان يقال المراد باحد السببين التأنيث (قوله) متمنع صرفها اه) يعنى ان اسنادا متمنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر حينئذ متمنعا بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها الا ان المصنف رحمه الله قال متمنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تدكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشير الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والحرف فقيه ان المراد من هذه الاسماء نفسها والاسم اذا اريد به مجرد اللفظ يستوى فيه الامر ان التذكير والتأنيث لا رجحان لاحدهما على الآخر ولذا قال الرضى ان اسماء الكلم مبنية نحو ان تصب وضرب ماض وان اعربتها فلان الصرف بتأويل اللفظ والكلمة (قوله) او متمنع كل منها) يعنى ان الاسناد على حقيقته والمتمنع محذوف (قوله) والاول اوفق اه) فان الجواز فيه مسند الى الصرف فيكون الاحتناع ايضا مسندا اليه (قوله) وهمما شروط تركها) يعنى ان بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأنيث التأنيث المعنوى قاصر لانهمما شروطا اخر تركها ما قيل ان المراد ان شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الاخيران لا يدفع القصور في البيان نعم لو قدر الاعتراض بان شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر بل هيما شروطا اخر كان هذا الجواب نافعا (قوله) ان لا يكون ذلك المؤنث اه) كباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بهنى السحاب (قوله) وكذا حائض) اى ما كان نعتا بغير التاء



لمؤنث (قوله لان الاصل اه) فكل نعت بغير التاء مؤنث فهو صيغة موضوعة  
 للمذكر استعمال للمؤنث (قوله كرجال) اي كل جمع مكسر بغير التاء كرجال  
 ونساء دون نسوة (قوله لجوازنا وبله بالجمع) فيكون مذكرا (قوله ان لا يغلب)  
 اي لا يغلب استعماله مذكرا قبل تسمية المذكر به (قوله ثم ان تساوى استعماله)  
 اي قبل التسمية لمذكر او للصرف وعدمه بعد التسمية وكذلك الحال  
 في الشرطين السابقين (قوله في الاول) اي فيما كان ذلك المؤنث مذكرا في الاصل  
 (قوله بقسميه) اي الاسم والصفة (قوله طارئة) اي على الوضع الاصل (قوله  
 وفي الثاني) اي فيما تأنيثه بالتاء غير لازم (قوله وقد زال بالعلمية) اي العلمية  
 المذكرة ما طرأ في الاول وما عرض في الثاني (قوله ان الحكم للغالب) يعني  
 ان المعبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تأنيث حال التسمية  
 والحكم للغالب قاي الحالين كان الغالب يعتبر حكمه وان تساوى تعارضاً  
 فيعتبر حكمهما (قوله يظهر وجه ترك الشرط) وهو ان قوله فان سمى به مذكر  
 بيان الحكم التأنيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيث  
 وفي الاقسام الثلاثة لم يبق التأنيث وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلها مشبهة  
 وعدة (قوله يجوز ايضا) يعني ان السارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى  
 التعريف اما بالاشتراك او المجاز كما في الوصف والعجمة ويجوز ان تكون المعرفة  
 بمعنى الاسم المشتق على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف او الحينية  
 ولا يخفى اولوية ما ذكره السارح رحمه الله لموافقة اسائر الاسباب لان المراد  
 بالمعرفة التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه  
 كونه علما والتعريف ليس بعلم بل يوجد في العلم (قوله يجوز ان يراد اه) يعني ان  
 ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف  
 (قوله هنالك لام ابدل اه) يعني ان ال في قوله التأنيث لام التعريف وهي  
 تؤدي مؤدى المضاف اليه اي علمية المؤنث لانه يدل على ان المراد منها علمية  
 معينة وهي علمية ما فيه التأنيث وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض  
 عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله  
 او بالتأنيث والقول ان المراد هنالك لام ابدل من الضمير والمضاف اليه فان  
 البصريين والكوفيين اذ في قوله على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض

اللام عنه يحتاج في ارجاعه الى الضمير المؤنث الى تكلف (قوله وليس  
 هنا لام) اي ليس في قوله ان تكون علمية لام حتى تعتبر عوضا عن  
 المضاف اليه ومؤديا معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون  
 علما والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح (قوله للزوم التكرار لفظا)  
 اي يفوت التفنن في الكلام الذي هو طريق البلاغة وانما قال لفظا لعدم التكرار  
 معنى (قوله ويلزم التكرار) اي يلزم حينئذ التكرار لفظا في اشتراط كون العجمة  
 شرطها ان تكون علمية (قوله قلنا لا يلزم لزيادة قوله في العجمة) اي لا يلزم التكرار  
 لفظا لوجود زيادة اشتراط العجمة وهو قوله في العجمة يعني ان التفنن انما يراعى في  
 الجملة النامة دون المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التكرار عن تكرار المفردات  
 وما في حكمها وليس في اشتراط العجمة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة  
 القيد ههنا (قوله الاظهر اه) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما  
 اذ تقدير المصدريه حصول الكلي في الجزئي وعلى تقدير النسبة حصول الصفة  
 في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية  
 فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء  
 من مفهوم العلم والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له (قوله  
 ولا يخفى اه) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب  
 حتى لا يتوهم انها على نسق واحد (قوله لا يتحقق له الا يتحقق العلمية) لان  
 الجنس لا يتحقق له سوى تحقق النوع (قوله فان تحققت ههنا مغاير لتحقيق العلمية)  
 لتباين بينهما وبين العلمية (قوله اوفى حكم المنصرف) اي على تعريف المصنف  
 رحمه الله (قوله الصفة الاصلية) كما ذهب اليه المصنف رحمه الله (قوله  
 او العلمية) اي العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلا انه يجبي التأكيده  
 المعرفة ولا يكون تأكيده المعرفة الا معرفة الانادرا فيكون فردا منه  
 ولا يمكن اعتبار نوعي العلمية فيه فيكون علما (قوله لا التعريف بالاضافة)  
 فانه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف مختصرا في العلمية  
 بل التعريف بالاضافة او اللام بمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام  
 مقدرا (قوله كما ذهب اليه جمع اه) قالوا ان اصل قوائمه في القوم كاهم اجمع  
 اجمعهم او اجمع (قوله جرى في قوله اه) حيث وصف العلمية بالماثرة مع ان



المؤثر عنده التعريف (قوله أي بارادة العام) اعني التعريف من الخاص اعني  
 العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر (قوله متحققة في ضمن العلم) على تقدير  
 المصداقية (قوله او بثبوته في العلم) على تقدير النسبة (قوله راجع الى المؤثر اه)  
 اذ لا تحقق له الا في ضمن العملية فؤثر بته مؤثر بته (قوله لا العلمية) فقرعيتها  
 باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التفسير (قوله لا غير) أي غير  
 غير العرب احتزبه عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق  
 عليها من حيث انها عربية انها ماضية لوضعها غير العرب من حيث انها كذلك  
 (قوله سمي به نافع راويه عيسى) سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله  
 راويه وعيسى بدل منه او عطف بيان له (قوله ان الجملة في الاعمى) أي وصف  
 الجملة في اللفظ الاعمى في الصحاح الاعم الذي في لسانه جملة ثم ينسب اليه  
 فيقال اعمى وكذا اعمى الحاصل ان للفظ الاعمى المستعمل في كلام  
 العرب وصفين الجملة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تماثل في الاقتضاء  
 فاذا وجد نافية ما يرجح جانب الجملة وهو العملية رجحناها فعناها الجرح والتسوين  
 واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب (قوله ان يتصرف  
 فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضى  
 التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعمى وفي النسخ التي  
 رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تأويل الاعمى بالكلمة  
 وارجاعها الى الجملة بان يراد منها لفظ الجملة ومن الاعمى الانسان تغسف  
 لاشتراكه على التجوز باطلاق الجملة على اللفظ واستلزام استدراك قوله  
 في الاعمى والاسناد المجازي في يقتضى وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع  
 الاعمى (قوله فاذا وقعت فيه اولامع العملية) أي في اول الاستعمال مقارنة  
 مع العملية سواء كانت علما في الجملة او جعلت علما في العربية في اول الاستعمال  
 (قوله وهى) أي العملية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل  
 بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام والاضافة (قوله فامتنع ما معها)  
 أي امتنع اللام والاضافة مع العملية ودخول اللام في الاضافة اعلام للمع  
 معنى الوصف باعتبار الاصل (قوله جاز ان يمتنع اه) جواب فاذا وقعت أي جاز  
 ان يمتنع مع العملية ما يعاقب اللام والاضافة (قوله رعاية) مفعول له الجواز

وشبهه ما كنت راجع اليها (قوله ولا اعتبار بتحريك الاوسط) في تأنيث الجملة  
 (قوله لان اثلاثي) سواء كان متحرك الاوسط او ساكنا (قوله ووضع  
 كلام اه) أي اكثر كلامهم على الطول (قوله الى ان نوحا كهنه) أي يجوز  
 صرفه وعدم صرفه (قوله و كانه فاس اه) فيكون التأنيث المعنوي يؤثر  
 وان لم توجد معه الزيادة او تحريك الاوسط فكذا الجملة (قوله او غيره) أي  
 غير النحشري وجوب منع صرف ما وجور فاذا كانت الجملة فيها موصولة  
 لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة في جواز الصرف  
 في نحو نوح ولا ينفى اندفاعه في نحو نوح (قوله ولا ينفى اندفاعه) أي  
 اندفاع كل واحد من القياس وما غره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين  
 التأنيث والجملة وبين كون الجملة شرطا وسببا (قوله في شئ من كلامهم) أي  
 في كلام فصيح ولا في غير فصيح (قوله لتأويلها بالجملة) فيكون عدم صرفها  
 للتأنيث والعلمية فلا يدل على ان الجملة مؤثرة مع تحريك الاوسط (قوله  
 وللمناقشة فيه مجال) اذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه (قوله بل  
 بتقديم اللام على الميم متحركة) (قوله لكان اسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش  
 فيه (قوله مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز النحشري عدم صرف  
 نوح واكثر النحاة قالوا بعدم اعتبار تحريك الاوسط في الجملة وشتر امتناع صرفه  
 لاصل التأنيث (قوله وتقديم اه) تفرعه على انتفاء الشرط (قوله مما لا ينبغي  
 اه) يعلم مما مر من انه لم يسمع في شئ من كلامهم عدم انصراف نحو نوح  
 (قوله فانه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والشاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس  
 بعد تفريقهم أي ليس امتناع صرف نحو وشتر بهذه المجتمعة من الناس فان  
 اكثر الناس ذهبوا الى عدم اعتبار تحريك الاوسط في الجملة وامتناع شتر للتأنيث  
 المعنوي (قوله للمهد) لتقديم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامهما  
 الجمع وانما التأنيث (قوله جوع التكسير) المراد من الجوع ما فوق الواحد  
 (قوله من حيث انها) أي من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار  
 خصوصية المادة (قوله بناء على انه اه) تعليل للمعنى (قوله فان وزن فعال)  
 تعليل للنفي (قوله على حبر) في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على  
 فعل وكذا جمع جار (قوله وكلمات) والقول بان المراد بالجمع جمع التكسير



فكالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على ان المعتبر  
في منع الصرف جمع التكسير دون السالم (قوله اي لانها صيغة جمع جمع)  
بإضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما فهم اي المراد بقوله لانها اجتمعت في بعض  
الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما فهم من ظاهر العبارة من كون تلك  
الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها  
اجتمعت مفردها خذ في المضاف واقم المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى  
واسأل القرية او يقال معنى اجتمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز  
(قوله وهو تعليل للعلية اه) دفع لما يتراى من ان قوله لهذا يدل على ان علة  
التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار اليه بهذا وهي انها لا تجمع جمع  
التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله لانها اجتمعت اه وحاصل الدفع انه  
تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعني انما كان عدم  
جمعيتها ما جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لان صور صيغة جمع الجمع  
انتهى تكسيرا فصدق انه صيغة انتهى لها الجموع اعني ما فوق الواحد (قوله  
والغير معنى النفي) اذ ليس المعنى متلبس باسم مغاير للهاء (قوله والمعنى بلا هاء  
بل لا هاء) اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اي لا يكون معه هاء  
(قوله اوصفة لقوله صيغة اه) ومعلقة بقدر معرفة بمعونة المقام كما قد  
في قول صاحب التلخيص قال فصاحة في المفرد السكائنة في المفرد (قوله فعلى  
الاول يكون اه) يعني على تقدير ان يكون الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله  
بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم  
مقيدا بحال الوصل وذلك لان مداد قوله بغير هاء سواء كان خبرا اوصفة حكم  
ايجابى متعلق بمحوله سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون بلا هاء في وقت  
مالا له المتبادر من التسمية المطلقة فلولا يتمد على الاول بحالة الوقف انتقض  
بفرازة حال الوصل ولولا بقيد على الثاني بحال الوصل انتقض بفرازة وليس  
مفاده الحكم السلبى حتى يقال ان المراد ان لا يكون بهاء اصلا فلا حاجة الى  
التقييد بتقدير (قوله ويقال للبغل) او دناوا اشار الى انه معنى آخر لفاره  
في تاج البيهقي القراة والفروهة في القراة تحت زيرك شدن وينك شدن  
والنعت منها ولا يقال للفرس قاره ولكن رافع وجواد (قوله فينبغي ان

لا يتغير اه) لان العارض في معرض الزوال (قوله كما في وزن الفعل) فان  
عروض التاء يخرجها عن وزن الفعل الى وزن الاسم (قوله على ان التاء اه)  
فلا تكون التاء في هذا الوزن غير لازمة (قوله لان التاء انما تكون اه)  
جمع اقصى واحده معرب بحورب او منسوب كانه ثي فانهم يلحقون آخره التاء  
اما في الاول فعلى الاغلب لان الايجمى فرع العربى فزيد فيه اماراة الفرعية  
بحواربه وقد جاء بحوارب تشبها بالجمع العربى كساجد واما في الثانى فوجه  
باعتبار ان ياء النسب كالتاء من حيث انها متجهيتان للفرق بين المفرد والجنس  
كثرة وتوزن في وزن فتناسب ان تقوم التاء مقام الياء في الجمع (قوله  
في جمع اشعثى) اي منسوب الى اشعث اسم رجل واما في جمع اشعث فيقال  
اشعث (قوله وايضا عدم الاستعمال اه) يعني ان التقريب غير تام ويؤيده  
انهم قالوا يلحقون آخره التاء (قوله بزيادة ولا ياء النسبة) هذا القيد  
معطوف على قوله بغير هاء فان قلت مداني ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر  
تفسيره لكونه بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مداني  
في مداني لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة اوتاء التأنيث حكم  
يجرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التأنيث اشد الامتياز وصيرورتها كلمة  
واحدة فلما اعتبر جمعية مداني لكان مداني غير منصرف (قوله يخرج نحو  
كراسى) فيه بحث اما اول فلان الياء فيه ليس للنسبة في شرح الرضى للشافية  
ان الياء التي لحقت للمعنى كرى وكري لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة  
ولا يسمونها ياء النسبة واما ثانيا فلان قوله ولا ياء النسبة ان لا تكون  
صيغة الجمع ياء النسبة والياء في كراسى لم تلحق الجمع بل مفردة (قوله لا يصح  
الامعاملة المفرد معه) تفسير قوله مفردا خالصا يعني ان مداني في مداني  
مفرد محض كلمة برأسها اذ لو كان جمعا لومل مع مداني معاملة الجمع لما علمت  
سابقا من ان ياء النسبة وتاء التأنيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى  
اخراجها بخلاف فرازين في فرازة فانه جمع محض فلا بد من اخراجه فاقبل  
ان المقصود اخراج مداني في مداني من الحكم ومداني بجمع في الحال  
وفي الاصل فلما اعتبر جمعية امكن مداني غير منصرف لان الاعراب الذى  
يظهر في ياء النسبة اعراب مداني توهم محض منشأ توهم اتحاد مداني جمع



مدنية ومدان في مداني (قوله الا ان يقال الاستئناف اه) نقل الفاضل  
عن بعض الشراح انه يكفي لا ما الاستئنافية عدم سبق الاجال ولا يلزم عدم  
سبق الكلام مطابقا (قوله وانما لم يقل في صفة) مع ان الخبر المشتق يجب  
مطابقته للمبتدأ (قوله لان المنصرف اه) اي المنصرف في اصطلاح النحاة  
صار اسما للماليس فيه علمتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضاً فلا يلزم  
مطابقته (قوله وان المراد) يعني ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار  
الشارح رحمه الله بقوله وامثاله (قوله هذا اللفظ اه) يعني ان المراد من  
فرازة هذا اللفظ فيكون المبتدأ مذكراً معني وموثناً لفظاً كطلمحة فيجوز  
تذكير الضمير العائد اليه (قوله وهذا هو الظاهر) لان الكلام في بيان  
انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه (قوله بالعلمية) لما تقرر من ان الالفاظ  
موضوعة لانفسها موضعاً شخصياتاً بعبارة وان خالف فيه السيد قدس سره  
كما مر (قوله تنوينه لامناسبة اه) كنزوين سلاسل المناسبة اغلا لا ومن هذا  
بين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه  
(قوله مع انه يجوز اه) جواب ثان يعني يجوز ان لا يكون فرازة في عبارة المتن  
متوناً وقيل انه يكون اخلافاً في احضاره مستعملاً في معناه مع ان المقصود  
ذلك فقيه ان اختلاف الكامة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلال في ذاتها  
حتى يكون اخلافاً في احضاره مستعملاً في معناه (قوله جازان بتقديم  
معمول ما اضيف اليه غير) وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على  
المضاف (قوله اذا كان بمعنى النبي) وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير  
للمنصرف بل انه ليس منصرفاً (قوله من تقديم معمول اه) بيان لما فان  
المراد من المدخول في الموضعين مدخول لا (قوله وزيادة لاه) كافي لازيد  
في الدار ولا عمرو (قوله من ايها ان امتناع صرفه بخصوص بحال العلمية)  
قيد للعامة وانما قال ايها لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المتنافية  
للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الاولى لتحقيق الجمعية  
حينئذ فلا معارضة بالتقييد لافادة ورود الاشكال على ذلك التقدير (قوله  
على انه خبر مبتدأ محذوف) اي هو علم ولم يجعله خبراً محضاً لعدم كون هذا  
الحكم مقصوداً للنفوي (قوله اعتراضية) فائدها بيان منشأ الاشكال

(قوله)

(قوله ذلك الايهام) اي ايها التقييد بالحكم بامتناع صرفه حال العلمية (قوله  
وان كانت متنافية للعلمية) لان الجمعية تقتضي الاطلاق على جماعة غير معينة  
والعلمية تقتضي الاطلاق على معين (قوله كالوصفية) فان الوصف يقتضي  
ايها الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات (قوله لا يمكن اعتبارها ليس  
مع اعتبار العلمية) اي اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار  
العلمية وان كان مع وجودها لان الاعتبارية الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار  
الجمعية في حال العلمية اعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف  
حاشم على ما سيجي (قوله ومن قال اه) القائل الشارح الرضي حيث قال يصح  
اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى بجماعة معينة من الرجال بكرم مثلاً  
وان لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة البسمة بهذا اللفظ فتكون  
الجمعية باقية مع العلمية كما يسمى بابانين جيلان فروع مع العلمية معنى التسمية  
فيهما وان جعلاً كشيء واحد مسمى بافظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى  
التسمية او معناه هذان الجيلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتسمية  
(قوله لانه نوع ايها) يعني ان عدم تعيين الجماعة التي هي مدلول الجمع لازم لمعنى  
الجمعية كما ان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما يشافيان العلمية  
(قوله نعم يجوز اه) بيان لمنشأ غلط القائل يعني يجوز ان تبقى شائبة معنى الجمع  
في العلم بان يعقب بر معنى التعدد فيه كما يجوز ان تبقى شائبة معنى الوصف فيه  
باعتبار معنى الانصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية (قوله فعلى  
هذا اندفع السؤال) اي على ما نقل عن الصراح من كون حضاجر بمعنى  
الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله  
فان قلت لا حاجة اه لان مبناه على كون حضاجر بمعنى الانثى (قوله الملازمة  
ممنوعة) اي لان سلم انه لو كانت العلمية في حضاجر كان بعد التنكير منصرفاً  
لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزال ما ينافيها اعني العلمية كما في اجز علماء  
اذا نكر حيث قيل تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله فعلى هذا) اي  
على تقدير كونه علماء بالجنس الضمير مذكراً كان او مؤنثاً (قوله وقد عرفت  
ما فيه) من ان الضمير شامل للذكر والانثى (قوله ولا مكان الجمعية المطلقة) اي  
الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون في الاصل لا فادع عدم اعتبار الجمعية



الحالية (قوله ومذهب الأكثر) يعني ان قول المصنف رحمه الله في الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله او على حذف المضاف (قوله خبر محذوف) اي هو اعجمي (قوله والد خيل يميل الى الجناس) بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للعمل على موازنه لان الاصل لا يتبع الاصل (قوله اجر المغرب محققا) اجر فارسي معرب قد يشدد رأؤه وقد يخفف كذا في الصحاح (قوله جملا على موازنه) كاذر اسم بلدة (قوله لان جميع ما يوازنه اه) بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ممنوع من الصرف فعمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب منع الصرف (قوله بانه سبب على سبيل الاحتمال) لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب (قوله قال المصنف رحمه الله) تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره في قران الجمع وان قرنه بعضهم (قوله قدر تقدير) والجملة صفة لسروالة (قوله وانما لم يجعل جمعا لها) اي لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقه كما نقل الرضي حيث قال قال المبرد وهو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال الشاعر عليه من اللوم سروالة (قوله فلا يصح ان يكون اه) اذا لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار (قوله واقائل ان يقول اه) يعني انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على العدد الى هذا الجنس اعني الازار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الامعامة المفرد فحينئذ يجوز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقه لوجود المناسبة المصعقة للنقل فيكون مفردة محققا لان قطاع الازار (قوله ان قيل اه) اي ان قيل في الجواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا عن المعنى الجمعي الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد في الجناس لم يجز في كلامهم فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك في الاختصاص كما آتت المدينة معنية اعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام يشمل الاعلام الجنسية كضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس او بان المراد بالاختصاص الاعلام سواء كان شخصا او جنسيا او بان المعاني الجنسية اذا اخذت من حيث

هي مع قطع النظر عن الصدق فهي اختصاص تكلف (قوله اجيب بان ذلك اه) اي عذم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع الذي ثبتت جمعيته بان استعمل في اطلاقاتهم بمعنى الجمع لاني مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمرو ذلك لان لنا قاعدة مهمة ان ما على وزن الوزن لم يمنع الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لالة مفردة وقد رناها لا يلزم نقض المساعدة المهمة (قوله بان المفرد اه) جواب ثان بالتغيير يعني لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد في الجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع تطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتل على الاقطاع جاز اطلاق بناء على ذلك الاقطاع عليه وفيه بحث اذهنا انما يصح اذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقه (قوله ان ذلك) اي ذلك القول من قبيل الاجراء يجعله صفة للواحد وجزأه من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه (قوله اذا صح الاجراء) لانه اذا صح التوصيف به صح التفسير به (قوله كان لفظ اذا في الاول واقعا وموقعا اه) فان اذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع (قوله والثاني اه) اي اذا الثاني وقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل في المشكوك والمغلوب لندرتة من كونه الوقوع (قوله لا مشاكلة) وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وراعى المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر اهتماما بشأنه فايراد كلمة ان يكون تكرارا (قوله به) اي المعنى (اي بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع) (قوله مفردا) وهو سراويل (قوله ولا اعتبار اه) انما الاعتبار لموازنه العربي فانه يحصل به فتور في الجمعية (قوله او بالندور اه) اي يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجز غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكانه لا نظير لمفرد المصباح في العربية (قوله فنظرا اه) دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم صرفه (قوله وكذا كل مفرد اه) اي مثل كل جمع منقوص حالي الرفع والجركل مفرد غير منصرف منقوص كقائن اسم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضي بالرفع



والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذفت النجمة للاستئصال  
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقط منه تنوين  
الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين  
لاستئصال الياء المكسور ما قبلها لفظا مع كونه مستقلا معنى للفرعيتين  
صار قاض (قوله وكذا الحال في حالة الجر) وكذا ايجل فانه غير منصرف  
لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار (قوله لامقصور)  
بالجر عطف على منقوص فانه لا يحذف منه الالف ولا يدخله التنوين كما على  
فان اصله اعلى ابدل الياء بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسقط عنه  
تنوين الصرف وابقيت على حالها لاختلاف قاضى واعيل فانه بعد حذف  
تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سد الباب عود  
الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا ينقل اللفظ بعودها (قوله منصوبتان  
اه) فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه  
(قوله والعامل اه) والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر بقاض بخصوص  
هذا الملقوظ فلا حاجة له الى التقييد بحالة الرفع والجر (قوله لان الاعلال  
متعلق اه) معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف  
او القلب والتسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس معناه ان الاعلال  
يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى يرد ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب  
نقل الحركة الحاصلة بالعامل (قوله سببه قوى) فالاعتناء بشأنه اهم (قوله  
يقوم منه اه) حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان المحذوف  
بمنزلة المقدور (قوله سواء كان التنوين عوضا عن الياء) كما هو المشهور ومن ان  
سيبويه والخليل قالان التنوين عوض عن الياء (قوله او عن الحركة) كما هو  
الاولى والانساب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على  
ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافى للياء والعوض عن  
الشيء يجب ان يكون مناسبا له كذا في بعض الشروح (قوله ان يكون كذلك)  
اي يكون الاعلال مقدما على منع الصرف على التقديرين (قوله لوجب الفتح  
في حالة الجر) لان منع الصرف يقتضى سقوط التنوين والكسرة كما في حالة  
النسب (قوله واقول) اي القول في دفع هذا الاعتراض بان الفتحة في جوارى

في حالة الجر في حكم الكسرة لانه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيل  
على الياء كالكسرة فحذف لتخفيف فصار جوارى ثم عوض عن الكسرة  
المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء لساكنين فان الياء المكسور  
ما قبلها في اثنى الجوع ثقيل جدا بعيد جدا لان الثقل انما هو بالكسرة  
الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها (قوله لكن اه) استدلوا على التعميم  
المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء او عن الحركة اي هذا التعميم غير  
صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقديم منع الصرف  
على الاعلال كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله والحوار ان حصر القول  
بالتعويض عن الحركة على المبرد لا يتنى كونه احتمالا عقليا على القول  
بتقدم الاعلال على منع الصرف (قوله ثم جوارى) باثبات الياء الساكنة مع  
التنوين (قوله ليخف اه) اي عوض التنوين عن الحركة ليجمع الساكن كان  
والتنوين ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله موالى بتشديد  
الياء) كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء  
المحذوفة واجتمع الياءان فادغمت اخداهما في الاخرى فصار موالى بالتشديد  
(قوله حذفت الياء الاولى) في الرضى وربما ورد في النادرة الحذف اي حذف  
الياء والقلب اي قلبها الفاء في غير النداء ~~لكن~~ الحذف في الفواصل  
والقوافي ليس بسادر طلبا للازدواج فهمهنا يجوز ان يقال حذفت الياء الاولى  
اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الفاء لكن لما كان الحذف  
اكثر اختار المحشى رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله موالى  
موالى نفسه (قوله لامطلق التركيب) اي ليس المعروف مطلق التركيب حتى  
يردانه غير جامع لخروج التراكيب من الاسماء اذنية والاضافية والتوصيفية  
مالم يصرف فيها الكلمة ثمان واحدة بل المعروف التركيب الذى يوجد في الاسماء  
فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد المعروف (قوله فاذن  
اه) اي اذا كان المعروف التركيب الذى يوجد في الاسماء (قوله ولو سلم) اي لو سلم  
الحصر فنقول العلمية بشرط تحقق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد  
آخر سوى العلم (قوله لاشترطه) اي ليس العملية تقييدها بالشرط حتى  
يقتضى وجوده بدونها (قوله ان قلت اعتباراه) يعنى ان هذه القيود الثلاثة



العدمية متساوية الاقدام في ان التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها  
فاعتبار احدها اعني عدم حرفية جزء في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الاخرين  
في مفهومه وجعله شرطا لتأثيره في منع الصرف تحكم اي حكم من غير دليل  
فارق بينهما (قوله قلنا اه) حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذي  
احد جزئيه حرف اثر في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد  
ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كاد منافيه واخرج من مفهومه لعدم  
مناسبته اياه لكون ما نحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف  
التركيب الاسنادي والاضافي فان له تأثيرا في اللفظ من البناء واخراج المضاف  
الى الصرف فعدم من جنس التركيب الذي كاد منافيه لمناسبته اياه في التأثير  
واخرج بالاشتراط (قوله ولما لم يوجد اه) دفع توهم ان يقال كان على الشارح  
رحمه الله ان يقول من غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر  
في منع الصرف (قوله اولي تحقيق اه) اذ لا يجمع التركيب مع سبب اخر غير  
مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المناقاة بين التعليلين الا انه اورد  
تبيينا على استقلال كل منهما في العلمية (قوله اي لزوم) اي ليس المراد بالقوة  
معناها المتبادر اعني مقابلة الضعف اذ التركيب لا يقبلها (قوله البناء  
للملابسة) لم يجعل البناء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليسا سببا لصيرورة  
الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملابس لهما حيث وضع المركب  
على هذه الهيئة (قوله وذلك لان) اي الاشتراط المذكور ثابت لان اه وفيه  
اشارة الى ان دليل الشارح رحمه الله قاصر لانه انما يدل على ان المركب  
الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حال الاضافة والاسناد  
ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمى الطارى (قوله نقلت عن  
مركب اه) بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فان ثبت له حكم العلمية  
كالفردات لان مدلوله مفرد (قوله اعرابها) المعين كما في المضاف اليه في عبد  
الله او اعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه  
وسيفرب زيد وفي احدهما كما في ضرب زيد (قوله باعتبار المنقول عنه)  
ليشعر بكونه منقولاً (قوله ومعناها اه) اعتبارا للوضع الطارى بالنقل  
(قوله لما عرفت) في الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف متصرفا

او في حكمه فلواترث في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين (قوله لانه مشغول  
بالاعراب الحكاية) بخلاف بعليك لعدم سبق حال التركيب على العلمية  
(قوله اي اذا كان اه) اندفع بذلك ما يحتج في الوهم من انه يجوز ان يكون  
مؤثرا في المضاف للصرف وفي المضاف اليه لعدم (قوله في حكم كلمة واحدة)  
ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما  
في السعة (قوله عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) ان كانت هذه الحاشية  
منوطة على قوله من قبيل المبنيات المتقدمة على السؤال المتعلق ببيان  
المركب الاسنادي فيرد عليه انه يخالف لما نقله الشارح الرضى رحمه الله عن  
المصنف رحمه الله في بحث المركبات من ان المركب الاسنادي ليس بمعرب  
ولا مبني اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلام لا الكلام  
واما بعد العلمية فلانه محكي اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب في الظاهر او مبني  
لاشتغال حرفه الاخر بالحركة التي كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون  
الذي كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الشارح رحمه الله فانها من قبيل  
المبنيات على رأى المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل قلت يمكن ان يكون  
مراده انه من عداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما برشد  
اليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشى رحمه الله عليه لانه  
جعله مقابلا لقوله ومن المعربات المحكية عند جمع لانه عندهم ايضا في عداد  
المبنيات من جهة عدم التغير اكونه محكما وان كانت منوطة على قوله من قبيل  
المبنيات المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسبويه وبكونه تقدية  
على قوله في مكانه اه من مهمو الكتاب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند  
جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحا اما الجزء الاول فله ضرورية وسط  
الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فله ضرورة الحرف او مراعاة الاصل لكونه  
مبنيا قبل التركيب وحيث يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فان تضمن  
الثاني حرفا عم من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح  
في قوله واعرب الجزء الثاني وبني الاول على الاصح متعلقا بكاتا الجملتين  
كما هو الظاهر فيكون الشرط اعني والامقيدا بما اذا لم يكن الجزء الثاني مبنيا  
قبل التركيب اختراعا عن نحو سبويه فانه مبني على الاصح مع عدم



تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله وبهذا ظهروا بناء نحو سيبويه مذكور  
فيما سبى في بطريق الإشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير  
مذكور فيما سبى في الى ان بناء لكون الجزء الثاني منه من قبيل الاصوات  
فذكر الاصوات ذكره وما قوله ومن قبيل المغربات المحسكية عند جمع فلا  
يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادي يجب ان يحكى على ما كان  
حاله قبل العملية نص عليه في التسهيل والرضى والاقليد كيف وانه لا يكون  
معربا لفظا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا لادمعناه انه لو وقع معرب في محله  
اظهر الاعراب فيه وقد قال انه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني  
منه صوت او متضمن للحرف معرب اعراب غير منصرف او باضافة المصدر الى  
العجز في شرح التسهيل وذو المزج قسمان احدهما مختوم بغيرويه نحو معدى  
كرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى والثانية  
اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يبنى تشبيها له بخمسة عشر القسم الثاني  
ما ختم بويه فقيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر ولم يذكريبويه غيرها والثانية  
ان يعرب غير منصرف فيقول قام سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه  
قيل هذا وجه اجازة الجرمي فان كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس  
منعه لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفي الرضى ما يكون تركبه للعلمية ضربان  
اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب مسبب البناء اولا فان كان  
فالاظهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه  
اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه ايضا لكن على قوله اضافة صدر المركب الى  
الاخير تشبيها له بما بالضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب  
فيجبي في المضاف اليه الصرف والمنع فيه ايضا وان حذف حرف العطف  
قبل العملية فبناؤه ما اولي بعدها ويجوز اعراب الثاني اعراب غير المنصرف  
مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه  
وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفا يجوز فيه الواجهة الثلاثة بعد العملية وفي المنهل  
المركب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول  
يعرب غير منصرف وكذا في الايضاح والاقليد (قوله ولا يبعد) كما حكم  
بعدم انصراف مسلمات حال العملية مع عدم ظهور اثره (قوله وان لم يظهر

اثره لفظا) لكن آخره مشغول بالحركة الحكاية (قوله مع بعده) اي في الذكر  
فالقرينة على الاكتفاء خفية (قوله حكم لما يتضمنه) اي يجوز ان يكون  
المذكور فيما بعده بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا حكما لما يتضمنه الحرف  
بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمنه الحرف بحسب الاصل  
كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكور فيما بعده حتى يكون قرينة  
على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجري قوله والاعراب الثاني على اطلاقه اي  
سواء كان قبل التركيب معربا او مبنيًا ولا يكون مقيدا بما قيده الشارح  
رحمه الله فيما سبى في اعني قوله ان لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب ويكون  
قول المصنف رحمه الله على الاصح قيد القوله وبني الاول فقط فيكون شاملا  
لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف (قوله ومن  
الجائز التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل وكذا بين  
حال الافراد وحال التركيب قال الرضى وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا  
للحرف في الاصل لان ذلك المعنى اتضح بالعلمية (قوله واهذا ذهب اه) اي  
لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سيبويه  
غير منصرف للعلمية والتركيب وبما حررنا لك ظهروا ان بيان المحشى قاصر فلا  
تكن من القاصرين (قوله جواب آخر) لا اعتراض الشارح رحمه الله بقوله فان  
قلت كان على المصنف رحمه الله (قوله وهو ان المصنف رحمه الله وافق البعض  
في عدم صرف نحو خمسة عشر وسيبويه) فلذا لم يخرجهما الى هذا بشير كلامه  
في شرح المفصل حيث قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي  
ولا اسنادي كقولك بعليك ولا يكون الامع العلمية لان المركب من هذا الباب  
لا يجتمع الا العلمية وانما جاء في خمسة عشر وياسين اذا سمى بهما البناء ايضا  
على حكاية حالهما (قوله بل من غير نقل اه) لما كانت عبارة الشرح موهمة  
بحصول التركيب قبل العملية بناء على توجه النفي الى القيد اضرب المحشى  
رحمه الله عنها بقوله بل من غير نقل عن مركب موهما بحصول التركيب  
مستعمل في المعنى لان التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العملية  
فانبت له حكم عند العملية كالمفردات لانه مفرد (قوله على الارتجال) اي من  
غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتداء من غير تهيمته قبل ذلك واصله القيام



على الرجل (قوله قيل الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله  
 الالف والنون ان كانا في اسم اجتماعهما فيه او العطف مقدم على الحكم  
 على المجموع وقيل التوجيهان المذكوران لا جعل تصحيح ارجاع ضمير التنبيه  
 وفيه ان الاصل في المعطوف بالواو تنبيه الضمير وجعله لا افراد تقول زيد  
 وعمر ورجا (قوله بالفعل) اي لاداء ما فانه قد يكون اصلية ايضا (قوله فلو  
 احتمل لفظ نونه الاصلية اه) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا  
 وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة الجواز (قوله من الحس) بفتح الحاء المهملة  
 وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا في الصحاح (قوله  
 دائرا عليه) اي على منع دخول التاء وجودا وعدمها اي كما وجد منع الدخول  
 وعدمه معهما للصرف وكما اتى اتى (قوله جعله وجه الشبه) لان الدوران  
 مادة العلمية (قوله ويدور عليه ما اه) في بعض النسخ بلا واو فهو خير تساوى  
 الوزنين صدرامع ما عطف عليه بيان لوجوه اخرى وبديل منه وفي بعضها بالواو  
 فيكون عطف على قوله تساوى الوزنين خيرا بعد خير (قوله مع تحقق ذلك  
 الوجوه) سوى الوجه الثالث (قوله مع عدمها) اي ذلك الوجوه لا اختلاف  
 الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما (قوله ان المجرد عن التاء اه)  
 فان كان ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق جهة الاصلية بالقياس الى  
 التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التي يؤثران بسببها وما قيل انه لو ضعفت  
 الفرعية بزيادة ثني عليه لضعفت بزيادة في التنبيه فان اراد انه لضعف الفرعية  
 فيما فيه الالف والنون بزيادة في تنبيه كعنانان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقيق  
 الفرعية في التنبيه لعدم منع صرفهما وان اراد انه لضعف الفرعية التي  
 في التنبيه بالقياس الى المفرد بسبب زيادة علامة التنبيه ففيه ان الضعف  
 والقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التنبيه حتى  
 يتصف بالشدة والضعف بعدها وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتصور  
 ثم يكلم عليه وفي بعض الشروح لاشك ان الالف والنون فرعيتان افظيتا وليس  
 العلة مجرد انهما زادتان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حدود  
 وجود انهما بل هي مع انهما علامتا التذكير علة وذلك انما  
 يتحقق اذا لم يجتمعهما تاء التانيث واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف

والنون والتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة (قوله وهو ظاهر) لان السبب  
 فرع للطرفين وجودا وتعقلا اتوقفه على المشابهة لاني التانيث فالمشابهة  
 شرط والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه (قوله فلا حاجة فيه  
 الى اثبات اه) بل فرعية المشبه به اعني النون التانيث للتذكير فرعوية المشبه  
 اعني الالف والنون (قوله لا الاسم الشامل اه) قيل لا حاجة الى تقييما  
 اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد  
 انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله  
 في جميع تلك المعاني وان اراد بالنظر الى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة  
 فكما لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف ايضا بل عدم  
 الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون المعدودتين من اسباب منع  
 الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف فتقيدهما بالحصول فيه  
 يصير اغوا بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعاني فانها اخص منه فيقيده  
 تقييدهما بالحصول فيه بقي ههنا كلام وهو ان يكون مراد المصنف  
 رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهرا لوقوعه في مقابلتها فلا حاجة الى اثباته  
 بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك فقوله والمراد ههنا  
 هو هذا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك  
 الارادة ومقصود الشارح البيان الالهي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد  
 ههنا الخ ان المراد في مقام بيان شرائط الالف والنون في كلام النحاة هو هذا  
 المعنى اي المقابل للصفة فلذا اورد المصنف رحمه الله ذلك (قوله ولا الاسم  
 المقابل للقب والكنية) يقال العلم اما اسم اولقب او كنية (قوله والمقابل  
 للاسم اه) كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الموضوعة  
 (قوله والمقابل للطرف الا لازم الظرفية) اي الذي لا يستعمل الا طرفا في الرضى  
 قال ابو علي حيث يضاف طرفا لاسما كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل  
 رسالته فان ما بعده صفته والمعنى حيث يجعل اي مكانا يجعل فيه (قوله  
 باعتبار عدد ههنا في انفسهما) وان كان الاولى افراد الضمير ايث عبر بكون المراد  
 حصوئهما بطريق الاجتماع (قوله يخالف الشروط السابقة) لانها شروط  
 الاسباب (قوله عن لزوم تسافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد) في شئ واحد



في جملة واحدة موجب التحير المبتدئ وان يتضمن تسكتة ايها المجمع بين المتنافين (قوله يقومان مقام علمين) والاول اولي لضعفهما اذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به (قوله لكن المؤنث حينئذ) اي حين الضم مع التثنية نحو عريان وعريانة بخلاف المفتوح فان مؤنثه يجي مع التثنية كندمان وندها كسكران (قوله فيه انه عطف باواه) فانه عطف في صفة على معمولي كان وعطف فانتفاء فعلاية على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الجار فيكون متحققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لامرافظي كما في المال بيني وبينك ثم ان السارح رحمه الله دفع هذا المخذور حيث قدر كانه اشارة الى انه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية فالواجب على المحشى رحمه الله ان يقول فلذا قدر السارح فعل الشرط (قوله نفس الطبيعة) اي الالف والنون التي هي مفهوم كلي (قوله بل باعتبار فردها) اي الالف والنون المخصوصين وذلك لان الحصول والتحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما تنصف به في ضمها (قوله لا تشوبع) اي للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم والثاني ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلاف شرطهما في التأثير وكان شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية لا تتجامع الصفة (قوله عند اكثرين) من اهل اللغة (قوله وجوز به ضمهم) وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلاية جاء منه فعلى فعلاية ايضا نحو سكرانه وغضبانة فيصرفون اذن فعلاية فعلى ومن هذاتين ان وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وانما المدار انتفاء فعلاية (قوله لغير وجود فعلى) كما في ربحان (قوله فلما العلة اه) لا يخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالنفي التأييد تتحقق بمجرد انتفاء دخول التثنية في الحاجة الى الانتفاء المؤكد ولو لم تكن الحاجة الى تأكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي قد يكون اقوى من اللفظي كما في ربحان ولو سلم فخصر الدليل اللفظي في وجود فعلى ممنوع (قوله الا ان يقال اه) اي وجود التأييد بالتثنية قياسا لا يفسر في منع الصرف ووجود التأييد بالالف قياسا لا يكفي في منع

الصرف انما الضار والكافي التأييد الاستعمال اذ به تتحقق المشابهة بينه وبين النفي التأييد وتنتفي (قوله كان علما غير منصرف) لوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية (قوله الا لمشاكله المسمى) وهو ندما ن صفة (قوله يعد من اوزان الفعل) لا يخفى ان اضافة الالف الى الفعل مجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة والا لكان في ان يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الالف والاصالة للفعل فاندفع ما قيل ان عدد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل فالاول كون الاسم على وزن ثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي فلا بد من القول بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم (قوله محمولة على النسبة) مجازا شائعا كما في قولهم زيد اخو عمرو (قوله لا على زيادة النسبة) اما في الاختصاص او بالاستحقاق او غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعا (قوله واللام يحجب اه) اي يكون لفظ شرطه مستدركا اذ يكفي ان يقال وزن الفعل ما يختص به او يكون في اوله زيادة اه فان زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط (قوله ولك ان تحمل علما) اي تحمل الاضافة على زيادة النسبة (قوله على شرط التحقيق) اي انه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين القسمين (قوله لا على الاشتراط) اي جعله مشروطا في تأثره باحد الامرين حتى يستدعي عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على تقدير تحقق قسم آخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجي في كلامه فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية (قوله لان النسبة اه) اي لك ان تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست الالف عريضة كما عرفت ولا فرعية الالف الذي له زيادة اختصاص اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له (قوله والضمير راجع) اي ضميره تطبيقا بين التسميتين وحينئذ يكون الباء داخلا على المقصور عليه كما هو استعمال القليل (قوله او بالعكس) اي الضمير المجرور راجع الى الوزن



وضمير يختص الى الفعل فيكون البناء داخل على المقصور كما هو الشائع الكثير  
المشهور (قوله وذا اعراب) بالراء المهملة افصح اى ابيّن واوضح في النهاية  
الجزرية من الاعراب يعنى الابانة والابضاح حديث السقيفة اعرابهم احسابا  
اى ابيّنهم واوضحهم (قوله من بدر المال) اى منقول منه (قوله من خصم  
الشيء) بالحاء والضاد المجهتين (قوله اكله بجميع ما فيه) نقل في الصحاح عن  
الاصمعي هذا المعنى للتثنية المجرد ثم قال خصم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو  
ابن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما اسموا بذلك لكثرة الخضم  
وهو المضغ لانه من ابناء الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لما وفي شمس  
العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان (قوله نهى اه) في النهاية وفي الحديث  
انه نهى عن قيل وقال اى نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم  
قيل كذا وقال فلان كذا وبنوا وهما على كونهما فاعلين ماضيين متضمنين للضمير  
والاعراب على اجرائها مجرى الاسماء خلوين عن الضمير وادخال حرف  
التعريف عليهم فى قولهم القيل والقال (قوله منقولاً منه) اى من دال  
المجهول بمعنى اسرع (قوله والتعغير) بضم الفاء وكسر العين (قوله للدلالة على  
العلمية) وانه انفسخ عنه معنى الفعل (قوله فى الوعل) بفتح الواو وسكون العين  
بركوهى (قوله والرتم) بضم الراء المهملة والمهمزة المكسورة والميم (قوله  
الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة (قوله ذهب يونس اه) فنع  
صرف نحو جبل وعضد وكنف وجعفر وحاتم اعلاما (قوله اذا كان منقولا)  
اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر فى منع الصرف اذا ثبت كونه  
منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم (قوله ولو لا ذلك)  
اى لو لا كان وزن جلا منقولا عن الفعل لآتون جلا (قوله ويرد اه) اى لان لم  
الملازمة المذكورة بقوله ولو لا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه اكونه جملة  
شككية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولا  
(قوله ممحكي مع الضمير) بناء على ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه  
ضمير فاعله وجعلت الجملة علما فهو ممحكي والافحكه حكم المفرد فى الانصراف  
وعدمه (قوله اى انكشف امره اه) اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا  
والشئ يجمع قية وهى العقبة وطلاع الشئ اى ركاب صعب الامور عطف

على ابن جلا بتمامه متى اضمع العمامة تعرفونى (قوله اوبغلب) هذا الوزن  
فى الفعل بمعنى ان يكون فى الفعل اكثر منه فى الاسم (قوله مع انه غالب  
فى الافعال) لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى (قوله ولم يجئ فى الاسماء اه)  
الصواب ولم يجئ فى الاسماء الا كلمات معدودة كما فى العباب نحو طابع وقالب  
وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجيى فى اسم الآلة التى يفعل بها الشئ  
كالطابع والخاتم والقالب (قوله وسام) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة  
بالنسبة الى ما قاله المصنف رحمه الله فان مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل  
للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فانه مؤونة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه  
كلى ليعلم هل هو غالب فى الافعال او فى الاسماء (قوله لا يقال اه) يعنى زيادة  
المؤونة وان لم تلزم فى هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم فى القسم الاول  
فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها  
(قوله له لم يجده اه) يعنى لعل المصنف رحمه الله لم يجد فى الاختصاص امرا  
آخر يكثر بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعنى زيادة المؤونة فى الضرورة التزامها  
ولا ضرورة فى القسم الثانى لوجه ان ما يؤدى مؤداه من غير لزوم المحذور  
(قوله ان قلت هذا الوزن اه) استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار  
الغلبة لازم لتحقيق الفرعية (قوله زيادة اختصاص) اى ارتباط بقريضة  
اضافة الزيادة وجعله منقولا الى الاختصاص والغلبة (قوله حتى يظهر  
فرعيته) اى فرعية ذلك الوزن فى الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا  
يمنع الصرف (قوله زيادة اه) اى سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير  
منحصر فى الاختصاص والغلبة لجواز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة  
تلك الحروف مطردة فى الافعال دون الاسماء وككون زيادتها فى الافعال معنى  
كما فى امر وقد تكون لا معنى كارتب وافكل (قوله الافعال المتصرفه) احتراز  
من افعال المدح والذم (قوله واجتماعهما فى نحو يريد ويسكر) فمن حيث  
اختصاصهما لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث ان فى اولهما  
زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط فاقبل ان المختص بما فى اوله زيادة  
كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فاذا لم يجعل الشارح رحمه  
الله وقدس سره او لمع الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته



لا يحتاج الى اشتراط المذكور فيمنوع وان اراد انه من حيث الاختصاص  
لا يحتاج فغير منفر (قوله واستبرق انجمي) جملة معترضة بين المعطوف  
والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر وهو ان وزن استخرج غير مختص  
بالفعل لمجي استبرق (قوله لما كان المراداه) اي ليس المراد من وزن الفعل معناه  
الاضافي حتى يردان في قوله زيادة كزيادة تشبيه الشيء بنفسه فان ما في اول  
وزن الفعل زيادة الفعل لازيادة تشبيه بزيادة (قوله الى الوزن) اجراء للضمير على  
الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فان الزيادة وصف حاصل في اول الموزون  
جعل حاصله في اول الوزن تجوزا (قوله والى الموزون) اجراء للظرفية على  
الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر (قوله لان الصفة اه) اي الزيادة صفة  
للعرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها بنى يقال السواد في الجسم (قوله  
وتصح نسبة العام الى الخاص بنى) تشبيها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم  
العام باشتمال الظرف على المظروف (قوله وبالعكس) اي تصح نسبة الخاص  
الى العام بنى تشبيها لشمول العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف  
(قوله اولان المراداه) يعني ان الكلام على حذف المضاف (قوله لم يضر)  
في كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال  
اراق وارق (قوله وكذا الوتصرف في الوزن) اي كذا لا يضر لو تصرف  
مع بقاء الحرف الزائد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه (قوله جاء يقول  
واحشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فانك  
تقول جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعترضة (قوله حال  
من ضمير اوله) والحال من المضاف اليه جائزا اذا امكن اقامة المضاف اليه  
مقامه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله كانه اراداه) بناء على  
ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله فلا يرد النقض باسود) واما النقض  
باربع فبماق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق  
بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذي منع من الصرف  
كاف في عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم  
انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان  
الشارح رحمه الله زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربع اليه لما قالوا ان

وزن افعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعبر عدم  
القبول قياسا وانصرافه لا تنفاه الوصف الاصل في فاندفع ما قيل ان اربع  
اداسي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا  
قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء اصلا فمنوع وان اراد انه لا يقبل التاء  
بالاعتبار الذي منع صرفه فسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثاني  
مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج  
اليه مطلقا (قوله في جعل وجود الشرط اه) يعني قوله ومن ثم امتنع اجر  
معناه لاجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع اجر وفي ذلك  
جعل وجود الشرط علة لوجود الشرط لان ما هو شرط لتأثير السبب في منع  
الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط  
ما يتوقف عليه الشرط من غير ان يكون مؤثرا فيه كاليدس للاحراق وما قيل  
ان الشرط النحوي يستلزم الحكم لانه اماراة لثبوت الحكم بذكر يعرف بمعرفة  
ثبوت الحكم فقيه ان المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكرك بعد حروف  
الشرط وهو ههنا مفعود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه لينظر في صحته  
وفساده (قوله جعل اشتراط هذا الشرط) اي جعل المصنف رحمه الله اشتراط  
هذا الشرط لاجل وجود الشرط علة للحكم بامتناع اجر وانصراف بعمل اي  
للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السبب ولا خفاء  
في ان حكما بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السبب ناشئ من الاشتراط  
المذكور وادامه وجودا وعدمه (قوله عند الجمهور اه) اي انحصار تأثير  
العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور وخلافا  
لجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علمية  
الاسم الذي فيه الالف والنون المزيديتان ليس الا تحقق المشابهة بالالف  
المدودة القائمة مقام السبب المؤثرة بالاستقلال (قوله اي مفهوم صالح اه)  
هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والاف التاكيد يحصل  
بالأو ويل بواحد من الجماعة المسماة ايضا (قوله اي الدليل ظهر بالانصراف) فانه  
ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والى التأنيث ان العلمة غير مؤثرة  
مفهما ومن قوله فلا يضره الغلبة انها لا تجتمع الوصف ومن اشتراط التأنيث



والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم انهما يتجامعان ماهي شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انهما يتجامعان من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظم ر عما تقدم انهما لا يتجامعان مؤثرة الا ماهي شرط فيه وان العدل ووزن الفعل متضادان (قوله اي استثناء بعد تقييد اه) اي استثناء من المستثنى المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول فالمستثنى منه المقتضى سببا مطلقا استثنى منه لفظة ماهي شرط فيه ثم استثنى من لفظة سببا المقييد بقوله الا ماهي شرط فيه المؤول بقولنا سببا غير ماهي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنين من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثاني من المقييد (قوله ما يقال في توجيه ظرفين اه) قالوا لا يجوز نعلق ظرفين اي جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد وعمرا والآن يعتبر نعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالاول فخوراً بزيد في المسجد في الطاق (قوله ولو جعل اه) بان قال لا يتجامعان مؤثرة الا ماهي شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا المستثنين تحت حرف استثناء واحد (قوله في الفصل اي فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل (قوله اختلاف تأثير العلمية) فان تأثيرها في المعطوف عليه اعني ما فيه باه السببية مع الشرطية وفي المعطوف اعني العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة (قوله وتغريبه الاسلوب) سوق الكلام على وجه لا يكون مبتدلا بتنفر عنه السماع وليس فيه تقييد لفظيا ولا معنويا حتى يحل بالفصاحة (قوله اتفق النخاة اه) المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار خصوص نحو عمر مما يتجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بانه مما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما متقولا فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو واحد بانه كان غير منصرف قبل العلمية فني تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التأثير العلمية فيه ظاهر (قوله فذهب اكثر النخاة اه) فان قلت هذا الاختلاف في تأثير العدل بانه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام في تأثير العلمية قلت لا بل اختلاف في العلمية بناء على ايجابها الزوال متبوعه الذي هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه اولا لتوجب زواله بناء على ان الاعتبار العدل

الاصلي اي الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول وان المعنى الوصفي لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير اليه عبارة الرضى حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت (قوله ولما اخرج جمع واخوانه) فصله عما تقدم مع اندراجها فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلي لبقاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء ولذا اختلف في جمع واخوانه فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية (قوله دفع لما يتوهم اه) يعني ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه (قوله لعدم صحة الحكم) اذ ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما (قوله للزوم استثناء الشيء من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حيثئذ (قوله بل مفهوم واحد) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضي ان لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي ان يوجد احدهما فقط الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الدائر لانه يكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العام لا افراده (قوله او مفهوم واحد) عطف على قوله مفهوم واحد والتغابر بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح رحمه الله من الامر الدائر التمهيد لالتخصيص (قوله وان كان منحصرا في احدهما) بحسب الاستقراء (قوله بحسب التصور) اذ العقل يجوز وجود ما يتجامع العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه ثبت بالاستقراء انهما متضادان (قوله وهذا القدر) اي العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الاصول في مباحث الاستثناء (قوله كما قالوا في كلمة التوحيد) في دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه انا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم استثناء الشيء من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهومه من الله تعالى وان كان مساويا له في الصدق (قوله كما في ادريجان) فان فيه التأنيت بناء ويل البلدة والعلمية والعجمة والالف والنون الزائدين بناء على ان المعرب



يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها (قوله به يدفع) أي بهذا الجواب  
 لا بالجواب الأول يندفع النقض بانحرافه اجتماع فيه العدل ووزن الفعل  
 والعلمية إذا سمى به (قوله به يعد أن يجعله) ركب على من قرأ الاخفش من فوعا  
فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ أصلا وقول  
 الاستاذ فرعاً (قوله أذيلزم حينئذاه) إذا المخالفة انما تتحقق بعد تقرر الأصل  
للقاعدة الحقة عنده أي عند المصنف رحمه الله وهي أن كل ما فيه علمية مؤثرة  
إذا نكر صرف (قوله وأمتناع اه) عطف على قوله جعل أي يلزم حينئذ امتناع  
نصب اعتبار الان شرط نصب المفعول له عند الجمهور وإن يكون فاعله وفاعل  
 الفعل المعمل به واحداً (قوله والقول) أي القول في دفع لزوم امتناع نصب  
 اعتبار بانه يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية أي وقت اعتباره الصفة  
 الأصلية أو على الحالية أي حال كونه معتبراً بالصفة الأصلية وعلى كونه بدل  
 اشتغال من سيبويه أي خالف الاخفش اعتبار سيبويه بالصفة الأصلية بعيد  
 إذا المعنى على تعليل حكم المخالفة وشئ من الوجوه المذكورة ليس نصاً في إقادته  
 (قوله لا مفعول للمساواة) كانه قيل فيما يماثل احمر علما (قوله وكذلك  
ثلاث) هذا يشعر بانه ينصرف بالاتفاق لكن في الرضى خلافه حيث قال  
ان اعتبارنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذي الغناه لأجل العلمية قلنا  
في ثلاث ومثلث وبأيهما انما لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل  
كما في احمر وقرق بعضهم بين هذا الباب واحمر بان قال ان الوصف ههنا لا يثبت  
من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التذكير إذ معنى  
رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون المعنى  
رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحرة (قوله بخلاف أفعل فعلاء) فان الوصفية فيه  
ظاهرة (قوله دون أفعل فعلاء) فانه يعمل في الظاهر وثبت عمله في الظاهر  
قبل العلمية وأشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكنى في بيان  
كونه موضوعاً صفة (قوله أي صار ملحقاً به) يعني انه لتجرده عن من التفضيلية  
صار ملحقاً بالأفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف (قوله بمعنى ان المعلوم  
يجعله كالثابت) أي ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الأصلية  
إذا ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحرة بل رب شخص مسمى بهذا

اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعه له مع زواله  
 كالثابت لكونه أصلياً وزوال ما يضافه حتى لو اريد منه المعنى الوصفى جاز  
 نظراً الى زوال المانع (قوله وكذلك تراها اه) أي ترى الاعلام في الاغلب  
 مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمر وفان زيد او عمر امصدران من زادي زيد  
 زيد او زيادة وعمر بالكسر عمر او عمارة أي عاش زماناً طويلاً لم يعتبر معناه  
 الأصلي في حال العلمية وإنما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر بلمح  
 ذلك (قوله وأما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهم في الحكم  
وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف انقياس عند الاخفش  
وعلى انقياس عند سيبويه (قوله لا يوتر) بمجرد كونه موجوداً في وقت من  
الاقوات (قوله علمه لثني) أي لثني اللزوم فان علمه اللزوم اعتبار الوصف  
الأصلي في احمر (قوله يعني ان المراد اه) أي في تعليل الشارح رحمه الله انتزاد  
بقوله فان العلم اه إشارة الى امرين احدهما انه اراد المصنف رحمه الله بالتضاد  
مطلق التقابل لان الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وههنا ليسا  
موجودين حتى يتصور التضاد بينهما وانما بينهما انه لم يرد التقابل الذاتي لانه  
اثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما اعنى العلم  
والوصف متلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات  
معانيهما (قوله أي في شأن اه) يعني ان الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم  
حاصلاً في حاتم (قوله منعاً تخصيصاً) فالمراد بقوله في حكم واحد بالشخص كما هو  
المتبادر (قوله فلا يرد اعتبار المتضادين في منع اه) أي اذا قيد الشارح رحمه الله  
منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف مطلقاً لا يرد اعتبار  
المتضادين في منع صرف الالفاظ (قوله وهو واحد أي بالنوع) جملة معترضة  
لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ ليس حكماً واحداً فلا حاجة الى التقييد بلفظ  
واحد (قوله ولا في منع صرف احمر اه) أي اذا قلنا منعاً تخصيصاً لا يرد اعتبار  
المتضادين في منع احمر حالي الوصفية والعلمية لانه المنع لان المنع لأجل وزن  
الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لا امتناع توارد  
العلمتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب وما قيل انه ليس  
في شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معاً بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس



بشيء لانه ان لم يقيد منع الصرف بشي من القيد من وفسر الحكم الواحد بمنع  
الصرف المطلق ففي كذا الصورتين اعتبار المتضادين معاني حكم واحد  
متحقق بلا مريية (قوله بل نقول اه) اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله  
المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية ليس اضرابا عن جواب  
الشارح رحمه الله الى جواب آخر اذا حصل اثبات توهم اجتماع المتقابلين  
في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بل بحقيقة (قوله في هذا  
المقام) اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية (قوله هو ظاهر) لا اجتماع الدلالات  
المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابق والتضمني والاتزامي  
ولتدافعت في نفسهما اجتمعت (قوله ولا بين العموم والخصوص اه) يعني  
ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد  
باجر المعنى الوصفي والعلمي اعدم ورودهما على محل العموم الوصفي اي ذات  
الحجرة ومعنى الخصوص العلمي وهو الذات المعينة (قوله ولا بين ارادة اه) اي  
لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفي العام وبين ارادة المعنى العلمي الخاص (قوله ان  
جوز اه) اي ان من جوز استعمال المشترك في المعنيين لا يفرق بين ان يكون  
ذلك المشترك من الاضداد كالخوز والبيع وبين ان لا يكون كذلك (قوله وان  
لم يجوز اه) اي ان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم التجويز  
ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال  
المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الحرم والمخصوص وضوئه بل لاجل عدم  
وروده في الاستعمال (قوله ولك ان تقرر الكلام) اي كلام المتن (قوله للشبهة)  
اي الشبهة المذكورة بقوله فان قلت (قوله ان الوجود اللفظي بازاء الوجود  
العيني) بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية  
على ما هو المشهور (قوله في بادئ النظر) اي ظاهر النظر اوال النظر (قوله  
سواء كان اه) اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حيث ان  
مدارها على لزوم اجتماع المتضادين (قوله كالكيفيات اه) اي الحرارة والبرودة  
والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التي تتركب منها المواليد  
الثلاثة اي المعادن والنبات والحيوان (قوله المؤثرة في المزاج) فيه بحث  
لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسرت بعضها سورة بعض

استعدت

استعدت لان يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربعة  
متشابهة في جميع الاجزاء فالأثر في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربعة  
شروط والآلات والمزاج مصدر ما زج اي خالط اطلق على تلك الكيفية  
المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة (قوله وذلك تدقيق فلسفي) في النتائج  
التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن اي هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اي  
الحكام والعلماء المليون يتكروون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من  
الاجزاء التي لا تجزى المماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات  
القائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء (قوله يعني ان اللام للعهد) مراد  
الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان ان اللام في الباب للعهد (قوله بطريق  
الاستعارة) اي استعمال لفظ المشبهة في المشبهة ووجه الشبه اتحادهما  
في الصورة والهيئة (قوله فالظاهر اه) كيلا يحتاج الى مؤونة ارتكاب المجاز  
لكن التسامح في العبارات من دأب الفصحاء (قوله دون سائر الخواص) فانها  
لا توجب ضعف المشابهة بالفعل (قوله مغيرتان لمدلول الاسم) من الجهالة  
والتمسكة الى التعيين والمعرفة (قوله كالتاب) فاذا كان المتبوع ثابتا يكون  
التابع ايضا ثابتا (قوله لوجود خلفه) اي ما هو كالحلف له من حيث ان يثبتا  
وبين التنوين تعاقبا (قوله وانه محذوف اه) اي التنوين حين دخول اللام  
او الاضافة محذوف لا يمنع الصرف والكسر انما يتبع في السقوط اذا كان ساقطا  
لمنع الصرف (قوله بل للاضافة) لانها لا تجتمع اذا التنوين دليل تمام الاسم  
والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره  
ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير (قوله وفيه انهم اه)  
اي في الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدريدل  
على ان سقوط التنوين في حواج لا جل منع الصرف والا كانت الاضافة  
معاقبة للتنوين المحقق (قوله فيه ان اللام تجامع اه) وذلك للمع الى المعنى  
الاضلي وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة اللام لا مجرد وضوئها كما في الحسن  
والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف فقيه انه يقتضي ان  
تقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان  
على حالهما (قوله دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور



معنى (قوله لا على فردة) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد  
 في التعريف (قوله فعلى هذا التفسير) أي تفسيره هو بالمرفوع وأما على تفسيره  
 بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد ورعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل  
 خبرا عن المرفوعات (قوله مذ كور للفصل) بين المباحث السابقة والانية  
 كالباب والفصل (قوله واللام آه) على جميع التقادير للاستغراق إذا علمد وأما  
 الحمل على استغراق الأنواع في معونة المقام إذا لم يكن فيما بعد أنواع المرفوع  
 لا اختصاصه (قوله ويحتمل على التقدير) أي يحتمل اللام على تقدير أن يكون  
 السابق موقوفا للعمد والإشارة إلى ما يفهم من قوله وأنواعه رفع ونصب وجر  
 فإنه يفهم من كونهما أنواعا للأعراب الذي هو صفة الاسم أنه مرفوع  
 ومنصوب وجرور فالمرفوعات إشارة إليه وفيه أن المفهوم مما سبق المرفوع  
 لا الحصص المعنية منها حتى تكون المرفوعات إشارة إليها ولئن قيل يطلان  
 الجمعية يكون اللام للجنس فإنه المبطل للجمعية إلا أن يقال على مذهب  
 السكاكي أن كونه للجنس لا ينافي كونه للعمد فإنه للجنس نظرا إلى كونه مفهوما  
 كلياً للعمد باعتبار تقدم ذكره وإلى ما ذكرنا أشار المحشي بقوله وفيه تأمل  
 وبما ذكرنا ظهر أنه لا يجوز أن يكون اللام للعمد على التقدير الثاني لأن المراد  
 من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها (قوله فن جعل آه)  
 أي في إيراد كلمة إنما المقيدة للعصر إشارة إلى الرد على هذا الجاعل (قوله فيجوز  
 مطابقة له) بل رعاية مطابقة أولى لأنه المقصود بالاثبات (قوله لم يأت بشئ)  
 لأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد (قوله إلا أن يقال أن اللام) أي يقال  
 على تقدير كون الضمير أجمعاً إلى المرفوعات أن اللام أبطلت معنى الجمعية  
 بناء على عدم صحة العمد والاستغراق لأن مقام التعريف يأبى عنهم فيكون  
 التعريف للجنس المرفوع إلا أنه اختير صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد أنواع ذلك  
 الجنس (قوله أو يقال آه) أي يقال على تقدير كون الضمير أجمعاً إلى كل واحد  
 أن إدخال اللام على المعرف للإشارة إلى كون التعريف جامعاً لجميع أفراد  
 والتعريف للجنس دون الأفراد (قوله لأن الخفاء آه) بناء على أن كل نوع من  
 المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع  
 الأفراد لا اختلاف باعتبار المعنى في شيء من أفرادها بل بالوضع فالخفاء

في المرفوع إنما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلواخذ الرفع في تعريفه صار كأنه  
 أخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه (قوله وأئن تنزل آه)  
 وجه التنزل أن المرفوع كأنه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة أيضاً  
 مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من  
 أجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع (قوله في إيهام الدور) أي  
 تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على المرفوع وإيهام المذكورين  
 على ما هو السانع من أن خفاء المشتق لا يكون إلا باعتبار المأخذ (قوله  
 إلى أصل الرفع في الفاعل) المشيرة إلى كون الفاعل أصل المرفوعات لكن  
 الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من  
 العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو أصل في جميع العمد (قوله وعن  
 زيادة الإيضاح آه) فإن علم الفاعلية لكونه مفصلاً أوضح من لفظ الرفع لأجل أنه  
 وفيه أنه بعد ما علم أن الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة إلى هذا الإيضاح (قوله  
 وإن لم تكن أوصافاً) لعدم قيامها بالأسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر  
 الحروف والأسماء (قوله لعدم استقلالها بالملفوظ) أما الحروف فلكونها متولدة  
 من أشباع حركة ما قبلها وأما الحركات فلم تكن أبعاض تلك الحروف  
 (قوله ملازمة الكل بلزومه) أن كانت تلك العلامة حرفاً (قوله أو ملازمة  
 المطرود عليه للطاري) أن كانت تلك العلامة حركة (قوله الظاهر من العبارة)  
 أي من عبارة الشرح حيث حل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وإنما قال  
 الظاهر لأنه يمكن أن يقال إن هذه الحيثية لما كانت سبباً للرفع المحلى بحله  
 عليه اتساعاً (قوله ليست علماً للفاعلية) الضمة والالف والواو على ما مر سابقاً  
 (قوله لتوهم رفع له) بالحركة أو الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع (قوله  
 أو لا اعتبار آه) لأن هذه الحيثية إنما تتعلق بعد اعتبار رفع المرفوع في محله (قوله وإن  
 الاشتغال أعم) الوجهان ناظران إلى الوجهين السابقين على الف والنشر  
 المرتب (قوله أسكان الأمر طاهراً) أي أمر كون الرفع المحلى علم الفاعلية (قوله  
 أو جعل اللام) أي جعل اللام في المرفوعات للعمد والمذكور فيما سبق ليس  
 إلا الرفع اللفظي والتقدير حيث قسم الأعراب إليهما وبين محالهما (قوله  
 فإن الكلام مسوق) فإن المقصود تعريف المرفوع وأقسامه وأحوال



اقسامه (قوله ومن ابتدائية اتصالية) اي قصد بها مجرد كون المجزوء بها  
موضعا لتفصل عنه الشيء وتخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد وههنا كذلك فان  
الفاعل لا يكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبار فيه  
وايضا تبعية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئ له (قوله ويأبى عنه  
قوله ومنها المبتدأ) لان الضمير فيد راجع الى المرفوعات ومن تبعية (قوله  
لقربه) اذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لا اتحادهما (قوله بضرب من التأويل)  
كالمدكور والقسم الاول والجمع والتفصيل (قوله بدون المسند) في بعض النسخ  
بصيغة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر المجرى من السداي بدون  
سداي مسند (قوله غير مطرد) اشارة الى ان المراد بكون النسخ نادرا في الفاعل  
انه غير مطرد اي ليس قياسا جاريا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ المبتدأ  
فانه قياسا فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في  
من احد (قوله والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم ان اي يدفع بان الحرف  
في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ  
فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية (قوله على ما هو موضوع للاسناد)  
وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه (قوله  
محسوس) اي مسموع (قوله فانه عدي) لان عاملة التجزؤ عن العوامل  
اللفظية (قوله لان ما عداه يصلح ان يرد اليه) اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات  
بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف في شرح المفتاح  
في بحث تعريف المسند السببي ليس كل جزء من اجزاء الجملة عدا كانت  
او فضلا قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند  
اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك (قوله فهو ام المرفوعات)  
اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء يرجع الى اصله (قوله لقيام مقام  
كلماته) فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا المضمرات فان بعضها لا يقوم  
مقام بعض آخر (قوله ولانه يحكم عليه بمتعدد) اي يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد  
بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده فاعل واحد (قوله فله استيعاب) اي لا لمبتدأ  
استيعاب الاخبار وشمولها (قوله حقيقة او حكما) هذا التعميم انما يحتاج  
اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل

الحرف  
زائد

عبر عنه بالحكم لمساكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه  
بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يصح الحصر بالالتعميم المذكور  
ولو اريد بالحكم الاسناد التام اي الذي يصح السكون عليه كما اريد  
في قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة اليه الى هذا التعميم لعدم كون اسناد  
المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشي اذ الفاعل لا يحكم عليه  
بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف  
الاستفهام والنفي والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم (قوله  
ناطقة كانت او تامة) ليدخل في التعريف فاعل المصدر او الصفة اذ لم تكن  
واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر (قوله او مفروضة) ليدخل  
فاعل فعل الشرط والجزاء (قوله او للتنويع) يعني ان المحدود نوعان احدهما  
ما اسند اليه الفعل والثاني ما اسند اليه شبهه (قوله لا للشك) اي لشك المتكلم  
او التشكيك للسامع يعني ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى  
ينافي مقام التعريف (قوله لانه فاعل لعمامة حقيقة) اعني حصل او حاصل  
وهو دال على الحدث (قوله الجملة الحالية) بناء على ان قوله على جهة قيامه به  
متعلق باسمه فلو جعل قدم عطفها عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول  
بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقديم بان يكون المعنى  
وقدم الفعل مستملا على طريقة قيامه به فقيه ما يجبي من ان الفعل لا يكون  
على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقديم الى ما يكون على طريقة القيام  
والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا خال من  
الاستقامة فاعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل  
الفعلية الواقعة قيودا يتبادر منها ضمها واستقبالها وحالها بالنسبة الى  
ما جعلت قيدها بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب في الماضي المثبت الواقع  
حالا اراد قدما يقرب الماضي لزمان الحال الذي وقع فيه عاملة ليدل على اتصاله  
به فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا فادان التقديم حاصل في الزمان  
السابق على الاسناد المتصل به وايضا كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة  
في التعريفات لا يعتبر في مفهومها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل  
او شبهه مقدم عليه وتقدر مجرد رعاية الضابط (قوله لانه مقرر الاسناد)



ولو ان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة وتكراره لما كان مقرر له  
ولذا افاد زيد قائم تقوى الحقكم دون قام زيد (قوله ولو اريد الاسناد اه)  
قال المصنف رحمه الله في شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حد  
انه فاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند  
الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد لتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة  
عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي الفعل دلنا على ان الاسناد الى  
ضمير شي اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة بل  
المستفادة منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع مسند الى زيد والالزام ان  
يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون معمولا له (قوله لانه الفرد الكامل)  
والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الاصول (قوله من لوازم المعارف  
له) اي من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولو اجرى وجوب التقديم على  
اطلاقه كان اعم من المعارف ولا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل لزوم  
على المعنى اللغوي اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعارف من  
لوازم المعارف لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة  
والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب مطلق  
التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلوا ريد مطلق وجوب  
التقديم كان المعارف واجزاؤه ايضا من لوازم المعارف فلا يتم التعريف (قوله لم  
يحتاج الى الاضمار) بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في  
قام ايكون فاعلا له (قوله وتغيير محل الوجود) بان اعتبار زيد المقدم مؤخر  
اهون من اثبات الضمير المعلوم لفظا (قوله الا النصب) لا يحتاج الرفع الى  
اثبات الضمير المعلوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الوجود (قوله  
ولا يلزم عليهم اه) جواب سؤال مقدروه وان يقال حيث يجب نصب كله في  
قول ابي النجم قد اصحبت أم الخيارات دعي \* على ذنبا كله لم اصنع \* مع ان  
رواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعني لم اصنع لم يقع على كله حتى  
ينصب به على المعنوية بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك  
لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه  
بناء على ان الظاهر توجد النفي الى القيد (قوله وكذا حكم اخوانه) فيما فيه الرفع

وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه (قوله اشارة اه) يعني  
ان قوله اسناد واقعا اه بيان لحاصل المعنى وامام من حيث اللفظ فيحتمل ان  
يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسمه ويحتمل ان يكون  
مستقرا صفة لمصدر محذوف وليس نصافي الاحتمال الثاني وان كان ظاهرا  
فيه (قوله لان الفعل لا يكون اه) لان القيام وطريقته امر نسبي بين الفعل  
والفاعل ليس جالا من احوال الفعل اللهم الا على التجوز (قوله اي قيام  
مدلوله) اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام  
او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار اقطه ونسبة القيام باعتبار  
مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى المحذوف  
لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير  
قيامه اليه لان القائم المعنى المحذوف لا الفعل الاصطلاحي (قوله اي على  
طرزه اه) الطرز الهيئة والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي  
حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا شكل فلان اي اشبه به فوقف بعضها  
على بعض قريب من التفسير (قوله اي ذلك علامتها او من لوازمها) لما كان  
طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا  
للفعل لم يصح الحكم بان اتحادها اولا بان الحمل على سبيل المبالغة والمراد  
ان ذلك من علامتها او من لوازمها وكلمة اول التخصير في التفسير (قوله وذلك) اي  
كونه علامة للقيام ثابت (قوله لان القيام ثبوت موجود) اي يعتبر في مفهوم  
القيام كون القائم امر موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا  
موجودا لا متناع قيام الموجود بالمعدوم (قوله واتصاف اه) اشارة الى  
ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعتبر بثبوت موجود لا امر  
وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعتبر باتصاف الامر بالموجود (قوله والتعريف عنه)  
اي عن ثبوت الموجود لا امر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة  
اقيام الا كونه على صيغة المعلوم (قوله لان مصدر الجمول اه) اي مصدر  
الجمول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري مطلقا لانه  
لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالفعل بوقوعه عليه  
حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي يعتبر عنه



بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم  
فان مدلوله قد يكون امرا اعتباريا كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به  
عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير عنه علامة  
طريقة القيام لا علامة القيام (قوله لكنه فيه تأمل) وهو ان القيام قد يكون  
حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجودا وقد يكون  
انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا  
الوصف نحو زيد اعشى وحينئذ لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا  
مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمون من  
القيام الا الانصاف الحقيقي ونحو زيد اعشى عندهم معناه سلب الانصاف  
بالبصر فقيه سلب القيام لا قيام السلب (قوله في المعنى) بان يكون ثبوت  
موجود لا امر (قوله اوفي التعبير) بان يكون ثبوت امر اعتباري لا خبر بصيغة  
المعلوم (قوله فتعبيره تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشاكلة في التعبير  
فمعناه ان يكون تعبيره تعبير القيام لان يكون شبيها به بوجه ما (قوله فعلى  
هذا) اي على ان يكون المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد  
الذي هو نفس القيام عن المراد لا متناع مماثلة الشيء لنفسه فيكون  
الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف (قوله فاما  
للقيام اه) اي لا نسلم خروجه لان للقيام افراد متعددة فكل فرد تحقق في تعبير  
من التعبيرات مماثل فردا آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة  
المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبيها به (قوله لانه في قوة ان مع الفعل  
المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها (قوله لكان نصا  
فيما قصده) وهو ايراد مثال افعال شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان يكون مبتدأ  
وقائم خبره اكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه  
خبره (قوله وفيه انه لو كان اه) كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على  
موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا  
يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع في مواضع عديدة من معنى اللبيب  
ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر مبتدأ وان يقدر فاعلا للقائم وما ذكره المحشي  
من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشي رحمه الله في شرحه التحفة في خاتمة

باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول  
الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفاد  
الجملةين مختلف فقيه ارتكاب الالتباس المخيل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم  
ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوى فتدبر (قوله كما في زيد  
قائم) الصواب زيد قائم لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس  
في زيد قائم عند التأخير بفعل اللهم الا ان يحمل على مذهب من لم  
يشترط الاعتماد في عمله (قوله ما يبتنى عليه شئ) سواء كان حسيما كابتداء  
الجدار على اساسه او عقليا كابتداء الحكم على دليله (قوله وفي العرف)  
اي عرف اهل العلم (قوله القاعدة) اي الحكم الكلي يستخرج منه احكام  
جزئية (قوله مع انه اوضح) بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا  
لمعان كثيرة اعني المبتنى عليه والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظر الى  
ذاته (قوله مراعاة الاشتقاق) بين اولى وبلى لكونهما مشتقين من الولي (قوله  
كالمفعول الاول) فان المفعول الاول اخذوا ثمانى مأخوذ (قوله وكذا المال  
في المفعول اه) فان رتبته مقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء  
الفعل اياه (قوله الحاصل) يعني ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء  
تام او اصلا حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخير او ترجحه  
ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا  
اعروض امر ومتمنه العروض آخر فالمراد بالانغناء في عبارة الشارح الاولوية  
الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع  
كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل (قوله  
اشبهوا بشبه الفعل اه) لكون الخبر راجعا الى احدهما المدلول عليه  
باو كما مر في قدم عليه (قوله فوضع اه) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو  
الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين  
الاول وفي تقييد الشارح الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس  
معنى قول المصنف رحمه الله والاصل فيه ان يلى الفعل ان يليه بغير الفعل  
خلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الحال ان يكون نكرة بل معناه ان  
الاصل ان يلى الفعل المسند اليه فمعطى الفائدة نفس الولي دون الجزء الاخير



اعني الفعل (قوله لزيادة التمكن) لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه (قوله الى ان الفعل اصل اه) كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء باسكان اللام (قوله لان النسبة الى الفاعل مقوم اه) فان النسبة الى الفاعل المعين داخله في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل (قوله داخل في قوام النسبة) القوام بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرف النسبة مقوم للنسبة في الوجود والتعقل اذ لا يمكن وجودها وتعلقها بدون الطرفين وان كان خارجا عن حقيقةها (قوله ومقوم المقوم اه) فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وسائر المفاعيل (قوله كان في عداد جزئه) وان لم يكن جزؤه لكونه كلمة برأسها (قوله يدل على ذلك دلالة ان) اي دلالة برهان ان وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علة في الخارج فاقيل ان معنى قوله يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو عليه تعليل المعال ليس بشئ (قوله كما ان السابق دل عليه دلالة لم) اي دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك كما لا يخفى (قوله تلك الدلالة) اي دلالة الان فان وضع الاعراب الذي يحمله اخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق بكونه كالجزء من الفعل (قوله اللام للتعليل) اي ايمان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به (قوله فتفيد ترتيب العلم اه) لان التفريع استخراج الفرع من الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكأنه قيل فعمل لاجل العلم بالعله التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران (قوله اول التعليل اه) كون مدخول الفاعل اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر

(قوله)

(قوله وان كان ترتيب اه) لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على سائر المفعولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر (قوله لكنه لا يتوقف) اي ليس الحال انه لو كان الاصل المذكور اتى اتى الامتناع المذكور (قوله لثبوته على تقدير تساويهما) فيه بحث لانه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايضا متقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبة فعل تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير فقيه ان معنى كونه كالجزء منه انه لا يجوز انفصال بينهما بامر آخر لانه في مرتبة التأخير منه افظا ورتبة كونه قيد اله (قوله كون الشيء اه) اي ليس المراد بالتقدم الرتبة هم ناما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب الحسي او العقلي سابقا على آخر اذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد المتقدم بالشرف اعني وجود حاله يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم اولم يقدم ففي العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة (قوله لشدة اقتضاء الفعل اه) يعني ان الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فبما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافا ما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومرجعه مفعولا مؤخرا او اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالاجماع نعت عليه في المعنى (قوله وفيه انه لا يقتضي اه) اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل والافعال لكون النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به (قوله انه لا يقتضي تقدمه اه) فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل (قوله يجوز ذلك) اي الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة المذكورة (قوله مع قولهم في باب اه)



فإنهم يضمنون الفاعل في نحو ضرب بنى واكرمنى زيد ويلتزمون الاضمار قبل  
الذكر (قوله تجويز الاضمار اه) فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون  
الفعل مشعرابه ينساق الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف  
الفضلة (قوله وقد يقال اه) اى في الفرق ههنا وباب التنازع اوفى بيان  
الضرورة في باب التنازع (قوله لم يظهر كونه ملغى) فلا بد من الاضمار بخلاف  
الاطهار في المثال المذكور بان يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه  
فلا يحتمل الاضمار فيه غير ضرورة (قوله عوى الكلب اه) في التاج العوآء  
بضم العين بانك كردن سلك وركل وشغال من حد ضرب (قوله اى اذا اتى لفظ  
الاعراب) اى تلفظه دون تقديره (قوله مع ان التعميم اه) فيجوز ان يكون  
ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه للاهتمام بشأن الاعراب لكونه  
قرينة شائعة ذكر اولاً ثم عم (قوله اتصال علامة الفاعل اه) يعنى ان اتصال  
الناء الذى هو علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبل فاعل في المثال  
المذكور فلا يرد ان الحاق الناء بالفعل كيف يكون قرينة وهى دالة على  
تأنيث الفاعل بالوضع (قوله واتصال ضمير الثانى اه) فانه قرينة على ان الثانى  
فاعل والابتنم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة (قوله اى بعد الا الواقعة) اشار  
بتوصيف الا الواقعة الى ان الجار والمجرور اعنى بشرط قيد للفظه الابان  
يكون حالاً منها اوصفة لها وايس قيدا لقوله مفعوله لان توسط الاينهم ما من  
احوال الا لامن احوال المفعول (قوله يعنى ان التقديم اه) لما كان دال على اشتراط  
التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض المحنى  
رحمه الله الى ان التقديم الثابت في الاستعمال مشروط بثبوته بشرط توسط  
الاذا لو قدم الامع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى اعنى  
المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمنع التقديم فضلاً عن ثبوته (قوله لما يذكره  
الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الاعداد  
التي لا يدرى المطلب بسبب الظاهر (قوله المختل بالمقصود) قيد الاتباس  
بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجه بان في اقام زيد  
(قوله مع رعاية النظم الطبيعي) اى مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول  
على وجه تشبيه طبيعة الفاعل وهو تقديم عليه (قوله ولما قيل ان يقول اه)

لكن ان يلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازه وان  
تدخله في ضابط المصنف رحمه الله فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز  
تقديم المفعول عليه ولا عامله ولذلك يقيده الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون  
المفعول متأخراً عن الفعل كما قيده به في قوله او كان مضمراً متصلاً قال الرضى  
ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشبهه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في  
ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدأ  
انتهى (قوله لا اتباسه بالاسمية التى تختل بالمقصود) فانه يجوز ان يكون ضرب  
مسنداً الى ضمير موسى وعيسى مفعولاً لا يختل المقصود في تقييد الاسمية  
بالصفة احترازاً عن التباسه بالاسمية التى لا تختل بالمقصود بان يكون ضرب  
مسنداً الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفاً فانه لا يقتضى  
امتناع التقديم بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية (قوله اى  
للازم خلاف المفروض) يعنى ان الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية  
هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المناقاة الا ان الشارح رحمه الله  
اقام دليل الدليل مقامه اختصاراً (قوله هذا ظاهراً) ذكره الشارح  
الرضى رحمه الله حيث قال وانما قلت في اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل  
الاستثناء معه ولا خاصاً لانه اذا كان المفعول عاماً نحو ما ضرب احداً لا زيدا  
فلا يقال ان ضرورية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان  
يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمراً امكن ان يضرب عمراً غير زيد وقد  
اورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصاً انه لا يصح في نحو ما خلق الله على  
احسن صورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته  
تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقاً لغيره وعلى عدم صحته فيما  
اذا كان عاماً بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاماً بل بدهاة  
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد فلا ينتهض نقضاً على القواعد الادبية  
فان مدارها على ما يقع في المحاورات وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان  
المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقاً على يوسف حتى  
يجوز ان يكون يوسف مخلوقاً لغيره بل خالقيته على احسن صورة فاللازم  
حينئذ جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على احسن الصور



وهو حق فانه له صفات غير احسية الصورة لا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عر اضر ضاربته بالسوط عليه مع جواز مضر وبنه له بشئ آخر فبالجملة الاصل ان محط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد كما تقر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضرب احد الازيد انني الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربية واحد منهم فان نقض النفي بالابتضاء ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا انحصرت ضاربية واحد منهم في زيد تكون المضروبية ايضا صورة عليه اذ لم يبق شئ بعد واحد من الاحاديث كأن ان يكون زيد مضر وباله وليس معناه محصر ضاربية كل واحد في زيد حتى يكون كاذبا (قوله الا ان يكون تابعا له) لكونه في حكم المتبوع (قوله او معمول لا غير عامله) نحو رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيتك كما ان اذ لم يبق معمول له فليس ضاحكا في الحيز الاجنبي عن عامله (قوله او مستثنى منه) نحو ما جاءني الازيد احدا (قوله فكانه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه) اي اذ لم يكن تقديم المفعول مع الاجتزاع عند الاكثرين فتقييد السارح رحمه الله وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما اما لجل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة اولم يلانه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع الا (قوله اما عند اكثرهم) بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منع مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جازوا فلا (قوله وما نراه) فالذين وبادئ الرأي مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين باداة واحدة (قوله او بان الظرف اه) يعني ان بادئ الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدربل هو معمول لا تبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيا بعد المستثنى به اذا كان ظرفا لانه يكفيه راحة من الفعل (قوله عند من لم يجوزاه) ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضرب غلامها الجازة تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة اذا الاتصال بين الاو اقل مما بين الاخرين (قوله مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام) قيد بذلك لان الترتيب في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال والفعل مقدر في الجواب

فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القياس على معناه الحقيقي اعني استناد ان الصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك (قوله لا باعث) فان الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالدكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر الى غير ذلك (قوله فالجواب المنطوق اه) لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان ية سال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايضا وهو زائد على المقصود (قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية) اي المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شئ على المبتدأ لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل وفيه ان اسناد الحدث الى شئ هو المقصود من الجملة الفعلية وصفان تعيين الفاعل مستفاد من ذكره فكأنما الجملتين مستوية الاقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعا وانقمامه من ذكره فيهما (قوله ولان الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه) ان اراد ان صيغة الفعل مذكورة فيه فسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع بطريق الاستناد الى شئ ممنوع لانه مذكور بطريق الحمل (قوله ولان السائل غير متردد في الحكم) غير حال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل بقيد نفس الحكم بواسطة الاستناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل (قوله فانه جملة اسمية) قال السيد قدس سره الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولي لانه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففي الجواب روي التنبيه على اصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولي اذا كان السؤال عنه بلي الهمزة فاصل من قام ازيد قام ام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد (قوله يحذف الكثرة الاستعمال) اي



ليس بقياسي (قوله والجملة الندائية معترضة) بين الفعل ومفعول مالم يسم  
فاعله فائدها بيان طريق البكاء (قوله فانه منشأ للاتباس) اي منشأ التباس  
الفاعل والتردد فيه (قوله فتزل السبب) اي تزل سبب السؤال وهو افظ المبنى  
للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر (قوله  
وحينئذ يراد بالخصوصية خصوصية غيره) لان خصوصية الغير موجبة للضرعة  
لا خصوصيته (قوله لان هذا البكاء بكاء فوته اه) اي هذا البكاء المأمور به بكاء  
فوت يزيد لا بكاء الخصوصية فلا يصح تعديله بها (قوله مع انها اه) اي الخصوصية  
ليست سببا قربا للبكاء بل انما كانت سببا للضرعة بخلاف الضرعة  
فانها سبب قريب له (قوله حكاية حال ماضية) لان الاطاحة متقدمة على  
الاختياط في الحصول فكان مقتضى الظاهر مما اطاحت الطوايح او ارد  
بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية  
اما بفرضه في زمان التكلم او بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي (قوله  
قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية (قوله اذا كان الامر هائلا) مثلا  
فانه اذا كان غربا قد يورد ايضا الصورة الحال فجو الله الذي ارسل الرياح فتثير  
سحابا (قوله لاستقراره اه) فكانه حاضر واقع في الحال (قوله بغير علة) بضم  
العين وسكون اللام والقاف شجر يبق في الشتاء تعلق به الابل فتستغني  
به حتى يدركها الربيع ويقال له سابقه في هذا الامر اي سبق كذا في شمس  
العلوم (قوله يقال اختبطني فلان) اذا جاء ليطالب معروفا من غير اصره اي  
رحم او قرابة او صهر او معروف كذا في الصحاح (قوله على حذف الزوائد) اي  
حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه (قوله  
كما يقال اعشب فهو عاشب) في الصحاح العشب الكلال الرطب يقال منه  
بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا عاشبت الارض اذا انبت العشب وبغير  
عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عسبا وارض معشبة انتهى  
فالتمثيل في مجردين بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجي اسم  
الفاعل على المزيد منه (قوله مثل ما دائق) اي ذى دفق فان الدافق هو  
الرجل دون الماء (قوله يقال رباح لواقع اه) فيه اشارة الى وجه تأنيث مفردة  
وهو انه صفة الربح والربح مؤنث واما الملقح الذي هو صفة الفعل من قولهم

اللقح الفعل الناقصة فيقال في جمعه ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد  
ملقح (قوله ولا يقال ملقحات) في الصحاح رباح لواقع ولا يقال ملاقح وهو من  
النواذر وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا ملقحة الا وهي في نفسها اللاحقة كان  
الرياح لقحت بخير فاذا انشأت العاصف وفيها خير وصل ذلك اليه (قوله لانها  
امكن اه) في التناجح المكنة والممكن كالبرد جايك كبر شذن من حدك امكن اي امكن  
في الذهن لان سبب الاختياط الاهلاك والاموال انما هي بواسطة اهلاكها  
الحوادث (قوله وتعلقه يميكيه المقدر اه) بان يكون مفعول تطيح الضمير  
المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير كون مفعوله الاموال فقد علم وجه  
عدم صحته مما تقدم في الخصوصية وهو ان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء اهلاكه  
(قوله سليقة الشعر) في الصحاح السليقة اثر النسع في جنب البعير والسليقة  
الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اي بطبعه لا عن تعلمه (قوله فائدة ذلك اه)  
لما كان المحذف ثم الاظهر ارجح بسبب بادئ الرأي تعرض لبيان فائده  
دفعاً لذلك الاتهام (قوله اوقع) من الوقوع بمعنى فرو ونشست على ما في التناج  
(قوله فانها مع خبرها اه) لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضي  
فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر (قوله وذلك) اي كون ان مع خبرها  
الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة  
على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف (قوله ولو  
ان ذات السوار اطمعتني) في المذهب السوار دمت ابرئجن الجمع امورة وذات  
السوار كناية عن الحرة لانه قلما يلبس الاماء السوار في التناج اللطم الضرب  
على الوجه يباطن الراحة (قوله ويمثل ان يسكر لمتني) فلا حاجة لها الى  
الجواب (قوله واصله ان رجلا اه) يحكى ان حاتما امر في بلاد عسرة فامرته ام  
المنزلة ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصد في الخمص  
فتجربها فقيل له في ذلك فقال هكذا فتري فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات  
سوار لطمعتني يعني ولو اطمعتني من كانت كفؤا لها ان ذلك على (قوله لانا نفهم  
اه) اي نفهم حين الجواب نعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة  
لإفادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستعمل بالمفهومية كسائر الحروف  
على ما مر فعني نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه



وهو الجمله المقدرة بعده فيما نحن فيه (قوله من قبيل تجاذبنا الثوب) في ان بناء  
فاعل من كل احد منهم ما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته  
الثوب فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر  
في الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل  
منه لازما نحو تضارب زيد وعمر واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل  
منه متعديا الى مفعول واحد (قوله يكون الاخير كالشاني) اي الاخير من  
الاكثر يكون كالشاني من الاثنين في ان يعمل والبواقي من الاكثر كالاول من  
الاثنين في اضممار الفاعل وحذف المفعول واظهاره (قوله والاول هو الاول)  
اي الاول من الاكثر كالاول من الاثنين في الاعمال (قوله والبواقي كالشاني)  
في الاضممار كالحذف والاظهار (قوله فلا يجري فيه التنازع) باختبار اعمال  
الاول والثاني (قوله سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم في التنازع ان يكون  
الفاعل متقاومين احترازا من ضرب ضرب زيد اذا التنازع لا يقاوم المؤكد  
اكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما  
او متوسطا لان الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم بمجرد صحة  
كونه في موقعه معمول لا فكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم  
والتوسط واما التنازع فليكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان (قوله اذ هو  
طالب اه) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها فانه حين تحقق الاول المطلوب  
مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال في التعليل الثاني  
(قوله وهو مؤثر اه) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة التأثير  
الحقيقي (قوله لوقوعه) اي لوقوع مدلوله متلبسا بخصوصه من الافراد  
والثنائية او لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبي وحسبتهما منطلقين  
الزيدان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير  
ملاحظة خصوصية الافراد والثنائية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه  
الا احدهما (قوله اما بحسب الاصل والطبع) الاصل ما يبتنى عليه والطبع  
السمجية التي جبل عليها الانسان والمراد الحالة التي وقع عليها الفعل لان  
كافي قواهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم  
اما بحسب ما يبتنى عليه تحققة ما اى تلة نظم ما وهو الحالة التي وقع عليها

فانهما اما واقعا على شئ واحد صار ذلك الشئ طرفا لنفسيتهما وهذا بناء على ان  
الالفاظ موضوعا للايمان الخارجية على ما هو المشهور (قوله او بحسب  
التصور السابق) اي توجه الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب  
تصور معنى الفعلين السابق على تحققةهما بمرتبتين وهذا بناء على ان الالفاظ  
موضوعا للصورة الذهنية وتحققه انه لا شك في ان تركيب الكلمات وتحققها  
على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورهما وحضورهما في الذهن  
ثم ان تصور تلك المعاني على نحو تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه  
في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف  
باختلاف العبارات ونصورت متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل  
عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على  
التصور الثاني مبدأ له كما ان التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع  
بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول امدم تعدد متعلقها فيه  
لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين (قوله ليتصور  
التنازع) لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا  
لعمولية كل منهما في ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية  
لادخال المثال المذكور في حد التنازع لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه  
معمولا لكل منهما على البدل لان افراده او ثنيتيه لا يلزمه حتى يلزم شئ  
منهما صحة وقوعه معمولا لما ينفيه فخرج عن مظان التحقيق لان العمولية  
صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها فلا يصح كونه معمولا  
لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والثنائية (قوله ان منطلقا اه) هذا على  
تقدير ان يكون النزاع في منطلقا واعمل فيه حسبي على رأى الكوفية واظهر  
منطلقين مفعول حسبتهما وعلى تقدير ان يكون النزاع في منطلقين  
فنتقول ان منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل يأبى عنه افراد  
مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه (قوله يأبى عن وقوعه معمولا لغير  
ذلك الفعل) لان المتصل لا يكون معمولا الا لما يتصل به (قوله فظهر الفرق  
بينهما) اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الاول دون  
الثاني (قوله اي استتاره اه) لما كان الاضممار بطلق في الاصطلاح على ايراد



الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ارادته ههنا لان اراده بارزا مع الامكان  
ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضممار الايضاح لوجه على المعنى اللغوي اعني  
الاستمرار (قوله وفيه ان الفاعل اه) فلا يصح قوله كاستمرار الضمير وفيه ايضا  
ان المدعى في الاضممار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم وهو اعلم  
من الاستمرار والدليل انما ينبغي صحة الاستمرار فلا يتم التقريب (قوله لو كان  
بدل انا هو) بان يقال ما ضرب واكرم الالهو (قوله او كان الواجب اه) اي كان  
الواجب عند اضممار الفاعل في احد الفعلين الا ان بيان بالضمير الغائب (قوله  
لكن الامر كذلك) اي يصح قوله استمرار الضمير الغائب فان الغائب يستمر  
في الماضي (قوله فالانساب) اي في بيان امتناع اضمماره مع الانما قال فالانساب  
لانه مناقشة في المثال لا تجدي كثير تقع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم  
الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على ان المراد  
بالاضممار التعبير عنه بالضمير النائب عن الانا كما هو طريق القطع عند النزاع  
في الفاعلية حيث يورد الضمير نائب عن الاسم الظاهر نحو ضرباني واكرمني  
الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل  
الذي هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص  
بالاسماء ولا بد من الابان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لثم البيان  
بلا كلفة (قوله الابعاض) كضربت او بما هو كثر له نحو ضربتك (قوله والا ليس  
عاملا ولا جزأه) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده (قوله فانه في صورة  
المتنازع) اي فلان الضمير المنفصل الذي يوثق في احد الفعلين للفاعل المتكلم  
مع الكائن في صورة الفاعل المتنازع فيه متحدة مع اذ صيغة الضمير المرفوع  
المنفصل للمتكلم منحصر في انا نحو ما ضرب الانا وما اكرم الانا وكل من  
الفرقين التزموا في قطع المتنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند  
الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت  
واكرم زيد او باراده ضمير المخالفة في صورة المتنازع فيه نائب عنه كما في ضرباني  
واكرمني الزيدان اذ لو ذكر الم معمول المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا واكرم  
زيدا او ورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول  
الاخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والاخر معمول ولا شك ان

كلا طريق الالغاء متفق فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا  
(قوله الا في المفعول اه) كما في حسبي وحسبتم ما منطلقين الزيدان  
منطقتا (قوله وهذا اذا كان الفعلان اه) اي عدم امكان ظهور قطع المتنازع  
في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لامتناع  
الحذف والاضممار المخالف للمتنازع فيه اما اذا كانا مختلفين فتعيين القطع  
بالاضممار المخالف للمتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فانه  
يتعين الحذف والظاهر انه لم يعرض له المحشي (قوله ولا ينبغي ان عدم اه) دفع  
لما يتوهم ظاهرا من انه في بعض المتنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع المتنازع  
بالحذف او بالاضممار كما عرفت فلا يصح اخراج المتنازع في الضمير مطلقا عن  
قاعدة المتنازع بل انقيده بقوله ظاهرا (قوله في بعض صور الضمير) وهو الضمير  
المتصل والمنفصل المرفوع (قوله في عدم صحة التعميم) اي تعميم الاسم وعدم  
تخصيصه بالظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسماء بعدهما (قوله لانه المناسبات)  
الاظهر ان يقال المصنف رحمه الله بصدد بيان احكام الفاعل والمتنازع الذي  
يكون في الفاعلية ويحكون طريق قطعه اضممار الفاعل من احكامه  
بجلاف مطلق المتنازع فانه من احكام الفعلين واما ما ذكره المحشي فبعبارة لان  
مبحث المتنازع ليس من تمة الاصل السابق والالذكرة عقيبته (قوله لانه يخالف  
اه) اي ما يكون في قطعه بطريق اضممار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل  
السابق المذكور بقوله والاصل ان يلي الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه  
زيدا على رأي البصرية حيث يجوزوا الاضممار قبل الذكر في الفاعل (قوله  
وبواقفه على رأي الكوفية) فان اضممار الفاعل الثاني مع تأخر مرجعه لفظا  
لكونه مقدمة مارتبة بناء على الاصل المذكور (قوله حكم الاسم الظاهر الواقع  
بعدا) نحو ما ضرب واكرم الزيد (قوله حكم الضمير المنفصل) الواقع بعد الا  
في امتناع قطع المتنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذ الحذف والاضممار  
كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهر ان لا يظهر الالغاء فلا بد من  
تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الاخر اوجه (قوله اهل المراد  
اه) اي مراد الشارح رحمه الله بقوله ما يكون طريق قطعه اضممار الفاعل  
ان يكون طريق قطعه ذلك قيدا وذلك ممكن في الاسم الظاهر الواقع بعد



الابايراد الضمير المنصّل الراجع الى المتنازع فيه منع الا في اخذ العاملين نحو  
ما ضرب الاهوا كرم الازيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاخرجه  
(قوله ولا يجاب اه) عن الاعتراض المذكور باننا ندعي القضية المهمة اي ندعي  
ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضممار الفاعل ويكفي  
في صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر فلا  
حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون  
طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقص بالاسم الظاهر الواقع بعد الافتتاح  
الى التخصيص (قوله لصحة المهمة اه) تعليل للنفي اي لا يجاب لان المهمة  
يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان  
اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار اذ يكفي في صدقها وجود  
ذلك الطريق في بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظواهر لاخراج  
التنازع الواقع في الضمير (قوله قال الشيخ الرضى) تايد لما ذكره الشارح رحمه  
الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما (قوله اي في مقام اه) في مقام  
التنازع في الوقوع لواقع بعد الا (قوله في مذهبه) وهو اعمال الثاني وحذف  
الفاعل في الاول تحريزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر (قوله من باب الحذف)  
اي حذف الفاعل من الاول (قوله اذ لا يستعمل الا كذلك) اي بالحذف  
(قوله الظاهر اه) لقربه من الشرط والترتب اما باعتبار العلم او بتأويل فلا يخلو  
عن هذه الاقسام اذ لا ترتب تحقق اقسام الشيء على تحققه اذ تحققت ما واحد  
حينئذ (قوله ويختار) عطف على الجزاء وقوله فان اعلمت عطف على قوله واذا  
تنازع عطف الشرطية على الشرطية (قوله وحينئذ يكون اه) اي اذا جعلته  
بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء  
كما في قوله فاعلم فعلم المره يتفعه (قوله جاز اعمال كل منهما) المدلول  
عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثاني فيقدر قبله  
ويكون يختار معطوفا عليه (قوله في بعض النسخ) اي بالفاء لا يثنى ركاز  
اجتماع الفات الثلاث (قوله لانه تنازع) اي التنازع المذكور في المتن تنازع  
في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل فهو  
خارج عن اقسام التنازع لان وحدة المقسم معتبرة في كل قسمه كما تقرر في محله

وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام  
لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل  
قسمه مما يناقش فيه في محله (قوله كما يدل عليه) الظاهر اسقاط لفظة  
كما (قوله والعامل فيه معنى فعل يستفاد اه) وقال الشارح الرضى رحمه الله  
ان قوله فقد يكون في الفاعلية في قوة تقديمه تنازعا في الفاعلية وما ذكره  
الحشي رحمه الله اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل (قوله لان العامل نفس  
الضمير) لان الضمير لا يعمل ولورجع الى المصدر (قوله فيكون اه) متفرع على  
قوله والعامل فيه معنى فعل وليس داخلا تحت النفي (قوله فعل توهمي) لا  
فعل متحقق بل متوهم من اسم جامد (قوله لان القسم اقوى اه) ليس معناه  
ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء التصدير لما صرح به الرضى ان القسم  
ضعيف في نفسه لان تأثيره في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه  
لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه  
والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم  
في المثال المذكور لنتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى  
في اقتضاء التصدير والتصدير لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم  
اقوى من اقتضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط  
في اقتضاء الجواب فلذلك يوثق بجواب القسم دون الشرط مع قرينه منه الا  
ان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان ياتي بجوابه ايضا كما نص عليه  
في الرضى بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول  
عنهما وترجح الثاني لقربه (قوله اعلم اه) اشار بيديان الضابط الى فائدة قيد  
في العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا في الجملة (قوله في جواز  
الاضمار قبل الذكر في العمدة) والفضله نحو قوله تعالى فضاءهن سبع سموات  
(قوله لان المفسر نص) فامع للالتباس والخيرة في المرجع (قوله لانه قد جاء اه)  
يعنى في صورة الحذف الفاعل متنفذ في اللفظ وفي صورة الاضمار الفاعل  
موجود كما كنهه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره في الجملة ولا شك ان انتفاء  
الفاعل في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يثبت لا يثبت لا يثبت (قوله ظرف) اي  
باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك



وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حلالا من فاعل اشهرت اى متجاوزا عن  
الحذف (قوله قد ينزل منزلة الجوامد) لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن  
النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل  
في مفهومه وان كان لازماله في الخارج فيمكن ذكره بدون بخلاف الفعل فان  
النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه (قوله فليس له اه) قال المصنف رحمه الله  
في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله (قوله فبانها من باب تقدير الفاعل)  
فكروا ضرب وما اكرم الا ان ليس من باب التنازع (قوله لا من باب حذف نسيا)  
وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسيا (قوله والمحذوف في باب التنازع اه)  
ولو كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجود ان اكل منهما  
معه ولا مثل معمول الاخر (قوله لو كان كذلك) اى محذوف نسيا (قوله لزم ان  
يكون اه) لما في الفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد  
معنى وتقدير او الثانى ان يجعل نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير  
المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف  
ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصرح به اصلا لاندفع هذا البحث فان المحذوف  
في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظمار  
اما في المثالين الاولين فظاهر واما في المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو  
بالياء مفتوحا (قوله في مثل ما ضرب واكرم الاريد) اى في صورة يكون ما به  
الاظمارا فانه من باب التنازع الذى يمكن قطعه على طريقة البصريين  
والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف  
فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول والثاني بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه  
لو سلم المجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم  
الا فاني ان كلامهما من باب تقدير الفاعل على ما في الرضى من ان المنفصل  
والظاهر المرفوعين الواقعيين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على  
الوجه الذى التزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله والا قرب اشارة  
الى ما ذكرنا من وجه اندفاع النجيين المذكورين (قوله فبانها من عداد  
المستثنى) خلاصة الاعتذار من الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز  
حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة

لا يجوز حذفه وفي المثالين مشابهة للفضلة اما في الاول فليكونه في رى المستثنى  
واباحه واما في الثانى فليكونه مدخول الجارل وما يكون فعله كأن الفاعل  
مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الاخيرين انهما اذا خلان في بدئى  
مسه (قوله اصله يخالف قول الاضمار) برفع الاول ونصب الثانى اذ لا وجه  
لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل  
في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من  
احوال الاضمار الذى فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو  
الاصل فحذف الفعل مع الفاعل لا يجوز واقم المصدر مقامه وزيدت اللام  
في المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائي ثم حذف المضاف واقم  
المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله يخالف  
الكسائي على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حلالا من فاعل  
اشهرت ولم ير ضه المحشى رحمه الله وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة  
القولين بالذات والقائل موصوف بهانبع (قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية  
عندهم) في دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر  
الحقيق وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد  
منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة (قوله اتصاله به) بقرينة قوله في الاول  
فانه ظاهر في ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق  
الابراز نحو اكرمى وضربى الزيدان فيراد منه الاتصال الذى هو قريب منه  
(قوله بل يقول بما نقل عنه) من التشرىك او بانه اتصال الضمير عن الاول بايراده  
بعد الظاهر (قوله او بان يقول جازا اعمال الثانى فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب  
الجزأ اعنى اشهرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد  
مستفاد من اطلاقه (قوله شرط استغنى اه) على رأى البصريين واما عند  
الكوفيين فالقديم هو الجزء (قوله بالياء) اى على ان يكون الفاعل الذين  
يخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
يكون المفعول الاول الذين يخلون على حذف المضاف اى يخل الذين كافي  
تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بانه يجوز ان يكون  
المفعول الاول ضمير هو راجع الى الجمل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب



ولا خفاء انه تكلف ينافي الاستدلال بظاهر الآية (قوله هي امتناع حذفه)  
 ليس العلة المجوزة بمجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه حيث يتقدم ينساق  
 الذهن الى كونه مفسرا بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق الى ضمير الشأن  
 وضمير ربه بسبب كون ما بعدهما المحض التفسير بل وازال ضمير بعدهما المذكور نحو  
 حسبي وحسبت زيدا مطلقا اباه (قوله وهو قبيح) ولا سيما اذا صار في تقدير  
 اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا في الحقيقة لباب علمت (قوله على  
 المذهب المختار) ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا  
 كان مختارا كثيرا الاستعمال كيف يصح ان يقال فان علمت الاول اضمرت  
 المفعول في الثاني على الاستعمال المختار (قوله على اتفاق الطائفتين) اي  
 البصريون والكوفيون متفقون على كون ضمائر المفعول على تقدير اعمال  
 الاول مختارا لان الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان  
 الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى  
 غيره (قوله والالزام اه) اي ان لم يحمل على اعمال الثاني بان يكون كناية مفعول  
 هاؤم لم يحذف المفعول في الثاني اعني افراد فيلزم الحمل على الوجه المرجوح  
 اتفاقا فهذه الآية دلائل البصرية على اختيار اعمال الثاني وكذلك قوله تعالى  
 اتوني افرغ عليه قطرا (قوله اي اضمرت اه) يعني ان قوله الا ان يمنع مستثنى  
 بحذف المضاف او يجعل المصدر حينما كما في انيك خفوق النجم (قوله  
 اذا لم تلبس) من التلبس (قوله والضمير للاولاد) اي في كن وكانت للاولاد في  
 كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع (قوله لافرق البين بين الاصل والفرع) فان  
 في الاصل اعني الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك في جوازه لتضمن  
 الجمع للمفرد وفي الاصل اعني ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد  
 لا يتضمن التثنية (قوله لا يقال ان يؤول في نقض دليل الكوفيين يعني  
 ان استدلالكم بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه  
 لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه  
 مرجوح باتفاق اقر يقين كما مر ولذا استدلال البصريون بقوله تعالى هاؤم  
 اقرؤا كناية على اختيار اعمال الثاني بحيث لم يقل افراده فاقبل ان اعمال  
 الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر ليس بشئ

او معارضة في المقدمة اعني قوله وامر القيس اعلم الاول يعني دليلك وان دل  
 على اعمال الاول اعني رفع قليل لكن عندنا ما يتقيه وهو لزوم الحمل على الوجه  
 المرجوح بالاتفاق (قوله لانا نقول اه) حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله  
 والالزام حمل كلامه اه يعني على تقدير اعمال الاول لان سلم لزوم الحمل على الوجه  
 المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه  
 وهم هنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف فاقبل انه اذا جاز  
 حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول ليس  
 بشئ لان منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه  
 قضية الملازمة (قوله هذا) اي لزوم الفساد (قوله حالبة) من فاعل كفا في  
 (قوله او معترضة) بين كفا في وفاعله لبيان حال الشاعر (قوله او معطوفة  
 على الشرطية) اي مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم  
 لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله  
 تحت لوح حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المنافي لعدم السعي وفيه انه على  
 التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال في المغني  
 انه لا بد من ارتباطهما اما بهما طفا او عمل اولهما في ثانيهما نحو انه كان يقول  
 سقيها او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام تعدد زيد (قوله  
 للزوم تقييدها) هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا  
 قيد كالحال (قوله ينبوع عن ذلك) اما واوالعطف فلانه يقتضي مغايرة المعطوف  
 للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى في انشاء كلامين متصلين  
 بحملة سوى دفع الابهام في نبوءة بحيث لانه صرح في المطول بان قوله تعالى  
 اتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محمل له من الاعراب فائتته تأكيد  
 وجوب اتباع ملته المدلول بقوله قبله واتبع مله ابراهيم حنيفا الا ان يقال  
 ان الا<sup>ل</sup> في الاعتراض ان يجيء لغير التأكيد (قوله وذلك) اي لزوم حمل  
 الكلام على التأكيد (قوله لان في السعي مستلزم لنفي الطلب) لم يقل لانه عينه  
 كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف في اثبات المقصود فالزيادة عليه  
 زيادة (قوله لان الكفاية) اي كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون  
 الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى (قوله



وجعل تقيض اه) اى لا يستلزمه دخول تقييض الشرط جزاء بناء على ان  
المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطالب  
قابل من المال (قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية) فان مفادها لزوم الكفاية  
للسعى الذى هو عبارة عن الطلب (قوله يلزم حينئذ) اى اذا قدر مفعول لم  
اطلب المجرد يلزم عدم صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ حكم البيان  
نقيا كان اثباتا ناعن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين  
اثباتا ونقيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكننا  
اسعى اعنى ثبوت طلب المجرد (قوله فلما لا نسلم اه) يعنى عدم صحة الاستدراك  
انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزاء داخل تحت لو فيكون معناه  
ثبوت طلب المجرد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفاى  
مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجرد او معترضة بين المعطوف  
والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية  
على معنى السلب مفيدة لعدم طلب المجرد فى الزمان الماضى ويكون قوله لكننا  
استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنقضى (قوله  
ولو سلم اه) اى لو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيد الثبوت طلب المجرد فنقول ان  
الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعنى طلب المجرد بل بالنظر الى الوصف  
بالمؤثر او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعنى ولكننا اسعى هذا ولا يخفى  
ما فى الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان  
يسعى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكنى قليل من المال ولم يطالب المجرد فما  
نوههم متوهم ان سعيه ليس مجرد ادنى معيشة بل له وللجهد فاستدراكه ليجعله  
لجهد المجرد والاطهر ان يقال ان لكن ههنا مجرد التأكيد كفاى لوجاهتى  
زيدا كرمته لكنه لم يجزى فاكذت ما فادته لوم من الامتناع كذا فى معنى اليب  
والاتقان (قوله المنظور) لانه يبين ماهية الشئ وكشفه عن غير ملاحظة  
الافراد (قوله الحقم للاشعار بالطرد) اى يكون الحد شاملا لجميع افراد الحدود  
فهو تصريح بما علم ضمنا واحتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم  
والاخص اذا كان المقصود التميز فى الجملة الاتهام در آوردن چیزی در چیزی  
(قوله اراد بالهم اوصافه) يعنى ان المراد فعله انما هو ان لا يترك

الافاظ لا تقسم اوصافه ضمنية يكون عما النسبة والمراد منه اشهر اوصافه  
اى ما هو موصوف بزيادة الشهرة فى الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل  
ههنا الزيادة مطلقا كما فى قولك الناقص والاشجع ادلا بى مروان فلا يردان  
الوصف المشتهر به فعلى الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول  
مطلقا (قوله او اراداه) اى على تقدير عدم القول بالوضع الضمنى (قوله وقالوا  
اه) وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين (قوله مع  
اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك (قوله للتنبية على صحة اه)  
بناء على ان المشبه به فى الاغلب يكون اقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله  
وان اتفق الكل) اى كل النخاة فى امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل  
او كل المقاعيل الاربعة المذكورة فى الامتناع (قوله ليس من ضروريات  
الفعل) اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا كذا فى الرضى وفيه بحث حكيمى  
(قوله وكذا المفعول معه) اى ليس من ضروريات الفعل اذ هو صاحب ورب  
فعل يفعل بلام صاحب (قوله ولا يصح السؤال اه) يعنى لواقف المفعول له  
مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جوابا لم يقتضى تقدير السؤال قبله  
فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح (قوله انه ليس جوابا اه) حتى يقدر  
السؤال قبله فيلزم المحذور (قوله بالنصب) اى ينصب القرءان واقامة عليه  
مقام الفاعل (قوله وقرآنى جعفر) بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون  
مقام الفاعل (قوله على اشارة المصدر) اى نجي المؤمنين تنجية (قوله لانه  
الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكر الشارح الرضى رحمه الله فى بحث  
المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين  
باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والالة وغير ذلك  
وكون استناده اليه مجازا انما هو على تقدير صد النسبة الابقاعية الى غيره  
كما صرح به فى المطول من ان يقع الفعل على غير ما حقه ان يقع عليه مجاز  
وفى اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم تصديقه الفاعل عليه بل قد  
تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام  
الفاعل فيكون الاستناد حقيقة باقية لا تكون باقية على حاله فيكون الاستناد  
مجازيا وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الاظهر ايضا وان ما سماه تحقيقا له ليس له



حقيقة (قوله اذا دار بين الحقيقة والمجاز) اى يمكن حمله على المعنى الحقيقي  
والمجازى (قوله فالحل اه) لان المجاز خلاف عن الحقيقة والرجوع الى الخلاف  
انما هو عند تعذر الاصل (قوله لان التكلم اه) حتى يفيد في اثبات تعيين اقامة  
المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره (قوله والاظهر اه) انما قال ذلك  
لانه يجوز حمل قوله والا بصاراه على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن  
الضرورة الى المجاز العقلى عند امكن الحقيقة العقلية لوجود ما هو له (قوله  
ولا يمكن المجاز العقلى لوجود ما هو له) ينتقض بقوله تعالى فهو في عيشة  
راضية فانه مجاز عقلى مع وجود ما هو له والجواب ان المراد وجود ما هو له  
من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير  
المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به (قوله قلنا النسبة اه)  
لا يخفى ان المعنى في المجاز العقلى مشابهة الغير لما هو له في ملائمة الفعل حيث  
فسره باسناد الفعل الى غير ما هو له للملائمة اى لا جمل ان ذلك الغير يشابه  
ما هو له في ملائمة الفعل واما مشابهته اياه في نوع الملائمة كما يشعر به بيان  
الحشى رحمه الله فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز  
العقلى (قوله واما النسبة الى الاولين اه) اى نسبة الفعل الى الزمان والمكان  
كأن لا جمل هذه العلاقة وهى كونها مشبهين بالمفعول به في المحلية وتأثير  
الفعل وان اختلفت جهة المحلية وتأثير فان محلية المفعول به باعتبار القبول  
ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه  
وتأثيره فيما باعتبار الوقوع فيه ما وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك  
الافعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب (قوله لانه اثر الفعل) اى يتعلق  
به الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل (قوله هذا التحقيق) اى تحقيق  
العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر (قوله يقتضى نقل  
النسبة الايقاعية اه) فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة  
الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون  
النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز في الاسناد (قوله  
هذا النقل اه) اى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان  
مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف

الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل  
الاقامة لا مجازى لا يخفى ان الحشى رحمه الله اعترف ههنا بان اسناد  
الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فقد انهدم ما سبق من ان اسناده  
الى غيره مطابقا مجازا عقلى وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضى تشبيهه بالمفعول به  
بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من ملائمة الفعل كافى في النسبة  
فقد انهدم التحقيق المذكور والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به  
اذا كان مفعولا بلا واسطة تقتضى نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به  
تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بلا واسطة تحكم (قوله ما ذكرته) من نقل النسبة  
الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغى  
ان يتعين اهل لكون النسبة الى ما هو له الى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز  
مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار اقامة في مقام الفاعل على اعتناء  
المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل في  
ذلك لكون النسبة حقيقية او مجازية قال الشارح الرضى رحمه الله كل ما كان  
ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة  
وذلك مقوض الى اختياره (قوله والتصریح بخلافه) فالأكثر ان على انه  
اذا قد المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم يرجح الجار  
والجر ورلانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل  
بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه أكثر وبالجملة  
لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة (قوله وجب في قيامها اه) كيلا يحتاج  
الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان  
المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول  
الواسطة عليها (قوله في ذلك) اى في دخول الواسطة عليها عند اقامة (قوله  
ولذا لا يقع اه) في شرح الرضى تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن  
الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكانا او زمانا او في موضع لان هذه  
الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (قوله بما سيذكره) من  
من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة  
والمقصود تقييده به او بما يؤدى مؤداه كأن يقال فالجميع سواء اذا كان



الاسناد اليه مفيدا لفائدة متجددة او اذا صح نيابته (قوله بلا واسطة) هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشف في نفسه. ير قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وايدى بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فعلى قوله شبهه بالمفاعيل مجروره شبهه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلى مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مرت يزيد وعمر ان عمر معطوف على محل زيد بل على محل يزيد فلا حاجة الى هذا التقييد لان مقصود الشارح رحمه الله ان مجموع الجار والمجرور شبهه بالمفاعيل لفظا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى في ادائه معناها لان المجرور اما مفعول به اوفيه اوله ثم المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع انه اعم بالذكر وعل غرضه دفع ما اورد الفاضل الهندى من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبهه بالمفاعيل باعتبار انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتنصيص لكون اقامته مختلفا فيها ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اسد اقتضاء تقول مرت يزيد في يوم الجمعة في امام الامير كروور البريد هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا (قوله فلا ينظم راه) لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا ينظم لانه كان ان يقال ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور (قوله لكان اخصر) لعدم ذكر الشرائط واطهر لا احتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه (قوله وفيه ان اه) هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي بما يصح بناؤه وفسر قوله

سواء في جواز وقوعهما موقع الفاعل بجواز وقوعهما موقعه اذ لم يوجد المفعول به وبامتناع وقوعهما موقعه اذ وجد المفعول به اما اذا جرى البواقي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها كما يجوز نيابته لارجحان لشيء منها في النيابة وما يمنع نيابته لارجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى (قوله مع انه اراد التصريح اه) فلذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله واذا وجد المفعول به اه والا فلا خصر والمفعول به متعين والبواقي سواء (قوله صورة الجراه) فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه (قوله حتى يلزم الا يكون اه) لان استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد (قوله يجوز) بان يقال اعطى زيدا عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل (قوله امكن وقوع الحيرة اه) بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير (قوله عطف على قوله اه) للتناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لاه على قوله مفعول مالم يسم فاعله اه فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه (قوله بيان لحاصل المعنى) اي من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا فن ابتدائية لمجرد كون المجرور بهما موضع اتصال فصل منه الشيء وخرج عنه (قوله لان من التبعية) لانه يستلزم ان يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع وكذلك قوله اي في باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل في المبتدأ ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ مسندا اليه وكونه مسندا بصار اليه للضرورة وانما لم يحتمل على ان الاصل فيما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم متحقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام (قوله لاحتمال) بمعنى التحتمل او الجواز المقابل للامتناع الجسم مع الوجوب (قوله ههنا) انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع تجرده عن الناصب والجازم او وقوعه موقع



الاسم (قوله مع ان الحصر) اي حصر الحد في المحدود والمحدود في الحد (قوله للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس التلازم في الامتناع اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما يتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما في الآخر (قوله لانه اكنفى اه) واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الارادة على ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع (قوله بدلالة صورة التصريح) اي التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله انفا مع ان الحصر مستفاد اه وهو ان الحصر وان كان مستفاداً من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة ~~لكنه~~ ليس صريحاً فيه لجواز التعريف بالاعم والاخص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعروف فاورد ضمير الفصل للتصريح (قوله لان صيغة الفصل اه) كما نص عليه في المطول ففيما نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابداء لا حصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداء على من جوز قسمي آخر اعني اسم الفعل (قوله ولولسم) اي كونها لحصر المسند اليه بناء على ما زعم العلامة من انها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند اليه (قوله فهي لتأ كيد) اي هي لتأ كيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفاداً من شيء آخر يكون الفصل للمجرد اننا كيدوهم هنا كذلك لان المسند اليه اعني المبتدأ معروف باللام فيفيد حصره في القسمين نحو الحسب هو المال اي لا حسب الا المال (قوله ولولسم) انها لاصل الحصر اي فيما نحن فيه (قوله فنقول اه) زاد نقول لان هذا البحث من نتائج افكاره بخلاف الوجهين السابقين فانهم ما من الفاضل الهندي (قوله مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الايضاح وهذه الالمام كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها اهل لها محل من الاعراب ولا يقال قوم لاموضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك تبني فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من الاعراب ادعاه الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب بجميع الاسماء المبينة فالتا نحكم بان لها موضعا

من الاعراب وان كانت مبنية على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية اسند اولهما الى الآخر كقولك اقام الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى اني اقام فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابداء نعم بني لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه انتهى (قوله فكيف يصح الحصر) اي حصر المبتدأ في القسمين (قوله ليصح التعريف) اي لا يكون التعريف بالاخص (قوله ولا يخفى) اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ لان المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك (قوله لم يرداه) بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة اظاهر (قوله مثل ضارب اه) فانه لم يرد به لفظ ضارب ~~كما في~~ ضرب فعل ماض حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذا المحول على زيد ضارب من حيث دلالة على معنى الوضعي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند اليه وانما وقع المبتدأ ~~مكررة~~ لتخصه بالصفة (قوله وتاويلا) اي ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بان يكون محذوفا (قوله وسواء عليهم) فانه بناء على انذاره وعدمه سميان (قوله يعني ان العبارة اه) اي قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة في سلب العموم اي السلب داخل على الايجاب الكلي بناء على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعروف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي (قوله لكن المراد عموم السلب) اي لا يوجد فيه شيء من العوامل اللفظية (قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية اه) بناء على ان الجمع المعروف اذا لم يكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وهمنا كذلك اذ لا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه (قوله وان كان اعم) لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض (قوله بقرينة المقام) فان المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا (قوله واما القول اه) اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان عبارة



المتن ان حملت على العبدول بان جعل النفي المستفاد من قوله المجرد جراً من  
المجول ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول  
العموم تحت النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه  
بالمجول العدمي كما في قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت على السلب  
فانه حينئذ يكون العموم داخلاً تحت النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا  
لم يقم كل انسان (قوله فغير ظاهر) لان الحمل على العبدول في صورة تقديم النفي  
على المسوق لكل وما يؤدي معناه بعيد ولا فرق بين مالك في كل انسان لم يقم  
ولم يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثاني لسلب العموم (قوله لان  
الذهن اه) فالحمل عليه تخصيص بلاخص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام  
التعريف (قوله لان الظاهر اه) لان المطلق ينصرف الى السكامل (قوله  
كلامه دوم) لعدم افادته معنى زائداً (قوله اعم من ان يكون اه) فنحو بحسبك  
مجرد حكما وان لم يكن مجرد حقيقة (قوله ان قلت ينبغي اه) اي ينبغي على هذا  
التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيداً منطلق وعرو  
مع ان المصنف رحمه الله جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبني على كون  
اسم ان مرفوعاً بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجزئه  
عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأى من قال انه معطوف على محل ان  
مع اسمها (قوله اعل ذلك الجواز) يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار انه  
كان مبتدأ قبل دخول ان ولا ينبغي انه تكلف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتدأ  
كفيما جاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضاً (قوله ولا يجاب اه)  
هذا الجواب من الشارح الرضى وحاصله ان ان لعدم تغييره معنى الجملة كان  
كالخرف الزائد فدخل ان كالدخول فبقى مرفوعاً كما كان لكن محلاً لا اشتغال  
لفظه بالنصب (قوله فالدخول اسمها اه) فيه بحث لانه ان اراد دخولها  
فيه باعتبار المحل فسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع لعدم تجزئه  
عن العوامل اللفظية لفظاً مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا يكون اسمها  
مجرداً عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكماً فلا يكون اسمها مرفوعاً  
بالابتداء محلاً (قوله لان القضية سالبة) اي القضية المركبة من اسم لا وخبرها  
نحو لا غلام رجل في دار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس

كلمة لاجراً من مدخولها خبراً عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء وايضاً  
يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسماً (قوله  
اشار به اه) اي بالتعبير بالقسم فان القسم يقتضي وجود المقسم المشترك  
بين القسمين (قوله مشترك معنوي) يدل على هذا جعلهم الابتداء عاملاً  
في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لا سناد شيء اليه  
اولاً سناده الى شيء ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك  
بينهما قلت تبين السقامين بخصوصهما الاختصاص كل منهما باحكام مختلفة  
(قوله كما ذهب اليه اه) حيث قال المبتدأ اسم مشترك بين هيتين فلا يمكن  
جمعهما في حد واحد والزم استعمال اللفظ المشترك وهو اللفظة المبتدأ  
في قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد (قوله ومن قال انها المنع الخواه) قال القاضى  
في حواشيه كلمة اوله تقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد وهو  
قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلق دون الجمع فليست للشك والتشكيك  
فلا ينافي التعريف انتهى مقصوده دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم  
مبتدأ ولا تقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او بانه لمنع الخلق دون  
الجمع يعني ان كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير  
اعتبار القيود الباقية معهم المنع الخلق فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها  
تحت هذا البناء في كونها لا انفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها  
فاندفع اعتراض المحشى رحمه الله (قوله لان استحالة اه) لان القسم الاول  
يكون ابداً مسنداً اليه والثاني مسنداً والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء  
الواحد يمنع ان يكون مسنداً ومسنداً اليه (قوله فلو ثبت) اشار بكلمة  
لوا الى عدم ثبوته قطعاً لما ذهب اليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ  
(قوله كان بالاستعقراء) اي تتبعنا ما وجدنا في كلام العرب مسنداً سوى هتين  
القسمين (قوله لصديق التعريف عليه) فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام  
رافعة لظاهر (قوله كما ذكرناه) من ان هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة  
ولا ضرورة في هذا المثال (قوله على ذلك) اي التقييد المذكور (قوله  
في دخل انما وغيره) نحو انما قائم زيد ان بالنظر الى حذف الحرف وهل غيرها  
بالنظر الى حذف الالف (قوله من كلمات الاستفهام) نحو وان جالس اخوك



ومنى ذاهب زيد وكيف مصبح انت وكم جالس زيد وايا ذاهب عمرو (قوله  
 للاصالة) اى لكونه اصلا فى الاستفهام (قوله لا يناسب مقام التعريف) لان  
 المقصود منه كشف الماهية وايضا حيث لا يوهى خلاف المقصود نعم ذلك  
 الاكتفاء صحيح فى الخطايات والمحاورات (قوله على ان من مفعول يضارب)  
 وحيث يصدق كونه مبتدا وزيد فاعله سادامسد الخبر ومن مفعوله قدم  
 التضمنه معنى الاستفهام (قوله او من باب عموم المجاز) وهو ان يراد باللفظ معنى  
 مجازى يكون المعنى الحقيقى داخل فيه فالمراد بالظاهر ههنا المفوظ سواء  
 كان مظهر او مضمرا (قوله ولك ان تريداه) لا يخفى ان المعنى اللغوى معنى  
 مجازى بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى المجازى الشامل  
 للمعنى الحقيقى الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبنى على  
 اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحى والمجازى الشامل له سواء كان معنى  
 لغويا ولا والثانى موقوف على تحقيق الوضع اللغوى سواء وجد المعنى  
 الاصطلاحى ولا (قوله لم يمتنعوا) يجوزوا كون زيد مبتدا مع تأخير  
 ولم يعينوا كونه فاعلا ولا يمتنع ما قيل انه لا ضرورة فى تقديم  
 الخبر فى زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى اقام زيد يجب تقديم قائم  
 لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذ المشتل على الاستفهام يجب  
 تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا يقتضى تجوز كون زيد مبتدا ولم يعين  
 كونه فاعلا (قوله ليس الا فيما اذا كان الخ) فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين  
 بالآخر ولا يخفى به (قوله ليس الا فيما اذا كان اه) فان احد الوجهين لتبادره  
 الى الذهن بوجوب التباس الوجه الاخر واختفاءه الخلل افهمه اقول ما ذكره  
 المحيب من ضابط الالتباس وجواز الامر بن منقوض بنحو امر وزنه فانه  
 يجوز فيه الامر ان مع الاصل فى الواو العطف وبالوجه المذكورة فى  
 التفاسير قائم يجوزون الوجوه المتعددة فى نظم القرء ان بعضها راجحة وبعضها  
 مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيما فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان  
 مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله  
 لانه ليس مرفوعا اه) فان المضارع مرفوع لكن لا معنى ما اشتل على علم  
 الفاعلية بل بمعنى اشتاله على سرقة الرفع لكن رد وفيه ان المرفوع صفة مهمة

يحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا افسر الشارح  
 رحمه الله اوجه فى قوله ما اشتل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام  
 الخبر وانما يعرف الخبر ليصرف فيرفع فتى تعريفه وورق فوع بان هذا الحكم  
 معلوم من قوله فتم المبتدا والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من  
 التعريف (قوله وهذا الوجه اسلم) اى تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم  
 لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لا طراده قال الرضى  
 فى قوله فالمعرب المركب الذى اه هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه  
 فى قسمة الاسماء فلان ذكر الاقسام ههنا فانه قال الاسم المعرب من الاسم  
 المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى صنف الاسم (قوله  
 وهو ما اذا كان مركبا) امتزاجيا اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جابر  
 او من فعل وحرف نحو زيد ما اكل وما شرب او من اسمين نحو هذا خمسة عشر  
 لان المركب الاضافى نحو هذا غلام زيد او التوصيفى نحو زيد رجل فاضل الخبر  
 فيه هو الجزا الاول وهو اسم والمركب الاستنادى خارج عن هذا التعريف  
 عند الشارح رحمه الله كما يصرح به (قوله واقظاه) فانه حينئذ ليس اسما  
 لعدم اعتبار الوضع فيه معنى ولذا اورد المثال بالمهمل (قوله او حكما) بان يصلح  
 وضع الاسم موضعه (قوله المثال المذكور) اى يضرب فى يضرب زيد  
 مع ان الشارح رحمه الله اخرج به بقيد الاسم (قوله والجملة ايضا) فان قوائنا  
 زيد يضرب فى قوة زيد ضارب (قوله مع انه مصرح بخلافه) اى الشارح رحمه  
 الله مصرح بعدم دخول الجملة فى التعريف كما سيحى فى شرح قوله  
 والخبر قد يكون جملة (قوله ليس بمعنى هو هو) بل بمعنى القيام والاتصاف  
 (قوله وربط الاسم الذى اقيم مقامه) نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب  
 خبر زيد (قوله الى زيد بمعنى هو هو) فان الضارب هو زيد فى الوجود (قوله نعم  
 بقى امر الجملة) فان اسناد الجملة الى المبتدا فى نحو زيد يضرب ليس كاسناد  
 الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدا فهو بمعنى هو هو وتأويل  
 ضارب اذا اسناد منحصرا فى القسمين (قوله لفظ بعد واحدا) والجملة لا تعد اقظا  
 واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم (قوله متعلقة بالايقاع المضمن اه)  
 التضمن فى الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه



معنى فعل آخر يدل عليه بذكري من تعلقات الآخر اوج حذف متعلقات  
الاول ولا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل  
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكري من متعلقاته  
فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني بالباء معناه الجمل وفي شمس العلوم  
يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اى حمله عليه وفي التاج الايقاع افكندن  
وشبي خون كردن وهذا يعدي بالباء فالمراد بالتضمن معناه اللغوى يعنى  
ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره بتأويله بما يوقع كافي قواهم  
قد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة بالايقاع المقوم ضمنا على انها  
للسببية وكون الخبر سببا لا يقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة  
وهو محط الفائدة (قوله لانه بنفسه يتعلق بالمسند) اى الاسناد لكونه متعديا  
يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعنى المسند فلا حاجة في تعلقه به الى  
الباء بل الواجب المسند باستتار الضمير اراجع الى الموصول (قوله ان لا يشبهه  
اه) اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدأ  
ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه  
والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الاف واللام الموصول اى  
الذى اسند الى المبتدأ (قوله وحينئذ يظهر) اى حين جعل الباء بمعنى الى يظهر  
لا يراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب (قوله  
قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه) وهو ان المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس  
مرفوعا بالمعنى المذكور (قوله لانه كمن فيه اه) يعنى باعتبار الاسناد الى  
المبتدأ وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع (قوله لا الى المبتدأ)  
اذ الشئ الواحد لا يسند الى شيئين (قوله مع انه خبر) ولذا اعزب بالرفع على  
الخبرية (قوله اللهم الان يقال اه) اى لان سلم ان ضارب خبر حتى يخل بل الخبر  
المجموع كما في زيد قام (قوله لكن لما لم يكن اه) دفع للنوهم الثانى من  
السابق اى اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن  
المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثانى الذى هو آخر المجموع متغولا  
باعراب الفاعلية (قوله اجري الاعراب على الجزء القابل) للاعراب بخلاف  
ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شئ من جزئيه لاشتغالهما

بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان  
فاعل الصفة في حكم العدم تشبيها بالخالى لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب  
والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب (قوله اوية قال المراد اه)  
منع اقوله لا الى المبتدأ يعنى لان سلم ان ضاربا ليس مسندا الى المبتدأ لان  
المراد بالاسناد فى قولنا المسند الى المبتدأ المعنى الاعم الشامل للاقسام  
الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذى هو ضمير المبتدأ او متعلقه اسنادا  
الى المبتدأ (قوله وفيه نظراء) ليس المقصود من النظر ايراد النقص على  
التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا  
الى شئ اصلا اما الى المبتدأ فظاهر لا تنفك النسبة اليه واما الى فاعله فاعدم  
كون النسبة تامة لانه حينئذ لا اختصاص للنقص بارة الاسناد الى المبتدأ  
بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثانى  
فان فيه اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك  
فاسد اذ ضارب لم يسند الى شئ اصلا فالجواب منع كونه خبرا ولا نسلم اسناده  
الى الفاعل وجعل اسناده الى المبتدأ (قوله لان الاسناد هو النسبة التامة)  
قبل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقة وفي تعريف  
الخبر بمعنى النسبة التامة تكاف والجواب ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة  
فالجمل عليه واجب ما لم يصرف صارف وفي تعريف الفاعل عطف اوشبهه  
صارف عنه فلذا جمل على المعنى المجازى (قوله عديمى) اى معدوم لدخول  
السلب في مفهومه (قوله فلا يؤثر) لان التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به  
العدمى اولا يؤثر في الوجودى الذى هو الاعراب اذ الوجودى لا يكون اثر  
العدمى (قوله او تقدير) كما في صورة المبتدأ افظا (قوله علامات لتأثير المتكلم)  
فالمؤثر في الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره في الاعراب  
الخصوص (قوله يجوز ان يكون علامة) لشيء بخصوصه (قوله امر اعتبارى)  
اى غير موجود في الخارج (قوله كما في القسم الثانى من المبتدأ) الظاهر ترك  
كفى الموضعين لا تحصاره فيهما فان قيل تعريف الابداء يوجد في الخبر ايضا  
فالت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شئ او يسند اليه شئ يشعر بتقديم ذلك  
الاسم على الشئ المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شئ او اسناد شئ



فيه غاية للتجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثرا  
ان المراد من التجريد كونه اولاً لثاني وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب  
والاظهر تجريد الاسم عن العوام لالفاظية ليس من ادنى فاعله اوله سند الخبر  
اليه كما في العباب (قوله ليخرج) عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة  
مجردة عن العوام لالفاظية ~~لكن~~ لا للاسناد (قوله لطالبه لهما على  
السواء) فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان  
اقتضاؤه لهما على السواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعاً  
بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا  
قالوا انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه (قوله هذا الوجه قوي اه) وذلك  
لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلاً ما بدون انضمام  
الاخر اليه وقالوا ولا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً لكثرة  
نظائره نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی بنصب ايا تدعوا وجزم  
تدعوا بابا (قوله وهنالك قولان آخران) في الرضى قال بعضهم المبتدأ الاول  
يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين  
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر  
الجامد ايضا (قوله غالباً) متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحينية  
معتبر في الحكمين اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه خبر  
حال من احوالها لان المبتدأ في كلام بصير خبراً في كلام آخر واعلم انه ذكر  
السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به  
الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالهوية ولا شك في عدم  
صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة  
المساهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً وان اريد به المساهية الموجودة  
في الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية (قوله فلا يرد  
النقض اه) فان الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود الحكم  
باتحاد المنطلق المعهود بالذات المشخصة السمة بزيد فاقيل ان الخبر ههنا ما قول  
المسمى بزيد فيكون لا غفول عن المقصود من الكلام (قوله اجيب اه)  
خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضياً اصالة التقديم في الفاعل لكن

عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملاً واحتياج الفعل الى الاسم (قوله  
وانما اعتبر الامر اللفظي) وهو كونه عاملاً دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتاً  
(قوله والاعتبار بالطارئ اه) لان المطر وعلية كالشريعة المنسوخة بالقياس  
الى الطارئ والطارئ كالناسخ له (قوله اشارة بطريق الاستعارة) اي اشارة بكلمة  
ثم الموضوعات للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل في المبتدأ  
التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شئ منه كما يستخرج الشئ  
من المكان (قوله لوجوب تأخير) لكون تقديم الخبر صحيحاً لا ابتداءً (قوله  
(قوله اختاره وا) في المعنى لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره  
المحشى من تخصيص الاخفش موافق لما في التسميل وظاهره ان بقية  
البصريين يمتنعون ذلك (قوله في جواز في داره قيام زيد) اي في مثال يكون  
الضمير في الخبر المتقدم راجعاً الى ما يضاف اليه المبتدأ (قوله وفيه جاء اه)  
يعني ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج الميت طيبة وتلفيفه  
بدال مسمولة مفتوحة ورآه ساكنة فجيم (قوله مع انه المناسب اه) يعني ان  
المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم (قوله لانه لا يلزم الانتشار اه) اي  
لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قيل عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير  
هذا الاصل عن الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والحواب  
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معاً الحق ان يذكر بعد  
تعريفهم ما بخلاف تعريف المبتدأ وافراد الخبر ولما يلزم تقديم المبتدأ على  
المبتدأ عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون صحيحاً نحو في  
الدار رجل فانه مبني على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصوصة (قوله ابتداء ما)  
وهو ابتداء الحكم على الدليل فانه لاستفادته منه كانه مبني عليه (قوله  
القول اه) يعني الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة  
بقتضى القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس  
مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق غير  
ظاهر لان الفرق بينهما ليس الاعتبار بالحضور في ذهن السامع في الاول دون  
الثاني وهذا لا يؤثر في الفرق المذكور (قوله اذا كانت مستفادة من المنهكر)  
ولو مجازاً فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه



على انه اص في المفتاح على ان المصادر لا تدل الاعلى الحقيقة المتحدة والفرق  
بين معرفتها ونفكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها (قوله لفظه  
ما زائدة اه) اختلف في ما التي تلي النكرة لا فائدة الا بهام وتأكيد التنكير قال  
بعضهم اسم فعني قوله مثلا ما مثل اى مثل وقال بعضهم زائدة فتكون  
حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت في نحو  
فبحارسة ووصفيتها لم تثبت فالجمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى كذا  
في الرضى وفائدتها ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما (قوله لما كان التخصيص  
منحصرا اه) كما يشعر به كلام المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا  
ولو كان غرضه مجرد التمثيل لا كفاية بمثال واحد اللهم الا ان يقال نكرامثلة  
الانواع الغالبة الوقوع (قوله واحتمالاتها) فسر اشتراط النكرة بالاحتمال  
اذ لا اشتراط فيها الغضيا ولا معنويا بل لكونها موضوعا لفرد ما تحتل على سبيل  
البديل لكل واحد من الافراد (قوله او يرتفع) فقوله يقل ذكر ما هو الواجب  
(قوله التخصيص الفردي) اى ما يصير به النوع فردا مصحح للابتداء ثنية لصيرورة  
النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين (قوله واما التخصيص) اى  
ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان نوعا (قوله الا ان يفرق اه)  
بان الاول مصحح لكون المخصص به حاضر في ذهن السامع على وجهه يقل  
اشترائه فيكون الحكم مقيدا بخلاف الثاني فانه لا يحضر به التخصيص على  
وجهه يقل الاشتراط به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم في نفسه (قوله اذالم  
يكن) اى المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص  
النوعي غير مصحح فن اى باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة (قوله  
اذ لا ينفرد اه) على ان النكرة الموصوفة نعم على ما بين في الاصول (قوله  
المدق عنه) على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم اقتساد در طعام (قوله  
ان قلت) اثبات اكون التخصيص المصحح في المثال المذكور وبالصفة  
لا بالعموم فانه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم  
على مطلق العبد بالحربة عن المشترك (قوله فلما فرق اه) يعني لا يلزم من عدم  
صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها التحق الاقتران بينهما  
في قولنا الاربعة ضعف الاثنين والثنى ضعف الاثنين

لان الاربعة ضعف الاثنين والثنى ضعف الاثنين صحة الابتداء مبنى على الافادة صادقا  
كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبنى على الصدق (قوله فيكون نظرا اه)  
في ان مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة (قوله  
ان قلت فرق بينهما) اى لانسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر (قوله  
انما جاء من قبل الصفة) فهي المصححة للحكم والابتداء فصيح ان التخصيص  
بالصفة مصحح فيه (قوله الصفة اه) يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة  
كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للمصحح  
فانه اذا كان التعليل في الاشتراط الحاصل من الصفة مصححا كانت الصفة  
للمصحح (قوله فيه ان هذا التخصيص اه) هذا الاعتراض اورد الشارح الرضى  
وهو انما يرد على عبارة حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم  
يكون احدهما في الدار والشارح رحمه الله قدس سره تصرف في الاستدلال  
فزاد ان النكرة تخصص ههنا عند مخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه  
قيل اى من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كأن  
فيها فلا وجه ليراده على عبارة الشارح رحمه الله (قوله وفيه ايضا ان هذا  
التخصيص منتف بمثل ارجل في الدار) اى فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون  
ام الدالة على حصول الخبر لاحد ههنا عند المتكلم (قوله فينبغي ان يمنع  
الابتداء اه) لعدم شئ آخر من الخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هـ هذا  
التخصيص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص آخر فان كوكب عظيم انقض  
الساعة بآثر جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصيص النكرة  
ههنا بوقوعها بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية  
لا الحكم على النكرة كأنه قيل استفهم منك هـ هذا الحكم المجهول لى فليس  
المقصود افادة الحكم بل استفادته (قوله لان التخصيص ان يجعل) وهم ناليس  
كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص (قوله فيما اذا اريد بالنكرة نفس  
الطبيعة) ولو يجازا (قوله لان الطبيعة اه) حاصل الاول ان النكرة تدل على  
الطبيعة مع الوحدة ولا شك في انه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم  
على الطبيعة فتم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما لکن لا بخصوصه  
بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيتم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير



معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجح بلامرج  
(قوله كما قالوا في لام الاستغراق) فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما  
كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد  
ترجح بلامرج (قوله يعني ان الكلام محمول على التقديم اه) يعني يريد  
الشارح رحمه الله بقوله اذ تستعمل اه ان هذا القول يستعمل في مقام  
الحصر وشئ من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتأخير  
اي كان في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل معنى ثم قدم للحصر وهذا على طريقة  
السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه مؤخر اعلى  
انه فاعل معنى اي بدل اوتاكيد كما قالوا في اسروا النجوى الذين ظلموا  
واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد  
الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فالظاهر ان تحمل عبارة الشارح  
على ما يشمل الطرفين ويقال ان هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر  
فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما هذان اب الاشر الا انه لما كان شبهه  
بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي خص المحشى البيان بها (قوله كما قالوا  
في انا عرفت) ان اصله عرفت انا اعلى انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر (قوله فلا  
تخل النكرة بالافهام) انما يتم ذلك لو كان اخلاص النكرة بالافهام لاجل  
عدم اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة بالنكرة لمخل  
قدمت واخرت (قوله لا بالنسبة الى الكلب) اذ المراد بالحبيب والعذوق في عبارة  
الشارح رحمه الله حبيب غير الكلب وعدوه واياه اشير بقوله يتشام به فان  
التشام غير الكلب (قوله اما بالنسبة اليه فشر) لانه لا ينبج الاعند التاذي كما هو  
المعتاد واما ما قيل انه ينبج عند محبي حبيب له لما راه غير اجنبى بخلاف الواقع  
انما الواقع غلقه له واظهار المحبة اليه (قوله يجوز حينئذ ان يكون) اي اذا قدر  
الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه  
فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر او لا فيكون  
موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما هذان اب الاشر بناء على ما قيل ان  
التخصيص بالصفة يفيدنى الحكم عما عداها (قوله فلا حاجة الى التقديم)  
لوجاهل التقديم في عبارة الشارح على القوم والاعتبار على كذا التقديم

حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم (قوله قائم اه) قد سبق في كلام المحشى  
رحمه الله ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقبل ذكر زيد  
يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة ان المقدم  
اذا كان ظرفا معين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يمين للخبرية عند قولك  
قائم لجواز ان يكون القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ (قوله التخصيص اه)  
اي تخصيص كون تقديم الخبر مصححا بالظرف لسمته فما هو كثيرا لاستعمال  
احق بان يتسع فيه (قوله فيه انه لا يجزى اه) يعني ان وقوع النكرة مبتدأ في  
الدعاء شائع نحو ويل لك وذبح لك وخسة لك وهذا الوجه لا يجزى فيها (قوله  
لان الويل هو الهلاك) ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لا آخر (قوله لعدم  
القائدة) اي لعدم الفائدة في هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة (قوله الهلاك  
لك) فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم (قوله والقول بان المراد بالويل اه) اي  
القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك (قوله اطلاقاه) دعاء الشرعاية  
مرتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح ان  
يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلفت النسخ  
ههنا ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب وفي بعضها بالعكس  
(قوله تكبير سلام لرعاية اصله اه) فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان  
حين كونه مصدرا منصوبا متخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر  
فهو في الرفع ايضا يتخصص بنسبته اليه ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك  
اعني كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن  
ان يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل والمراد بنسبته  
الى فاعل الفعل المقدر (قوله وانما اخر الجار والمجرور) يعني كان الظاهر تقديم  
الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل (قوله لتقديم الهم) فانه  
لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئي الجملة اهم من  
الاخر وان كان كل منهما ركا (قوله اذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب  
الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انفزل ابو تمام وترك الانشاء  
على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال \* على مثلها من اربع وملاعب \*  
فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين (قوله



لا يجوز ان اه) اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت  
(قوله لان سلمت اه) في شرح الرضى للسافية ويجبي مفعول للدعاء على المفعول  
باصل الفعل نحو جددته وعقرته اي قلت له جدد عا وعقر لك والدعاء له نحو  
سقيته اي قلت له سقي لك (قوله فاذن يكون اه) اي اذا كان معنى سلام قول  
سلام عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه  
قولي سلام عليك عليك وانه حذر ان يكرر عليك من غير فائدة (قوله  
بل بمعنى اه) عطف على قوله بمعنى مصدر سلمت اي سلام بمعنى التسليم الذي  
هو مصدر سلمت الله بمعنى جعلك الله سالما (قوله بل بالغائب) اي ذاته تعالى  
المعبر عنه بلافظ الجلالة (قوله يرد على اختياره) وهو كونه مصدر سلمت الله  
ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب (قوله  
زيادة على عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت (قوله  
وسلام عليك بدل اه) ان كان القول بمعنى المفعول فهو بدل اوياس وان كان  
بمعنى المصدر فهو مفعول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون  
الاول جزءا من القول والثاني خبرا عنه (قوله فيه تكرار الخطاب) يعني وان دفع  
بما ذكر تكرار عليك اكن فيه تكرار الخطاب (قوله الخطاب الثاني اه)  
خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصوص له بالخطاب المعين فلا تكرار  
في الخطاب ايضا (قوله غير مراد) لان المقصود الدعاء بالسلامة على الخطاب  
لا الاخبار بان قولي سلام عليك كائن عليك (قوله لكن يمكن اه) اي فلا  
يترب للزوم التكرار لكن يمكن اه (قوله لزوم اخذ اه) حيث فسر سلام عليك  
بقولي سلام عليك عليك فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على  
الآخر (قوله وهو في المفسر محتاج اه) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة  
بنسبته الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير (قوله في تسلسل) اي يلزم  
ترتيب تفسيرات ومفسرات غير متناهية (قوله بان معنى سلمت اه) يعني يعتبر  
في المبتدأ في التفسير ان يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل (قوله وبان سلمت اه)  
اجيب اي لان سلمت ان معنى سلمت المقدرة قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمت  
الله اي بمعنى جعلك سالما فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تأخير الجواب  
السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك (قوله ان

السلام المأخوذاه) يعني ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام  
عليك لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمت الله فلا دور  
ولا تسلسل ولا يخفى ما في الجواب من تطويل المسافة (قوله مصدر رسيح اه)  
في الصحاح سبحانه الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كما قيل برأ الله من  
السوء برآة (قوله والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضي لحدوث  
ما يقارنه (قوله في التفسير تأمل) لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى  
قلت سلام عليك يكون التقدير قولي سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من  
قبلي والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولي سلام  
عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك (قوله بالنسبة) اي بنسبة الخبر الى  
المبتدأ (قوله وهل من مزيد) فان من زائدة ومن مزيد مصدر والتقدير هل من  
زيادة (قوله فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر (قوله تكاف)  
بان يقال في الاول التنوين للتعظيم او تقدير الصفة بدلالة سياق الآية اي  
وجوه من الوجوه الحاضرة في الموقف وفي الثاني بان مزيد ليس بمصدر بل  
اسم مفعول والمفعول محذوف اي هل من شيء مزيد او الخبر المقدر مقدم  
اي هل لي من زيادة وفي الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم  
منه لنا (قوله ان الخبر المعرف يجوز اه) بان يقدر المرفوع دون الاسم (قوله  
للاشارة اه) فان كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجمله كثيرا والكثرة  
دليل الاصلية (قوله ولو كانت قسمية) انما تعرض للقسمية بخصوصها ما قال  
ثعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لا ضربنه (قوله متمسكين بما  
لا طائل تحته) قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية  
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما التوابع من ايها ام اقطعة  
الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والصدق (قوله والانشاء  
ليس حالا من احواله) لان الانشاء اعلام من حالة عرضت للمتكلم من  
الاستفهام والتثني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك (قوله بان الخبر  
يجب اه) اي مدلول الخبر يجب ان يكون خلافا من حال المبتدأ فيه انه ان اراد  
انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجمله الخبرية الواقعة  
خبر في نحو زيد قائم ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف



لسيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح  
والضمني فلا يخفى ان قوله ان زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب  
الضرب كما ان زيد قام ابو زيد على ~~سكون~~ زيد بحيث قام ابو زيد بتدبير (قوله  
واستحقاقه اه) عطف نفسه يري لكونه مقولا في حقه لدفع ما يتوهم من ان  
التأويل بقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه  
الا بعد تقدم اضربه (قوله ولو بالانثرة) اي بالتقدير كما في قوله تعالى فمن لم يجد  
فصيام ثلاثة ايام اي فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب في الصحاح جاء فلان باخرة  
بفتح الخاء اي اخيرا (قوله لاشتمالها على الفائدة) اي المستند لانه المقصود  
بالفائدة ومحلها اي ما يقوم به وهو المستند اليه (قوله اصلا) لا باعتبار الفائدة  
التي اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حاالا من احواله ولا باعتبار ما تتضمنها  
الرابطه لعدم التضمن (قوله فانه وان لم يكن اه) اي وان لم يكن المبتدأ محلا للفائدة  
التي اشتملت عليها الجملة لكنه محل للفائدة التي تتضمنها الجملة باعتبار الرابطه فان  
قوله ان زيد ابو منطلق يتضمن كون زيد بحيث يتطابق ابو وهذا اولي مما ذكره المحشي  
من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطه واطراد  
في كل مستند صبي (قوله وكذا لا بداه) اما في المشتق المستند الى متعلق المبتدأ  
فلاجل ان يصير المبتدأ محلا للفائدة واما في المستند الى المبتدأ فلهذا لا يبقى بلا  
فاعل (قوله والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم  
واحدة عرصة السهل زمين نرم والغليظ ستر (قوله وكله تأ كيد للخبر) لا للمبتدأ  
والا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد (قوله فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان  
على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا كان زيدا حاله هو  
(قوله والانتصاب اه) اي لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا اي  
لا بد من عائد لها لكان منصوبا بمنونا لكونه حينئذ مشابها بالمضاف في عدم  
تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفي الاكتفاء  
على المانع اللفظي اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان  
المبتدأ في لغة الفراق في الصحاح قولهم لا بد منه لافراق منه ولا تفاوت بين ان  
يقال لافراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد في افادة كل  
منهما اشتراط العائد لزومه اياها (قوله لانه للعهد) اختلاف في الرجل هل

هو بمعنى كل رجل يجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغه او بمعنى  
الجنس يجعله بمنزلة الجنس مبالغه او بمعنى رجل منهم بحسب الوجود والمختار  
هـ هذا لان الابهام يناسب التكامل والتنظيم ويؤيده تنبيهه وجمعه نحو نعم  
الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائداً لتقديمه على الاولين لشغله  
للمخصوص وغيره وعلى الثالث لما يفتنه له وزينه الرضى بانه لا يجوز  
زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق لكل فرد واما نعم الرجل من قبيل  
وضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم كيف وقد شرح في شرح التلخيص  
بان من وضع المضمر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر  
في هذا المقام الاظهار دون الاشارة لعدم تقدم المستند اليه وعدم قرينة تدل  
عليه (قوله جاز قياسا) في الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه اي ما هي  
(قوله وعند الاخفش يجوز مطلقا) اي في الشعر وغيره وبلقظ الاول وغيره  
والآية مثال لها (قوله لا حاجة الى العائد اه) يعني انه يحتاج الى العائد لتصير  
الجملة بسببه متضمنة للفائدة التي يتكون محملها المبتدأ واذا كان الخبر  
تفسيراً للمبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التي يشعها من غير حاجة الى الرابط (قوله  
عين المبتدأ) اي معنى (قوله وهو صفة) اي مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر  
مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبي (قوله معرفا  
باللام) اي بلام العهد الذهني لانه في المعنى كالنكرة (قوله ولقد امر على التثيم  
بسبب آخر قضيت ثمة قلت لا يعني فان بسبب صفة التثيم وليس حالاً لعدم  
اقادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى استمرنى المرور على لثيم حاله وصفته  
السبب لي قضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصدني بل غيري وكلمة ثمة  
هي العاطفة قد يلحقها الناء في عطف الجمل (قوله والعامل فيه الخبر) اي  
البر الكثر كائن بسبب كائنات منه (قوله اذا كان ظرفا) اي اذا كان الحال ظرفا  
او العامل ظرفا (قوله وسماعي ان كان غير ذلك) اما في المجرور نحو قوله تعالى  
ولن صبر وعقر فان ذلك من عزم الامور اي منه واما في المنصوب فيشترط  
كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه  
سماعا بالشعر خلافاً للكوفيين ~~كذا~~ في الرضى (قوله لاني الضمير المرفوع)  
لكونه عمدة (قوله الكرائنا عشر اه) لما كان ما في الحاشية غير مراد بتفسير



الكرينة المحشى وجه الله فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف  
على هذا حمل البعير على ما في الصحاح نقلا عن الخليل (قوله والمد) بضم الميم  
وتشديد الدال المهملة كيلا يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنتا عشرة  
اوقية والاوقية اربعون درهما كذا في القاموس (قوله قالوا ان ظرف الزمان  
اه) في شرح الفية الشيخ السبيوطي لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم  
عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه  
معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة  
وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتادون  
وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع او يضاف اليه اسم معنى عام نحو  
اكل يوم ثوب اى لبسه اربعم والزمان خاص بنحو نحن في شهر كذا او مستول به  
عن خاص بنحو في اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء  
وقع في جميعه بنحو حله وفصالة ثلاثون شهرا او اكثره بنحو الحج اشهر معلومات  
او بعضه بنحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفي شرح التمهيل مذهب الجمهور انه  
لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجنة سواء نصب ام جربى من غير تفصيل  
وتأقلا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب ظرف الزمان لا يكون  
خبرا الا عن حدث غير مستراى لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث  
مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة  
وذلك لان زيدا لا يقع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا  
طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله  
المحشى من اطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذى ذكره  
السارح الرضى موافقا لابن مالك مذهبنا لما قيل ومن العجائب  
ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلمه بان الاخبار عن  
الجنة بالزمان غير مفيدة اختص الزمان بجثة دون جثة بخلاف  
المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف  
ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال  
ليلة الجمعة فلا اعتراض على ما نقله على ما قالوا ليس بشئ (قوله لا يقع جاريا  
اه) اى لا يقع خبرا ولا صفة ولا مفعولا (قوله لان العين اه) وذلك

لان الزمان باعتبار تجسده ظرف للامور المتجددة (قوله وفيه ان الظرف  
مطلقا) سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف  
مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه لتخصيص بالزمان (قوله وان المعنى  
اه) اذا سم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنة  
وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع  
ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه  
بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت  
فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه  
في المعانى المستمرة (قوله لان الازمنة الجزئية) اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل  
على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان الخلوقات شاملة  
للمعانى ايضا فالقول بان مفعوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك  
الحكم انما يجرى فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز  
على اسم المعنى لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى (قوله  
بعضها بها) اى بعض الخلوقات بالازمنة الجزئية (قوله الالبعضها) لان  
ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله اياه (قوله خلافا للكوفيين) في شرح  
التمهيل منع الكوفيين النصب والجربى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم  
التبعيض فيما يقصده الاستغراق وفي الرضى خلافا للكوفيين لان في عندهم  
يوجب التبعيض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف في الجربى  
بني (قوله وان لم يستغرق) اى ان لم يستغرق ذلك جميع الازمنة او اكثرها بل  
وقع الفعل لاقل الزمان (قوله فالأغلب نصبه اوبره) سواء كان الزمان معروفا  
او منكرا بنحو الخروجه يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة ورجوعه  
(قوله بالاتفاق) اى بين البصريين والكوفيين (قوله واما قوله تعالى الحج  
اشهر معلومات) لم تستغرق افعال الحج لجميع ازمدة الاشهر اعنى شوال  
وذا القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثرها (قوله مستغرفة لجميع الاشهر) وليست  
تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الحج (قوله فان كان غير متصرف) وهو ما لم  
يستعمل المنصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمنصرف ما لا يلزم انتصابه  
بمعنى في او مجروره بمن كذا في الرضى (قوله فلا كلام اه) اى بل يجب



نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك  
ومنزلي امامك فانهم يجوزوا رفعه في السعة (قوله اي مكانك اه) يعني انه باق  
على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين  
وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف (قوله قال رفع  
مرجوح) نحو زيد خلفك وداري امامك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك  
فرغ المعرفة لا يختص بالشعر (قوله متصرفا) احتراز عن غير المتصرف  
لنحو ضحوة معينا نحو مجيئك ضحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا  
(قوله وموقفا محدودا) الموقف المعين واحترازه عن المبهم والمحدود ما ضرب له  
حدوا احترازه عما اذا كان غير محدود اي مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب  
نحو زيد دارك وشأنك الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يدك  
ولانحوه وكذا في شرح التسهيل وسرى على وزن هدى مصدر سري يسرى  
(قوله واما ان تصاب نحو داري اه) اي اتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة  
مع كونه محدودا بخبراه عن اسم عين لارادة تقدير المسافة ويجوز رفعه  
وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران (قوله  
قاله مخنن مبعدان) يعني ان التمييز في الاصل فاعل بعدت اذا جعلته متعديا  
كما ان الماء فاعل امتلأت اذا جعلته متعديا (قوله وقيل اه) قال المبرد انه حال  
من الضمير في الظرف اي ذات مسافة فرسخين (قوله لم يصح نسبة التقدير اه)  
لان الظرف مذكور لا مقدر (قوله وذكر الباء في الجملة) اي ان الجملة مقدرة  
لا مقدر بها (قوله من حيث ان له جملة) فيكون التمييز متعلقا ما انتصب عنه  
(قوله او من حيث انه جملة) فالتمييز لما انتصب عنه (قوله اي مفروض اه)  
كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة (قوله ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة)  
والفرض راجع الى وصف الاتصاف بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يخفى  
تسكفه (قوله الحاق الجزئي بالكلّي) يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة  
لا الحاق الجزء بالكل اذ ركنا الجملة المسند اليه والمسند (قوله واحسن  
التوجيهات اه) اذ لا يخفى ركازة ما سواه (قوله غالبيا) وان اشتهر بينهم  
ان الظرف المستقر ما يكون عاملا محذوفا من الافعال العامة والتحقيق  
ما حذف واستقر مكان عامله (قوله فعنه ساكنا غير متحرك) لاحصاء وكائنا

فالعامل من الافعال الخاصة فلذا جازاظهاره (قوله اتفق النحاة على ذلك)  
ذكر في شرح التسهيل قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور  
اذا وقع خبرا اربعة مذاهب احدها انه من قبيل المقدرات فيكون العامل  
فيهما اسم فاعل والثاني انه من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما مفعلا نحو  
كان واستقر وهو اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد  
وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين والرابع انه ما قسم  
برأسه واليه ذهب ابن السراج (قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر) لان ذات  
زيد مظهر ولا دار من غير اعتبار امر آخر فاقيل الظرف يكون ظرفا لا مزمنا  
امور زيد من قيامه واحصوله فلا بد له من تقدير ليس بشيء (قوله بتأويل)  
بان يقال معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار (قوله  
والقياس على نحو اه) فان المتعلق ههنا فاعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون  
الاجملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره لا تكون  
صفة الاجملة (قوله المتبادر الى الذهن اه) التبادر محل تردد فان المتبادر من  
الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ (قوله ولا يخفى اه)  
يعني ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادته تقوى الحكم  
يقوى كون متعلقه مفردا اذ لو كان متعلقه الفعل لا فاد الزمان بسبب صيغة  
الفعل المقدور ولا فاد التقوى باعتبار تكرار الاسناد الحاصل من استناده  
الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف  
للضمير والالا فاد التقوى (قوله الاحكام الخمسة اه) اي الوجوب والتدب  
والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل او الترك  
او رجحان احدهما او تساويه ما تكون في النحو باعتبار الوقوع عن اصحاب  
ذلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن التدب بالاولوية وعن  
الكراهة بالضعف وعن الاباحة بجواز الامرين (قوله اشتمال الدال على مبدوله)  
بقريته ان المبتدأ لفظ وماله صدر الكلام معنى (قوله نحو غلام من جاءك) فان  
استفهام المضاف اليه يسرى الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال  
صاحب الكشف في منبهاته في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجواب ان تقدير  
المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل لمعنى الشرط



في حكم المضاف اليه فتقول غلام من ضرب اضرب كما تقول من تضرب  
اضرب (قوله مساحجة) اجراء لصفة الدال على المدلول (قوله ولو بنوع تضمن)  
اي ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذکور فان تقدم المبتدأ فيه واجب  
لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده (قوله  
وبالجملة ما يغير اصل الكلام اه) فان قيل هذا الدليل لا يجري في ضمير الشأن  
ولام الابتداء قلت معنى التغير ان يحدث في الكلام معنى زائدا على اصله  
ولاشك ان ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسرا للام الابتداء فتحدث معنى  
التأكيدي فيما بعدها (قوله انه المختار) اي كون من مبتدأ وابول خبره (قوله  
بالمثال المتفق عليه) اي على كون من مبتدأ فيه (قوله بل غير سبويه) على  
ما صرح في الرضى فائده ملاعصام الدين قال لم يقل وذهب غير سبويه لئلا  
يدخل فيه تابعوه لم يأت بشئ لان الكلام في اصحاب المذاهب دون التابعين  
(قوله لان من زيد معناه النجار اه) اي الذات المشخصة بهذا الوصف لان من  
سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل من جبريل يجاب بما يفيد  
تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا (قوله والمقدمة الاولى) اي معناه  
النجار ام الخياط غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى والالفاظ في الجواب عن قولك  
من زيد بان يقال هو ابن عمرو او بطة مع عدم كونها اوصاف لانها من اقسام العلم  
والجواب انه انما يجاب في السؤال بمن بالالفاظ والكنى لانها في معنى الذات  
المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل السكاكيني في شرح المفتاح  
من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة  
(قوله وكذا الثانية) اي الوصف متعين للخبرية ايضا ممنوعة لانه لما كان المراد به  
الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اريد به  
الذات ويحكم بالاتحاد بينهما او بأقل بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف  
متعين للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من انها للسؤال عن العارض  
المشخص وتأويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد (قوله وتطرق الابهام)  
اي تطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب اهما تنكيراً لانه  
انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث الوضع (قوله ولا ينبغي ضعفه)  
لان كلمة من دالة على واحد منهم من ذوى العلم صالحة لكل واحد منهم على

سبيل البديل كرجل وكون كل واحد من المسميات التي هي المدلول لها معرفة  
لا يقتضي كونها معرفة (قوله الضابط اه) فيه اشارة الى ان كونها معرفة  
اي معلومين للسامع لا يشافي كون الكلام المركب منهما مفيد الجواز كون  
النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونها متعددين في الخارج  
فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج (قوله بكونه وصفا) اي امر قائما  
بالآخر (قوله تجوله خبرا) مثلاً اذا عرف السامع زيداً بعينه وعلم انه كان  
من انسان انطلق ولم يعرف انصاف زيداً به المنطلق المعهود ووردت ان  
تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالباً لتعيين ذلك المنطلق ويقول من  
المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله ومنه لعاب الافاعي  
القائلات لعابه) اي لعابه مثل لعاب الافاعي جمع افعى آخره وأرى الجنى  
شارته ايدي عواسل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيهه بمداد قلم الممدوح  
بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الاتيان  
لوجود القرينة الارى العسل والجنى ما يجتنى ويؤخذ طرباً شارته اي جنبته  
واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة  
اذ لم يسه الايدي من اجتناء كذا في شرح المفتاح الشريف (قوله وفيه ان  
مثل هذا الوهم) لا ينبغي ان القائل بما مر الفاضل الهندي وهو قسراً التساوي  
بكونهما متساويين في رواية التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره المحشى رحمه الله  
واعل مسألة التساوي في التخصيص مختلفة في شرح التسهيل للفاضل  
المصري المعتبر المساواة في اصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح  
رحمه الله وفي العباب او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما  
مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود (قوله افوات  
التفصيل) المطلوب في المقام (قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلاً اه) اي المراد  
بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعنى قوله ان يكون مستنداً اليه متحلاً لصحبه  
فان الخبر لا يكون فعلاً صرفاً بل جملة وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوي  
لانه يحتاج الى التأويل ليكون مدلول الخبر فعلاً له وينتقض بمثل قائم زيد فان  
الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (قوله  
بان المراد فعل صورة) والخبر وان كان جملة في الحقيقة فعل صورة لاستتار



الفاعل وكونه امر متواليا (قوله وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظ له) يعني اذا كان المراد الفعل صورة تخرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظ له مع ان المصنف رحمه الله صرح في شرحه بانه احتراز عنه (قوله ذلك المبتدأ مشتمل اه) فهو داخل في قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (قوله لوجوب تقديم المبتدأ) لانه ان قدمت الخبر مع الا انعكس المعنى كما مر في تقديم الفاعل وتأخير الخبر وان قدمته بدون الا يلزم حصر الحكم قبل تمامه (قوله لتكرار العلم) في وجوب تقديم الفاعل وتأخير الخبر (قوله من لم يقل اه) يعني ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ اذا كان الضمير بارزا حتى قيل في قوله تعالى ثم عواصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ ان مقدما الخبر ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل لانه من دفع بادنى تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد علامتين (قوله نحو غلام زيد راكب) اى على ما فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر (قوله منحصرا في الاستفهام) سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد (قوله واما جواز اه) مع ان الموصول منع صلته بكلمة واحدة (قوله لا يؤثر في صلته معنى) فلم تحتل صدارته بوقوعه صلة (قوله بسبب الجراء) اى حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور (قوله ليس الا في الظرف المستقر) فان في الظرف الملقى يجوز تقديمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده متوكل (قوله بان يتوسط اه) بان يقال زيد على التمرة مثله (قوله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اه) فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحلا للضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس متعلق بغلام تعلق الموصول بالعامل بناء على ان العامل في المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهرا (قوله اذا جعلت مثله مبتدأ) بان نصبت قرينة على كونه مبتدأ والافلام رجل متعين للابتداء تية لكونهما متساويين في التخصيص بالانضافة (قوله بشرط ان لا يكون ان بعد اتا) قيل

اذالم يكن ان فياية عين موقعا للمبتدأ ليشمل نحو لولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله لصدارتها) اى صدارتها فلا يجوز تقديم ما في حيزه عليه (قوله لانها موصولة) اى حرف موصول لانها لانتم جزأ من الكلام الا يصلتها عن الجملة التي بعدها (قوله لانها جملة تامة) اى ان المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير موقولة بمفرد والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظا وتاليا (قوله لجوازه) اى لا يرفع محبي خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن بالظرف تعلقه بخبر ان (قوله وجوازه) اى لجوازه لى المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة (قوله للتقليد) اى مع التحقيق لان التحقيق لا يزول عن قد اصلا كما سيجي بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على انضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيرا في نفسه (قوله او التحقيق) اى لمجرد التحقيق نظر الى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء (قوله اما غير واجب) بان يصح كل واحد منهم ما خبر المبتدأ بدون الاخر (قوله او واجب اه) لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل (قوله وحينئذ يجب العطف) لان ترك العطف يؤهم كون كل واحد خبرا برأسه (قوله وتوجيهه) دفع لما يرد من ان العطف يقتضى شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالواو تفيد شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اى توجيهه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الجمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين جزئى المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احدا الخبرين لاحدهما والاخر للاخر اعتمادا على فهم السامع يعنى ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ (قوله وايضا في المعطوفين اه) والا يمكن كل واحد منهما من تبطا برأسه (قوله لان المبتدأ) اى هما مفكولا تقديرا اذا الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكولا تقديرا بان يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك لا يلبق هذا اسود وايضا فان في كل من الجزئين ضميرا راجعا الى



المبتدأ لانه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما في قولك  
زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى كما يقال النار نج  
اصفر اى قشره وسيجيء تفصيله (قوله جاز ان يكون قوله اه) بان يراد من غير  
تعدد الخبر عنه (قوله ويؤيده اه) فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا  
في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين  
اذا استعماله بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله  
ويستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعين احدهما (قوله لان  
المقصود) اى مقصود المتكلم بقوله هذا حلوا مض اثبات الكيفية المتوسطة  
بين الطعمين في جميع اجزائه لانه الطعم الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد  
من الطعمين ويستفاد من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق  
اللزوم (قوله بناء على ان الطعمين امترجا) واختلاطا في جميع الاجزاء فانكسر  
احدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة (قوله فعلى هذا القول) اى على  
القول بكون المقصود اثبات الطعمين وعلى ما قلنا من ان المقصود اثبات  
الكيفية المتوسطة (قوله قلنا جازاه) يعنى انما يلزم الضمير في الصفة  
اذا كانت مسندة الى شئ تربط به اما اذا لم تكن مسندة الى شئ كما فيما نحن فيه  
فان المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلقهما عن  
الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن  
جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شئ ممنوع لا بدله من شاهد وقد نص  
الشارح الرضى في بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر  
لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر ان الانسب بقواعد العربية ان في كل  
منهما ضميرا يعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه  
المحشى رحمه الله فتدبر وقال ابن يهيش ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما  
مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من  
التعسف (قوله ان قلت فينبغي اه) اى اذا لم يكن ضمير المبتدأ فى شئ من  
الجزئين فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تنمية المبتدأ بوجهه وتأنينه  
مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن حلوات  
حامضات وهى حلوة حامضة (قوله لكن لما لم يكن المجموع اه) وذلك لان

المجموع انما يقبل الاعراب اللفظى والمخلى اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب  
بين الجزئين ههنا اما الاسنادى والاضافى والتوصيفى فظاهر واما الامتراجى  
قلان المركب الامتراجى من اسمين اما بتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر  
او حرف الجر نحو بيت بيت او لا بتضمن الحرف وهو لا يكون الاعلى (قوله اعلم  
انك اه) لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما بالخبر  
الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدأ باحدهما  
وجزء آخر بالجزء آن متصلا لتشاركهما في الاحكام فقال اعلم (قوله  
فحكمه حكم هذا حلوا مض) في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى  
وخلق الخبر عن ضمير المبتدأ (قوله قيل هذا الوجه اه) فانه الشارح الرضى وهو  
الموافق لقواعد العربية (قوله لشهادة مطابقةهما اه) يقال هما ابيضان واسودان  
وهم سود وبيض (قوله كالمطابقة في المثال المذكور) اى هذا حلوا مض في انه  
لما جرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال (قوله  
ولان الضمير اه) هذا البحث مما اورده السيد السند قدس سره في حواشى  
الرضى وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وبيض انما هو باعتبار اتصاف  
بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من  
الخبرين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض من شئ  
واحدا اسود وبعض منه ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك  
يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث (قوله  
لا الى نفسه) اى لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى تكون مطابقة له لا يلا  
على ان في كل منهما ضمير المبتدأ (قوله فيكون من قبيل هما عالم جاهل)  
في ان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعنى جزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن  
فيه مفكوكان في هذا المثال (قوله ويدفع الاخيرا) اى يدفع البحث الاخير  
بانه لو كان الضمير في كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تشبيه الضمير  
وجعله في الخبرين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد الابعاض بان يتصف  
البعضان او الابعاض منه بالسواد والبعضان الاخران او الابعاض منه  
بالبياض (قوله المزايا مع بين الحلاوة والجوضة) لا يخفى ان المناسب  
لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يعبر عن المزايا



بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب من ورم من مزيج الحلو والحامض  
(قوله وفي هذه الصورة) أي ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى  
(قوله لا يجوز العطف فيه أصلاً) فكيف يصح إطلاق قوله وفي هذه الصورة  
ترك العطف أولى (قوله مثل هذا جامع نافع) على أن يكون النافع اتباع الجامع  
وأما على ما زعم بعضهم من أن النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظاً  
ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الأمران من غير أولوية (قوله أنه من باب  
التأكيد حقيقة) قال الشارح الرضى التأكيد اللفظي على ضربين  
لأنك إما أن تعيد اللفظ الأول بعينه فتجوز في زيد زيد أو تقويه بموازنه مع  
اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى اتباعاً (قوله فليس من باب تعدد الخبر) فهو  
خارج من المقسم فلا شك كمال في صحة إطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك  
العطف أولى (قوله من امتناع تعدد الفاعل) فإن المراد منه بغير العطف  
إذا شك في جوازه مع العطف (قوله الإضافة بيانية) أن كان المراد بالشرط  
المعنى المصدري أعني الاشتراط ولا مية أن يريد به حرف الشرط (قوله ليس  
معنى الشرط اه) الشرط قد يكون مسبباً من الجزاء فتحو أن كان النهار  
موجوداً فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين لأمري ثالث فتحو أن كان النهار  
موجوداً فالأرض مضيئة (قوله فلا يراداه) لأن لصوق النعمة بهم ملزوم  
لصدورهما من الله (قوله يوافق كلام المتزاه) حيث قال وكلام المجازاة تدخل  
على الفعلين السببية الأولى ومسببية الثاني (قوله فإن الجمل الجزائية اه) دفع  
لما يتوهم من أن مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة  
الخبرية مسبباً عما قبلها لا لاخبار به وحاصله أن الجمل الخبرية قد تصدبها ما هو  
لازم لمعانها لا لاخبار بها كما في قولك أن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس  
أي أن أكرمتني اليوم فقد علمت أنك أكرمتك أمس في المطول أن الجملة الخبرية  
كثيراً ما تؤدي لأغراض أخرى فائدة الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك  
فإن المشركين لما جملوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سبباً لاخبار  
بصدورهم منه تعالى (قوله وذلك ظاهر اه) إذا لصوق متأخر عن الصدور  
فكيف يكون سبباً له (قوله لأن من المعلوم اه) من المعلوم استناد اللصوق  
إلى ما هو وصفته تعالى أعني الإيجاد والاعطاء وأما كونه مستنداً إلى الصدور

والمعلومية التي هي صفة النعم فغير معلوم وهذا البحث مبني على ما حققه  
السيد قدس سره في تعريف الدلالة بقسم المعنى من اللفظ من أن القسم صفة  
المعنى أو السامع ولا يصير بالقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى  
الإيجاد والاعطاء إلا أنه مركب لا يشتق منه بخلاف الإيجاد والاعطاء  
كما ذهب إليه المحقق التفتازاني (قوله دخيل في هذا المعنى) أي معنى السببية  
لأنه ليس من كلمات الشرط كمن وما (قوله خالف الشرط اه) مع كون خبره  
كالجزء الذي يجب فيه الفاء أعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط  
فلا يرد أن الشرط أيضاً قد يجوز ترك الفاء في جزائه بأن كان الجزاء مضارعاً  
مجرداً عن لم أو مصدرية (قوله في جواز ترك الفاء في خبره) وأن قصد السببية  
على مانص عليه الشارح الرضى فما قيل أن قصد السببية لازم للشرط إذا  
فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفاء بده  
بدون قصد لها فلذا افتقرنا بصحة الدخول على الخبر ولو روم في الجزاء ليس بشيء  
(قوله وفي جواز كون الظرف) يعني أنه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط  
شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده صريحاً في الفعلية بل يكون يقدر  
معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا في جواز أن لا يكون مبهماً وأن  
لا يكون ما بعده مستقبلاً للمعنى كاسماء الشروط فتحو أن الذين فتحو  
المؤمنين والمؤمنات الآية (قوله تعريف الجزئين اه) أي لا دخل لتعريف  
الجزء الثاني في حصر المسند إليه في المسند لأن تعريف كل من الجزئين  
يقضي حصره في الآخر فكان اللاتق أن يقول تعريف كل من الجزئين  
يقضي حصره في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم أما حصر المسند في المسند  
إليه فقطاهر لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا يتحصر في المبتدأ المتضمن  
وأما حصر المسند إليه في المسند فلأن المبتدأ الداخل اه وبما ذكرنا ظهرك  
أن تعريف الجزئين ليس للحصر (قوله من هذا الباب) أي من باب المبتدأ  
المتضمن للمعنى الشرط (قوله لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك  
مفيداً للحصر (قوله فتقول أنه) أي التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر  
مطلقاً في جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول  
(قوله الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا زيد الأسد (قوله



والحق ان التعريف (اه) اي تعريف اسم الاشارة اذا اشيرة الى الجنس بمعونة  
كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف  
المذكورين واللام يحصل الضبط (قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة  
كلمات الشرط) بدليل مخالفة ما في الاحكام فان التضمن الذي بواسطة كلمات  
الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعاً وجرم الجزاء اذا كان  
مضارعاً وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن  
المذكور ههنا (قوله ذلك اشارة الى المبتدأ) اي لفظ ذلك اشارة الى مجموع  
ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء اعني المبتدأ المتضمن (قوله ولا يخفى  
ان مواد النقض ليست مندرجة اه) اما على توجيه الاول فلان التضمن  
في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني فلا تنقاه  
تقريب صحة دخول الفاء في حيز المواد لان دخول الفاء واجب فيهما (قوله  
كاسمي الفاعل والمفعول) فانهما في الحقيقة فعل لان الصلة لا تكون الاجلة  
خبرية غير الى صورة الاسم لكون الموصولة في صورة لام التعريف (قوله  
لانهم ما في حكم لفظ واحد) لاشتمالهما في الصدق (قوله وكذا الحال  
في المضاف والمضاف اليه) اي المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكمه  
لكون المضاف اليه من تنمة المضاف (قوله ينبغي ان يقول به اه) انما قال ينبغي  
لما في الرضى من انه لا يستلزم كعود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف  
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيراً في الاباحة فجاز الجمع  
بين الامرين فحوجا الى الحسن او ابن سيرين صار كالواو وقول الشارح رحمه  
الله اي باجدهما ما يبان للامراد لا تقدير المضاف كما يترأى (قوله وهو غير  
نادر) بخلاف الماضي الباقي على مضيه فانه نادر كما مر (قوله ليست لفظية  
او لترديد) اي لاحد الامرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد  
في وقوعهما صلة او صفة (قوله بل للتخيير) فان قلت كلمة او انما تجيء للتخيير  
اذا كان في الامر نص عليه في الرضى قلنا ههنا واقعة في الامر تقدير اي  
كلمة بآبني او في الدار كما في خصال الكفارة (قوله فالمراد بالجنس) وهو امر  
متعين لا عموم ولا ايهام فيه (قوله فتكون الفاء فيه) اي في فانه ملائمة لكم زائدة  
على ما لا يخفى من جواز انما في جميع خبر المبتدأ المذكور زيد فوجد

(قوله)

(قوله او يكون الموصول خبراً) اي يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع  
صلته وخبره خيراً لان حقيقة يكون التضمن ان في منه وانه لا ينفك بخلاف  
ما اذا كان صفة للموت والخير فانه ملائمة لكم فان الضميرين واجعان الى الموت  
(قوله لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلاً في معنى الشرط (قوله  
ومتقتضاه امتناع اه) في دخول النواحي تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات  
الشرط فلا يوضح دخول الفاء في حيزه (قوله لانهم لا تغير معنى الكلام) بل  
تؤكد وتتحققه فدخولها كالدخول فلم تضعف المشابهة (قوله هذا مبني اه)  
اي المراد بقوله والشرط والجزاء بمجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله  
من ان لم يت ولام بل يخرج ان الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الانصالي بين  
الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند في حواشي المطول وليس الحكم  
في الجزاء او الشرط قيد له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني ولا شك  
ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الانصالي من قبيل الاخبار وان كان  
الجزاء في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء  
من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء فحجوان جاء لزيد  
فانضربه وهذا لا يراد مبني على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره  
المحقق التفتازاني وذهب اليه الشارح الرضى واما على ما حققه السيد  
السند رحمه الله من انه لا بد من التأويل فلا يراد (قوله لا بد وان يدعى اه) يجوز  
ان يكون تبيناً لمكلام الشارح رحمه الله ويجوز ان يكون ايراداً على الدليل  
الذي نقله عن القوم (قوله نقل عن المصنف رحمه الله) بقوله السيد السند  
في حواشي الرضى (قوله منع سيبويه) اي ما نقله الزنجشيري من منع سيبويه  
(قوله فقد استشهد اه) اي استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت  
الذي الآتية فكيف يمنع صحة الدخول (قوله في مخالفة الواضحات) يعني مجيء  
الفاء في خبر ان واضح اكثر وقوعه في القرءان الجيد وكلام الشعراء فيبعد  
منه وقوعه في مخالفة الواضحات (قوله القلاء بالفتح والمذا) في تاج البيهقي  
القلي والقلية والقلاء دشمن داشتن وفي الصحاح واقاموس وشمس العلوم  
ما معناه القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فخصيصه بالفتح  
والمد وتفسيره بدشمن اي بسديد (قوله والدواعي مذكورة في علم المباعدة)



في تعيينه او ادعاء تعيينه او تعظيمه او تحقيره او تأني الانكار لدى الحاجة وغير ذلك (قوله لانه ركن) بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها (قوله اصيلى) اى مقصود لانه بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلما اقدى يجب حذفه فرقا بين الاصلى والدخيل في الركنية (قوله مما لا يعتمد به) في الرضى دخول نواحي المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ (قوله لان في الاقنانه) في القاموس اثنان اخذ في فتون من القول والفن الضرب من الشئ والتزين وتغيير المؤلف اى الاعراب المؤلف (قوله زيادة تنبيه) لتوجه الخواطر الى الحوادث (قوله وايضاظ للسامع للاصغاء اليه) متعلق بالايضاظ على تضمن معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء (قوله وذلك) اى زيادة التنبيه (قوله يعنى به زيادة اعتناء) انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجرائه على موصوفه (قوله فكأنه اراد) اى القاطع للوصف انه اى الوصف امتاز من بين صفات الممدوح (قوله فلم يبين اه) فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان في القطع دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيزيد زيادة المدح والذم والترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يفهم حينئذ كونه تابعا مقطوعا عن التابعية (قوله وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوي وان كل واحد منهما ما تصح ارادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين (قوله لا تعين اه) قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وهما المطلوب اثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه (قوله وذلك) اى الوقف عند ذكر القسم ثابت لان الاصل في المفردات اى الكلمات التي لا تركيب مع ما بعدها الوقف (قوله الغاء للعطف) في الرضى وهو قريب (قوله جلا على المعنى) فان في اذامعنى المفاجأة (قوله واهله اراداه) اى والا فلا شرط ههنا فلا جواب (قوله وفيه انه لا يجوز حذفها) قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس

من لوازم الزوا تدصرح به ابن هشام في معنى اللبيب (قوله خبر عن السبع) اى فيما يمكن السبع ولا يجوز على هذا القول ان يكون اذامضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا في الرضى (قوله وفيه انه لا يطردها) اذ لا معنى لقولك فيما يمكن السبع بالباب (قوله وجعله بدلا من سيف) اى جعله بالباب بدلا من اذا تعسف امام معنى فلم يدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه يجب كون بدلا باعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظا (قوله لان الزمان اه) قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه (قوله وفيه انه يلزم اه) وفيه تكلف لان اذا انظر في غير متصرفه على الصحيح (قوله ان فاجأت اه) فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي (قوله ولو قيل اه) اى على تقدير جعله ظرف زمان (قوله كما في الوجوه الاخر) وهى الوجوه الثلاثة المذكورة واحده منها في الشرح واثان منها في الحاشية (قوله اى قبل ملازمته) فالمعنى في ما التزم العرب اى قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه (قوله الاظهر اه) انما قل بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح رحمه الله اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله جوازا في خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو اظهر واشيع بخلاف ما اذا قصر ما بخبر فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بحذف وجوبا فتكون ظرفية الموصوف للصفة فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر بل حذف الخبر (قوله لان الذهن ينساق اه) فكأنه قيل في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر (قوله فيغنى عن اداء الضمير) اى يتفغ كونه واقعا في التركيب تقع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال ما يغنى عنك هذا من باب الافعال اى ما يتفعلك والغنى بالفتح النفع كذا في الصحاح (قوله ليس الا الظرف) لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لخصوله (قوله والتقدير اه) وهو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل او شبهه (قوله الا زراة) جوار مندى غودن لا يظهر لادخال الياء فائدة والاظهر ما في التاج وخوارداشتن ويعبدي بالياء وفي القاموس ازرى باخيه ادخل عليه عيبا (قوله كما يترأى) اى التثام مثل التثام يترأى اى



ويظهر في بادئ الرأي في الرضى ان الظاهر منها انها الواقي تفيد امتناع الاول  
لامتناع الثاني دخلت على لاومعناها مع لا باقى على ما كان كما ينبغي مع غير  
لا من حروف النسب في مثل قولك لولم تشمتنى لشمتك (قوله واليه ذهب  
الكسائي) اى الى كونها مركبة من الواشريطة ولا النافية ولذا اوجب تقدير  
الفعل بعدها (قوله هي الرافعة) في شرح التسميل للفاضل المصبرى قال الفراء  
لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاكة ما قيل  
لا يفتنى انه لا بد من القول بحذف المستند في الكلام فيثبت ان كان خبرا يلزم  
كون المستند اليه معمو لا يعمل لفظى دون الخبر (قوله ولا يفتنى قصوره)  
في شرح التسميل يبطل قول الفراء ان لولا لو كانت عاملة لكان الجراولى بها  
من الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزم منه يعمل  
الجزم (قوله قال الشيخ الرضى اه) وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في تسميل  
ابن مالك حيث قال وقيل حال ان كان المبتدأ او معموله مصدرا عاملا في مفسر  
صاحبها او مؤقلا بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا وما قاله الرضى  
موافق لما في شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون المبتدأ مصدرا او مؤقلا  
بمصدر او فاعل تفضيل مضافا الى مصدر او مؤول بمصدر اعلم ان الاختلاف  
بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربى زيد قائما داخل فيما نسب الى  
كليماء عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضى وما قيل ان ما ذكره  
الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما ليس بشئ لان المصدر  
المذكور لا بد ان يكون مضافا لاحدهما ليصح وقوعه مبتدأ (قوله نحو  
تضاربنا) فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجهه مفعول  
من وجهه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل  
والمفعول معا ولا يفتنى ان تضارب لازم لما تقر ان تفاعل اذا بنى من متعددا الى  
مفعول لم يعد فهو مضاف الى معموله الذى هو فاعل في الحقيقة فالظاهر  
ما ذكره الشارح رحمه الله (قوله اسمية كانت) نحو قوله صلى الله عليه  
وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (قوله او فعلية) نحو على يريد  
كان ذامال ويقال سمع اذنى زيد يقول ذلك اى سمع اذنى كلام زيد حاصل  
اذا كان يقول كذا وفيه خلاف الفراء (قوله على الاصح) اذا حال فضاه وقد

وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه  
ينكر ويجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربى  
زيدا ابو قائم كما في كلمته فوه الى فى (قوله السويق) من حد نصروكذا  
بل (قوله صحاح) في آخر الحاشية اسم كآب في اللغة نقل الشارح قدم سره  
معنى اللات منه (قوله لما قالوا اه) ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية  
للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون الخطب بعضامنه فيلزم كون الزمان محلا  
للمزمان (قوله او عبارة عنه) اى يكون بمعنى المصدر وهو فاعل التفضيل مضافا  
الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كذا في الرضى (قوله وفي شرح التسميل)  
ناقلا عن الانصاح هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما  
اضيف اليه اضافة بعض للكل او كل للجميع والمعنى ان يكون المضاف  
مصدرا فى المعنى نحو اكثر شربى واقل شربى وايسر شربى والسويق ملتوتا وكل  
ركوبى القوس عاريا (قوله لورفع قائم اه) فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن  
فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر (قوله جاز هذا التقدير) اى  
تقدير الزمان مع ما المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير فتقول الرضى ويجوز رفع  
الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمان ببيان بلواز عدم التقدير وقوله ويجوز  
تقدير زمان الى آخره ببيان بلواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك منصوص  
في الرضى فها تامل جواز الرضى جعل المصدر فى الخطب ما يكون الامير قائما  
حينئذ اى الخطب اوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من  
المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ايس بشئ كيف وقد نص الرضى بكون  
افعل التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر كما مر (قوله فلا يقول ضربى  
زيدا قائم) وكذا لا تقول اكثر شربى السويق ملتوت اذ لا يجازى اول الكلام  
حتى يؤنس به فى الاخر (قوله لان نسبة الخطب الى الكون مجاز) لان المعنى  
الخطب اكون الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على  
جهة المجاز لكونه خطيبا حال تلبسه بتلك الاكون (قوله والمجاز يؤنس  
بالمجاز) فى شمس العلوم آنسه تقيض او حشه اى المجاز فى اسناد قائم الى  
الخطب الذى هو بعض الاكون يؤنس بالمجاز الذى هو فى اول الكلام وهو  
جعل الكون الخطب وانما كان اسناد قائم الى الخطب مجازا لان الخطابة صفة



الاعيان دون المعاني (قوله ويجوز ان يقدر زمان الخ) اى على تقدير رفع قائم  
يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا  
يشترط فيه كونه مصدرا يعنى حينئذ يكون التقدير اخطب اوقات كون الامير  
قائم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعال التفضيل يكون بعضها  
مما اضيف اليه ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا (قوله  
نحو نهاده صاتم) اى جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون الامير  
خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه فقوله لشروع تقدير  
الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من اسناد قائم الى  
الزمان الذى هو اخطب (قوله ويؤيده) اى يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذى  
هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبارة عن الزمان  
(قوله لان الاخبار عن ضرب زيد) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف (قوله  
يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر) اى عن ياء المتكلم او عن زيد لا عن  
ضمير حاصل لانه عائدا الى ضربى وهو ليس بقائم (قوله فان كان عاملا) اى  
عامل قائما كان بعينه مذهب الكوفيين لانه حينئذ يكون قائما لقيد المبتدأ  
والخبر الحصول مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما على قائما  
في هذا الوجه مؤخر ا على مذهب السكوفيين (قوله لزوم اختلاف عامل اه)  
لان عامل ذى الحال هو المصدر (قوله لم يلزم شئ) من ذلك المذكور من  
تقييم المبتدأ واختلاف العامل (قوله حال من ضميره) اى ضمير كان الراجع  
الى زيد فيكون العامل فيهما كان (قوله ومن تمة الخبر) فيكون الحال قيما  
للخبر للمبتدأ (قوله وقد نقض في لزوم الاتحاد) اى اتحاد عاملهما ليس بلازم  
واليه ذهب ابن مالك (قوله ثبت على هذا وجه آخر) اى ثبت على تقدير عدم  
لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذى  
ذكره الشارح رحمه الله وهو ان يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير  
اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا من فاعل ضربى او مفعوله  
(قوله لا يحتمل معنى الشرط) وهو كون ضربى معاقبا بذلك الوقت كنه تعليق  
الجزء بالشرط (قوله واذا هذه للاستمرار) لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل  
ان يقدر اذا الاستقبال ويقدر اذا الزيد الذى (قوله مع الجملة المضاف

اليها) قيل الواجب المضاف هو اليه الكونه صفة جرت على غير من هو له وليس  
بشئ لان المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا (قوله ولم يثبت في غير هذا  
المكان) اى حذف اذا الظرفية الحالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه  
لم يثبت في غير هذا المكان فلا يرد ما قيل ان في مواضع القام القصيحة تحذف  
اذا مع المضاف اليه وهو كثير (قوله ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظيره  
وان كان الحال مؤديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءنى زيدا كما جاء وقت ركوبه  
(قوله انما عدلوا عنه) اى عن معنى الناقصة الى التامة (قوله لان مثل هذا  
المنصوب) اى الذى يجيى بعد المصدر المضبوط بالاضوابط المذكورة (قوله  
وذلك) اى كون المقصود عموم المبتدأ ثابت (قوله لان اسم الجنس  
المعروف باللام) او بلاضافة فعلى ضربى زيدا قائما لجميع افراد الضرب الواقع  
من المتكلم على زيد حاصل قائما (قوله دفعا للترجيح بلا مرجح) من ارادة بعض  
ما يقع عليه دون بعض (قوله ولا يجوز حذف الموصول اه) الا ان يقال اذا  
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول  
معناه ان تقدير مالك وزيد امالك وملا بسبك زيدا (قوله اى ماضى بي اياه اه)  
وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا اى ما اكثر شربى اياه الا شربه ملتوتا  
(قوله امتناع تذكيره اه) يجوز الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع  
فمفعول ضربى زيدا كله وضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غير لغوية معنى  
الفعل عليه كذا فى الرضى (قوله لا يخفى ان استفادة اه) بيان لضعف ما ذهب  
اليه البعض لانه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب اذ على  
تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر (قوله قال الشارح الرضى)  
رسمك عليه بما فى نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن (قوله ولوانى مع)  
بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التى هى  
بمعنى مع اى تكون خبرا مع ما بعدها (قوله وفيه ان المعطوف اه) يعنى ان الواو  
وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان  
صيغته معطوفا على المبتدأ لم يكن خبرا (قوله ولا يجوز اه) عطف على قوله  
لا يصح ابد الالامع المعنوى من كون الواو مع ما بعدها خبرا وحاصله انه  
حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بان يقبل يجوز



يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عنه لعدم قابليتها له لكونها في الاصل  
 حرفا كما قيل في نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب  
 بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها  
 عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ذلك القول  
 لا يصح لان مع اداة (قوله لا يستحق الرفع لفظا) قيد بذلك لانه يستحق الرفع  
 محلا نيابة عنه عن عام له في نحو زيد مع عمرو (قوله حتى ينقل اه) يعني نقل  
 الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية فرع استحسان الاعراب لفظا اذا لمعنى  
 انقل الاعراب المحلى لعدم تعذره ومع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف  
 ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها (قوله بل يكون اه) عطف على لا يستحق  
 اى مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا عادم التصرف لازم النصب  
 وفي قوله منصوبا اختيار لما ذكره الرضى من ان مع معرب لدخول التنوين  
 في نحو كانهما وانجرا بهن وان كان شاذا في نحو خرجت من معه فظاهر  
 كلام سيبويه انه مبنى (قوله الضيعة في اللغة العقار) في الصحاح الضيعة  
 العقار والعقار بالفتح الارض والنخل ويقال ايضا في البيت عقار حسن  
 اى متاع واداة وقوله والمتاع عطف على الارض (قوله وههنا كناية  
 عن مصنفها) كلامه صريح في انها مستعملة بمعنى الصنعة اعنى الحرفة  
 بطريق الكناية لكن في الاساس انها الحرفة في الحقيقة وفي سمس العلوم  
 لا تعرف العرب من الصنعة الا الحرفة وفي القاموس الضيعة العقار والارض  
 المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار  
 في الاغلب تابع ورد بف لاصنعة مسبب عنها (قوله عن مصنفها) على صيغة  
 اسم المفعول في الاساس وهو طائفة مصنف وصنف الكلمة اذا غيرها وزيادة لفظ  
 مصنفها المجرد لطف الاداء لا دخل له في المنصود (قوله انظر وفساد المعنى)  
 اذ ليس واحدا من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل (قوله لانه ليس مقصودا)  
 يعنى ان المعنى وان كان صحيحا لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق  
 ان كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها (قوله  
 المنصود واضح اه) يعنى ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بضيعة  
 كل رجل اما بان يكون اى واحد يفرض مقرونا بضيعة كل رجل وذلك بين

البطالان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا مقرونا بضيعة وهذا هكذا وهو  
 المقصود وهو واضح فلم يبالوا باسم العبارة معنى ظاهرا فسادا بادنى تأمل  
 (قوله قيل في توجيه التقدير) اى تقدير الخبر كان الاثنى ايراده تحت قوله  
 اى كل رجل مقرون مع ضيعة (قوله فيجوز سدها مسددا للخبر) استكونه  
 من معمولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ وقد راى الخبر مقرونا  
 فانه حينئذ يكون من تمة المبتدأ متقدما على الخبر لا اشتراكا فيه ولا يجوز  
 نيابة المبتدأ عن المتقدم كما سيجي (قوله حذف المؤكدة) على صيغة اسم  
 الفاعل واذا لا يجوز كما سيجي لفوات الغرض من التأكيده (قوله وجواز  
 النصب اه) لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا وجاز العطف  
 فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مختص بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا  
 (قوله لان ضيعة اه) مع ان وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط  
 بان يعطف عليه اسم بالواو (قوله فبان حذف المؤكدة اه) فيما نحن فيه  
 من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر تأكيده (قوله لا بد له  
 من فعل اه) ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعة المقارنة المدلول عليها بالواو  
 فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب اه اى صورة الكلام حيث  
 حذف الخبر واقم المعطوف على ضميره مقامه (قوله كما تقول زيد قائم وعمرو)  
 التشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اختلفا في كونه  
 مقدرا في احدهما مذكورا في الآخر وفي ان خبر المعطوف محذوف بقرينة  
 غير المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعة وضيعته مقرونة  
 معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد ثبوت مسده  
 الا ان يقال اجزى المعطوف مجزى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف  
 خبره (قوله كما هو الظاهر) لفظا عمله الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر  
 بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبر من لا معطوف عليه والمعطوف  
 وتكرار المعنى (قوله ولا يجوز اه) ولو جاز نيابة المقدم عن المتأخر لانه عليه  
 بنى نيابة قائما في ضربى زيدا قائما عن الخبر المقدر متأخرا كما هو مذهب  
 الكوفية ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد ثبوت  
 مسده (قوله لانه من تمة المبتدأ) لاشتراكهما في الخبر لا لكونه معطوفا على



المبتدأ على ما وهم (قوله لهذا الخبر حينئذ ان اه) هذا بناء على ان المتن في حكم  
 تكرير الواحد فله حينئذ ان لانه خبر عن كل واحد منهما (قوله ومثلهما للقسم)  
 بان لا يستعمل الا للقسم على تعيين الخبر وهو قسمي اى ما قسم به (قوله فنجو  
 امانة الله) من عهد الله وعين الله والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من  
 طاعته كانه امانته تعالى يجب عليهم ان يؤدوها (قوله لا يجب حذف خبره)  
 بل يجوز ان يحذف كافي المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى  
 عهد الله وعلى عيني الله (قوله في قسم السؤال) اى في قسم يكون جوابه امرا  
 او نهيا او استعفاء (قوله اشار به اه) اى اشار بآية او كناية او المفسرة الى ان من  
 المرفوعات مقدرة في المتن على انه خبران وفي جملة من المرفوعات برأسه اشارة  
 الى انه ليس داخل في خبر المبتدأ كما ذهب اليه الكوفية (قوله بقرينة ما سبق)  
 وهو قوله ومثلهما المبتدأ والخبر (قوله ابتداء كلام) اى جملة ابتداء ثبوت ليس لها  
 محل من الاعراب سبق لتعريفه (قوله وانما لم يقل) اى غير الاسلوب السابق  
 هم ناسوا قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المبتدأ محذوف خبره (قوله فلم يفصل بما  
 هو مشعر اه) وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله  
 عن الفاعل (قوله لضعف اه) دليل الكوفية يعنى انها حروف ضعيفة فلا تعمل  
 على النصب والرفع والجواب ان عملها المشابهة الفعل المتعدي فتعمل على  
 ما تشبهه (قوله ولان اقتضاءها اه) وذلك لان معانيها من التأكيد والتشبيه  
 والتثني والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء (قوله ان قلت اه) اى  
 لان سلم صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد على كل فرد من افراد المعرف لانه  
 ان اعتبر العطف في قوله خبران واخواتهما مقدما على الحكم فيكون المعرف  
 مجموع اخباران واخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع  
 بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف  
 كل واحد من خبران وخبر اخواتها والتعريف وان كان صادقا على  
 خبران لا يصدق على اخبار اخواتها لانها ليست مستندة بعد دخول احدها  
 (قوله قلنا المعرف حقيقة اه) جواب باختصار الشق الثالث (قوله وانما لم  
 يعمل اه) اى لم يعمل كلام المتن على توزيع الحروف على الاخبار بحيث  
 يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظ

احد وذلك بان تجعل اضافة لفظه خبرا الى ان واخواتها للاستغراق فيكون  
 التقدير جميع اخباران واخواتها وفي التي اسندت بعد دخولها على معنى  
 ان كل خبر طرف هو المسند بعد دخول ذلك الطرف (قوله لان المقام مقام  
 التعريف) والتعريف انما يكون بالماهية دون الافراد فالتعريف للافراد غير  
 ملائم له (قوله وان المناسب اه) يعنى ان المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد وهم هنا خبران مقردوان حملت الاضافة  
 على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع (قوله فبالعمل فيها)  
 بالنصب والرفع اقطبا او تقدير او محلا (قوله فلا نصيب) الانصبا  
 كشيد شذن كذا في التاج (قوله ينسحب الى المحكوم به وعليه) بمعنى  
 ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتثني  
 والترجي والاستدراك الملقى به ينحصر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع (قوله  
 وعلى كل تقدير) سواء كان اريد بالايثار ايراثا فيما افظا او اريد بالايثار فيما  
 معنى وفيما اشارة الى ان كلمة اول التخيير لا لتعميم والا لكان الواجب ان يقول  
 وعلى هذا لا ينقض وانما حمل على التخيير اشارة الى انه لا حاجة في دفع النقص  
 الى ارادتهما معا لا تنفاه كل واحد من الاثرين في مواد النقص (قوله وبخبر  
 المبتدأ) اى لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة  
 او المكسورة المكسورة عن العمل بما اذ ليس دخوله لاثبات اثر اصل اما اللفظي  
 فظاهر ابطال عمله واما المعنوي فلانه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى  
 الذي كانت موضوعا له اعنى التأكيد بل افادت معنى جريدا اعنى الحصر  
 في القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان انما يفيد الحصر كما انما  
 واجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما آلهكم آله واحد قالوا لى لقصر  
 الصفة على الموصوف والثانية بمعنى كسسه وفي الرضى روى ابو الحسن وحده  
 في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لان التأكيد الذي  
 هو معناهما تقوية الثابت لا تجريد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر  
 المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاة عن العمل وذلك لان المتقدمة  
 كانت مفيدة لاثرا ظاهريا ومعنويا فلما قصد ابقاء الاثر المعنوي وابطال اللفظي  
 خففت فدخول المخففة الملغاة لابطال اللفظي وبقاء المعنوي لا لاثبات الاثر



المعنوى قد بروكذا الجواب في ليتها ولعلها ولكنها وكانها المكفوفة المبلغاة  
عن العمل فان دخولها لا بقاء المعنى الذى كان قبل الكسف وابطال الاثر  
اللفظى لا لاي اثار افظى او معنوى هكذا حقق المقال ودع القيل والقال  
(قوله وان يقال زيد اضربه اه) في الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والتهنى  
والدعاء والجملة المستدرة بحرف الاستفهام والعرض والتعنى ونحو ذلك فلا يرى  
منعاً من وقوعها خبراً لان المكسورة وان كان في شرح التسهيل وحكى  
ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافاً في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق  
والكذب خبراً لان وصح الجواز انتهى واعل الشارح لاجل الاختلاف  
لم يذكره (قوله لانه استثناء اه) يعنى انه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل  
المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبهه كانه قيل وامره  
كامر المبتدأ في جميع الاحكام الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركاً بينهما  
فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من انه المراد اى من تقديم خبر ان  
فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب قائماً  
يصح لو قيل الاتقديعه بدون في بان يكون استثناء من امر وامامع كلمة في فلا  
لانها صريحة في كون وجه الشبهه كما لا يخفى (قوله استثناء مفرغ) اى  
استثناء من الحكم السابق بعد تقيده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة  
واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في تقديمه  
في جميع احوال الخبر الاحال كونه ظرفاً (قوله ويجوز ان يكون اه) بان يا قول  
قوله الا في تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ في التقديم  
في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً (قوله والحاصل) اى على كلا  
التوجيهين (قوله واجرى الجار والمجرور) وان لم يكن ظرفاً مجرى الظرف  
في التوسع (قوله اذا دخلت على النكرة) لا اذا دخلت على المعرفة فانها تفيد نفي  
مدلول تلك المعرفة اولها يفهم من قوله خبر لا التى لنتى الجنس اى خبر  
لامعزود من المرفوعات برأيه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت  
على المعرفة فان لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بانه خبر المبتدأ فان  
قلت لا بد من التقييد بان لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها لانه حينئذ ايضا  
شبه المبتدأ قلت المراد بالادخال الورد لا يراى اثر فيها فلا حاجة الى التقييد

ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا بقاء المعنى عليه اذالم يكن اسمها مبنياً بان دخلت على  
النكرة المضافة واما اذا كان اسمها مبنياً بان دخلت على النكرة المفردة مثل  
لا رجل في الدار فقيه خلاف سيديوه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا  
رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذى كان معرباً بسميها مبنياً مع  
قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسيمها اعراباً فبقى على اصله  
من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبة بسبب  
تضمن من الاستغراقية صار قصداً وذلك مفقود في الخبر (قوله وقيل لان  
لا تقيض ان) فان لا لنتى على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة  
ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان محل النظر على النظر ككالا يصار الى محل  
النقيض على النقيض فان في اعتبار التناقض وجه التشابه (قوله والمثال  
ينبغي اه) ويستقيم اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره على السواء  
واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم (قوله كما في نوابع اسم ان) يعنى  
كما يجوز في نوابع اسم ان ان كان معرباً الجمل على المحل فكذلك يجوز في نوابع  
اسم لا معرباً او مبنياً لانها مشبهة بان (قوله انما قال ذلك اه) يعنى في قوله كما هو  
الظاهر دفع للاعتراض السابق بان ما ذكره المصنف رحمه الله مبنى على الظاهر  
ولا ينسره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من المحل على المحل (قوله بدون  
سماحة) يعنى يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظرف في الدار وهذا  
المعنى سمح وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح ما رزق ظر يفافليس بشئ لان  
انصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضى صحة تقييد نفسها  
بالظرف فانه يقتضى انصافها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به (قوله جعل  
الخبر من هذا القبيل) اى جعل الخبر المتعدد خبراً واحداً بتأويل المجموع  
(قوله الا اذا امتنع اه) كما في قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله الاقتصار ههنا  
على فيها) وان كان يمتنع الاقتصار على ظرف للزوم الكذب (قوله حل على  
امر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقيق فان نفي  
الوجود يستلزم نفي جميع الصفات (قوله النفي المستفاد من لارتفاع الوجود  
الرابطى) اى النفي المستفاد من لا اقتضائه الخبر رفع الوجود الذى هو رابط  
بين المسند والمسند اليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطى الوجود المحمولى



كفى لا آله وجودا وغيره كفى لارجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص  
فلا يكون قرينة على تقدير موجود (قوله قال الاندلسي رحمه الله) في شرح  
التسهيل للفاضل المصري من نسب اليهم التزام الحذف مطلقا كالزحشري  
او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجزولي فليس بمصيب (قوله يجوز) والحذف  
عندهم اكثر من اثبات (قوله فيكون لا حينئذ من اسماء الافعال) اي  
اذا كان لا اهل ولا مال بمعنى اتى الامل والمال يكون لامن اسماء الافعال  
لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا ورد عليه ان يجوز ان يكون  
لاحرفا نائب الفعل بحرف النداء وليس بشئ لان حرف النداء نائب عن  
فعل مقدر بعده لان اصل يا زيد ادعوزيد اصرح به في شرح المفصل والرضي  
وفيما نحن فيه ليس النفي مقدر ابعدا ولذا من ذهب الى ان المنادى مفعول  
لحرف النداء ذهب الى انها من اسماء الافعال (قوله زيفه المصنف رحمه الله)  
ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى رداعلى من ذهب الى ان  
حروف النداء اسماء افعال ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين  
ومن هذه الحروف الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل  
بطل البواقي اذ لا فاعل بالفضل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجري  
في اولوية هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال متقولة من المصادر الاصلية  
او من المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او من الظرف او من الجار والمجرور  
كما صرح به في الرضى كان التزييف وجها لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به  
(قوله ان نصب الاسم اه) لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا  
وما ورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير الميم المفسر بالنكرة فليس بشئ  
اما ولا فلانه ذكر الشارح الرضى في بحث المضمرات ان يجوز تأخير المضمرة  
لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لجرد التفسير بلا فصل كما في نعم  
رجلا او قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما في ضمير الشأن والثلاثة ههنا  
معدومة اعنى قصد التفخيم والجي بالمفسر لجرد التفسير واتصاله بالمضمر واما  
ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل  
والتمييز وذات الجاف (قوله لا خوله ما على التبيينين) ذكر المصنف رحمه الله  
في شرح المفصل القولان بكون النفي في ذلك على القياس

ويقولون

ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل  
في احدهما وما ولا تدخلان على القيمين فالقياس ان لا تعمل في احدهما فالت  
لا خلاف في اعمال لا التي اتى الجف من واد اصح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد  
في اعمال ما فان زعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من  
ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل (قوله المفهوم اه) يعني ان مرجع  
الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق (قوله وبصحة اه) اي يشعر بصحة اجراء حكم  
ليس عليهم لان حكم المشبه به يصح اجراءه على المشبه (قوله الضمير راجع اه)  
لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لانه حينئذ يكون اعمال لا مفهوما ضمنا  
وان كان فهم المرجع اظهر مما ذكره الشارح رحمه الله وفي قوله الموجب  
لعمل ليس اشارة الى ان معنى كون التشبيه شاذ انه قليل اعتباره  
في الاستعمال حتى لا يعملون الا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد  
ما قيل انه لا شذوذ في التشبيه انما الشذوذ في نتيجته وما قيل ان الضمير راجع  
الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا فلا يخفى ركا كنه لان لا تعمل  
لاجل مشابهتها بما حتى يقال عمل ما في لا شاذ (قوله قالوا وهو الشعر) صرح به  
في الرضى فنعم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر محل لا بد له من  
شاهد (قوله للعرب) المذكرة في الايات السابقة يصف الشاعر نفسه  
بالشجاعة في الحرب اذا فر الاقران ولا يراح في موضع الحال المؤكدة  
كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كذا في بعض الشروح (قوله فانه كاسم ليس)  
يعنى ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا  
(قوله فان لنا ان تقدر اه) على قولنا نقل عن المبردان التقدير لا لي براح (قوله  
ان المعنى على العموم) فان المقصود عموم نفي البراح وشمله لكل فرد من  
افراذه (قوله قال الشارح اه) تأييدا لافادة لا بمعنى ليس عموم النفي رداعلى  
من زعم ان العموم مختص بلا التي اتى الجف لتضمنها من الاستغراقية  
(قوله فانه حينئذ نص في العموم) لتضمنها من الاستغراقية ولذا قال صاحب  
الكشاف ان قرآنة لا ريب فيه بالفتح ابلغ من قرآنة لا ريب بالرفع (قوله اي  
من حيث اه) والقرينة على اعتبار الحيتية ما تقرر عندهم ان قيد الحيتية معتبر  
في تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكلبات الحسة والحيتية



والجواز (قوله طرد التعريف) أي منع تعريف علم المنعولية وتعريف المنصوب  
حيث صدق الأول بدون اعتبار الحتمية على جرمسمات والثاني على جسمات  
(قوله أي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي) المفعول مشتق من الفعل وهو  
الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالافارسية **بكر** ردن بمعنى ان المفعول الشيء  
المحدث أي الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرد شده (قوله لفظ الصيغة)  
الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد  
حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية  
والزائدة كل في موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد  
ههنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة  
المذكورتين انما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة (قوله لقائل ان يقول ان  
المفعول المطلق) أي مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوي لانه  
لو كان كذلك اكان اثر الافعال صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يتخلو  
من ان يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع معموله له أي بواسطة  
الحادث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل او غيره مما يلزمه مثلا ضرب في قولنا  
ضربت ضربا لو كان مفعولا لغويا لا متكلم فلا يتخلو من ان يكون مفعولا له  
وصادرا منه بعين ضرب أي بمدلوله الذي هو الحادث او بفعل آخر كاحداث  
(قوله ويتجه على الاول) أي على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة  
بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية امور نسبية بين فاعل الفعل  
والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون عين احد النسبتين بالضرورة فلو كان  
مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق  
عين ذلك الفعل (قوله وعلى الثاني) أي يتجه على الثاني أي كونه مفعولا لفاعل  
بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا وانما ذلك الفعل  
عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب  
محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة أي اثر من  
آثار الفاعل هذا خلاف (قوله وان ذلك الفعل) أي يرد على الثاني ان للفعل  
الذي هو عين الفعل العامل في المفعول مصدرا وكل مصدر مفعول لفاعل  
ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون

احداث المضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثاني المتعلق باحداث الضرب  
ولذلك الفعل الثاني ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث المضرب  
وهكذا فيلزم التسلسل أي صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور  
الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور  
الاعتبارية وان احداث الاحداث عين ذلك الاحداث لان المفروض ان كل  
مصدر مفعول لغير فعله (قوله وان فاعله) **بكر** سيرا الهمة عطف على  
قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمة معطوفا على قوله ان المصدر  
اذلا اختصاصا لهذا الايراد بالثاني اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور أي  
ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون قابلا محض ليس فيه جهة  
التأثير اصلا قصده لا يكون مفعولا لعين ذلك الفعل ولا لغيره ولا ينبغي ان  
هذا الايراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله لانه  
ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض  
افراده بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوي  
اصلا (قوله فالظاهر) أي اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه  
فالظاهر (قوله اسم قرن بفعل) المراد بالفعل اعم من الحقيقي والحكمي  
(قوله ولم يستند اليه الفعل) لاخراج ما لم يسم فاعله لانه ليس مفعولا  
اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا  
من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علتة او صاحب معموله لاخراج الحال  
والمستثنى والتمييز (قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) أي اذا كان اطلاق  
المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه  
التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاح في نقل اللفظ منه  
اليه وكذا لا يظهر وجه التقييم بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق  
تعريف المفعول الاصطلاحى على الكل بلا تفاوت (قوله فالاولى) انما قال  
فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر استحقاقى فيجوز ان يكون من الاسماء  
المرتبلة (قوله انما يختار الشق الاول) وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل وقواكم  
يلزم ان يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو احد النسبتين قلنا  
انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدرى للفعل العامل فيه



على الجزئية بقرينة زيادة الاسم والافاظ ظاهر الجمل على ما هو المتبادر وهو  
 كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مستملا عليه  
 (قوله بفعل) على صيغة المصدر اي ان اريد بفعل ضربت المستفاد من قوله  
 لانه شئ فعله المتكلم (قوله بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول  
 مقول القول لامة موله (قوله وان سلم التناول) بان يحمل الفعل على خلاف  
 المصطلح (قوله اسم) لان كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها واذا اريد  
 بها قسمها فيصدق عليها انها دالة على معنى في تقسمها غير مقترن باحد الازمنة  
 الثلاثة (قوله كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل  
 القول (قوله ان جعل اه) اي الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح  
 ان ينسب الي ضربت فلا يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه  
 اعني الحدث فلا يصدق على ضربت ان شئ فعله فاعل فعل اه لان ذلك  
 المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان  
 ايضا (قوله الفعل متناول اه) اي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول  
 للقول والتكلم ايضا بل افعل الجنان ايضا قطعاً ولو تجاوزا كيلا يخرج  
 عن التعريف مثل علمت علما فاندفع ان الفعل يتناول القول (قوله لان اللفاظ  
 ليست موضوعة لانفسها) تعليل لما مر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم  
 لكونه قسم الكلام فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه اسما فاندفع انه  
 باعتبار انه مقول اسم (قوله الجاري على الفعل) اي يكون له فعل يصح ان  
 يكون جاريا عليه ومذكور بعده فيخرج نحو الوابل مما لا فعل له (قوله ضربته  
 انواعا اه) فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية (قوله  
 يعني ان الفعل اه) اي ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذا المراد بالفعل  
 الاصطلاحي الذي هو قسم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم  
 الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا يتسع في ادخاله بل  
 هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار التعميم المذكور  
 فيشمل المذخور في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي  
 فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله (قوله معطوفا  
 على قوله مقدرا) فيكون داخل تحت قوله او حكما قسمه اسم منه اي الفعل المذكور

حكما نوعا ما يكون مذكورا حكما وهو المقدور وما يكون فعلا حكما وهو الاسم  
 الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله ضريبة في تعميم  
 المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما اللفظة  
 فعلا ويكون التقدير هو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا  
 مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالمقيد والقيد معا فيفيد قوله  
 حكما التعميم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله  
 اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا  
 حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فواجب تخصيصه  
 بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير  
 كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما فيه بمعنى الفعل ولا يخفى بطلانه قال صواب  
 ان تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتياط وهو ان يحذف من الاول  
 بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الله الذي جعل  
 لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبضرا اي لتبتغوا فيه والتقدير هو اعم من  
 ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا  
 حقيقة او حكما وما قيل انه يحذف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل  
 المذكور يشمل المفوض والمقدور والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه  
 فقيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون  
 مذكورا اصلا وهو باطل (قوله والانطرح اه) اي طرح المفعول المطلق الذي  
 يكون لانوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي لتأكيد  
 اذا عبر به لان لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متقدمه في التحقيق (قوله بل  
 اراداه) اي اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق  
 بان يكون تحقق جزئيه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على  
 هذه الارادة ان قوله اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله مدلول  
 الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتغال مفهومه على مفهوم الاسم  
 بان يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد  
 الاشتغال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل ان كان مصدرا فيكون  
 مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق



هو الحاصل بالمصدر نفسه (قوله وذ كراه) او اول للعال وفي بعض النسخ وانه ذكر  
فهو اللغظ على قوله ان تحقق الفعل والقربة على اعتبار هذا القيد ما تقرر  
بينهم ان قيد الحينية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر فالمراد  
من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذ كراهية بمعنى ذكر المفعول المطلق من حيث  
ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق فيقول الى انه بيان  
لجزئه ومتحد به (قوله ولا يمتنع اه) لوجود الاتحاد بينهما (قوله لتقدم وتأخر)  
فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به  
ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين  
في التحقق (قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقيق اه) فان المعنى المخصوص  
الذي يعبر عنه يردن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب  
عليه الاتزجار عما يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم  
ما فعله فاعل فعل مذكور متقدمه في التحقيق (قوله لكن لم يذكر التأديب من  
حيث انه هو الضرب) بل ذكر من حيث انه بيان له ومتقدمه (قوله الى اعتبار  
القيد السابق) وهو ان تحقق الفعل باعتباره جزئه الذي هو المنسوب تحقق  
مدلول الاسم (قوله قيد الاتحاد من تمة السابق) لانه مفهوم الحينية المستفادة  
من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقيق (قوله فلو قيل اه) الصواب ما قيل  
في الرضى لكنهم سموه تأكيذا للفعل توسعا (قوله كان مسامحة) باطلاق اسم  
الكل على الجزء (قوله دفع توهم السهو) وذلك لانه تاكيذا لفظي في الحقيقة  
كانه قيل احدثت ضربا وضربا والتاكيذا لفظي يدفع توهم السهو واي توهم تلفظ  
الفعل لاعن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز  
في المستند بان يراد بضرب مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة  
صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال جله على المعنى المجازي (قوله بان امره)  
يعني ذكر تسليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتسليم فيقيد انه تعالى  
كلمه بذاته لانه يدفع التجوز في الاسناد كما يوهمه التفسير بقوله اي كلمه بذاته  
(قوله المصدر المعروف بلام الجنس) نحو رجعت الرجعي (قوله ان كان  
للتاكيد) بناء على دلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد (قوله  
فحسب الزيادة اه) كما وقع في الرضى والمراد بالتاكيد المصدر الذي

مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد (قوله وان كان  
للتوهم) بناء على دلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو آتد على الحدث  
الذي هو مدلول الفعل فيكانه قيل رجعت الرجعي المفعومة (قوله وجب  
ان يقال اه) فيه بحث لانه ذكر في الرضى انما يعني بالانواع المصدر الموصوف  
اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتقري اه ولا شك ان المصدر  
المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله  
او كلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله مفهوما بخصوصه) نحو جلست  
القرصاء اي تعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب  
(قوله او مفهوما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهودين  
المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربته) فان صيغة الفعلة للأنوع نحو  
جلسة وركبة (قوله وضربتين) اي فيما يتنى المصدر او يجمع لبيان  
اختلاف الانواع (قوله او من المادة) اي يكون الجوهر الحروف مدخل في ذلك  
(قوله نحو التقري) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة  
فقط والا لما ركها في ذلك ما يكون على هيئة (قوله او غير الدالة اه) اي من  
المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب  
وكذا كله وبعضه (قوله ولك ان تقول اه) فيكون داخلا فيما هم من قوله  
او بدونه (قوله اي وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها)  
او بخصوصها) اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو  
ضربته ضربتين (قوله بالسوط) اشار بافراجه الى ان تنبيه الالة وجمعها  
باعتبار تنبيه المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او سواطيع  
انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد (قوله الاظهر في العبارة اه)  
لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالة على الماهية المعراة اي الخالية  
عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالة على عليه بعد لحوق علامة التنبيه والجمع  
فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعريف فيقول الى معنى غير القابلة فلو بدل  
المعراة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله  
فانه قابل للذات) اي الفرد قابل للتعدد (قوله اول التكرير مجازا) بعلاقة  
التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يابل الوحدة (قوله كما في قوله تعالى قد نرى)



هو الحاصل بالمصدر نفسه (قوله وذ كراه) الواو للمحال وفي بعض النسخ وانه ذكر  
 فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرّر  
 بينهم ان قيد الحقيقة مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر فالمراد  
 من حيث انه بمعنى وهو متعلق بذ كراه المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث  
 ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد بجزء مدلوله به في التحقق فيؤول الى انه بيان  
 لجزئه ومتحد به (قوله ولا يخفى اه) لوجود الاتحاد بينهما (قوله لتقدم وتأخر)  
 فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به  
 ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المتنسبين  
 في التحقق (قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقيق اه) فان المعنى المخصوص  
 الذي يعبر عنه يردن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب  
 عليه الاتزاج عما يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه امر  
 ما فعله فاعل فعل مذكور متقدمه في التحقق (قوله لكن لم يذكر التأديب من  
 حيث انه هو الضرب) بل ذكر من حيث انه بيان له ومتقدمه (قوله الى اعتبار  
 القيد السابق) وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق  
 مدلول الاسم (قوله قيد الاتحاد من تمة السابق) لانه مفهوم الحقيقة المستفادة  
 من قوله بمعنى المفسر بالاتحاد في التحقق (قوله فلو قيل اه) الصواب ما قيل  
 في الرضى لكنهم سموه تأكيذا للفعل توسعا (قوله كان مسامحة) باطلاق اسم  
 الكل على الجزء (قوله دفع توهم السهو) وذلك لانه تأكيذا لفظي في الحقيقة  
 كانه قيل احدث ضربا ضربا والتأكيذ اللفظي يدفع توهم السهو اي توهم تلفظ  
 الفعل لاعن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز  
 في المستدبان يراد بضرب مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة  
 صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي (قوله بان امره)  
 يعني ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتسليم فيقيد انه تعالى  
 كلمه بذاته لانه يدفع التجوز في الاستناد كما يوهمه التفسير بقوله اي كلمه بذاته  
 (قوله المصدر المعروف بلام الجنس) نحو رجعت الرجعي (قوله ان ضكان  
 للتأكيذ) بناء على دلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد (قوله  
 وجب تخصيص الزيادة اه) كما وقع في الرضى فالمراد بالتأكيذ المصدر الذي

مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد (قوله وان كان  
 للنوع) بناء على دلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث  
 الذي هو مدلول الفعل فيكانه قيل رجعت الرجعي المعلوم (قوله وجب  
 ان يقال اه) فيه بحث لانه ذكر في الرضى انما يعني بالانواع المصدر الموصوف  
 اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتعقري ام ولا شك ان المصدر  
 المعروف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله  
 او كلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله فهو ما بخصوصه) نحو جلست  
 القرفصاء اي تعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب  
 (قوله او مة هو ما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهودين  
 المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربية) فان صيغة الفعلة للنوع نحو  
 جلسة ورصبة (قوله وضربتين) اي فيما بين المصدر او يجمع لبيان  
 اختلاف الانواع (قوله او من المادة) اي يكون الجوهر الحروف يدخل في ذلك  
 (قوله نحو التعقري) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة  
 فقط والا لشاركه في ذلك ما يكون على هيئة (قوله او غير الدالة اه) اي من  
 المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب  
 وكذا كله وبعضه (قوله ولك ان تقول اه) فيكون داخلا فيما هم من قوله  
 او بدونه (قوله اي وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها  
 او بخصوصها) اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو  
 ضربته ضربتين (قوله بالسوط) اشار بافراجه الى ان تنبيه الالة وجمعها  
 باعتبار تنبيه المصدر ووجه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع  
 انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد (قوله الاظهر في العبارة اه)  
 لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالة على الماهية المعرفة اي الخالية  
 عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالة على بعد حقوق علامة التثنية والجمع  
 فلا بد من تفسير المعرفة بالمقيدة بالتعريف فيؤول الى معنى غير القابلة فلا يدل  
 المعرفة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله  
 فانه قابل لذات) اي الفرد قابل للتعدد (قوله اول التكميل مجازا) بعلاقة  
 التضاد ويراد بالكثرة حيثما يقابل الوحدة (قوله كما في قوله تعالى قد نرى)



قال الزمخشري معناه كثير الرؤية اي كثيرا ما تروى في وجهك في السماء تطلعا  
انزل الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آياته  
(قوله وحيتئذ كان المبعوث على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير  
اللفظ مع اتحاد المعنى يدل على عدم السهو والتجوز (قوله وقدم امثله)  
اي غير المصدر حيث قال حيتئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل  
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيت الفاعل (قوله نحو يدرسه)  
في قول الشاعر

هذا من اقامة للقرآن يدرسه \* والمرء عند الرشي ان يلقها ذئب  
مراقبة اسم صحابي ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درسا ودراسة قرأه والضمير  
ليس بمفعول به لكونه من كذا وراوه ولا قرأه ان الالف لقدمه زيد فيه اللام  
للتقوية بل مفعول مطلق اي يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فاني اعذبه  
عذابا لا اعذبه احدا من العالمين (قوله قد يفرق اه) في القاموس القعود  
الجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود (قوله لانه  
في ضمنه) اي مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبته جعله يثبت  
او بدلالة الالتزام لان ثبت مطاوع انبت (قوله اولانه اه) عدل لقوله اما لانه  
في ضمنه (قوله وفيه تأمل) لان محبي المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له  
(قوله وقيل انه بمعنى اه) عدل لقوله فانه مصدر ثبت وكذا قيل الثاني اي  
جعل مصدر انبت لانه بمعنى التثبيت فهو اسم بمعنى المصدر كك السلام  
والسلام والعطاء بمعنى التسليم والتسليم (قوله ليس من هذا  
الباب) اي من باب المفعول المطلق بغير افعله (قوله لانه مغير انبات) بحذف  
الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل (قوله في مثل اه) اي فيما لا فعل له نحو  
حلفت يمينا (قوله وحيتئذ يكون خبرا) والمقصود منه اظهار السروية قدومه  
لا الاخبار اعلم القادم بذلك (قوله اودعاء) بان جعل الله قدومه مباركا (قوله  
يعني ان العلم اه) يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى انه لولا السماع  
لما ازال الحذف وانقسامه الى السماعي والقياسي باعتبار العلم فلا يكون العلم  
يوجب حذفه الا بالسماع فهو سماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال  
بان يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل

مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسي (قوله استدلالا) عطف  
بيان لقياسي اشار به الى ان القياس حيتئذ بمعنى الاستدلال (قوله سمع  
حذفه وجوبا سماعا) لا بقاس عليه غيره لعدم الجامع (قوله اي يقاس اه)  
فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار العمل (قوله خبرا) فان  
الاخبار عن الحد ايضا محد (قوله لكان اظهر) انما قال ذلك لان الواو تفيد  
اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها مأخوذة في مفهوم الجذع  
لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو (قوله قال الشيخ الرضي)  
فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل او المفعول مطلقا وعدم قصد  
النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم يقيده بعدم قصد  
النوعية (قوله مثل قولهم اه) كقصدت قصده ونحوت نحوه (قوله بمعنى  
المفعول) فانك اذا حدثت محمود شخص جدا قلت حدثت بذلك الشخص  
(قوله لان الموضح) يعني لو لم يصرح بمن التبعية لافادت الحصر بناء على  
ان المقام مقام البيان (قوله لان المقصود اه) قصد كون الدوام والازوم  
مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه  
مقصودا من الحصر فلانه ادعاه للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائما كانه  
ليس موصوفا بفعل آخر اصلا (قوله على التجرد) اي حدوث معناه في زمان  
دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة (قوله يستعمل  
للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر (قوله وان ارادوا اه)  
عطف على قوله انما اشترط جعلوا المصدر نفسه خيرا فيفيد انه لدوام حصوله  
منه ولزومه له صار كانه نفسه (قوله قيل صفة لني اه) عبارة الشارح رحمه  
الله ظاهرة في انه صفة لمعنى نفي حيث قدرا الصفة لني بقرينة وهو الموافق  
لقواعد النحوق انه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله  
صفة لني فله راعي ان معنى النفي تابع للنفي في الاحكام فتقييده يستتبع  
تقييد معنى النفي وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور  
في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغاير له (قوله والاظهر اه) لعدم  
الاحتياج الى التقدير ان كان الظاهر حيتئذ داخلين بصيغة التثنية لان  
المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما في الرضي افراد الضمير



ومطابقته في المعطوف بأو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما  
وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت المطابقة فلا بد من القول  
برجوعه الى كل منهما (قوله او منسوخ) نحو ان زيد اسير اسيرا (قوله ليس  
شرطا) اي لوجوب الحذف (قوله انتصاب المصدر) مع ان ناصبه حينئذ  
واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحذف دوام حصول  
الفعل لتجدد ذكره في الغرض (قوله كما جازان يكون منصوبا اه)  
بالتأويل او المبالغة (قوله فالشرط اه) واجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفي  
او معني نفي ويكون ناصبه خبرا عن شيء لا يوضح ان يكون هو خبرا عنه (قوله  
بالتأويل ومبالغة) انما تقييد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات  
بتأويله باسم الفاعل او تقديره وتأويل المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا رجل  
عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيدا الا مع انه ليس محذوف  
الفعل فدفع بانه خرج بفسر كلمة ما بالمفعول المطلق (قوله هو ليس اه) فهو  
خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون  
خبر عنه وقد يكون من فروع القيامه مقام الفاعل على ما مر (قوله فيقول اه)  
فان فائدة معرفته اجوال آخر الكلام اعرابا وبشاء واد اجاز كون المفعول  
من فروع عالم تحصل هذه الفائدة (قوله لواعية بر هذه الشرائط في المصدر) بان  
يفسر كلمة ما بالمصدر (قوله عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله ان قلت هو ليس  
مفعولا (قوله انساب بالمقام) اي مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم  
منه من وجه (قوله لا يتكاف) وهو ما نثير اليه عبارة الشارح رحمه الله من  
ان الجمع بين الضابطين يشير الى اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصلح لذلك  
الاقوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله جعل ضمير  
وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا  
فلا تخفى ركاكته لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى  
ما في تفسيره مما ذكره باطل (قوله انما وجب اه) يعني ان وجوب الحذف مشروط  
بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الامرين متحقق  
في مسألتنا اما الاول فللدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل  
الى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى

فوائدها واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر  
استقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا  
للاستقلال على سبيل الزوم وما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره  
لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ماسة بل القرينة على حذف عامل المفعول  
المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بعينه فدفع بان الانتقال من شيء الى شيء  
لا يستلزم عدم الاحتمال الى ذكر الشيء الثاني فان التنصيص قد يكون  
مطلوبا في المقام للمتكلم كيف والتصريح بماء علم ضمنا طريق شائع  
وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لتعيين كونه مفعولا مطلقا  
وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون مناديا مفعولا به اي تفعولون  
منا او تأخذون فدا وان يكون حالا اي مانين واخذين فدا ولذا قال الرضي  
ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه  
فوائده واذا ذكرت اقوالا بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق  
عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان  
يجعل مثل فشد والوثاق فاما ما بعد وما قد آه مفعولا له فيستغنى عن تقدير  
الفاعل مدفوع بان المفعول له يجب ان يكون عليه حامله للفاعل متقدمة  
عليه في الذهن ولم يذكر منا وقد آه ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات  
مترتبة عليه يدل عليه الغناء التفصيلية والفظية بعد (قوله يخرج نحو له سفر)  
فان صحة واعتناء ما مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثرا للسفر من غير اعتبار نسبة  
الى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها اذ يقال يصح صحة ويغتم  
اعتناء ما بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقوله ما هو اثر المضمون مفرد (قوله اي  
المصدر المفهوم منها) يعني ان الاضافة ليست النسبة المصدر الى ما يشتق منه  
كما هو المتبادر بل ياد في ملازمة (قوله اي غايته اه) يعني ان المراد بالغرض  
ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل (قوله اي لان يشبه بما تاب اه) لم يرد  
ان ضميره عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع  
بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما تاب مناب المفعول الحقيقي لان مرجعه  
اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول  
المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح رحمه الله لان تشبيه شيء



بشي لان المفعول المطلق في مسألتنا مشبه لا مشبه به وانما لم يقله لانه يستلزم  
 حمل الوقوع على التقدير وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق وكذا  
 ما قيل الاولي ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المنكلم  
 وصفته اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبه به كافي مثال المتن  
 او اداة التشبيه كافي له صوت مثل صوت حمار او مشبه بها كافي له صوت صوتا  
 مثل صوت حمار (قوله بحسب الظاهر) قيد بذلك لان الواقع بعدها في التقدير  
 المفعول المطلق الحقيقي المحذوف (قوله فاذن يخرج) اى اذا فسر التشبيه بما  
 ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشي (قوله اذا ذكر المفعول المطلق نفسه)  
 فحوله صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ما وقع لان يشبه  
 بما ناب منابه امر اعدم النيبانية (قوله قد جرت عادتهم اه) يعنى جرت عادتهم  
 على انهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة  
 النقص لا بد ان تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشى  
 رحمه الله على ما فهم (قوله فعلى هذا) اى على ما ذكر من لزوم مصدر  
 في موضعه لوفسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق اسم كلام السارح  
 رحمه الله عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبه به (قوله  
 قال سيديو به يجب في مثله الرفع) اى فيما لم يكن المصدر والتشبيه وجاه موصوفا  
 واجاز القليل فيه النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع  
 الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الالية فانها احتراز عن ما على  
 تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها  
 فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسر السارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق  
 والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة  
 (قوله بدل) بما حصل له من الوصف كافي قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة  
 (قوله لكونه مع وصفه اه) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جوه له وصفه اعدم معنى  
 الوصف فيه (قوله كما جعلوا الحال الموطنة) فحوقوله تعالى انا انزلناه قرءا  
 عربيا (قوله ولذلك) اى لكونه مع الوصف كاسم واحد (قوله من ان يكون  
 ناكيدا) الا انه موصوف (قوله فالاولى الاتباع) اى جعله تابعه على انه صفة  
 (قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف) اى صوتا حسنا على انه مفعول

مطلق اى يصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من  
 الضمير المستتر في له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه  
 لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع  
 الثاني كانه تابع الاول (قوله وهو ان يكون الاسم اه) اى يكون معنى الاسم  
 عارضا لصاحبه اى حادثا غير لازم (قوله فيخرج فحوليذا زاده اه) فان المعنى  
 على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل او عطف البيان (قوله هذه  
 الدلالة اه) اى دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تغنى عنه التقدير اى تنفع  
 نفع تقدير الفعل فالجملة لكونها بمعنى يصوت تنصب المصدر من غير حاجة  
 الى تقدير الفعل وحسنه الرضى حيث قال وهذا وجه قوى (قوله لم يجعلوا  
 الاسم المذكور عاملا) فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذ لم يكن مفعولا  
 مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير (قوله ويسمى ذلك اه)  
 بان يقال مررت به فاذا انه ان يصوت صوت حمار (قوله لانه قطع اه) اى مررت  
 فاذا له صوت قطع وحزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعاً وبز ما بوقوع  
 الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع (قوله لتفاوتها  
 عما لا بد للفعل منه) اعنى الفاعل (قوله على الحال) من الضمير المستتر فيه (قوله  
 او المصدر اه) وبهذا الاعتبار احتراز عنه بقيد وعلى صاحبه (قوله على احد  
 تأويلي الوصف) اى تقدير المضاف او جعله بمعنى منكر (قوله ويجوز التعريف  
 اى يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل  
 (قوله لو جاز هذا) اى وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب  
 مع انه باطل (قوله واما على انه جامداه) عطف على قوله اما على حذف مضاف  
 (قوله فاذا عرف) اى اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان  
 عند سيبويه لا غيرهما اعنى الوصف (قوله ولا حاجة الى القول اه) كما ذهب  
 اليه الرضى الاصل له صوت يصوت صوت حمار اى صوت حمار فاقم الاسم  
 مقام المصدر كافي اعطى عطاء وكلام كلاما (قوله قيل هو اسم اه) فى القاموس  
 صراخ كغراب الصوت او شديد (قوله على انه بمعنى كان) بناء على ان  
 الافعال الناقضة غير محصورة (قوله وهذا اظهر معنى) لان الاول يفيد تقييد  
 لوقوع بحال كونه مضمون اجلة ولا يخفى ركا كنه (قوله فمحتمل مصدر



مبنى) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره (قوله  
واسكل وجه لفظي او معنوي) اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له  
اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قوله لزوم خلاف  
الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه  
تقديم المفعول على العامل ايضاً والاحتمال الثاني له وجه معنوي وهو دلالة  
حيثنذ على لزوم الالف على المتكلم قصد افيكون مؤيداً بمعنى عامل المفعول  
المطلق قصد افيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائباً عنه بخلاف الاحتمال  
الاول فان مدلوله حيثنذ ثبوت الالف للمقر له مقيداً بكونه على المتكلم  
فتكون دلالاته على معنى اعترفت تبعاً (قوله ومن هذا القبيل اه) اشار الى  
ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه النكرة يحجب معرفة ايضاً كما ان المؤكد لغيره  
بالعكس (قوله لانه دعاء الى الصلاة) لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء  
الى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق (قوله عاملة اه) فلا يكون من  
المنصوب اللازم اضماعاً عاملة (قوله هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه  
سمى الاول تأكيذاً لخاص والثاني تأكيداً عاماً ولذلك زاد المصنف رحمه  
الله لفظ يسمى تبييناً على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قيل اعني  
ذات القسمين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان التكم (قوله  
كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً بنفسه) مع تغيرهما في اللفظ وتسمية المؤكد  
لنفسه على القسم الاول لا يحتاج الى تأويل كما ذهب اليه شارح التسهيل  
حيث قال سمي الاول مؤكداً لنفسه لانه بمنزلة تكرار الجملة فكانه نفس الجملة  
(قوله اعني الفعل) بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان  
(قوله مضمون الجملة الاسمية) بكما هما لا مضمون اخذ جزئياً (قوله وهو  
مضمون المفرد) اعني الفعل من غير اعتبار اسناده الى الفاعل (قوله من حق  
الامر) ينصب الامر اي من حق المتعدي (قوله يعني تحققة) في القاموس  
والامر تحققة وتيقنه فقوله وكان على يقين عطف التفسير لتحققة والضمير ان  
راجعاً الى فاعل حق الامر (قوله فانه من محتملات الجملة) اذ المتكلم بالجملة  
قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله كما ان  
الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من

حيث

حيث الوضع والكذب احتمال علة في نأثي من كون دلالة الالفاظ على  
معانيها وضعية يمكن تخالفها عنهما فيصح ان يقال ان حقاً مؤكداً لمضمون  
الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول  
الجملة وضعاً ولذا ساءوا كون المتكلم عالماً بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان  
يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون ايضاً (قوله قال الله تعالى ذلك  
عيسى ابن مريم قول الحق) مثال لما هو صريح القول اي قلته قول الحق  
(قوله ونحو لا فعلته البتة) مثال ما هو في معنى القول والبت والبتة مصدر  
بت الامر قطعته في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكي صاحب  
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه المسموع ولا اعرف ذلك  
من جهة غيرهما (قوله قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيده كما في نفخة  
(قوله ثم بيدولي) في الصحاح بداله في الامر بداء ممدود اي نشأ له فيه رأي  
وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم (قوله بل هو قطعة واحدة)  
الاولى تركه (قوله في الاصل) اي اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول  
المقطوع به فهي للجنس (قوله مفعولاً به لقلت) بياناً للنوع هكذا وقع في النسخ  
التي رأيناها وكونه مفعولاً من النسخ والصواب ما في شرح الرضوي ومفعولاً به لقلت  
وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع (قوله فاقول الناصب) اي  
المقول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه  
فيكون حذفه واجباً (قوله فهي مقوله) اي الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون  
مدلولاً للتراميل للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها (قوله لا الي) على صيغة  
المتكلم من التفعيل (قوله لانها مأخوذة اه) في الرضى واما في قولهم اي  
يأي فهو مشتق من ايي لان معنى اي قال ايي كك ما في معنى سيج قال  
سبحان الله (قوله كل ذلك) اي من حذف الفعل وحذف الزائد والاضافة  
الى ضمير الخطاب بتقدير اللام (قوله وهو مفرد) اي ليس بمنى واليه ذهب  
يونس (قوله لبقاياته مضافاً الى المضمر) فلو كان مفرداً لعاد الى الالف  
كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر

دعوت لما نابني مسورا \* قلبي قلبي يدي مسورا

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا



لما نأبى اى اصابتى من الحاجة فلبسنى فاجابنى ثم قال فلبى اى اقيم فى اطاعته  
اقامة واكون كالشيء الذى بيديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه وبهضمهم  
يكتبون فلبى الاولى بالالف دفعا للاتياس بالثانية التى هى مصدر وان كان  
القياس بالياء

(المفعول به)

(قوله انما سمى به اى) انما سمى هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة  
الذى فعل به على ان الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى  
ولا ادري ما يفعل بى ولا بكم والضمير راجع الى الموصول من وقوع محلا  
بانه مفعول مالم بسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به  
او تعلق الفعل به والترديد بالنظر الى ان الوقوع المأخوذ فى تعريفه بالمعنى  
الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما جرى  
مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيدا او جدت ضربا واجدت فعلا  
او بمعنى التعلق المعنوى على ما اختاره المصنف رحمه الله وتبعه الشارح  
رحمه الله وغيره من قال يعنى ان الباء للسمية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق  
بما فى خمسة من معنى التعلق فقد جنى عليه مراد المصنف رحمه الله كيف  
ولو كان مبنى التوجيه على التضمن تكون الباء صلة المتعلق المضمن فلا بد من  
اعتبار استناد لفظ المفعول الى مصدره اى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة  
وقد جيل بين العير والتزوان) فلا يكون او تعلق به مقابلا لا وقع به بل مندرجا  
تحت فلو اوجب ان يقال اوقع الفعل به او تعلقا به (قوله اوقع الفعل به)  
فى الاساس ويقع به السوء واوقعته به انما به فالايقاع يتعدى بالباء كما يتعدى  
بعل كالاتزال فما ذكره المحشى رحمه الله بقوله ولك ان تقول ليس مغايرا  
لمذكر المصنف رحمه الله فالصواب تركه وله فهم ان المصنف رحمه الله  
جعل الجار متعلقا بالاتزال او الاصاق (قوله وقيل لانه سبب اى قيل  
انما سمى به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والمحل من اسباب  
وجود الحال (قوله بل من صفات مدلولاتها التسمية) هذا مبنى على كون  
الاستفهام والشرط مدلولات تضمنية لتلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء  
التي لا تستفهم والشرط الذى هو تعريف الحرف باعتبار ان تمام

مدلولاتها

مدلولاتها ليس معنى فى غيرها بل بعضه فى ذاتها وبعضه فى غيرها وخروج  
الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضى فى تعريف الاسم واما على  
ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض لهما كما نقل عن سيبويه ان حرفي  
الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفنا وجوبا قبل هذا الاسم  
اكثر الاستعمال فكان الاصل ائيم ضربت وان ائيم ضربت ثم تضمن اى  
معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين فلا  
اعتراض اصلا (قوله تعلقه به) اى وصول المعنى الخلقى اليه وارتباطه به  
سواء كان هناك وقوع حسى كضربت زيدا وقتلت عمرا او لا نحو خاطبته  
وكلمته وشافهته (قوله تعلقه به اولا) اى لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ  
آخر لولا انه لم يتعلق به (قوله تخرج الحال اى) لان الفعل انما يعلق بواسطة انه  
مبين لهيئة فاعله او مفعوله لولا انه لم يصل المعنى الخلقى صفة شئ اليه او كذا  
التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لا بهام مانع تعلقه بالفعل  
لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى  
منه الشامل له واغیره اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف  
الجر فعنى ضربت زيدا اقامت ضربته فى حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجرد  
التعبير كافيا فى كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة  
حرف الجر فعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج  
المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق بالفعل بهما اذ لو لم يتعلق بالفعل بهما لما صح اطلاق  
المفعول والمتعلق عليهما (قوله بما لا يعقل الا به) بناء على ان النسبة الى المفعول  
به مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل (قوله ظاهر)  
اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققة بدون المفعول فيه  
(قوله لا يقال ينقض اى) ينقض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله  
واما على ما قاله الشارح رحمه الله فلا تنقض لان تعلق اشتراك زيد بعمرو  
بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وما قيل  
من انه خارج بما تقرر من ان الاعتبار فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع  
فليس بشئ لان قيد الاصلة الاعتبار فى جميع التعريفات انما يخرج تابع كل  
قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف



قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل بضدق عليه  
تعريف المفعول به لان الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه (قوله لان نسبة  
اه) تعليل للنفي لا لينة قض (قوله لا يسمى تعلقا) اي لا يطلق على الاسناد  
اصطلاحا (قوله واما قولك اه) دفع لما لا يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل  
حقيقة بانه يلزم خروج عمرو في ضارب زيد عمرا عن المفعول لكونه فاعلا  
حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع  
ان عمرا في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان  
له حقيقة جهة الفاعلية ايضا (قوله مطلعا) اي غير مقيد بقيد (قوله  
في اصطلاحهم) خلافا لصاحب الباب حيث عم تعريف المفعول به وجعله  
قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة (قوله  
فيه تأمل) لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر  
والفعل عن التأثير والى ما نقله عن السيد قدس سره من انهم لم يفرقوا بين الاثر  
والتأثير ولذا جعلوه بمعنىا (قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد اه) الظاهر  
ان يكتفى على قوله في صحة اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما بما شأنه  
الخروج لان المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر في بعض  
الشروح ان المصنف رحمه الله قال في امالي الكافية لواقصر على قولهم  
ما يقع عليه الفعل لكان ادنى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج  
مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله  
ما وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل  
واما حذفه بوجه من الوجوه المبسوغة لانه فقد اشتركا جميعا في انه ما وقع  
عليه ما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر  
والثاني ان المراد بتحديد ههنا جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به  
على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصده اخراج احدهما مع كونه مرادا  
ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب  
الى الرفع وهذا تصریح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائزان يعتدورانه  
وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشي  
رحمه الله لكن في صحة اخراجه تأمل وبطلان ما قيل ان الاربع الاليق انه ليس

بمفعول قلت ولولم يكن مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في المقام عيل لما صح  
تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول  
عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابى عنه مقام التعريف (قوله لعل المورد اه)  
يدل على ذلك ما نقلناه من امالي الكافية (قوله وكذا فيما اذا كان اه) لئلا  
يلزم اتصال امام مع الفاء الجزائية (قوله ولم يكن له منصوب سواه) لئلا كان له  
منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو ما يوم الجمعة فاضرب زيدا (قوله لان  
تقديمه اه) لان عادتهم تقديم الهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم  
دليل على كون المقدم اهم بالنسبة الى ما تأخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا  
على ان الفعل غير مهم فيه النظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما  
واهمية المتقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم  
للتخصيص لالاهتمام فليس بشئ اما اولاهما ذكر في دلائل الاعجاز ان لم نجد  
اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي  
ان يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون  
الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي ان يكون المخاطب  
متربدا فيه فيتناقض (قوله ذكر الجمهور اه) تأييدا لما ذكره الشارح رحمه الله  
(قوله نحو انا اه) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن  
النداء (قوله اي الزم) وما يؤدى معناه (قوله ونحو الحمد لله الحميد اه) فان  
هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعني او اخص او امدح  
او اذم او اترحم على حسب المواضع كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار (قوله  
ومعناه الحث على الفرار عن نفسه) لان عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير  
فكانه قيل اترك امرأ فنفيد الحث على الفرار منه (قوله ومعناه اه) فانه  
حينئذ يكون معناه اترك امرأ صاحبا مع نفسه لا تعرض له فيكون مؤداه  
قصر اليد واللسان عنه (قوله اي مما انتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على ان  
خير الهم تفضيل كما هو الشائع والاشتراف في اصل الفعل اما بالقرض او بالنظر  
الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خيرا محقق خيرا فلا يحتاج الى التقدير  
(قوله وليست هذه) اي ليست قرينة الحذف (قوله اذا ترك الفعل اه) فان  
الزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا (قوله



ومن هذا القبيل) أي مما يجب حذف فعله لا تباع الاستعمال (قوله أي وسطا)  
 يعني قاصدا ذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الافراط والتعريط قال  
 كلاطر في قصد الامور ذميم (قوله واما عند سيبويه فلا) أي ليس مما يجب  
 حذف فعله لا تباع الاستعمال وما قيل ان قوله تعالى انتهوا خير لكم عند  
 الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فسمو محض نص  
 في الرضى وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خير لكم مما يجب اخياره (قوله له  
 سمع ذكر فعله) أي اعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل في قوالهم انته  
 امر افاصد ولم يسمع اظهرا ناصب انتهوا خير لكم وحسبك خيرا لك والا  
 فالثلاثة متقاربة المعنى (قوله ذلك) أي وجوب الحذف انما يكون اذا ترك  
 الفعل في جميع الاستعمالات (قوله غير ظاهرا) اذ مبتنى الاستعمال وجوب  
 الحذف وترك اظهرا الفعل في جميع الموارد وليس لآية الكريمة موارد في  
 كلامهم لكون الخطاب فيها معينا على النصارى (قوله وهي بهذا الاعتبار)  
 أي باعتبار كونها قرأنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرأ أن يحذف الفعل فصدق  
 انه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات (قوله لا يستدعي اه) لانه يستلزم ان  
 يكون كل ما ورد في القرأ أن محذوفا مما يجب حذفه اكونه متروكا في جميع  
 الاستعمالات من حيث انه قرأ أن (قوله عطف مثال على مثال) بمعنى انه  
 ليس من قبيل امر أو نفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سمعا سواء كان  
 الواو للعطف او بمعنى مع اكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قوالهم اهلا وسهلا  
 فانه مثالان اكون المحذوف فيه فعان وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية  
 لعطف المثال على المثال اكون الواو واردا في المحكي (قوله السهل) بفتح السين  
 وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاى (بحث المنادى) (قوله يخرج  
 اه) اذ لا يتصور في ذاته تعالى وجه ولا قلب (قوله مجاز) اي من افراد المحذوف  
 حتى يضر خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز (قوله  
 بعيد) يدل على ذلك ما في تفسير القاذي والكشاف ان يوضع لنداء البعيد  
 وقد نادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما له طمته كقول الداعي يارب  
 وبالله فانه صريح في صحة نداءه تعالى وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد  
 منه الاجابة وهو المدعوى في كل الاحوال والجيب لدعوة المضطرب في جميع

الاحوال وبؤيده ما وقع في التفسير من قول الاعرابي في سبب نزول قوله  
 تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب ان اعربا يا جاء الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال اربنا قريب فتناجيه ام بعيد فتناديه قرت (قوله غير  
 مناسب) لانه تشبيه الخالق بالخلق ولان وجه التشبيه اجابة المدعوه وهو  
 اتم واشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان العباد يقتضي  
 ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لا تشبيه بهم (قوله مستعمل  
 الاجابة) أي اجابته للمنادي لانه المقصد من النداء كما صرح به الرضى  
 في بحث الترقيم والاجابة في اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعوه ان كان  
 طلبا والتصدق له ان كان خيرا كما في قوله يا ايها الناس اني رسول الله اليكم  
 جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير  
 ادعومع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد  
 التنبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى (قوله من باب التخييل) في التناج  
 كسب رادرجيا وظنى افكندن يقال خيل اليه كذا أي من باب تخييل  
 المنكاهم لسماع ان هو لا منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضر خروجها  
 عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء في حق  
 سرعة الاجابة للمدعوه امتثالها اليه كما اريد منها (قوله لا بعدد) من باب علم  
 والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وكون العين والضم بالاضاد المجمع  
 والنون المشددة بحية لي كردن من حد ضرب وعلم (قوله أي لا بعدد)  
 بكسر العين على صيغة الخطاب يعني ان صيغة التهي مستعملة في الدعاء (قوله  
 ادعوا الانشائي) فلا يرد ما قيل انه لو كان نائبا لم يناب ادعوا كانت الجملة  
 الندائية خبرية (قوله لانه ظاهرا في الاختيار) وان جاز استعماله بمعنى  
 انشاء الطلب (قوله وهو ينصب المصدر ام) اشارة الى دفع ان الفعل المقدر  
 محذوف تسمية القيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى واقادة  
 لقاعدة تخوي في باب النداء (قوله انفاقا) وان جاز ان يكون ناصبه الفعل  
 المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق (قوله يستدعي بحسب الظاهرا) اذ لو كان  
 نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سادبا بل عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر  
 لانه يمكن ان يقال مراده انه سادس منه في اقادة معناه لاني العمل فيكون



عاملا حقيقة (قوله فالظاهر ان سيبويه اه) اذ لا منع في الجواز بعد تحقق  
العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل  
ومجازا حرف النداء (قوله ما لا يجوز في غيرها) مثل محالفتها اسما و اسما  
الانفعال في البناء (قوله الا يرى الى الترخيم) فانه جائز في المنادى في السعة  
الكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره (قوله بانه قد يستتره) اي ضمير المتكلم  
قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واوه بمعنى اتضجر  
او تضجرت واتوجع او توجعت (قوله كالجمله القسمية والشرطية) فانها  
للعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع القسم عليه  
والجزاء كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجمله الندائية ايضا عن الاستقلال  
بدون المنادى لان النداء لا بد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلاثة  
ممنوعة لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف النداء اسما وما ذكره  
من التنوير بالتخيم ونحو اف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث  
لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب فاقيل هذا الجواب الثالث لا يتم  
ما لم يبين ما عرض ههنا ليس بشئ (قوله اي بالضرورة) فانه الظاهر الكثير  
في المسائل العلمية (قوله لا بالامكان العام) بان يكون المراد ان عدم البناء ليس  
بضروري سواء كان البناء ضروريا ولا (قوله بمنزلة الاستثناء) فان الاستثناء  
تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل  
(قوله فان محالها اثنان اه) اي يعني محل البناء والجرح والفتح على ما ذكره  
المصنف رحمه الله اثنان حيث قال ما سواهما بضمير التثنية ومحال النصب  
على ما ذكره ثلاثة حيث اورد ثلاثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب  
ايضا ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف (قوله يعين  
مواضع النصب) في ايراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى  
تحصيلها اي تعيينها وازالة ايهامها اشارة الى ان مواضع النصب اكثرها كانت  
مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد متحصل بنفسه غير محتاج  
الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل لو قال ويحذف بلام الاستغناء  
وينصب بالهاء وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع  
به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح

طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم  
نكتة تقديم ما عدا النصب عليه (قوله وفيه خدشة) نقل عنه لان الشروع  
في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب  
التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة  
وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ  
منه ويتوجه بشرائره الى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة (قوله  
او تقديره) اي اعتبار او فرضا سواء كان باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول  
المبنى قبل النداء ايضا (قوله وجوز ايضا) اي جوز في نداء ضمير المخاطب ايراد  
الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبني على الضم وايراد  
الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به لادعوا المقدر فله محلان  
قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى (قوله واذا اضطرره) اي اذا اضطر  
الشاعر في المفرد المعرفة فونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموما  
واستشهاده ما ذكره المحشي رحمه الله ويونس منصوبا ردا الى الاصل  
والاستشهاد في شرح المفصل (قوله اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز الى  
موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب (قوله كما قال اه) فان مطرا الاول منون  
لا ضرورة رعاية الوزن والثاني غير منون لعدم الضرورة والبيت للاحوص  
الانصاري وبعده فان يكن النكاح احل انثى فان نكاحها مطرا حرام  
قدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنة وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة  
وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعد لي بي الى اختي ففعل فذبحت لهم  
واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاية الابل والغنم الكثير واسمه مطر فلما رآه  
الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخذت امرأته من اجل النساء فقالت  
زوجته قم الى سلفك سلف الرجل زوج اخي امرأته فسلم عليه فقال واشار  
الى امرأته باصبعه سلام الله يا مطر عليها اه (قوله يعني انه من قبيل اه) يعني  
كان الفعل في هذا المثال مستندا الى ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف  
المشار معه بناء على ما تقر في الاصول من ان الوصف ملغى فيما تعين بالاشارة  
حتى يحذف بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير  
يرفع مستندا الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك هذا



النائم ضربني بناء على ان الضمير يرجع الى الذات ولذا ان اريد اسم الإشارة في قوله تعالى اولئك على هدى ~~الكون~~ دالة على الذات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العملية ولو اريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذات المذكورة وليس هذا من قبيل الجواز باعتبار ما كان او ما يؤول على ما فهم والآن اخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء اصل نحو يا مكرمات على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله تعالى عن التكليف) قد عرفت انه لا تكاف في ذلك (قوله ان المفرد) دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافا ولا مشابها به (قوله اما اخراج) اي اخراجهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا بقريته ذكره فيما بعد بارادة الكامل في افراد الالزام بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب (قوله ايه) اي غير مضاف بقريته المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف (قوله من تمامه) اي معنى نص عليه في الباب والغالي حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الالهام لفظا الاضافة والتنوين ونونا التثنية والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمها اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الثالث ~~ليكون~~ النسبة الى المعهول والصفة معتبرة معه وذلك لا يحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء في باطا العاجلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي باطلا لا يحل ليس مطلق الخليم بل الخليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجد بها اذا قلت جاءني رجل لان الاول مفيد الموصوف دون الثاني وما قيل المراد كونه من تمامه في اعتبار اراتهم

لداعي معنوي كما في القسمين الاولين ولا ضطرار نحو كافي القسم الثالث فقيهه ان كونه من تمامه في اعتبار اراتهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثاني باطل فتعين الاول (قوله اما معمول له) ولا يطول المناهى بمعموله الا ان يكون ملغوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبتة نحو يا ذاهبا وزيدا لانه عامل في زيد بواسطة حرف العطف وبما مشترك وزيدا بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشترك لا يستغنى بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري (قوله اسماء لشي واحد) وانصب الجزء الاول للنداء والثاني ثابتا على الحال السابق اعني متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف (قوله نحو يا ثلاثة وثلاثين) اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيديويه وقال الاندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون او يا ثلاثين كما زيد والحارث اذ قصد جماعة معينة والاقول يا ثلاثة ونحو يا رجلا وامرأة غير معينين والاول اول اطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضى (قوله فهو خمسة عشر) في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقعنا على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة (قوله الا انه لم يركب) اي ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا متراجعا بل ابقى على حالة العطف (قوله بما ذكر) اي بكونه مع المعطوف اسماء لشي واحد (قوله لولم يكن كذلك) بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك يا ثلاثة وثلاثين ~~كل واحد منهما~~ (قوله مفردا معرفة) على تقدير المعين (قوله لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده (قوله بمنزلة جزئه) في كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيده فلا يجوز ان يكون المناهى المتبوع بها مضارعا لاه مضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبيهه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف فتعين



عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظة الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيده نحو يا تميم كلهم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بسمولية خطاب النداء اليه بخلاف التأكيده فانه انما يجي بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيه كون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكرو ويجوز على لفظة الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع (قوله ويستلزم ان يكون) اي يشترط في كون المنادى المنعوت شيئا للمضاف ان يكون جملة او ظرفا ليرفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيتاكد جانب الجزئية وتتحقق المشابهة بلا ريب فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شيئا بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال لاحليم لا يجعل بل لاحليم لا يجعل لتحقق الشبه بتأكيده جانب الجزئية في الاول دون الثاني (قوله جاز) فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف في الرضى صرح الكسائي والفرأ بنحو يارب جلارا كما بالتثنية بل جعله من قبيل المضارع بالمضاف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيد تعيين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيده نحو يا تميم كلهم لان المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيده فانه يجي بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيده اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكرو ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب وقال الشارح الرضى فيما صرحوا به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع حل الموصوف بالمفرد عليه طرا للباب بخلاف اسم لاقائه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه (قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادى اه) اي عند قصد المعين منه (قوله وفي جعلها اه) جواب سؤال مقدرة قد بره ظاهرا (قوله مضارعا

للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا (قوله ولهذا اه) اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم يصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مقردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة وانظر لكونه مكررا (قوله ولا يجوز اه) جواب سؤال مقدرو هو انه لا اضطرار في باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف حالا وخاصة انه لو كان حالا لكان قيد الادعوى فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك اذ ليس النداء في قولك يا حليم لا يجعل مقيدا بحال عدم جعله بل المنادى الحليم الموصوف به (قوله وهو ممنوع) ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون بازيد في تأويل يا مسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلمية باق والممنوع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام (قوله انما الممنوع اجتماع التي التعريف) لحصول الاستغناء باحداهما (قوله يلزم ذلك الاجتماع) اي اجتماع الاثنين الاضافة وحرف النداء (قوله صورة الاضافة اه) اي صورة الاضافة ليست نعتا في التعريف بل قد تكون للتخصيص كما في الاضافة الى النكرة فافادت الاضافة الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونهما موضوعا له فلا يلزم اجتماع الاثنين بل اجتماع التعريفين (قوله مع ان محل الدخول مختلف) فلا يتحقق الاجتماع (قوله اعلم ان اه) دفع لما يترأى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذي هو غائب موقع كاف الخطاب (قوله لا يندفع اه) بناء على كون ضمير الخطاب صا لحال الكل واحد من الحاضرين على سبيل البديل بخلاف الاسم الظاهر (قوله ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى اي اعتبار الافراد والتعريف في المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعا يلزم بناءها ايضا (قوله ان قلت مشابهة المشابه اه) هذا منع لمقدمة مطوية يتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى (قوله لجواز الاختلاف اه) كما فيما نحن فيه (قوله المشابهة ههنا اه) اي ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره



بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان مناسب  
 المناسب للشيء مناسب لذلك ولا اقل من كونه مناسباً لمناسبة (قوله فتقول  
 ان المقصود اه) يعني ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات  
 الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة  
 ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى  
 كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكماً والكاف الاسمية مبنية  
 لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلارية  
 (قوله العلم اذا ثنى اه) قالوا اذا ثنى العلم اوجع فلا بد من زوال التعريف  
 العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى  
 والمجموع ليس موضوعاً الا في اسماء معدودة واذا زال التعريف العلمي  
 وقد قلنا ان تذكر الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفاتت باخص  
 ادان التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الاعرفين باللام  
 العهدية (قوله خص لفظه يا بالاستغانة) البناء داخل على المقصور  
 اي لا تقباز الاستغانة من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر  
 حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث  
 والمتجيب والمتدد (قوله معدية لادعو المقدور) عند سيويوه او حرف النداء  
 القائم مقامه عند المبرد الى المفعول (قوله اضعفه بالاضمار) اي انما جاز تعديته  
 باللام مع ان ادعو متعد بنفسه اضعفه بسبب الاضمار فاللام انقوية العمل  
 عند سيويوه واضعف النائب مشابه عند المبرد كما في قولك ضرب لي زيد حسن  
 وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد (قوله لا امر يعنى به اه) الاعتناء  
 بتدارك الشئ ويعدى بالياء والافتان فر يادرسيدن والتجيب شكفت كفتن  
 والتمديد ييم كردن كذا في التاج (قوله متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث) وهو  
 ادعو المقدور والنائب مشابه لكن بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لا يلزم  
 تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ان قيل دخول اه) يعني ان دخول  
 الباء لا يخرج الاسم عن تأثيره في الفعل حتى كان ان الاسم غير منصرف  
 بدخوله نحو مررت باحد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحروف فلو  
 قويت جهة الاسم بدخوله لم يخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعاً لان

البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل (قوله في غاية الضعف)  
 لانهما مشابهة للمشابهة للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة للفعل  
 بلا واسطة ولانهما عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب  
 اعراب المبني دون صرف غير المنصرف (قوله وبانه بدخول اللام اه) عطف  
 على لان علة بنيانه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث (قوله وخارجاً عن  
 الافراد) لتركيبه مع لام الاستغانة (قوله وفيه ان البديل اه) اي البديل من  
 المنادى المفرد المعرفة يدني مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه (قوله  
 في مقابلة الاضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الافراد (قوله ولا يبعد  
 ان يجاب اه) اي عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل  
 بان يقال ان حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع  
 لان الاول يقتضي البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لقلبته لقربه من  
 الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني اقربه وفيه ان اللام  
 يدخل على المبني ايضاً ويعمل فيه محلاً كما في قوله فيسالك من ليل فليجعل  
 فيما نحن فيه كذلك عملاً بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغناء احدهما  
 (قوله او بان اه) هذا الجواب مبني على عدم دخول المنادى المتجيب والمهدد  
 في المستغاث فلذا عطف باو قال الرضي قوامهم ان لام التمديد لام الاستغانة  
 تكاف ولا معنى للاستغانة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً فهذا جواب عن قوله  
 وكيف يصدق قوله وينصب ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة  
 من تمة القاعدة فتولة ما سواهما مخصوص بالاضاف وشبهه والنكرة الغير  
 المعينة وايس المراد به ما سواهما مطلقاً ثم ان عطف قوله او بان على قول  
 الشارح بان لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضاً جواباً عن الاعتراضين  
 المعطوف عليه بالمشاركة في اصل الجواب (قوله قال الخليل اه) اشارة الى  
 وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه بدل منه فلو اجتمع  
 لزم اجتماع البديل والمبدل منه وقوله ولا لام بيان الحكم المستغاث بالالف  
 معطوف على قوله ويختص اه وليس حالاً على ما فهم (قوله وتلك الزيادة)  
 تكون مرة واو مرة الفاء كزيادة المنسوب كما يجبي عنه (قوله لم يصح عله)  
 لان الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على



الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر (قوله وان اعتبراه) اي ان اعتبر اعتماده  
على موصوف مقدر بان يقال تقديره يارب جلا طالعاجبلا لم يكن بعد اعتبار  
المقدر منادى مضافا لالمضاف اما نفسه فاعدم كونه منادى وظهوره  
تركه المحشى رحمه الله واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالع الان شبه  
المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجي واخرجه فيما سبق  
بتمحل محل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان في كلام المحشى رحمه  
الله ايجازا بخلاف الان الضمائر كلها راجعة الى طالع اسوي ضمير لانه فانه راجع  
الى الموصوف المقدر (قوله اللهم الا ان يفرقاه) ويقال ان المنعوت اذا كان  
مذكورا كطالع اجبلا مفردا لعمد كونه مضافا لاضافة حقيقة على ما هو معنى  
المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدر ايتكون طالع اجبلا منادى صورة  
داخل في شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا  
(قوله لكن بقى ثنى) اي بقى بعد تكاف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على  
الموصوف المقدر وادراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب  
الظاهر (قوله جاز ان يكون معرفة) اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه  
اذا لم يقصد به معين يكون نكرة (قوله ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال يا طالع  
جبلا الظريف (قوله فكيف يصح اه) لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة  
مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب ليكون طالع اجبلا واجب النصب الا اذا  
لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالع اجبلا واجب النصب الا اذا  
كان موصوفه المقدر نكرة لانه حينئذ يكون تابعا للفظه بخلاف ما اذا قدر  
موصوفه معرفة فانه يكون جائزا للنصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد  
المعرفة (قوله اللهم الا ان يقال اه) يعني ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف  
كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمنع قصد  
تعريفه كما في يارب جل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد  
يقصد تعريفه (قوله اي يقال يارب جلا اه) يعني ان الجار والمجرور وقع خالا  
من يارب جلا بتقدير يقال او قل لا بين اهية رجلا مع قطع النظر عن النصب  
فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا اهية مع ملاحظة النصب معه  
حتى يشر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد

(قوله لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير انه كان موصوفا  
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وان كان اه) اي وان كان الوصف  
بالنكرة وهي الجملة او الظرف فان في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف  
بعد تعريفه بالنداء (قوله اعتمادا على ما سيذكره) فيمكانه مستثنى من القاعدة  
بقرينة الا في (قوله الا في حكمهما) في قوله والبديل والمعطوف الغير المنع  
فانهما كالمنادى الذي يشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان  
متبوعيهما مضموما او لا نص عليه سيبيويه كذا في الرضي (قوله نحو يا زيد  
عمرو) على ان عمرا عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل  
(قوله ولم يحملوا اه) اي لم يحملوا عمرا على محل زيد الذي هو النصب اكونه  
مفعول ادعولان الظاهر انما يتركز الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر  
من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر  
الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الامرين  
مفقودان ههنا (قوله كما في اعجبني ضرب زيد عمرا) واعلم ان مسئلة الحمل  
على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها فذهب الكمونيون وجماعة من  
البصريين الى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبيويه وشيخه قوا  
اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفصل ابو عمرو وقا جاز في العطف والبديل  
ومنع في النعت والثناء كيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع  
كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون وبأول  
الما نعون على ضمائر عامل تأمل وفيه تسكاف كذا في شرح التسهيل  
وفي الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبيويه منع الحمل على موضع  
المجرور باسم الفاعل او بالصفة او المصدر وان ما جاء مما يؤهم الحمل على المحل  
اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او مفعولا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا  
الاضمار لقوة القرينة وهذا الذي ذكره سيبيويه هو الحق لانه انما يتركز الظاهر  
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر  
حركة بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما في باب  
الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشى رحمه الله كما في اعجبني ضرب زيد  
عمرا يحتمل ان يكون لامعني وان يكون مثالا للمعني وعلى الاول معناه لم يحملوا



على محله كما جلا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع  
وعلى الثاني لم يحملوا على محله كالم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا  
ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب  
وبالجمله عبارة المحشى رحمه الله لا تخلو عن اغلاق والظاهر ما في الرضى  
واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيأتي الكلام عليه في باب الاضافة  
فانه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى (قوله فان الرفع اه) يعني ان الحكم لجواز  
الرفع في تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع  
المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه (قوله في ادراجه) قيد بذلك  
لانه يحتاج الى التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله  
يحتاج في ادراجه اه) كافي قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في ادراج  
شبه المضاف عنه الى تحصيل ارادة المكامل منه (قوله فاعتبر حكم المفرد اه)  
ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون  
مرفوعا يقتضى رفعه ما حال كونها تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب  
حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهم ما تابعين فيلزم ترك  
العمل بالشبه بالاضافة (قوله وباهؤلاء العشرة رجلا) مثال لشبه المضاف  
بالاضافة اللفظية (قوله صرح به في شرح المقصل) وترك التصريح به ههنا  
لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه حكم الاول (قوله لانهما  
يفيدان ما لا يفيداه الاول) يعني ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى  
لا يفيداه الاول وههنا ليس كذلك (قوله واذا وصفت اه) معطوف على مقدر  
اي هذا اذا لم تصف الثاني (قوله فابوعمر ويضم الثاني) كافي حال عدم الوصف  
نحو يا زيد الطويل وحكي يونس عن رواية انه كان يقول يا زيد الطويل  
ينصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل يا عيسى فلا يمتنع اذن رفعه (قوله  
ولا يجوز ان يكون اه) اي لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفته وصفاً للاول  
وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لاما ماء بارد  
(قوله على الاختصاص) اي انت العالم او اعنى العالم (قوله فخكمه حكم  
البدل عنده) اي حكم المنادى المستقل عند الرضى (قوله ابشر الى مانع  
الاستقلال) فان تليق الحكم بالوصف الصالح للمعية يشعر بكونه علة له (قوله

وايخرج عنه اه) يعني لو قال والمعطوف المعروف باللام لدخل في هذه الضابطة  
لفظ الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها اكونه في حكم المنادى  
المستقل لكونه منادى في الحقيقة وجواز مباشرة حرف النداء له (قوله لتعين  
الرفع) اي الضمة التي هي شبهة الرفع لدخوله في ما سياتى من قوله والبدل  
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل (قوله ولا تبني الصفة اه)  
بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجز بناء الاولى  
وجاز بناء الثانية نحو لارجل ظريف بالفتح وحاصله ان لا تنفي في نحو لارجل  
ظريف متوجه الى الصفة لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان  
لا يثبت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف في الدار لا ظرافة في الرجال  
الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهو انفي الظرفاء لا لنفي الرجال وكأنه قيل  
لا ظريف فيها فلحق بمباشرة لامن حيث المعنى جاز بنائها بخلاف النداء  
نحو يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم  
يماثرها حرف النداء لالفاظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع  
موقع السكاف فلم يجز بنائها سيبويه (قوله والرافع اه) لما كان الرفع حركة  
اعرابية لا بدله من رافع بين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوى ههنا  
وهو انه كيف اعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبني مع ان التوابع  
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه فلا تقول في جاءني هؤلاء  
الكرام بحركة الصفة ولذا اعرفت التوابع بكل ثان اعرب باعراب سابقة من جهة  
واحدة وحاصل كلامه ان الرفع لهذه التوابع حرف النداء اكونه مشابهها  
للعامل الرافع في كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرفع اعني الضمة والرفع  
عارضاً اي يحدث في المنادى والمرفوع اعروض حرف النداء والرافع ويرزول  
بزوالهما مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني  
على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرفع فهو مرفوع فاشابهة  
الاثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى  
المبني مشابهاً للمعرب فجاز جعل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه يتابع المعرب  
الحق رعاية شبهة المعرب وجاز جعله على محله رعاية لبنائه وان دفع الاشكال  
المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة لمن حيث كونه مشابهاً للمعرب



(قوله ولم يظهر اه) اي لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجوز النصب رعاية اشبهه بالمعرب لصدق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابيع فان المانع غير متحقق فيه (قوله مثل يافتي ويا هو لاء) اشار الى ان المقدر بمعنى المقروض فيشمل المحلى ايضا لالامعنى المشهور المقابل للمحلى ولما كان هذا الاطلاق غير شائع بانه ذهب اليه الرضى حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله يبنى على ما يرفع به اه والضم مقدر في المنقوص والمقصود نحو يا قاضى ويا فتي وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هو لاء وهو كذا في شرح التسهيل (قوله والظاهر) لانه موافق للمعارف بين النحاة (قوله للعهد) اي الخارجى لتقدم ذكره (قوله والجار مع المجرور اه) بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسمية على الفعلية واي من منصوب اذا خلا تحت يعنى اذا اشارت في عبارة الشارح رحمه الله الى بيان التعلق اصلا والتقديم للعصر اى يختار في المعطوف دون غيره من التوابع (قوله لان المراد اه) اى مراد الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا (قوله اجيب اه) اى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما (قوله لامعنى اهمافيه) لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه (قوله فمكانه مجرد عنهم) فيختار الرفع كما في المجرد (قوله يجوز ان يراد اه) فيثبت يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد (قوله كلامه في شرحه) اى كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب يابى عن ان يراد ذلك (قوله علما كان او غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله له الرضى من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فيبين التفسيرين عموم من وجه (قوله وذلك) اى دخول اللام للمع الوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمى (قوله ان كان في الاصل صفة اه) وان لم يكن في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فيثبت انما ان تصنيف العلم كزيدنا وزيدتم اذ عرفه باللام نحو وليد بن الزيد (قوله وقصد مدح

او ذم بها) اى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى (قوله لكنه غير مطرد) اى ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض (قوله وكذا) اى يصح دخول اللام (قوله له معنى جنسى) اى كل فى الاصل يقصد به مدح او ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسى بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او بصفة ذم كالكلب بالخسوء (قوله ولا خفاء اه) لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمى (قوله ووجب ان يكون معها لام) اى لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والاضافة كابن عباس وابن الزبير ليعيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له (قوله وهو العلم الغالب) اى العلم الذى صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي (قوله كالترياه) فانه لا يتصور به معنى سوى المعانى العلمية (قوله فانها) اى اعلام الاسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ما لزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين واغیره كالترياء والاربعاء والديوان والمشتري ليست من الغواب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هى اسماء موضوعات لمسمياتها (قوله اكن بحسب التقدير) اى قد راسم اعمالها اجناسا (قوله لا لحاق اه) لتعليل لقوله اعلام غالبية اى انما ارتكبت سيبويه ذلك الحاقا للقليل بالاعم الاغلب اجراء لازم لامها مجرى واحد (قوله وجوز الشيخ الرضى اه) لا وجه لتخصيص الرضى بذلك فانه قاعدة نحووية ففى التسهيل وان كان مع تابع المنادى ضمير جى به هذا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا فى الباب (قوله صفة) اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكون مقابل ما اضيف اليه امر واحد اى كفاي عليك بالحركة غير السكون (قوله لمفرد مبنى) او معرب كالمستغاث (قوله تخرج عبد الله) اى تخرج بقيد المبنى عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون (قوله اذا جعلتهم اعلما) اذ لو لم يجعلوا علمين تخرج بقيد العلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم الا لفاظا معدودة كبابين وعماتين وعرفات (قوله سهل دلالت اه) اشارة الى فائدة



وصيف الفقه بالموصول (قوله لا بالتوسط) فلا يصدق ان القاعدة كلية وقد  
تقرر في غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات (قوله في الزيدان اه) لان حرف  
النداء يعني غناء اللام (قوله وقد يجاب اه) اعلم ان تحقيق المقام يستدعي  
مقدمة وهي ان تثنية العلم وجعه لما كانا خلاف القياس بوجهين احدهما انه  
لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجعه فقد زالت العلمية والثاني ان التثنية  
في الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة ليدل على ان معه مثلا من جنسه ولا شك  
ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضع واحد حتى  
تكون تثنيتهما تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعين  
انه اذا قصد تثنيتهما وجعهما وجب تنكيرهما ثم ان قصد تعريفهما عرفت باللام  
كسائر اسماء الاجناس وهذا غير منتهى لانهم لم يستعملوا الاعلام مثناة  
ومجموعة نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل اكونه خلاف وضعه فلو كان  
التنكير لازما لتثنيته وجعه لكان تثنيته وجعه قبيحا وليس كذلك وقال  
المصنف رحمه الله ان العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة  
تكرار اللفظ الواحد مرارا وان العلم احق بذلك اكثرته اغتفر امر خروجه  
بالوجهين المتقدمين ولما قصد الاختصار فيه اجر والاشتراك اللفظ فيه مجرى  
اشتراك المعنى وانتزعا ادخل لام العهد في التثنية عوضا عن العلمية الزائدة  
من مفرد من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس بخبروا التعريف  
الزائد بالتثنية بالزامة اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفيق الامر بين  
الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان  
التعريفان متغايرين لانه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي  
اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المخشى رحمه الله ليس مبنيا على مذهب الامام  
لان تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى  
في يازيدان تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل مبناه مختار المصنف رحمه  
الله فان اللام اذا كان لازما لتثنية العلم وجعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه  
بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورد من ان قصد النداء في يازيدان الى تثنية العلم  
لا للمعرف الا ان تثنية العلم لا تنصرف دون اللام فيكون القصد الى تثنيته باللام  
وما قيل انه لو اريد نداء الزيدان المعهودان لقليل بالياء الزيدان فباطل لان نعت

اي لا يكون الا للمعرف بلام الجنس صرح به في التسميل (قوله وقد يجاب  
اه) خلاصة الجواب ان التعريف اللامى جبر للتعريف الفائق بزوال  
العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض بين الدالين العلمية واللام  
وليس للتعريف لعدم ضرورته بالتثنية نكرة بل تبديل تعريف بتعريف  
حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون  
الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف (قوله بالتنكير) الصواب تركه لما عرفت  
من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله وهو لا يقول  
بتنكيره كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات اذا  
قصد تعريفها وليس يجبر في الحقيقة (قوله فيخرجان بقوله المعروف باللام) لان  
المراد به هنا ما يكون تعريفه حاصل بسبب اللام لاذوال اللام والالان تقتض  
القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فانك تقول يا الرجل قائم نص  
عليه سيبويه كذا في شرح التسميل ونحو النجم والصعق فلا يقال يا ايها  
النجم ويا ايها الصعق واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة  
صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما كثيرا ما يطلق اه ومنه  
قوله تعالى واذا قرأت القرءان فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم الآية وانما وجب التأويل بالارادة لان نداء المعروف باللام  
يعينه كقوله يا ايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لان نداء المعروف  
باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما به وهم من انه اذا لم يصح نداءه لا تصح ارادة  
ندائه عند اهل اللسان ايضا فتقدير الارادة لا يسمي ولا يغني عن جوع (قوله  
على اطلاقه) اي اي معرف باللام (قوله بمخصوصها) فانه لا يصح ان يقال  
اذا اريد نداء الفرص قيل يا ايها الرجل (قوله ولا ايضا في تصحيح الخ) يعني  
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر  
صاحبه به نحو كل فرعون موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسط  
اي وهذا وكليم ما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة  
(قوله هي موصوفة) في الرضى لا اعرف ككونها معرفة موصوفة  
الا في النداء (قوله قال الاخفش) في شرح التسميل ذهب الاخفش في احد  
قوايه الى ان المرفوع بعد اي خبر مبتدأ محذوف واي موصولة بالجملة محذوف



صدر صلتها أي هو (قوله وجوبا) اندفع بذلك ما قيل أنها لو كانت موصولة  
لجاز اظهار صدر صلتها ولو كان أولى من حذفه مع أنه لم يأت اظهاره (قوله  
ويؤيدها) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة إشارة إلى أن مؤيداتها  
ظاهرة لا تحتاج إلى البيان منها عدم الاحتياج إلى الحذف ومنها صدق  
النعته عليها ومنها الموافقة مع هذا فإنه موصوف بما بعده ومنها أنه لو كانت  
موصولة لجاز أن توصل بحمالة فعلية أو ظرف ومنها لزوم جواز إياها النجم  
ومنها كونه مقصودا بالنداء فإن الوصف أقرب بإفادته ومنها اختلافهم  
في جواز نصب ما بعده فإن المازني جوزه نصبه ولو كانت موصولة لتعين  
الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعده فإنه انما يحتاج إليه على تقدير  
الموصوفة دون الموصولة (قوله كثرة وقوعها موصولة) في غير هذا الموضع  
(قوله وانما لم ينصبها) يعني لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف  
فوجب نصبها (قوله يعني على الضم) أي الأغلب فيها ذلك كما سيجي  
في الموصولات لحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم  
ولم يغيره وإن كان مضارعا للمضاف (قوله بقربها التثنية) من المقصود  
من النداء (قوله فإنه تص فيهما) أي في الوصلة لأنه موضع مبهم يرآل إيهامه  
باسم بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا فإنه قد يرزول إيهامه  
بالإشارة الحسية فلذا يقتصر على هذا وجوز بعضهم في نعت هذا النصب  
والرفع كما في بازيد الظريف وأوجب رفع نعت أي (قوله ويؤتى بتابعها)  
أي لعدم كون هذا نصا في الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه  
منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه وصلة (قوله لامتناع وصف هذا) أي  
لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلا لأنه  
هو الدال على الماهية من بين الأسماء والمحتاج إليه في نعت الأسماء الإشارة بيان  
ماهية المشار وما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من اسم الجنس  
وتعيين المفرد من أفرادها فإن علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا التتابع  
المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر آتى التعريف باللام أذهى أقل من  
المضاف إليه (قوله ولا يجوزاه) عطف على قوله قد يقتصر الخ أي ولذلك أي  
لأنه لو كان أي نصا في الوصلة لا يجوز الاقتصار على إيهامه فلا يقال بإيهامه عدم

دلالة على الماهية بدون ما بعده ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه  
منادى بل يؤتى ابتداء بتابع تابعه لأنه هو المنادى في الحقيقة وأي صلة إليه  
(قوله إلا إذا قصد التحقير) بأن يكنى به عن أن المخاطب ليس فيه شيء مما يكون  
في العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة (قوله  
والا توقف الذهن) وتخيل أنه منادى (قوله بحسب الوضع) متعلق بطالبها  
فلفظ شيء وما به معناه وإن كانا مبهمين لكن لم يوضع على أن يرآل إيهامهما  
بالخصيص بخلاف أي واسم الإشارة (قوله لتشد الحاجة إلى التعمين)  
فيكون أدل على عدم كونه مقصودا بالنداء (قوله يكون طالبا للمعرف  
باللام) لأن الكلام في التوصل إلى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب  
المبهم كما في ربه رجلا والموصول فانهما وإن طالبا ما يرزول إيهامهما من التمييز  
والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام (قوله إذا أريد تعمينه) قيد بذلك لأنه قد  
يرزول إيهامه بالإشارة الحسية (قوله لما عرفت) من قوله فانه قريب هاهنا  
التثنية ما فات يبعد حرف النداء (قوله بخلاف ما إذا لم تقطع) نحو أي رجل في  
الدار (قوله وأريد أن) نحو ليأما تدعوا فله الأسماء الحسنى (قوله فانه معينة  
أه) أما في صورة الإضافة فظاهر وأما في صورة التنوين فلان التنوين يدل  
من المضاف إليه بمقدر (قوله وانما وصف أولاه) فيه إشارة إلى أنه موصوف  
بالمعرف باللام أيضا لكن ثانيا وذلك لأنه رافع لإيهامه في الحقيقة فيكون  
كلا الأمرين من أي وهذا أصله لنداء أنه إلا أنه تدرج في إزالة إيهامه بأن يرزول  
أولا يجعله مشارا ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل أنه إذا وصف هذا باسم الجنس  
لا يكون التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما أوما إليه المصنف  
رحمه الله بل لاجل نداء اسم الإشارة (قوله اندفع أه) يعني لو أجرى الكلام  
على إطلاقه بأن يقال إنها أنواع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرد عليه أن  
تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لأن يكون تابعا للفظه فقط لأن المنادى  
المعرب أما منادى مضاف لا محمل له وأما مستغاث وله محل النصب لا محمل  
على محله لأنه على التقديرين مفعول ادعوا بواسطة اللام أو بدونه ولا فائدة  
في ترك الأعراب الظاهر والرجوع إلى المقدور بخلاف العطف على محمل اسم أن  
فإن فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وإن لا تغير معنى الجملة (قوله



(لوحدة) لانه ليس للتذكير اذا المراد معرب معين وهو الرجل فيجمل بمقتضى  
المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة اى لا يكون فيه تعدد لاذانا  
ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم الكلى بالمثال المذكور فاندفع  
ما قيل ان هذا الرفع بالغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من  
التعسف (قوله فلانه منادى معنى) لانه المقصود بالنداء اى وهذا انما هو  
بمجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع التثنية (قوله فيكون منصوب المحل)  
قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة والرجل ليس  
منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول انهم قالوا لاجل ان ان المكسورة  
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها  
التوكيد فقط بخلاف العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة  
وهذا الوجه في اثبات المحل جار في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء  
هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصودا بالنداء وقدرته عليه  
بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه  
لا يشترط في كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظا ينبغي ان لا يشترط  
في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم (قوله  
في النداء وغيره) اى غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر  
بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر به التثنية يلزم حينئذ زيادة ابدع المقسم به  
في الرضى منها قطع الهمزة في يا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان نداءه  
وجوها حذف الهمزة فيلتنق سا كان على حدهما وحذف الف يامع الهمزة  
وقطع الهمزة لكونها لازمة فمكانها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا اربعة  
اوجه وتفصيله في الرضى في باب حروف الجر (قوله وحذف حرف الجر) نحو  
الله لا فعلان كذا (قوله وقد يراد آخره) في نحو ماذا عليك ان تقولى كلما  
سجيت او صليت يا الله ما اردد علينا شيئا مسلما (قوله نحو اللهم) وقال  
الفرأه اصله يا الله انا بالخير مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء (قوله  
الاسماء المختصة بالنداء) اى لا تستعمل الا في النداء في التسميل وهى قل وقلة  
ومكرمان وملا مان وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعل في سب الذكور  
نحو يا خبث والى فعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث نحو يا فساق (قوله

سما) متعلق بلا توصف يعنى لا مانع من توصيفها قياسا (قوله نحو يا فلان)  
قل وقلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما  
يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف اصله قل لان تصغيره قل وقال الكوفيون  
انهما من خافلان وفلان فعلى هذاهما كناية عن علم من يعقل (قوله ونحو  
اللهم اه) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية (قوله  
نحو معاذ الاله) آخره ولادمية ولا عقيلة ررب يعنى اعوذ بالله من ان تكون  
الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال اى الصورة المنقوشة وعقيلة ررب  
اى كريمة قطع بقرا الوحش (قوله في غيرها) اى غير السعة وهو الشعر (قوله  
يسمعها اه) في الصحاح كلفة من ابي رباح يوشعها لاهه البكار (قوله بضم  
الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع (قوله او فيما قصدها) الفرق بين الوجهين  
ان المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جازل في ذلك التركيب قرآنة الضم  
والنصب وعلى ما ذكره المحشى رحمه الله ايراد الضم والنصب على طبق  
اذا نودي المعرف باللام قبل يا ايها الرجل وان توجيهه المحشى رحمه الله  
لا يحتاج الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفردا صورة فيحتاج في بيانه  
الى تكاف (قوله اما ان الاول مفرد اه) في الرضى يعنى بمثله المنادى المكرر  
اذا ولى الثاني اسم مجرورا بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان  
المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز في الاول الضم قيد الشارح رحمه الله  
المنادى بكونه معرفة مفردا وقيد الافراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما  
مضاف او الاول مضاف وافراد الاول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح  
الاضافة اليه بعده واما كون الثاني مفردا صورة فلانه تكرر الاول بعينه  
فلا مغايرة بالافراد والاضافة (قوله واما عدى اه) يعنى ذكر عدى بعده مجرورا  
لا يعين كون الثاني مضافا لان خاله مجهول لا يدرى بقينا أهو مجرور باضافة  
الاول ام باضافة الثاني وعدم لزوم الفصل ان كان مؤيدا لاضافة الثاني فكونه  
تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة واذا تم تعيين اضافة الثاني كان مفردا صورة  
(قوله لانه خرج عن العلمية بالاضافة) فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة  
نحو زيدنا خير من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك ان اضيف  
العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا



الازيد واحد كذا في الرضى ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين  
لان المغايرة بين القصدين انما هي على تقديرين افادة الاضافة للتخصيص  
او التعريف اما اذا كانت العلمية باقية بحالها فلا وكذلك كون المضاف  
اوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الاضافة للتوضيح  
اما اذا كانت مجرد المدح او الذم فلا (قوله وانما جبي مبتأ كعيد المضاف اه)  
بيان للمقتضى وقوله وجاز الفصل الى آخره بيان لانتفاء المانع (قوله لئلا  
يستكره) يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور  
الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى الاضافى فقدم عليه لتبقى صورة  
الاضافة بحالها (قوله في السعة) وان لم يميز الفصل بين المضاف والمضاف  
اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب (قوله وانه قال)  
اي الشاعر اوله فلا والله لا يلنى لما بى اى لا يوجد (قوله لئلا يلزم اه) يعنى القول  
باضافة الاول الى عدى يستلزم القول بان تيم الثاني مؤخر في الاصل قدم  
وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه (قوله كذلك الثاني) لموافقة الاول  
(قوله لا يحتاج الى من ينصر لاه) فتى الاب كناية عن نقي من يتولى امره  
(قوله اى استبان رشدة) في النهاية يقال هذا اول رشدة اذا كان من النكاح  
كما يقال في ضده ولد زينة بالكسر فيهما وقال الازهرى كلام العرب فلان ابن  
زينة وابن رشدة وقد قيل زينة ورشدة والفتح افصح اللغتين (قوله وهو الاصل)  
لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل  
حركتها الفتح لان الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة  
الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى  
لان السكون هو الاصل (قوله وهو الاكثر في الاستعمال) اذ لم يلزم اجتماع  
الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابد بعد كلمة اخرى  
فلا يتبدأ بهما مع كونها حرف علة (قوله وقد يضم) ما قبل الياء المحذوفة (قوله  
للعلم بالمراد) تعليل لقوله قد يضم (قوله روم للخفة) اى لكون الالف خفيفة  
بالنسبة الى الياء ومده حاصل من افتتاح الضم (قوله ليس بشاذ) اى ليس  
بقليل (قوله والاصل بابني) بثلاث ياءت مصغرات مضافا الى ياء المتكلم قلب  
ياء المتكلم بالالف فصارت ياءين ثم حذف الالف لاجتماع اليائين يعنى لاجتماع

اليائين صارت الكلمة ثقيلة تخفت بقلب الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها  
كذلك (قوله وبالياء للملازمة) متعلقه من الافعال العامة لعدم القرينة  
على تقدير الخاص وما قيل ان تقدير يكون يقتضى وجوب الياء في الوقف  
والوجوب ليس الامع الالف ففيه ان المتعارف في القضايا التي لم يذ كر جهتها  
الاطلاق العام والجل في بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام (قوله  
حال) من الضمير المستكن في الجار والمجرور اى موقفا (قوله او ظرف) اى في حالة  
الوقف (قوله اى يوقف بالهاء وقفا) فوقف ما مفعول مطلق وقرينة على تقدير  
الخاص (قوله لبيان الالف) لان الالف حرف خفي فاذا جئت بعدها بحرف  
آخر في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشئ وذلك في الوقف خفيت  
حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين يبين جوهرها  
(قوله لانها عوض عن زائد) اى زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلربحان جانب  
التأنيث جعلها حال الوقف (قوله بخلاف بنت) فانه لا يوقف عليها بالهاء  
(قوله عوض عن اصى) لان اصل بنت بنوثة تحتين فقلب الى الفعل بالكسر  
والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضا عنها لان وجوب الحذف لا يكون  
بدون التعويض (قوله بالمذكر) اى يا ابت (قوله مناسبة للحرف المبدل منه)  
ولكونها اصلها ومولدة من اشباعها (قوله وقد جمع الفرزدق بينهما) اى بين  
العوض والمعوض عنه في ذويهما في شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه فوان  
ولا بى العباس في البيت قولان احدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد  
جمع بينهما والثاني انه جعل الواو بدلا من الهاء فلفظها وهذا انما قاله ابو  
العباس بناء على ان الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم اصلية (قوله  
يعنى ان الجواز الوقوعى) يعنى فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع لان المراد  
منه الجواز الوقوعى فالوقوع لازم له فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ما قيل  
ان كون المراد الجواز الوقوعى لا يصحج تفسير الجواز بالوقوع (قوله يتبادر اليه  
الذهن) فاذا قيل هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام  
اى القصر لانه الكثير الشائع في المحاورات (قوله ويؤيده اه) لان الظاهر مقابلة  
المتباينين (قوله وتجعل الجواز شاملا للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار  
الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص



العام بمساعد الخاص (قوله فيقصد سرعة الفراغ) فيحذف آخره احتياطا  
تخصيلا للسرعة (قوله مع ندرة الالتباس) أي التباس المنادى بغيره بواسطة  
الترخيم (قوله اكبر انتباهها لاسمها) فجاز الترخيم في حالة النداء لانه يفهم  
الكثرة انتباهها اسمها وان حذف منه بخلاف غيره حالة النداء فانه يلزم التباس  
(قوله فعل الترخيم) أي برخم من غير ضرورة (قوله بالتحاد الفاعل) أي كون  
فاعل الفعل المعال واحدا كما سيجي (قوله اثر ضرورة) حذف المضاف واقم  
المضاف اليه مقامه (قوله ديارمية) آخره ولا يرى مثلها بحجم ولا عرب في التاج  
المساعدة المواتاة والمساعدة (قوله ان يقدم اه) لان الحكم على الشيء بعد  
معرفة بالمعنى المصطلح اولى (قوله لانه المقصود) أي بالذات والتعريف من  
مبادئ الاحكام (قوله بدليل اعتباراه) أي المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل  
تعاقب الاعراب على ما قبله والكلمة الاخيرة من يعليك وكذا تاء التأنيث  
آخر الكلمة لاجراء الاعراب عليهما وان كان بحسب الاصل كل واحدة  
منهما كناية برأسمها (قوله لان حذف اه) لا لجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا  
(قوله اما تقدير الاعراب) وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء كثيرة  
الاستعمال (قوله في التركيب) أي في تركيب كلمة باخرى (قوله هذا المعنى)  
أي بلا علة سوى التخفيف (قوله ذبح الشاة بلا علة) نعل ذكر الشاة لجرد بيان  
التعلق في التماثل الاعتباط اشتراكي على كشتن (قوله كان الترخيم)  
بمعنى اظن وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد في غيره (قوله الى قوله  
ترخيم المنادى) وحيث يكون قوله وشرطه معطوفا على قوله وترخيم المنادى  
جائز وقوله وهو حذف في آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم  
تفكك الضمائر (قوله ادسبق منه اه) في قوله وينصب ما سواهما بقية قرينة ذلك  
السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشببه بخلاف تعميم  
المضاف بحيث يشمل المشببه فانه قرينة خفية وهي كون المشببه بالمضاف  
مشارك للمضاف في اكثر الاحكام (قوله قيل اكنفي اه) فالمضاف محمول على  
معناه الحقيقي وحكم المشببه به متروك في الذكر اكنفا بذكر اصله (قوله لا يتم  
بدون المضاف اليه) لان المنادى في باغلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو

المنادى ان زيد (قوله خذوا الحكم) تمام البيت

خذوا

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا \* او اصبرنا والرحم بالغيب تذكر  
الا صرة ما عطف على رجل من رحم او قرابة او صبرا او معروف والجمع  
الا واصر الرحم القرابة والرحم مثله (قوله هذا ظاهره) لان كل واحد من جزئيه  
دال على معناه بالاستقلال (قوله يراعى حال جزئيه) الى آخره فيكون كل  
واحد من جزئي المركب العلم منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ (قوله بعد  
رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولم يمكن حذف  
الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالسكامة  
(قوله شاذ) أي قليل غير قياسي (قوله لا يعنأ به) لانه بمنزلة المستثنى من  
القواعد (قوله اعنى فتح التاء) كما في قوله

كلمتي لهم يا ياممة ناصب \* وليل افا سيه بطي الكواكب

فصار في غير المنادى المرخم اذا كان بالنساء وجهان ضم التاء وتحتها (قوله  
يلحقون هاء السكت اه) فحور ووقه وانه وحيله (قوله على السكون)  
أي سكون الهاء (قوله قني قبل التفرق اه) آخره ولايك موقف منك الوداع  
ضباغة اسم بنت مغيرة لممدوح الشاعر أي من اجل وداعك (قوله قيل  
لا بداه) في بعض شروح المتن قال الامام الحديثي احتزبه بقوله زيادتان  
في حكم الواحدة عمالا لزيادة في آخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم  
وعما فيه زيادتان لكن لا يراذامعا كما لو جمع زرقم على زراقم ثم اشيع كسرة  
القاف حتى يصير زراقم فان الياء لم يزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان  
لا لمعنى كعصبة انتهت فان الصاد والياء زيدتا معا لا لمعنى بل للالحاق  
بـ رجل نص عليه في شمس العلوم فانه اذا رخم يقال يا عصبص بحذف  
حرف واحد يقال يوم عصبص أي شديد الحرا شديد كذا في القاموس (قوله  
صفة زيادتان) أي زيادتان كاثنتان في حكم الواحدة احترازا من نحو اربعة  
فان الالف زيدت او لا للحاق ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال يا اربعة ومن  
قبيل فلان في السعادة) اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة في الزيادة  
وليست الزيادة في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع  
ان الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف  
على المظروف كما في فلان في السعادة كما ان حصول الصفة في الموصوف

ل

س

٧٢



يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على العكس (قوله كزيادتي مسلمان  
اه) فان الالف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين في المفرد للدلالة على  
تمام الحكمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما  
لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع وزيادتا مروان ونحوه للتذكير وباء النسبة لمعنى  
النسبة وشبهها محولة عليها والفاء التأنيث اى الممدودة كحجر آه لمعنى  
التأنيث وهمزة الالتحاق مع الالف التي قبلها كما في علباء وخشاء فانهما  
ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضما محولة على الممدودة لكونها مثلها  
صورة وبهذا اندفع ما يترأى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت  
للالتحاق لا تكون الزيادة ثانيا لمعنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاجراء نحو  
عصب صب (قوله لم يقيد الشارح الرضى به) اى باصلى لعل وجهه انه يستلزم  
في عبارة المستترك ما يعنى واخذ ما لا يعنى اذ لا بد من اعتبار اصلى وبعد  
اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح (قوله كان عليه اه) ويمكن ان يقال انها  
خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المبني وتاء التأنيث من حروف  
المعاني (قوله ليخرج نحو سعادة) فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها  
كلمة على حدة وان كانت على حرف واحد السعادة والسعادة بكسر السين  
الغول او ساحة الجن كذا في القاموس وفي الصحاح اخبث الغيلان (قوله  
فعلى هذا) اى على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلى او بغير تاء التأنيث تكون  
النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكتفى ذكر احدهما عن ذكر الآخر  
كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الاول باسماء ومروان (قوله  
في اسماء) لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادته في حكم  
الواحدة حيث زيدتا معا (قوله واقتراهما اه) فان آخر بصرى باء النسبة  
وهي حرف علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ايس في آخره زيادتان  
اكون الراء حرفا صليما فلا يصدق عليه القسم الاول (قوله احتراز) فانه  
لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة  
وتقويمهما بها والشرى بكسر الشين المعجمة وسكون الراء (قوله فيخرج  
نحو سنور وعليق) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن  
بالحروف الصحيحة لقلة المدغمات لان المدغمات لا يكون الا في الالف

والواو

والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السنور بكسر السين المهملة  
والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهزة جمعه سنانير والعليق بضم  
العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالقارسية  
سرنند كذا في الصحاح (قوله لم يحذف زيادتا بنون) مع كونه جمع المذكر السالم  
(قوله لانها غير تاء اه) يحذف الالف وتحريك الياء (قوله كمنود) خبر بعد خبر  
اى فكانه مثل عمود فاعطى حكمه في الترخيم بان حذف حرف واحد منه (قوله  
فصل هذا التفصيل) اى جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليعلم  
بينهما عموم ولم يقل من عبارة بجملة يحتمل القسمين كما وقع في القسم الاول لان مالكا  
(قوله ولم يقل يحذف حرفان اه) فان قيل لا يكاد يصح هذا الجمل لانه لا يخلو  
اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا  
القيد فيما قيد زيادتان في حكم الواحدة فيخرج نحو بنون وقلون مع انه  
يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني يدخل نحو سعييد وعمار وعود قلت فختار  
الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا  
فيدخل بنون وقلون واما ما قيل انه يرد على هذا الجمل نحو سعادة فمشتراك  
الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب (قوله ان الثاني اسم برأسه)  
ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون في المنزل  
لامعنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل  
واما اثنا عشر فانك اذا زخمته حذفت عشر مع الف اثنا عشر بمنزلة نون  
مسلمين والالف بمنزلة الواو واخره في الاضافة والتعقير كما مر مسلمين فيلقى عشر  
مع الالف كما تلقى النون مع الواو وهذا نصه وهو مقتضى اسماع الترخيم في ذلك  
على هذا الوجه من العرب والعلامة مناسبة للمسموع وهذا كاف للعالم  
الخوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى له حكم ذلك  
الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة والتعقير التصغير يعنى ان امر  
اثنا عشر في النسبة اليه وفي التصغير له كما مر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته  
فكما تقول مسلمي ومسلم يحذف الواو والنون كذلك تقول اثني واثني  
يحذف عشر والالف انتهى وفيه ان كون ما نصه مقتضى السماع ممنوع كيف  
وقد ذكر في شرح التفسير للعلامة المصري انه قيل لم يسمع ترخيم المركب



تركيب المزج من العرب وانما اجازوه قياسا ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به وقال والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج وعلى هذا فالعلة لا تكون بيانا للمناسبة بل قياسا مبينا للحكم وحيث قد يرد ما اورده المصنف رحمه الله بلا شبهة (قوله تقلب الهاء) هاء ولا تقلب ياء لانها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كهمسيتين اى بصيغة تنبيه المؤنث (قوله ورخت) بحذف الزايتين (قوله بالهاء) لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قوله بقريضة الفاء) فانها واجبة في الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ (قوله لكون هذا الحذف اه) يعنى ان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة السابق تقتضى الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار (قوله استمراره) اى استمرار حذف الحرف الواحد تجددى بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكور في محاوراتهم والاستمرار التجددى يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لان الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتى ينبغى ان يقدر المضارع (قوله هذا) اى كون استمرار ذلك الحذف تجددى انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع في محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وما هيته فاستمراره ثبوتى لانه مستمر ثابت في ضمن افراده المتجددة بلا ريب (قوله فقد المضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله القامع ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشى رحمه الله القامع دوام الاختصار فتدبر (قوله تدخل) اى يجوز دخولها (قوله انما يجعلون اه) يعنى ان المعلوم من استقرآه كلامهم ان المحذوف له علة موجبة قياسية مطردة كفاي عصا وقاض في حكم الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب (قوله اجيب بان المحذوف اه) يعنى ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة لكنها اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية اى داخل تحت الضابطة مطردة في جميع الموارد مع انها قريبة من الاججاب لطبيعتهم التخفيف في النداء انفسى ما يمكن ليصفى المخاطب الى ما يجيب به من الكلام المنادى له (قوله اعلى وقاضى) برد الالف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالف والياء

بروزال الواو بالترخيم (قوله نحو ابحار) فان وضعه بالادغام فيكون سكون المدغم اصلها بفتح الاخر انباء لما قبله (قوله يحجز الكسرا ايضا) للساكنين وهو اولى اكونه اسماء (قوله وان لم يكن اصلى السكون) اى ان لم يكن المدغم الباقي بعد المدغم فيه اصلى السكون بل عرض له السكون بسبب الادغام سواء كان قبل الالف او الياء (قوله ياراد) بكسر الدال وتحقيقه هاء في راد اسم فاعل من رد (قوله الفاء فصيحة) هى التي تدل على ان ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال القطب الفاء التي يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوقا فهى الفصيحة والافهى المبينة قال الشارح رحمه الله جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطيبي والمحشى على وفق ما قاله القطب فلو علم المحشى على قول الشارح رحمه الله فبقى على ما كان اهكذا اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة وذلك ان تقدر الشرط لكان انساب واما القول بانها فاء النتيجة فسمو لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له اورد للتوضيح واهم مقصودا بالذات اورد القاعدة المذكورة لاثباته (قوله المأولة بالفعلية) التأويل لتحصيل شدة المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل (قوله او المحذوف تابعا) مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد (قوله لان التغيير اه) فايراد الامثلة الثلاثة ههنا قسمة للتغييرات الثلاثة الاتية فيها عند جعله اسماء برأسه (قوله على غير القياس) في الصحاح هو جمع بحذف الزواى كانهم جمعوا كرى مثل اخ واخوان (قوله انهم تمكن) قال اسم لحي الفعل كذلك نحو يدعو ويغزو ويكون اعرابه عارضا لان الاصل في الفعل الفاء وقيد بالتسكن لحي هو (قوله التغايزى والادلى) اصلهما تغايز وادلو (قوله ويكون اعرابه اه) اى اعراب المحمول على وفق ما كان المحمول عليه من الاعراب (قوله ومن ههنا) اى من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب (قوله ظهر وجه اعرابه اه) وهو اجراؤه مجرى المنادى بواحدة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن منادى (قوله قاسمه غير ظاهر) انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المتفجع عليه بيا طردا لباب المندوب على طريقة واحدة اكن فيه خفاء لانه دخل على



المحمول على شيء (قوله ليس منادى عنده) أي عند المصنف رحمه الله حتى  
يكون معمولاً لادعوا المقدر (قوله ولا منقولاً منه) أي من المنادى كباب  
الاختصاص حتى يقال أجرى المنقول مجرى المنقول منه (قوله ولا منصوباً  
بفعل التفجيع) حتى أنه منصوب بالتفجيع المقدر أو بواو على أنه نائب عنه (قوله  
لما كانت اه) بيان لتفجيع التعبير عن بإطلاق صيغة النداء وقوله وهذا التعبير  
بيان للمرجح (قوله صلاته اللام) في التاج التفجيع اندوهكين شذن ويعدى  
باللام كما يقال في المحمود عليه أنه بمعنى المحمود له (قوله لتضمن معنى البكاء)  
يتعدى بـ ولى والبكاء يتعدى بـ على يقال بكيته وبكيت عليه (قوله لا يشمل اه)  
لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود (قوله وليست للسببية اه) اذ باووا  
ليست سبباً للتفجيع ولا آله وهو ظاهر (قوله اشار به الى ان اه) وفيه رد  
على الشارح الرضى فانه قدر المقصور عليه وجعل الباء في قوله بواو للسببية  
حيث قال يعني اختص لفظ المنادى بالندبة بسبب لفظه وافوازيد مختص  
بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة (قوله لتضمنه معنى الامتياز) فيكون  
مدخول الياء مقصوراً ومختصاً لان ما به الامتياز يكون مختصاً (قوله اعرب  
اه) في التاج العروبة والعروبية تازى زبان شذن فعنى اعرب تازى  
زبان ترست قال المحقق التفتازاني في شرح قول الكشاف والمعنى فخصك  
بالعبادة أي بجهلك منفرداً بها لان بعد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي  
ولو قيل فخص العبادة بك لكان استعمالاً عريضاً انتهى ومن هذا ظهر فساد  
ما قيل ان المحقق التفتازاني جعل الباء في تقدير دخوله على المقصور صلة  
الاختصاص فان عبارته صريحة في تضمن معنى الانفراد (قوله لتلايلتس  
بالنداه) لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاث  
وبالمنادى المضاف الى ياء التكلم المقلوب ياؤه الفاسق فعمل مراده دفع  
الالتباس بقدر ما يمكن (قوله وقد يلحق اه) أي تلحق هذه الالف مع المنادى  
الغير المنادى قال ابن السراج تقول للبعيد يا زيد او الهالك في غاية البعد  
ومنه قولهم يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه (قوله قال الشيخ الرضى  
اه) المقصود من قوله ان ما ذكره المصنف رحمه الله من اطلاق حذف اللبس  
خلاف لما ذكره الشيخ فانه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية (قوله لا يلحقه

الالف) لان الاصل في باب الندبة الالف لان المدفيه اكثر والندبة من مواضع  
مد الصوت اعلماً بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب  
لانه يجوز فيه تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة (قوله نحو واضرب الرجل)  
وواضرب الرجل وواغلام الرجل (قوله وكذا المتحرك بالحركات  
اه) يلحقه الالف اذ لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وخبات اعلماً  
مشهورة واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته لان رعاية الاصل  
لمد الصوت فيه وهو الحاق الالف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية  
واللبس بخلاف المعرب (قوله والمصنف رحمه الله) أي المصنف رحمه الله  
يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقاً ولا يغير الحركة البنائية لا عند  
اللبس ولا عند امدته رعاية للزومها (قوله يا غلاما) أي بالحاق الالف وابدال  
الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد يا زيدا ببدال الضمة بالفتحة لان الكسرة  
والضمة فيهما ليستا بنائيتين بل عارضيتان شبيهة بالحركة الاعرابية (قوله  
والاولى اه) وذلك انه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الاعرابية  
وما نحن فيه شبيه به لكن الاولى اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية واعتبار  
مشابقتها بالحركة البنائية دفعا للبس (قوله لاستحالة خطاب المضاف اه)  
بالضرورة لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام  
المضاف اليه معه وكونه من تيمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي  
انفراد عنه واستقلاله بنفسه وليس هذا مبني على القاعدة المعتمدة من انه  
لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تسمية اوجع او عطف (قوله الى  
هذا) أي جواز ندبة المضاف الى المخاطب (قوله لم يمثل اه) أي لم يمثل بالمضاف  
الى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فانه عند الحاقه الالف يلتبس بالمضاف  
الى ضمير الغائبة (قوله فيحذف للساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الالف  
لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيدا ولا يحرك التنوين كما يحرك عند دخول  
مدة الانكار في نحو هذا زيد ونيه لان اصل المنادى المنادى الذي  
هو موضع التخفيف واجاز القراء فيه ثلاثة اوجه فتحها لاجل الف الندبة  
وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدا وكسرها للساكنين  
واتباع المدة لكسرتها وما ذكره اولاً هو المشهور المستعمل كذا



في ارضي (قوله حذفها لالف الندية) لان القياس اذا اجتمع ساكنان حذف  
 الاول اذا كان مدا (قوله واذا نديت اه) اي اذا نديت المنادي المضاف الى ياء  
 المتكلم يسكون الياء فلان الخيار لثبوت الاختلاف في كون اصلها الفتح  
 ياء على اصل كل بناء على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح او الساكن  
 ياء على ان الاصل في الممكيات العدم (قوله يا غلاميه) اما لان اصلها السكون  
 فيمن قال بذلك فلا يراد عليها مدة اخرى واما لان السكون العارضى كالاصلي  
 بدليل قولك وامصطفاه لا ترد الالف الى اصلها الاستغناء عنها عن الف الندية  
 بخلاف الف التثنية فانك تكتب المقصورة ياء مخومة مصطفيان لزوم الف  
 التثنية في المثني وعدم لزوم الف الندية في المندوب (قوله فان كانتا مدتين)  
 اي حركتهم من جنسهما تكتفي بما فيها من المد عن الف الندية بخلاف  
 نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة فدها كلاما (قوله جئت بالف  
 الندية اه) نحو وارضوه وارضيا اذا سمي بهما (قوله حذفنا في الجمع اه)  
 لان اصل غلامكم علامكمه الا ترى الى قوله تعالى انزلهموها وعلى قراءة  
 ابن كثير يمكن حذف الواو والضممة استعقالا (قوله ابيانها) لان الوقف  
 يوجب خفاء الحرف لا تقطاع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء وقفت عليها  
 ولم تقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين (قوله ولا سيما الالف)  
 اي وخصوصا الالف فانها اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفياتها  
 في نغم الكون سحرها هو آتيا ينسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه  
 (قوله كاتين بها الحركة) في يا غلاميه (قوله تحذف وصلا) لعدم الاحتياج  
 اليها اذ لا خفاء في تلك المدات عند الوصل (قوله امامهم سورة) للساكنين  
 او مخومة بعد الالف والواو تشيها بهما الضمير الواقع بعد الالف والواو  
 وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها (قوله وجب ان يكون اه)  
 لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك  
 ذكر كونه معرفة وليعم المعروف افاد المحشى رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة  
 (قوله فتشاذ) فيه شذوذ وندية غير المعروف والحق الف الندية باخر الصفة  
 (قوله وقرآه ابن عامر اه) جواب سؤال وهو انه جاء في قراءة ابن عامر الفصل  
 المضاف بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم

شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف  
 اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله (قوله واردة على الشذوذ) ضعف القراءة  
 التي من السمع متسبعة للزحشري والرضي لضعفهم ان نواتر القرآت  
 السبع ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفتازاني القراءة  
 مما يستشهد بها لالهها وقد وقع الفصل بين المضاف اليه بغير الظرف في القراءة  
 فينبغي ان يحكم بالجواز وجله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول  
 وانما المضاف من الثاني والتقدير قتل شركائهم اولادهم قتل شركائهم وذكر  
 صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنما تشبه  
 غير المحضة فانصاه بالمضاف اليه ليس كانصال غيره وقد جاز في الغير الفصل  
 بالظرف فيزهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف (قوله وكذا ليس كانصال  
 اه) اي ليس اتصال المفصول بالصفة كانصال الموصول بالصلة لان الموصول  
 بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف الموصوف (قوله فيه ان اه) اي  
 التعليل قاصر عن المطالب وما قيل انه الحق ماسوى العلم من المعارف به  
 للمناسبة فقيه انه يقتضى جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف  
 والحق ان يسقط من التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفي بقوله لان اسم  
 الجنس لم يكثر نداءه (قوله وقد يقال) اي في تعليل عدم جواز حذف النداء  
 من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء ولا (قوله ولا من المعرفة اه) عطف  
 على قوله من النكرة (قوله لا يحذف مما تعرف به اه) الا ترى ان لام التعريف  
 لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة  
 مع التعريف التنبيه والخطاب (قوله لانه كاسم الجنس) وان كان قبل النداء  
 (قوله لا يشار اليه للمخاطب) اي لا اجل المخاطب (قوله اخرج في النداء عن  
 ذلك الاصل) اي اخرج عما هو موضوع له اعني كونه مشارا اليه للمخاطب  
 وجعل مخاطبا (قوله اعم من ان اه) فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة  
 الاطلاق العام اي ثبوت الحكم في بعض الاوقات (قوله لانه لا يحذف اه)  
 تمة عبارة الرضي لتعليل لقوله وهي منه اي انظة الله مما لا يحذف منه  
 الا الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحذف منه الحرف الامع ابدال الميم  
 فلا يدخل تحت قوله قد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف من غير



بدل ليتم رد الشارح رحمه الله باننا لانسلم التبادر المذكور بل المتبادر الحذف  
مطلقا وان قربانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه فلا يكون الحذف  
من لفظ الله بل من اللهم لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى (قوله  
وان كانت اسم جنس اه) فينبغي ان يكون كسائر اسماء الاجناس المتعرفة  
بالنداء (قوله عطف على قوله اه) لا على قوله ذى اللام (قوله او ادخل  
في الصباح) يعنى اصبح اما يعنى صار او نامة بمعنى الدخول في الصبح (قوله  
اخذت منه الطلاق) قيل سألها عن سبب البغض واخذ الطلاق فقالت انك  
تقبل الصدر خفيف الجوز قيل مربع الارقاة بطي الافاق (قوله في الورطة)  
في الصحاح الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئة (قوله  
تلبذ) في التاج التلبذ سببه برزمن نهادن مرغ (قوله ان ذكر الحباري  
اه) هذا مبني على ان كرى ذكر الكروان وليس مرخم كروان كذا في الرضى  
(قوله وهى النعام) في الصحاح النعام من الطير يذ كروبيوث والنعام جنس  
مثل حمام وجمامة وجراد وجرادة ولكونه في معنى الجمع انث الضمير الراجع اليه  
(قوله لا يمتدون لان يسجدوا) اى المعنى انه متعلق بيهتدون محذوف اللام  
وحذف حرف الجر عن ان وان قياسى (قوله بدل من السبيل) بدل السبيل  
ان كان اللام للعهد وبدل البعض ان كان للجنس (قوله على التقديرين) اى  
التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل (قوله ويجوز ان يقال اه) وعلى التقادير  
الثلاثة كلمة لالاننى بدون حذف الجر على الاول ويجذفها على الاخيرين  
(قوله اى به او مطلقا) سوى بين التوجيهين لان الواحد منهما يحتاج الى  
نصرف الاول الى تخصيص الاسم والثانى الى اعتبار ان عدمه من المواضع  
الاربعة باعتبار بعض الافراد (قوله يجب تخصيص الاسم اه) بان يقيّد  
المفعول المتبادر من قوله لنصبه بكونه مفعولا به لان الاسم ههنا يقيّد  
بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كل ويثا في ما ذكره الشارح  
رحمه الله من اخراج خبر كان بقاء المفعولية المتبادر من نصبه لانه حينئذ  
خارج من قوله اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله  
لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار  
القيّد بالمفعولية فتدبر وارجاع تدبر هو الى مطلق المفعول المذكور في ضمن

المفعول به المعبر عنه بما تكلف (قوله لصدقه على يوم الجمعة) اى لصدق الحذف  
على المفعول فيه المنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله في المحدود  
اعنى ما اضمر لكونه عبارة عن المفعول به (قوله وعلى الثانى) اى على تقدير  
كونه عبارة عن المفعول مطلقا لا تخصيص في قوله كل اسم الخ بل يجب  
اجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود  
(قوله ولا بأس اه) اى لا بأس في تعميم ما اضمر عاملا للمفعول به وفيه مع عدم  
المحدود وموضع الثامن المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب المفعول به  
فيها لان عدم المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو المفعول به  
لا باعتبار جميعها (قوله يعنى ان على بنائية) اى يريد الشارح رحمه الله من هذا  
التفسير ان كلمة على في عبارة المتن بنائية اى متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل  
في معناه الحقيقي اعنى ترتب شئ على شئ اضمر اضمارا مبنيا على شرط وهذا  
على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسى كترتب البناء على اساسه  
والعقلى كما فيما نحن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط (قوله يعنى ان  
على صلة) اى يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور ان كلمة على في المتن  
صلة الوقوع المضمن فيما اضمر والتقدير اى اضمر اضمارا واقعا على شرط  
ولما كان ذلك الوقوع مشبها بوقوع البناء على اساسه في الترتب والتوقف  
عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء حينئذ استعارة  
نصر بجمية وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسى الكثرة الاستعمال  
فيه مجازا في العقلى (قوله لان الجملة الثانية لم تأت لجرد التفسير اه) يعنى ان  
المراد من قوله لا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذى يكون انيانه لجرد  
التفسير من غير ان يتعلق باتيانه قاعدة اخرى كما نحن فيه فان انيانه لجرد  
تفسير المقدر قلوا انى به كان عينا بخلاف المفسر الواقع بمد كلمة اى فان المقصود  
من انيانه ايضاح المراد من السابق ولذا قالوا انه عطف بيان لما قبله فيجوز  
الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قوله زيد اضربه ظاهرا وما فى نحو  
زيد اضرب غلامه فلان المقدر غير المذكور فالجواب انه اذا كان المقصود  
الاخبار باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بساؤل طريق الحكاية التى هى  
ابلى من التصريح كان المقصود من قوله ضرب غلامه اهنته فيكون ذكر



ضربت غلامه ذكر اهنته فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا زيد  
طويل النجاد اي طويل القامة (قوله بل اني بها اه) قبل تمامها ظرف لاني  
والباء في قوله باعتبار متعلق بتبيين وتامها على التنازع اي اني بالجملة الثانية  
قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما يتعلق به لتبيين الجملة الاولى باعتبار ما يتعلق به  
في الرضى ويحسن التكرير اذ اذكرت ما يطلب بشيئين اولهما له ذيل فيكرر  
المقتضى بعدم تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن بالنساء الذين يفرون  
بما اتوا يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالنساء ايضا بمقارنته من  
العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ما ذكره المحشى رحمه الله على تقدير  
كون رأيهم تكريرا للاول واما على ما اختاره القاضي في تفسيره من انه  
استئناف فلا ورود للنقض اصلا (قوله ما تعلق به) الرؤية المذكورة حلية فان  
اجريت على ظاهرها فاسا جدين حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول  
ثان فلذا قال ما تعلق به (قوله الحقم) لما كان كل واقعا في غير موقعه لانه  
لا حاطة الافراد والتعريف انما يكون بالمهنية او رد الاقسام فانه ادخل شيء  
في شيء بعنف (قوله لبيان المانعية) لافادته ان المحدود يصدق على كل فرد  
فما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه  
المحدود وهو معنى المانعية (قوله لا بد لشبهه الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل  
في الضمير او متعلقه وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فان المراد من الشبه  
ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف  
او على حرف الاستفهام او النفي (قوله كالمثال المذكور في الشرح) اي زيدا  
انت ضاربه (قوله على ان يكون اه) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه فانه  
لا يجوز ان نصب حينئذ لعدم الاعتماد فلا يعمل في عمرو ولا زيد بعد التسليط  
بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد (قوله صفة لاحد الامرين اه) رد لما قيل  
ان النصفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر في كل من  
الفعل وشبهه وحاصل ما في الرضى ان افراد الضمير وتثنيته في المعطوف  
باروم كقول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افراد وان قصد كلاهما اثني نحو  
زيد او عمرو جاء في وقد دعوتهم وهم نا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ  
لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل

(قوله او اكل من الامرين) فان لفظ الشبه لتوغل في الابهام لا يعرف  
بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى التردد ان نظر الى وقوعهما بعد  
الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما  
(قوله على سبيل التنازع) اللغوي فيقدر لواحد منهما صفة بقريته ذكرها  
في الآخر وحذف النعت جائزا اذا دل عليه القرينة كما في قوله تعالى والله  
ورسوله احق ان يرضوه فان الخبر في احدهما مقدر بقريته الآخر وليس  
المراد التنازع الاصطلاحي اعدم كونهما عاملين في مشتغل بل متبوعين  
والحجب عن قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة  
المصنف رحمه الله خلاف مذهبه وهو اعمان الاول كما هو مذهب الكوفيين  
حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه  
بالنكرة (قوله لتضمين معنى الفراغ) هذا على تقدير ان تكون الباء في ضميره  
صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها للسببية (قوله او بالتبعية اه) ظاهر  
كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضى اكتفى بالمثالين احدهما  
من عطف البيان نحو زيد ضربت عمرا اخاه والثاني من المعطوف بالواو  
وفي شرح التسهيل للعلامة المصمري ملابس ضميره هو المضاف نحو زيد  
ضربت غلامه والمشتغل صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو عليه  
نحو زيد اضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وزيدا ضربت رجلا  
واخاه بخلاف البديل والعطف بغير الواو وفي التسهيل لان الواو لمطلق الجمع  
فالاسمان والاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء  
وتم ولو قلت زيدا ضربت عمرا اخاه جاءت المسئلة ان قدرت التابع بيانا او بدلا  
وبنيت على ان عامل البديل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا وبنيت على  
ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة  
(قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير) لم يورد لهذين  
القسمين مثالا لان المثالين الاتيين مثالا لان اهما بعد اقطا المعطوف عليه  
(قوله او رجلا يضربه) عطف على الذي يضربه فيدخل عليه الواو (قوله بل  
ليس في شيء من كتبه) اي في شيء من كتب المصنف رحمه الله في هذا الفن (قوله  
ويمكن ان يقال اه) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال الحق انه لا بد من



هذه اللفظة والاختراع نحو زيد امررت به وزيد اضربت غلامه (قوله بان يكون اسم فعل) نحو زيد هاته والمصدر نحو زيد ضربني اياه واصفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان هؤلاء الثلاثة اضعفها لا تعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها وبتعيين الرفع وكذا الحال في افعال التفضيل وفعل التعجب (قوله او مصدرا بما له صدر الكلام) بحرف الاستفهام نحو زيد اهل ضربته وكم والعرض والتثني وحرف التخصيص وحرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك والاسماء المتضمنة معنى الاستفهام نحو ههنا من يضربها اضربه كذا في الرضى (قوله كان واخوانها) نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء نحو زيد اعمر ويضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرا لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (قوله دون لم وان ولا) اما لم فلا متراجحة بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كزنه واما ان فلكونها تقيض سوف التي يتخطاها العامل نحو زيد سوف اضرب واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال (قوله اربان يكون صلة) نحو ايم اضربه جرو واصفة نحو رجل اقيته حاضر فانه بتعيين الرفع فيها لان الصلة والصفة لا تعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة تعلمان مع الموصول والموصوف في تقدير المفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب (قوله او ضافا اليه) فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبله نحو زيد حين تضربه يموت (قوله او واقعا بعده) نحو ما رجل الاعطية لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها (قوله او مؤكدا بشون انما كيد) نحو زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله (قوله نحو زيد اظنه منطلقا) بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيد و ما ضرب زيد الامر و فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول في الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضى (قوله او موطوفا) اي واقعا بعد حرف العطف اي حرف كان فان ما بعده هذه

الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها لا تل على ان ما بعدها من تامة ما قبلها فلو وقع معموها قبلها انعكس الامر (قوله اما اذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فان سبح عامل في اذا على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها (قوله فجعل ما في جزاء آه) اعني بنعمة ربك بشرطا اي واقعا موقع الشرط (قوله وجعل جزاء آه) اعني حدث فوق الفاء بين اجزاء الجزاء فلا تكون واقعة موقعها اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء وقوله اذ حقها اذ لمقدمة مطوية (قوله وهو ان زيداه) اهل المراد بالرفع عن العمل فيه اعلم من العمل فيه لذات او غيره على ما قال الكسائي والفرآه لان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح التسليط واما لغيره ان لم يصح التسليط (قوله كما قاله الرضى) ان قوله لوساط عليه لنصبه غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقررت في مقامه فلم يبق الا النصب فعني مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه اي لوساط عليه ولم يشتغل بضميره انصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو انه لاخراج نحو زيد اكنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما اضرب عامله المفعول به ليصح حله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به فلولا بقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيد اكنت اياه مع انه غير داخل في المحدود فاندفع ما قيل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلامه في لاخرجه واما ما قيل من ان المتبادر من كل اسم هو المفعول فخط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول (قوله لان الترادف انما يكون في المفردات) والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكان تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالسلط ليس الناصب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل (قوله نحو زيد اخاه غلامه ضربته) فلان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعني اخا زيد وذلك يستلزم ملازمة زيد واتعلق به من حيث انه ضرب (قوله كما ذهب اليه بعضهم) وهو الكسائي والفرآه فانهما قالان ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط



واما الفيه ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب (قوله لا يخفى اه) يعني  
 فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان يتكافؤ ويقال ان  
 الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده اما في الصورة الاولى ففيه اشكال  
 لانه يلزم ان يكون الفعل واحدا اذ الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير  
 راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجوز وفائدة التسليط على الضمير به التسليط  
 على الظاهر المتقدم تأكيديا قاع الفعل عليه فعلى هذا قوله لا يجوز تعلق  
 الخ بمنوع عندهما (قوله بان يكون بدلا اه) لم يتعرض لكونه تأكيديا او عطف  
 بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي وعدم افادة الضمير للمعنى بدون  
 المرجع (قوله لزوم تعلق الفعل اه) لا يخفى ان تعلق معنى الفعل ليس الا بالمرجع  
 فقط وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع ممنوع لان  
 تقدمه بالذكر منصوبا يقتضي تعلق العامل به اولاً ولما كان الضمير عبارة عنه  
 تعلق ثانياً للتأكيد (قوله في زيد امررت بغلامه) اي جاوزت زيد امررت بغلامه  
 فيما عدا الصورة الاولى فان المقدرفيه نفس الفعل (قوله تقدير فعل الملازمة)  
 ضرورة تحقق الملازمة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى (قوله في مواقع بظن  
 اه) فالماظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه  
 في مقابلة انه لمنته كذا اي جدير بان يقال فيه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم  
 لا المعنى المشهور (قوله وان لم يكن منه في الواقع) ليشتمل ما وجب فيه الرفع  
 ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على ان ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل أزيد  
 ذهب به اه) قصدي والظاهر انه استطردى لدفع توهم كونه مما يختار فيه  
 النصب ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع فالاولى ان يقال ثم ان الاسم الواقع  
 فيما يختار الارتفاع على شريطة التفسير اما المختار فيه الرفع او النصب  
 او يستوى فيه الامر ان والى هذه الصور الاربع اشارة قوله ابتداء به  
 وان كان المناسب للباب ان يتدبى بما يختار فيه النصب (قوله اسلامته) يعني  
 اعتبر الرجحان الذاتي دون العرضي (قوله رافعه فعل) مقدر مجهول (قوله  
 ويشير الى وجه اه) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه  
 الله لان تجرده عن العوامل اللفظية اي في بادئ الرأي لا تجرده مطلقا لانه  
 بوجوب الرفع (قوله اراد بترجيحه تعوية اه) لان اختيار الرفع موقوف على

انتفاء القرينة باقداً من الثلاث فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب لا بالنظر  
 الى قرينة الرفع (قوله لم يخفى اه) فان انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل  
 انتفاء قرينة وجوب الرفع وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة  
 مساواتهما فاقوله او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف اختيار  
 الرفع اي في صورة مساواة قرينتي الرفع والنصب فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام  
 (قوله وفيه بعد) افظا ومعنى اقرب الرفع وانسياق الذهن اليه (قوله يعني الذي  
 يخالف الاصل) قيد بذلك فان السلامة عن الحذف الذي لا يخالف الاصل  
 باكثر استعماله لا يوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثير راجح كاصفات  
 المقطوعة (قوله هب انه كذلك اه) في الرضى ذهب ابن السراج وابو الفتح الى  
 ان الاصل في الخبر الافراد ولما منع ان يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك واجاب عنه  
 ومن هذا به لم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة الباب والخبر قد يكون  
 مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنة له ويكون احدى الجمل الاربع لكن ذكر  
 في المغنى في بحث المحاب بها القسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد واعل  
 في قوله هب الاشارة الى اختلاف فيه (قوله وفيه انه يلزم اه) يمكن ان يقال  
 وقوع الخبر بوجه له خلاف الاصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة  
 مرجحة للنصب المتعارض الجهتين واعل هذا الاختلاف لسيبويه (قوله قال  
 الشيخ الرضى) اما اعتراض على المصنف رحمه الله بان الواجب ترك كاف  
 التشبيه واما مدفع للتوهم الناشئ من ايراد الكاف بان ليس الفصل التعميم  
 كما هو السائق بل مجرد البيان والاشارة الى ان الحصر فرع ما استقر آفى (قوله  
 ما يوجب اه) وهو الطلب (قوله والاولى ان يقول) اي المصنف رحمه الله  
 ويضم الى قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة  
 اقوى من قرينة تقوى النصب تاما حيث اشتمل على بيان الاقوى واللغوى  
 الا ان نظر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله الى تمثيل القرينة الاقوى  
 (قوله مع عطف الجملة) كما في المثال المذكور في الشرح (قوله هي التناسب) بين  
 المعطوفين والتطابق بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين (قوله خص  
 الطلب بها) فيه اشارة الى ان الكاف ههنا كالكاف في قوله كما (قوله  
 كالاستفهام مثلا) نحو هل زيد تضربه وزيد ليمتك تضربه يجب رفع الاسم



معها كما تقدم (قوله ولا يعارضه اه) اي لا يعارض اختصاص الطلب  
 السلامة عن الحذف في الرفع لكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقلة استعمال  
 الطليعية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى  
 بل انتم لامر حبا بكم فانه لم يمكن جعلها فعلية ابتداء الاعراب (قوله لورود  
 النصب ههنا) في الرضى عدم سماع النصب بعدها فالاصل منه بناء على  
 اجماعهم على انه لا يجزى بعدها الا اسمية فرقا بين اربين اذا الشرطية من  
 اول الامر وفي المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد  
 يضر به عمرو مطلقا وقيل يمنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة لا يليها  
 الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو خرجت  
 فاذا زيد قد يضر به عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع  
 اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية واذا قرئت بقدر حصل الفرق  
 اذا لا تقترب الشرطية بها (قوله وتجرد عن العروض) اذا لا يتعجب الا ما حصل  
 في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب  
 الا من فعل مضوم العين في اصل الوضع والمنقول اليه ليدل بذلك على ان  
 التعجب منه كغيره (قوله اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف  
 اي واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة (قوله والالزم عطف اه)  
 وهذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانين مطلقا وعند الاكثرين  
 من النحويين واجازه الصغار وجماعة ونقله ابو حيان عن سيبويه وقال  
 صاحب المغنى انه غلط عليه ولذا قال والظاهر قال الشارح رحمه الله هي  
 عاملة في المضارع بخلاف ما ولا فانها غير عاملتين والا وان كانت عاملة  
 الا انها اقوتهم في العمل بلزومها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها (قوله  
 في عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجي في بحث المضارع من الفرق بين  
 لما ولم انه يجزى حذف المنفى لما في الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف  
 المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفى وهو الجملة بخلاف الثاني لا يستلزم  
 جواز الاول (قوله كان حكمه حكم هل) في ان الرفع والنصب في ذلك الاسم  
 فيحتمل الا ان النصب احسن القبحين لوجود الدخول على الفعل تقديره  
 بخلاف الرفع كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه

اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا في الرضى  
 وقال المصنف رحمه الله في شرح الفصل و ليس هل زيد اضر بته مثل اريدا  
 ضربته لاني الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا  
 بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب في جميع ادوات الاستفهام مختار  
 بالنسبة الى الرفع عند المصنف رحمه الله الا انه في الهمزة من غير قبح وفيما عداها  
 مع القبح ولذا اطلق ههنا وفي شرح الفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة  
 وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الاخفش كما صرح به  
 في شرح التسهيل للفاضل المصري وهذا معنى قول المحض رحمه الله فلو قال  
 او بعد كلمة الاستفهام كان اشمل لشمول ما وقع بعد الاسماء المتضمنة  
 الاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب  
 كما وقع في التسهيل والاقية فقوله لكان اشمل ليس على ما ينبغي فان ذلك  
 مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين  
 عبارتي الرضى حيث قال ههنا ان نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة  
 احسن القبحين والرفع اقبحهما وفي بحث كلمات المجازاة انه لا يجوز وقوع  
 الاسم بعد ما عدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد اتلقاه وهل  
 زيد اضر بته الا اضطرار اقتدير ولا يلتفت الى ما قيل القول بقبح هل زيد  
 عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه هل زيد اضر بته لا يجوز  
 على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد اضر بته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل  
 زيد اضر بته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجوز هل زيد اضر بته للحكم  
 باستقباح هل زيد اضر بته فانه فاسد اما اول فلان صاحب المفتاح لم يقل  
 بقبح هل زيد عرف بل بقبح هل رجل عرف واعترض عليه صاحب التلخيص  
 بانه يلزمه ان لا يقبح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من القول بجوازه من  
 الاخفش وكذا من الكسائي كما في شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت  
 ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبحين فهما  
 مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم  
 الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول بالوجه له (قوله نعم  
 لو قال اه) يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظه بعد لا فائدة لفظ



حرف حتى لو قال بعد الاستفهام خرج من اكرمه ويمكن ان يوجه كلام  
الشارح رحمه الله بانه لو قال بعد الاستفهام اتوهم دخول من اكرمه لانه  
بعد الاستفهام تقدير اذا الاصل ازيدا اكرمه ام عمرا الى غير ذلك  
ولو ادخل افظ حرف امكن نصابه لانه المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم  
المذكور ثم ان الشارح رحمه الله انما تمسك بالمثال المستقيم ولم يقل ليشمل هل  
زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقول المصنف رحمه الله اذهى مواقع الفعل  
على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعده  
اذ لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح وان عاين بان الاستفهام اليق بالفعل  
ففيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب وان  
قد ضربت لزمت حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب (قوله ان هل طالبة)  
اكرمه ونهاى الاصل بمعنى قد انحصر بالفعل وهذا التعليل مختص بهل  
واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضى ان كل  
متطفل على شئ (قوله فلهذا اقبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكي  
من ان قبح هل زيدا ضربت لان هل لطلب التصديق والتقديم لا فادته  
التخصيص يدل على ان الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول لان ذلك غير  
جاري هل زيد خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكي (قوله كما ذهب  
اليه اه) وانما اختار ازيدا لانه العملية لان الشرطية بالفعل اولى ولم يوجبها  
الفعل بعدها لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو (قوله في وقوع الجملتين)  
الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون خبرها فعلا الا في الشاذ (قوله في لزوم  
دخولها اه) فيجب بعدها النصب عنده (قوله اذ ليس اه) ولكنة دخولها على  
الاسمية التي جزاؤها ان اتفقا فاحوا جلس حيث زيد جالس فان حكمها  
حكم حتى لا يفصل بينهما وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة للمعنى الشرط  
قال الشارح رحمه الله وفيما قبل الامر والنهي بيان لحاصل المعنى بمعنى ان  
قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي فهو ظرف مستقر  
كالمعطوف عليه كانه قيل كائن اذ لا الاسم بعد حرف النفي وكائن في الامر  
والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق اي كائنا فيما قبل الامر والنهي  
وليس مقصوده تقدير افظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض

الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يجوزوا  
الاول ولا الثاني وقيل الاول تقدير قبل فقط عطف على بعد وفيه انه يلزم  
دخول في على قبل والغايات حالة الاعراب في الاغلب اما مجرورة بمن  
او منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضى وبعضهم قدر الوقت وارادوا وقت  
وقوع الاسم قبل الامر والنهي على التوسعة في الظرفية (قوله عند تساوى  
الاحتمالات) اي من حيث الاعراب اللفظي فان تساوت في افادة المقصود  
جاز كل واحد منها وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس  
والا فلا ويكون الكلام مجعلا (قوله ورفعه مختار) اي رفع اللبس حينئذ مختار  
للاحتياط في افادة المراد (قوله اذا دار بين كونه اه) اي لا رجحان لاحدهما  
على الاخر من حيث اللفظ فمما قيل انه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله بقدر  
خبر على كونه متعلقة بخلافه لانه يفيد فائدة تامة وهم لان الراجح  
يرجح كونه صفة لا كونه معمو لا للفعل المذكور دون المحذوف (قوله لما فيه  
من الفائدة النامة) اي فائدة يصح السكون عليها بخلاف الصفة والاصل في  
الكلام الافادة فاندفع ما قيل انه كلام يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه  
افيد لان ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة (قوله قال بمعنى في موضع  
الخ) فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه اعني بعد حرف النفي فانه  
موضع وقوع الاسم المذكور وقوله اذهى مواقع الفعل فن قال لا حاجة  
الى تفسير ما بالموضع اذ يضح ان يفسر ما بالاسم كانه لم يلاحظ السابق واللاحق  
(قوله ما حاصله يرجع) فيه بحث لان حاصل ما قاله الرضى كما لا يخفى على  
الناظر الفطن ان كل شئ في قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ليس مثل  
كل شئ في قوله تعالى والله على كل شئ قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اي  
ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به او بالحادث او بالشئ او بالموجود  
الممكن وبالثاني كل ممكن وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا  
او صفة والخبر قوله بقدر الا انه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شئ كل  
مخلوق مثلا بدليل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر والتقييد  
بمخلوق مستفاد من قوله خلقناه بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شئ  
بمعنى كل ممكن والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق وبكون التقدير



كل شئ مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا من ان المراد بالاول كل مخلوق  
اي ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع الجشان الاولان للمحشى رحمه الله  
وبقي البحث الثالث وهو الذي ذكره السيد قدس سره في حواشيه من ان المعنى  
على الوصفية كل شئ مخلوق انما بقدر وعلى الخيرية كل مخلوق مخلوق لما بقدر  
والثاني اعم من الاول مفهوم ما عند اهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة  
فيمتاز المعنى في التقديرين ولعل في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى  
حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شئ مخلوق كائن بقدر اشارة الى دفعه  
بان محط الفائدة في الكلام هو القيد الاخير وما سواه **ك**أنه مسلم الثبوت  
على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر في المطول فالقصد  
بالافادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر اما كونه مخلوقا لله  
تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تبعا لافادة **ك**ونه بقدر هذا ما عندى والله اعلم  
بحقيقة الحال (قوله لان المراد بالشئ المخلوق) فهم المحشى رحمه الله منه  
ان لفظ الشئ مستعمل بمعنى المخلوق فاورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت  
حقيقة الحال (قوله كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر) وهو المعنى اذا جعل  
خلقنا خبر اوقع في الرضى ان معناه على تقدير الصفة كل شئ خلقنا كائن  
بقدر فقام المحشى رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد في المؤدى  
مع كونه اخصر واظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر في افادة  
المقصود لكن عبارة الرضى تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص  
الشئ بالمخلوق بانه في الاول علة وفي الثاني لفظي (قوله وعلى التقديرين)  
اي على تقدير عدم تناول الشئ للعدم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود  
بمعونة المقام (قوله بما سوى الله وصفاته) لانها ليست بمخلوقة والا كانت  
حادثة (قوله بحسب المفهوم) لان المطلق اعم من المقيد (قوله عند المعتزلة) على  
ان افعال العباد مخلوقة للعباد وابتدأت مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود لان  
المقصود الحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم  
على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر (قوله في الاختيار) احتراز عن الاستواء  
في الجواز فانه حاصل في صورة اختيار النصب ايضا (قوله فغرضه)  
اي غرض الشارح رحمه الله من ايراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس

الا ان يبين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فوكول  
الى علم السامع (قوله وقد تبع سيبويه في ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر  
ورد سيبويه للمثال زيد قائم وعرو كلمته واعتراض عليه بانه لا يجوز فيه العطف  
على الجملة الصغرى لعدم العائد واجاب السيرافي بما ذكره المحشى رحمه الله  
قال هي معارضة اه اي على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا  
من المربحات واما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطول من  
ان الحذف اذا كان مما يسبق اليه الفهم لكون المعنى متضحاً بنصبه بدون  
اعتبار المحذوف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف  
لكونه تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ (قوله اما اذا جعل الفعل اه) في الرضى  
في تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى  
المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى  
واعمل الاول رعاية لجهة المعنى فان الخبر به بالقيام في قوائمه زيد قام هو زيد  
ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد استاده است آن زيد والثاني رعاية  
لجانب اللفظ فان اعتبار الضمير لاجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم  
الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجوزهم  
تقديم الفاعل (قوله كانت الكبرى مفصلة) لانها قدمت بمجرد الفعل والضمير  
انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية  
فتكون مفصلة عن الصغرى بالاجنبي منها فاقيل ان الفاعل جزء الفعل  
وان فعل جزء الجملة لاسمية فلا تكون مفصلة بالاجنبي لان جزء الجزء جزء  
فنشأ له التدبر (قوله باعتبار المنتهى) اي المنتهى المعتبر فهو من قبيل  
حصول الصورة فلا يردان الفصل بالضمير لاعتباره (قوله تليق بالفعل)  
لان تلك المعاني انما تتعلق بالامور المتجددة والفعل لدخول النسبة في مفهومه  
متجدد بخلاف الاسم فانه يتعلق به تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية  
عن مفهومه (قوله الا ان بعضها اه) وهذا الاختصاص موقوف على السماع  
لا طريق للقياس اليه (قوله كحروف التخصيص) اي في السعة اذ قد جاء بعد بها  
الاسم شاذ في نحو

ونبت ايلي ارسلت لسقاعة \* الى قهلا تفس ليلى شقية بها



(قوله كالأل للعرض) فن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها فليس ذلك من مواقع الوجوب أو الاختيار اتفاقا ولذا تركه المصنف رحمه الله وانما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاختفاء ثم ما ذكره المحقق رحمه الله خلاف ما في الرضى فانه قال يجب النصب بعد الال العرضية نحو الازيد الال كرمه وجعل حرف الشرطية اعني لو وان كلاهما معا اختلاف في اختصاصه (قوله في ان امرؤ هلك) اي فيما اذا دخل ان على اسم يكون خبره فعلا (قوله قال الشارح الرضى اه) اراد على الشارح رحمه الله بانه يخالف لما في الرضى حيث جعل قوله مستغلا عنه بغيره مخرجا له والجواب ان الشارح رحمه الله جعل قوله مستغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يعتبره بكونه مستغلا عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو ساط عليه لنصبه وقدمه تفصيل ذلك (قوله لان معنى الاشتغال اه) لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الالنصب والفعل لا يستغل عن نصب اسم يرفع ضميره فزيد في قولك ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مستغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مستغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (قوله وتجويز نصبه اه) على ما جوز ابن السراج والسيرافي (قوله حتى يكون المعنى اه) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط (قوله يعني ويجب اه) فقوله بالفعل متعلق بالمدلول عليه بالاختصاص يعني ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب ان ذلك الشرط انما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب الفاعل الا اذا كان مذكورا ومخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره كما في قولهم لقد حبل بين العير والنزوان وقيل في توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب ينتصب باذهب فيقال اذهب زيد اذهبا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به بل اختصاص يذهب والفعل لا يستند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب وان الناصب لزيد ملابسه اعني اذهب المسند الى الذهاب على ان ذكره لا بد له من شاهد

وان عبارة الرضى آية عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر (قوله الاظهر ان يقال اه) لان الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل وانما قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسلط كما يدل عليه قوله لو ساط عليه لنصبه (قوله وفي الثاني) اعني يلابسه احد بالذهب (قوله كذا ذكره المصنف رحمه الله) اي مقيد اية قوله بالابتداء (قوله ويوافق ضابطة اه) حيث قال واما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على مائة ملق به تسليط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعل ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام انتهى (قوله وفيه) اي في كونه مبتدأ بحيث لانه يكون الكاف حينئذ اسميا ولا يقول سيبويه باسميته الا عند الضرورة قال المصنف رحمه الله كل شيء فعلوه ترك لفظ نحو وما يؤدى معناه ههنا واورده في السابق واللاحق للدلالة على انه لم يوجد له نظير وان كان لم يمكن اخذ ضابطة منه بان يقال كل من فوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو ساط الفعل عليه بصير تركيبا خبريا ولاجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالاية (قوله لا يمنع اه) دفع لمنع ظهور دخول هذه الاية تحت الضابطة بناء على ان الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله لان ما بعدها اه) وذلك اذا كانت غير واقعة في موقعها او زائدة قال الشارح رحمه الله لان كل شيء كائن الخ لان الصفة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب وكون افعالهم في الزبر غير معلومة له (قوله تعليل اه) للحكم المستفاد من كذا اعني ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من الاعراب واللام في الفاء لا عهد (قوله وجملة قوله جملتان بتقدير المبتدأ اه) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في بتقدير السببية وتعليل آخر خبره ومهطوف خبر بعد خبر (قوله بتقدير العائد) اي منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العائد في الخبر انما يحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن والخبر جملة ابتداء ثنية مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ



الاولى. في ان نام لعهد هو العائد ملا حجة الى تقديرهم لان العائد  
 في الخبر لا يكون الا الضمير او وضع الظاهر موضعه نحو الحاقه ما الحاقه كل ذلك  
 منصوب في الرضى (قوله فيكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه لان الباء  
 فيها لام لاسية والربط فلا يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الخاص (قوله  
 ظرف عامل الظرف المقدر) اي الحار والمجرور اعني بمعنى الشرط لكونه ظرفا  
 مستقرا (قوله والاظهرا) لان كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار  
 الحكم به فالأظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من جعل الخبر  
 على المبتدأ (قوله كما ان اه) فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره  
 (قوله يوافق اه) جملة استثنائية معللة لكونه اظهر فان الظرف في قوله تعالى  
 متعلق بالنسبة اي هذا الحكم عند الله وليس متعلقا بشئ من المبتدأ والخبر  
 لعدم صلاحيتها (قوله انما قال مثل اه) لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظ  
 هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة في الآية  
 دون خصوصها وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع الفاء اعني  
 ما يكون لسببية واقعة موقعها نسب المحشى الفائدة الى لفظ مثل (قوله كما في  
 قوله تعالى اه) فان موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه  
 لئلا يجمع امام مع الفاء (قوله يلزم ان يكون اه) وهو مما اختلف فيه والحق تأويله  
 بقول في حقه فلا ترجيح لقول المبرد (قوله والتقدير هذا اه) لكن التقدير الذي  
 ذكره الشارح رحمه الله اظهر قلنا اقتصر عليه (قوله لان اجلدوا اه) دفع  
 لتوهم ان المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب وقوله  
 فاجلدوا الايجاب فانه طلب الفعل على سبيل الازم ولا يكون تفسيره  
 وطائفة انه تفسيره باعتبار ما يتضمنه ولان ان تقول ان الحكم نفس الايجاب  
 عند الشيخ الاشعري او وجوب نفس الايجاب وتحقيقه في شرح المصدر  
 الا ان ما ذكره المحشى رحمه الله اظهر (قوله يجوز ان يقال) اي على مذهب  
 سيبويه (قوله اذا كانت اه) قيد لسببية حترز به عن نحو وربك ذكبر  
 ولم تعرض للزائدة لان الحمل عليه ابعيد كما مر (قوله ان الشرطية) يعني قوله  
 والا فالخيار النصب (قوله قياس استثنائي اه) تقديره وان لا يكن احد  
 التقديرين يكن المختار (قوله التبعية تدنا كيداني التحذير) فائدة بعبارة دون اتق

حيث لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى (قوله الاسم الا ان يقال اه)  
 فيه ان يكون المحذوم في الحقيقة وهو الضمير لا يقتضي تقدير بعد في اللفظ  
 وجعل النفس محذرا ولو سلم فغاية ما لزم صحة تقدير بعد نظرا الى الحقيقة  
 لا بعينه (قوله واما قوله واياك اياك المرآه فانه) وآخره الى الشرع والشرع باب  
 المرآه المجادلة والبعاء فمال من الدعوة (قوله فلضرورة الشعر) والكلام  
 في السعة ولان اياك اياك اه من المحذوم منه المكرر وليس من القسم الاول  
 حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيبويه (قوله اولان المرآه مصدر اه)  
 فعمل في جواز حذف من على ما يقدر به وليس ذلك بقياسي حتى يرد انه يلزم  
 من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعروف  
 بان مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعروف عند الاكثرين (قوله اي  
 وقت) بتقدير العاطف وقيل هو حال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى  
 تولوا اختلاف وجواب لسؤال نشأ من قبيل اي فاحالهم وتعام الآية قلت  
 لا اجدهما احكام عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع (قوله اي منه المفعول  
 فيه) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله فانه المفعول المطلق (قوله  
 اهذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الخبر  
 او على المسامحة (قوله وهو فصل) اي نفس هو او امر جعه فصل فيه انه ليس  
 موقع الفصل اذ لم يثبت بحجته الا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام او بين معرفة  
 ونكرة هي افعال التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع  
 وقال ولا يجوز زيد هو قال كذا في الرضى (قوله ومصدر استثنائية اه) اي  
 مية تدأخبره ما بعده والجملة استثنائية لا محل لها من الاعراب (قوله اي  
 في مناه) على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزاع الحذف قبل الوصول الى الماء  
 (قوله مسامحة) باقامة الدال مقام المدلول (قوله او امم ما فعل فيه) على  
 حذف المضاف في اول التعريف ليكون مشتملا على الجنس (قوله وهو الفعل  
 الغوي) لا الفعل الذي هو قسم الامم والحرف لانك اذا قلت ضربت  
 امس فقد قلت لفظه ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي  
 هو منه هو مفعله امس فامس فعل فيه الضرب لا ضرب (قوله ما يقابلها)  
 اي الدلالة تبعاسوا كانت تضمننا او انما (قوله المستعمل في المعنى الاتراحي)



فخوف قلته يوم الجمعة أي ضربته ضرباً شديداً (قوله وما له إلى معنى)  
وان لم يكن مدلولاً التزامياً أي لازماً ذهنيًا فخور زيد أسد في بيته (قوله أو بمعنى)  
بان يكون اسم المصدر (قوله اذ لو أريد من قوله اه) مجازاً وكناية لقوله ولو أريد  
معناه الحقيقي وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان ينسب الفعل  
الاصطلاحى إليه بنى (قوله لم يحتج إلى اعتبار قيد الحينية) لخراج نحو  
شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ  
منسوباً إليه بتقديرى ولا يضره كونه منسوباً إليه بتقديره على تقدير ارادة  
شهود شئى في يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود شئى يوم الجمعة (قوله لان هذا  
المعنى اه) اذ مفاد التعريف انه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه  
فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسماً لا قيد ولا يقتضى ان يكون  
الحدث المذكور منسوباً إليه بنى الا ان يقال ان كونه اسماً لذلك المقيد ليس  
باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال في قيد كونه منسوباً إليه  
بنى افظاً وتقديرا وهذا معنى قوله نعم يصير قريباً من اعتبارها ويصير المأل  
انه ذكر من هذه الحينية وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله  
فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور وما ذكره بعض  
الناظرين في جواب اعتراض المحشى وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن  
المقصود بمراحىل (قوله قديقه صده) وذلك لان اعتبار الارجاء بالقيد الضمنى  
قديقه بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحاً بمحافظته كون  
الحينية حينئذ مخرجة لما بقى من القيود الصريحة لازيادة تصوير المعروف  
(قوله قديقه جعل اه) يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقين  
او اعتباريين (قوله بناء اه) تعاميل للنقطة بمعنى المفعول فيه ما ينسب إليه الفعل  
بنى وكلمة في محمول على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفاً  
حقيقياً وهو الزمان والمكان وما هو ظرف مجازى كالمصدر الجنسي والشمس  
في المثال المذكور ليس مفعولاً فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وليس  
كل مجرور بنى مفعولاً فيه فلذا قيد بقوله من زمان او مكان (قوله اتفق القوم اه)  
يعنى انه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود من الزمان فلذا لم يذكر المصنف  
رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما (قوله والا لوجب اه) نظراً الى ظاهر

العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان  
او بالجميع او بالكل او بالمدكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التدكير  
لرعاية الخبر فغير موجه لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ لتحمل  
ضميره (قوله من فسرهما بمثل اه) وهو المحصور وغير المحصور (قوله ووسط)  
بسكون السين (قوله وليس كل مبهم عندهم اه) لم يظهر حينئذ فائدة قسمة  
ظروف المكان الى المبهم والمحدود (قوله بمعناها اه) أي بمعنى الجهة كما في قوله  
تعالى ولكل وجهة هو موليها أي احتراز عن استعمالها مصدر المعنى  
روى آوردن (قوله وذرى) قال الاصمعي الذرى بالفتح كل ما استرت به يقال أنا  
في ظل فلان وفي ذراه أي في كنفه وستره (قوله ان يحمل على الجهات الست)  
اختلفوا في هذا النوع فقيل انه غير داخل في المبهم لان له مقداراً من  
المسافة وقيل داخل تحته وقيل انه شبيه بالمبهم وقيل انه منصوب على  
المصدرية واللغة تساعده لان اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى  
فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوات هذه الخطوات وقيل على تقدير مضاف كانه  
قيل سرت ميل كما في قولك ضربت سوطاً كذا في شرح التسهيل فلهذا لهذا  
الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبياناه وفي قوله ينبغي اشارة الى ذلك  
(قوله اسم المسكان اه) يدخل فيه لفظة المسكان ايضاً (قوله من حدث) سواء  
كان الحدث مشتقاً منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو حدثت مجلس فلان  
اولاً نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد (قوله بمعنى الاستقرار) أي  
الاستقرار في مكان (قوله ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلاً  
او اسماً نحو جلوس زيد بمجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكوراً  
اولاً نحو هو منى مناط الثريا ومعدن الارزاق من جبال الكلب بلزوم كلمة في غير المكان  
يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر (قوله ودخولها في المكان)  
نحو دخلت في المسجد (قوله ولا ينبغي ان ماذكره اه) في شرح التسهيل فيما  
بعد دخل في الظروف المختصة بثلاثة مذاهب احدى مذهب سيبويه والمحقق  
انه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس اكثر الاستعمال  
الثاني مذهب الفارسي وابن مالك انه مفعول به بواسطة في ثم حذف تحقيقاً  
لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحاً ودخل



متعدى بنفسه تارة وبجرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضى انهما  
اصلا ن ومقصود المحشى رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله اذ لم يدع  
تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه  
كسائر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف  
الجر كالخروج لا ظرفا اذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده (قوله  
كل يوم صحت فيه في الصيف) فان المقصود صحت كل يوم في الصيف ولورفع  
التبس بالصفة وافاد كل يوم صحت فيه كائن الصيف (قوله اى ما هو حامل على  
الفعل) بيان لمعنى لاجله واما الشارح رحمه الله فتدبين نوعيه (قوله واما  
بحسب التصور) او بحسب التحقق فالمفعول اعم من العلة الغائية وغير الغائية  
فانه بحسب تأخرهما او بحسب التحقق (قوله لان التحقيق اه) متعلق بالنفي  
والظاهر ان يقال لان الفعل عامل في الجور فانه منصوب محلا به وترك لفظ  
التحقيق لان عمل الجار في اللفظ ايضا تحقيق الا ان يفسر بالنظر الى الحقيقة  
فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعرف المسند المفيد للعصر  
اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل ووالدك العبد (قوله والجار  
بمنزلة اه) في افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زيد فيما سوى  
التعدية وحاصل الجواب ان قيد معه في التركيب الذى هو فيه مراد بقرينة  
ان التقييم بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه ولما كان البحث في المنصوبات  
يفهم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة لما كانت التزامية وهى مبهورة  
في التعريفات اشار الى منعه بقوله الالهم وما قيل ان تعرف المفعول له يعرف  
حكمه وهو اتصاه بالفعل فلو توقف معرفته على انه يتصاه بالفعل وورد  
الفعل لينصبه لدار وانه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذى ضربت لاجله  
بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل  
مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيد التأديب قد فوج بان الحكم  
الموقوف واتصاه والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التأديب المذكور  
في التكمين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره  
في ضربته تأديبا ولله تأديب فان المعرفة غير النكرة او ما هو في حكم النكرة  
(قوله مع اتحادهما بحسب الذات) اذ لم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد

هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث التأديب والضرب سبب  
الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه (قوله اراد ترتب اه) لم يعتبر بالترتب  
بينهما باعتبار اعتبار التغاير الاعتبارى بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار  
ملازمته للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كما في رماه  
فقتله لان الحاصل للمتكلم على الضرب تأديب المضروب لا تأديبه اياه  
كما صرح به في الرضى (قوله قال الشارح الرضى اه) تأييدا لارادة المذكورة  
(قوله لتضمنه العلة الحقيقية) اعنى التأديب (قوله وشاركته اه) اى مجموع  
الامر من علة لا انتصاب فلا يرد انه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح  
ضربه تأديبا (قوله ولو صرح بالعلة الحقيقية) اى قلت ضربته تأديبا  
لم يجز نصبه عند الحياة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له  
(قوله عند الحياة) واما عند الشارح الرضى فيصح اتصاه لعدم شرط  
الاتحاد المذكور (قوله قيل) قائله الفاضل الهندي (قوله احسن بمقام اه)  
ولك ان تقول احسن لان نسبة الجبن والعود الى نفسه وان كان المقصود  
التتميل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون  
في تمثيل النوع الثانى نصا (قوله ان يقال فيه اه) اى التتميل بقعدت عن  
الجرب جينا تعريض على الزجاج بكونه جينا قاعدا عن المحاربة في هذه  
المسألة كما في قولك است انما ان تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا  
قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر ولو قرئ بصيغة الخطاب قال تعريض  
باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام والمقصود منه اثبات المقصود من العود  
للزجاج كما في قوله تعالى لن اشركك ليحيطن عملك (قوله يخالف خلافا  
لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول  
في المدلول والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة  
بمعناها الحقيقية والحذف قليلا وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم  
اذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته الى الزجاج والمخالفة الى الجانبين  
فتجاوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج وامره  
فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله ظاهرا ليصح تقديره لفعل الناصب  
للمفعول المطلق معه لما في الرضى من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله ومفعوله



بالإضافة فهو سبحانه الله وأبواللام فهو جد له وجب حذف عامله إذا كان  
لنوع فهو مكره وأمكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشى رحمه الله لأن مقصوده  
مجرد تقدير العامل وقوله خلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين  
والناظرون تحيروا في لفظة ظاهر فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه وبعضهم  
نقدوهوا بما لا ترضى به الأذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر بقريضة قول  
المصنف رحمه الله فإنه عنده مصدر من غير أنه فانه يستفاد منه أن القولين  
على طرفي النقيض (قوله لما رأى أه) فإنه إذا كان تفصيلا له ~~ي~~ كن تأويله  
بالفعل المشتق وتقييده به فإن معنى فادبت بجمل والضرب بيان له (قوله  
فكذا تأديبا الذي به عناء) أي متفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضى من أنه  
أي معنى في أن يتفق في المعنى المقصودا المختلفان في الأعراب لا ترى أن معنى  
جئت راكبا جئت وقت الركوب والاول حال والثاني مفعول فيه (قوله  
فأعطاه الله النظرة) هذا من خطبة ذكر على رضى الله عنه في خلق آدم  
فذكر الإطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة إليه إلى أن ذكر آباءه إبليس  
من السجدة وذكر حاله بقوله وأعطاه الله النظرة ~~ب~~ كسر الظاء أي التأخير  
استحقاقا لسخطة أي الغضب الشديد واستتماما وفي بعض النسخ واتماما  
للبلية وانحياز الأعداء قال أنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم (قوله لأنه  
قد يقع معرفة) كما في قول حاتم

واغفر عوراء الكريم ادخاره ~~ب~~ وأعرض عن ستم اللئيم تكرما

في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت (قوله  
وقد حيل بين العير والنزوان) أوله أهم بأمر الحرم لو استطيعه قاله صخر بن  
غمر وقد سئلت امرأته كيف زوجها فقالت لا حي فيرجى ولا ميت فيمنى  
فاستدعى بالسيف وهم يقتلها فلم يستطع إضعفه فقال هذا البيت (قوله  
اتفاقا) كذا في الرضى وعلمه بأن أصل الواو العطف وانما يدل إلى النصب  
نصا على المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمر لا يمكن التخصيص بالنصب  
على المصاحبة لكونه في العطف أظهر فعلى هذا كفاك وزيد أدرهم لا يجوز  
أن يكون مثال المفعول معه ~~ب~~ كن في التسميل وفي رأسه والخائض وأمرأ  
والثاني

وعلي في الثالث وفي شرحه فالتقدير رد رأسه والخائض فرأسه مفعول  
به ويجوز في الخائض النصب على المعية والعطف وكذا التقدير في الثاني دع  
أمر أو نفسه وفي نصبه الوجهان وأما شأنك والحق فالتقدير فيه عليك شأنك  
وفي الحق الوجهان ~~هـ~~ كذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء  
وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الأفعال لا تعمل مضرة  
وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه وقد تأقلا  
كلام سيبويه على أنه تقدير بمعنى لا تقدير بأعراب وتقدير بالأعراب الزم الحق  
وفي تجويز سيبويه في هذا المثل النصب على المعية رد على من يقول أن  
المفعول معه لا ~~ب~~ كون الاعم الفاعل فمنعوا في ضربت زيدا وعمر المعية  
وقالوا إذا أريد المفعول معهما بالاصل وهو مع انتهى وهذا يدل على جواز  
كفاك وزيد أدرهم وضربت زيدا وعمر على المفعول معه عند سيبويه وأصل  
كلام الشارح رحمه الله مبني على مذهبه (قوله وينتقض أه) قال الرضى  
وفي شرح التسميل زعم الزمخشري أن زيدا في قولهم حسبك وزيد أدرهم  
مفعول معه وليس كذلك لأن المفعول معه لا يعمل فيه الأفعال أو ما يجري  
مجراها وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لأنه اسم جامد ومذهب سيبويه  
أنه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير بحسبك وزيد وهو مضارع  
أحسبه إذا أعطاه حتى يقول حسبى وما ادعاه أي عطية من أن الكاف  
في موضع النصب لا يصح لأن إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك  
اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس يصح لدخول العوامل عليه أقوله  
تعالى فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى وأجل الشارح  
رحمه الله لأجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به وبعد  
الاحاطة بأطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورده الناظرون من الشكوك  
في هذا المقام (قوله أي تساوى أه) أي ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام  
حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشب في الفعل بل بمعنى تساوى (قوله  
فلا يجوز أه) لعدم المشاركة في الفعل (قوله كما ذهب إليه الاخفش) مراعاة  
لأصل الواو وهو العطف (قوله معنى مجازي) كالانتقال (قوله المشهور  
الاستثناء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب وأورد



الشارح السيوطي المثال المذكور في شرحه الالفية وما قيل انه لو لم يعتبر  
وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد  
الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقه ولدها فلا يتم ان المقصود المشاركة في مكان  
واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فقيمة ان تركهما متعاقبين  
بحيث يصحبان في مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما في مكانين في زمان  
واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا تدخل له في ذلك نعم ترك واحد بدل الآخر  
في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما لا على البديل (قوله بنفس  
الواو) وشبهته انها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الاول لان اولوية  
رعاية الاصل انما هي على تقدير ان لا يصرف عنه صارف (قوله ولو نصبت اه)  
يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقديم الفعل وما يعناه لا فادته المصاحبة فيه  
(قوله اعطى النصب ما بعدها) كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا  
ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع في الالمانية عن غير وهما  
مذهبان لم يذكر احدهما مذهب الزجاج انه منصوب بضمير بعد الواو وانما  
لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الواو العاطفة لا تمنع العمل وثانيه ما  
مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف معنى ولم ينبت  
النصب بالمعاني المجردة (قوله خلافا لابي الفتح) حيث اجاز استوى الماء  
والخشبة لان ذلك قد جاز في العاطفة به فليجوز في انهما محمولة عليهما ولانه قد ورد  
في كلامهم نحو جمعت وخشا غيبة ونعمة والجواب انه يجتمعا في الاصل اقوته  
ما لا يجتمعا في الفرع والواو في وخشا عاطفة (قوله لا اري منعها) اي فيقال  
في مررت بزيدا وعمرا مررت (قوله جعل كان تامة) وفسر الفعل  
ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره فيما سبق اشارة الى انه بمعناه الاصطلاحي  
لكونه العامل ولتغاير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمير  
ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف اعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه  
او الاخر واكتفى بذلك الفعل الذي هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتمال  
اشتراكهما في اكثر الاحكام ولاجل هذا لم يفسر معنى الفعل اولا ونعرض له  
ثانيا فاندفعت الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين (قوله فقوله لفظاه)  
وكذا قوله معنى فن قال انه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقدمها

والمراد

والمراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة  
على ما وهم (قوله تأمل تعرف) لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي  
والمعنوي لا انصاف الفعل بكونه ملفوظا او مستنبط من اللفظ (قوله وانما  
يعدل عنه نصاه) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة فلا يرد  
ان ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله كفاك وزيد ادرهم والامثلة المنقولة  
من شرح التسهيل مما جوز زيديا به الامرين فيها فلا يكون العدول عن  
العطف للتخصيص على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد من انما لان  
القرينة العقلية في جميعها دالة على ان المراد المصاحبة سواء كانت الواو  
للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون في اللفظ دلالة  
على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية (قوله  
فاذن اه) اي اذا وجب العطف (قوله قلنا اه) وما قيل انه حمل الجواز في كل  
موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به  
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيد ولا يخفى انه قد دخل في التعريف  
حينئذ ضربت زيدا وعمرا فالوجه تخصيص معمول بما عدا المفعول به  
المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيدا وعمرا خارجا عن القسم فلو حمل الجواز  
على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور فليس بشئ اما اولاد لان  
الشارح رحمه الله حمل الجواز في الموضعين على الامكان الخاص الا ان نفيه  
في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة النجوى كما يشعر به الاضراب عنه  
بقوله بل يمنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيدا وضربت  
زيدا وعمرا واما ثالثا فلان التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب  
لا دليل عليه (قوله الحاجة ثابتة فيه) لان القرينة الفعلية وهي ان المقصد  
السؤال عن شأن احدهما مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية في افادة  
المقصود لا حاجة الى التخصيص على المصاحبة لان الدلالة الفعلية ليست  
اقبل من اللفظية فالمراد بقوله اذ السؤال عن شأنهما اي شأن احدهما مع  
الآخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه فالتصريح بالسلامة عن الحذف وبرج  
الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي (قوله بمعنى الفعل اه) لان قولك



شأنك بمعنى فعلك وصنعك كذا في الرضى وفي القاموس شأنت شأنه قصدت  
 قصده (قوله والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فيكم في كل ما فيه العامل  
 المعنوي بتعين العطف (قوله فرق في الحكم بين الاولين والآخرين) فقال  
 المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الاولين اي فيما يكون  
 في اللفظ مشعر قوي بالعامل عند القوم وعندى وجوب النصب عند قصد  
 المصاحبة والا فلا وفي الاخيرين اي ما لا يكون في افظه مشعر قوي بالعامل  
 العطف اولى بخلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال  
 واذا نصب مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه من منافكاته منطوق به اي  
 هذا كان لك واياك وما كنت زيدا (قوله وبين الاخيرين) لا يفرق الرضى بين  
 الاخيرين بل بين انا واياه في لحاف وبين ما انت وزيد حيث قال ان الاول ابعد  
 من الثاني لا شعرا ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوعه كان بعده  
 واما وهذا (قوله) اي فيما فيه حرف الجر وما انت وزيدا اي فيما فيه  
 الاستفهام فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل  
 بعدهما وعدم تعاضد الامرين (قوله وقس عليه اه) فان التقدير فيهما وذلك  
 اي العامل المعنوي مع تعيين النصب (قوله وكل قضية اه) اي من القضايا  
 الثلاث التي تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لمحكم مخصوص بذلك المثال وهو  
 الحكم بان عامله معنوي وذلك القضايا الثلاث متضمنة لاحكام ثلاثة مجملها  
 الحكم الذي ذكره الشارح رحمه الله وقيل الاظهر ان المعال النصب اي نصب  
 الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق في ما زيدا  
 وعمر ومع تعيين العطف (قوله الهيئة في الاصل اه) في القاموس الهيئة وقد  
 تكسر حال الشيء وكيفية ورجل هي وهيبي ككيس وظريف حسنهما وقد  
 هاهنا وهيبي وهيئ ككرم انتهى ويفهم من تاج البيهقي انه في الاصل مصدر  
 حيث قال الهيئة والهيئة ساختن كاري را (قوله لا تمهي للشيء) في تاج  
 البيهقي التهيئ ساختن شدن (قوله نحو قوله تعالى فادخلوها اه) اورد  
 ثلاثة امثلة للحال من الفاعل والحال من المفعول جامدا او مشتقا (قوله  
 وهي اعم اه) كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقة  
 (قوله نحو انبتك وزيد قائم) فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول

لا باعتبار انفسهما ولا باعتبار متعلقة هما (قوله وقد استمر اه) لان الحكاية شائعة  
 في كلامهم وهي تعبير عن المألوم باللازم (قوله ليس هيئة لزمان زيد) اي  
 لزمان انبائه اذ ليس بينهما الا المقارنة في الوجود وليس احدهما حاصل للآخر  
 ولعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذي هو مفرد لانه الاصل والمعرب  
 المنصوب (قوله الابتأويل) بان يراد قيام زيد فيه فيكون حاله باعتبار  
 متعلقه (قوله مفارقا) اي في الوجود (قوله بوقت حصول مضمونه) يخرج به  
 نحو رجوع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه  
 (قوله تعلق الحدث) فاعل يتقيد بخروج به النصب فانه لا يتقيد بوقت حصول  
 ذلك التعلق وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لافادة الخالية تقييد التعلق  
 وان لم يدل على هيئتي الفاعل والمفعول (قوله او ما يجري مجراها) يدخل فيه  
 الحال من الفاعل والمفعول المعنويين ومن المضاف اليه (قوله اذ لم تجعلها  
 حالا) بل معطوفة على ما قبلها واما اذ اجعلتها حالا فهي جزء الكلام دالة على  
 التقييد المذكور داخله في الحد (قوله في دلالة الحال اه) يعني ان اعتبار قيد  
 الحينية المتعلقة بتعيين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد  
 لكونها مبنية لهيئتهما مطلقا لامن هذه الحينية الاترى انهما لو انسلخا  
 عن الفاعلية والمفعولية وجعل لا مبتدأ او خبرا او غير ذلك كان بيانها  
 لهيئتهما بحاله لكنها تخل بجماعية الحد لان المراد بالفاعل والمفعول النحوي  
 وفي دلالة الحال على ان مدلولها مبين لهيئة الفاعل والمفعول اي مدلولها  
 من حيث انه فاعل او مفعول نحوي تأمل اذ لا يدل الحال على هذه الحينية  
 حتى يصح انه مبين لهيئة مدلولها مقيدا بهذه الحينية وكون مجيئها  
 مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان را كاحال في جاءني زيدا وكالوقت  
 ازيد را كبا اخول لم يميزا عما يفيد اشتراط تحققهما بما لا دلالة على صفة  
 الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط  
 في التحقق هذا تحقيق كلام المحشي رحمه الله واپس مراده ان الحال لا يدل  
 على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به  
 اوزهلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد في سائر التعريفات مندفع بان  
 الكلام على حذف المضاف او اقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا من ان قيد



الحقيقة متعلق بيدين انه دفع ما قيل ان الحقيقة مقيدة لاضافة الهيئته وثبوتها  
 فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح (قوله في زمان تعلق الفعل بهما)  
 فيشترط في تحققهما وجودهما فقولته نعم ايه بيان لنشأ الغلط (قوله حق  
 الحال المعرفة) ظاهره العموم في المختلفة والمتفقة وقيل في المختلفة (قوله  
 على حد ترتيب) اي فورد على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله او خبر  
 لكان المقدر) والجملة استثنائية (قوله يرشدك الى هذا) اي الى تفسير لفظها  
 بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظا (قوله  
 تفصيل العامل) حيث جعل قسمين من معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية  
 الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من مخوى الكلام (قوله علامة  
 اتحادهما) اي المفهومين ذاتا اي فيما ضد فاعلية وفيه ان الله والحمد يستعين  
 ابراهيم والاخ والاتحاد لا يحتاج اليه في كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة  
 اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الله اتباع ابراهيم واكل اللحم  
 اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق الفعل (قوله لان  
 الداخل في الذات) فبين هيئته الذات مابين هيئته الداخل من حيث دخوله  
 فيه فلا يردان دخوله في الذات لا يستلزم ان تكون هيئته هيئته حتى يكون  
 الحال من الذات حالا من الداخل (قوله من المفعول فيه) ومن المفعول به  
 ايضا (قوله وينجبه عليه) اي على ما في شرح المصنف رحمه الله (قوله لان عامله  
 مقدراه) واذا كان العامل مقدرا كان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس  
 الكلام فيكون العامل لفظيا (قوله لما لم يكن لضرورة المعنى) بل مجرد رعاية  
 قاعدة تحوية وهي ان الجار لا بد له من متعلق ولذا فهم العربي القح المعنى من  
 غير اعتبار التقدير (قوله كان في حكم المفهوم من المعوى) فيكون فاعلية  
 الفاعل ايضا مفهوما من المعوى (قوله يلزم اختلافه) لان عامل ذي الحال  
 حينئذ لا يتبدل آتية وعامل الحال الطرف اذا المقصود تقييد الحصول في الدار  
 بحال القيام (قوله لا يصيراه) لان فاعليته حينئذ ايضا تكون مفهومة من نفس  
 الكلام لان خواجه (قوله لان زيدا مشارا اليه) اي بعد اعتبار اتحادهما بما يعبر  
 عنه بذا انما لم يعتبر معنى الاشارة عاملا في ذامع تعلق الاشارة بما يعبر عنه به  
 اذ لا فائدة في قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المنبه بزيدية فزيد منبه عليه

باعتبار اتحادها بذاتها وان كان متصلا بحرف التثنية فتدبر فانه اشبهه على  
 من ادعى التفرد في فهم الدقائق (قوله حقيقة) قيدية لانه منبه عليه بجوزا  
 باعتبار اتحادها بذا (قوله مع تقاربها) فاستنباط الفعل من الاسم اولى من  
 استنباطه من الحرف (قوله فصل العامل ههنا) يعني ان الشائع والمناسب  
 ان يذكرك شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله وعاملها اه  
 لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين  
 في التعريف فكانه من تيممه (قوله وكأنه اراده) دفع لما يرد من انه كان  
 اللائق حينئذ كرها هو فوطئة له عقيبها يعني لو ذكر امتناع التقديم على عاملها  
 المغنوى مقدما على قوله وشرطها اه يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها  
 انها تقدم على ذي الحال التكررة ولك ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر  
 ما هو ضروري التقديم وتتم التعريف فيكون الشرط فيه متصلا بالتعريف  
 بقدر الامكان (قوله اي من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه  
 يكون عاملا في الحال على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف  
 بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبة للموصول والمعنى ويكون ذلك مقصودا  
 من التركيب الذي فيه فيشمل اسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى  
 المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق ادخل اسم الفعل في معناه واكتفى  
 في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه  
 مستنبطا من مخوى الكلام من غير التصريح به وتقديره (قوله الظاهر انهما  
 ليسا اه) خصهما لان الظاهر في النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فانه طلب  
 زيد في حال كونه قائما وكذا تشبيهه بالاسد في حال كونه صائلا والمتنني  
 والمتريحي حصول زيد في الدار حال القيام والتمني والترجي غير مقيد بحال من  
 الاحوال فكانهما اذا خلنا في الجملة المقيدة بالحال (قوله فيه بحث اه) يعني  
 ما قاله الشارح رحمه الله والرضي ليس بصحيح على اطلاقه فانه في المثال  
 المذكور ليس الخبر مقيدا اذ ليس المتنني رجوعه مقيدا بحال فقره بل المتنني  
 رجوعه مطلقا فقيرا او غنيا والقيد بالفقر يقيد استمرار التمني وثبوتها في حال  
 الغنى بطريق الاولى فيكون الحال قيد التمني وهذا معنى قوله معناه اه فان  
 الوصلية تقيد كون تقيض الشرط اولى بالجزاء وهذا لكن المثال المذكور



صناعي وكونه مستعملا في محاوراتهم ممنوع لا بدله من شاهد (قوله والحل  
 اه) ما مر كان نقضا والحل في مقابلة عبارة عن منع مقدمة معينة وهي  
 ههنا ان السؤال يتا في المعلوماتية (قوله يجوز ان يكون مجهولا اه) ههنا  
 معلوما باعتبار نفس المفهوم مجهولا باعتبار انصاف ذي الحال به (قوله لو قيل  
 مخصوصا اه) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما فهم لان المتبادر من  
 الخصوصية المقيدة بقيد (قوله او ما بعنا اه) نحو قلما جاء في رجل راكبا (قوله  
 منصوبا على الاختصاص) بتقدير اعني (قوله على الحال) اما يجعله بمعنى  
 امرين او ينيابه عن عاملة المحذوف بقوله اي امرين امر ايبان لما صلي المعنى  
 (قوله او عن ضمير فعوله) اراجع الى القرآن (قوله في المقصود) وهو كون  
 ذي الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز ان يكون حاله لا من حيث  
 استغراقه لما تحتها بل من حيث خصوصيته بالاضافة الى امر حكيم  
 او خصوصيته بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه  
 صفة لما يضاف اليه (قوله لانما تشبه اه) وان لم تكن مستغرقة (قوله تعسف)  
 في التماثل التعسف ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهرا العبارة يدل  
 على وقوع النكرة بعد الاو المراد وقوع الحال بعدها (قوله بمعنى ان فاعل  
 الظرف) وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله واقعة في حيز الاستفهام  
 وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف  
 لغو لا يعمل فوهم (قوله على المذهبين) اي مذهب البصريين والكوفيين  
 في تنازع العاملين (قوله لا ضمير النكرة) كما يتبادر من سوق الكلام (قوله  
 والتقدير اه) ولا يجوز ان يكون اللام في الحال عائدا بان يكون للعهد  
 او عوض المضاف اليه اي حالها على ما فهم لان العائد لا يكون الا ضميرا  
 او الظاهر القائم مقامه نص عليه في الرضى وفيه ان حذف العائد المجزور  
 سماعي الا في مواضع (قوله لوجب ان يقول اه) نحو ما رأيت رجلا الا في الدار  
 راكبا فانه لا يصح (قوله روما للاختصاص) وليس من باب التقييد حتى  
 لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظرنا الى السابق (قوله الا ان يكون  
 الاستثناء مفرغا) لانه يكون استثناء من اعم الاحوال والشائع في ذلك ترك  
 (قوله الاستثناء المفرغ اه) بقوله نقضا للمعنى بيان للواقع وليس قيذا

احتراريا (قوله وانما حسن التنكير ههنا) اي تنكير ذي الحال مع انه ليس  
 معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي اليه بل  
 الى المستثنى منه اعني اعم الاحوال فا قيل ان المصح فيه عموم النكرة ليس  
 بشئ (قوله فلا يصح اه) يعني اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس  
 الحال بالصفة وههنا لا التباس في المعنى الحال متى امتنع كونها صفة جاز  
 وقوعها من النكرة ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز كونه في حكم  
 المعرفة فلجملة على المعرفة (قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا) في شرح  
 المفتاح للمحقق المتقن اني انه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة  
 نحو ما جاء في رجل الا كبريم لكن لنفي الخلاف هو ظاهر في المعنى واما  
 وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا وصفية مانع ان الواو والاو لم يز  
 الزمخشري وابو البقاء واحد منهم امانا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال  
 الاخفش لا يفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاء في رجل الا راكب  
 فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح  
 يجعل الصفة كالاسم يعني في ايلاتك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز  
 ما مررت باحدا الا قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى وبما نقلنا يعلم جواب  
 بحث المحشي رحمه الله فان كلام المصنف رحمه الله مبني على مذهب الجمهور  
 وفيما دما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا فرية بلامرية (قوله لان التقديم  
 يؤمن اه) اي في حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فطردها التقديم رفعها  
 وجرا كذا في الباب (قوله ظرفا لنفسية) اي ظرف مكان اي في غالب المواد  
 او ظرف زمان في غالب الاوقات (قوله الذود المنع) بالذال المجهمة والمهملة بعد  
 الواو الساكنة والفعل منه من جده نصر (قوله في الصراح اه) فعلى هذا المنع  
 معنيان والثاني اليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الاول  
 اشارة الى ان المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد بل مجاز  
 من الاشتراك (قوله مصدر واحد اه) مذهب سيبويه والخليل انه اسم موضوع  
 موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا وايجادا موضوع  
 موضع موحدا فاذا وقع مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل اي ضربه  
 في حال ايجادا له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون



التقدير موحدا وابه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيدي به اولى لان وضع  
المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب  
ابن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امررت  
به وحدي وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فذهب من  
قال انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف  
الزوائد قال ابو الفتح هو من اوحده ايجادا ولكن جئ به على حذف الزوائد  
وحكى الاصمعي عن العزب وحدي وحدي في القاموس وحده كعلم وكرم يحذف ما  
وحادة ووحودة ووحودا ووحدا ووحدة بقي منفردا وعلى هذا ينبغي ان  
يكون مصدرا كذا في شرح التسهيل والشارح رحمه الله اختار الاخير  
لعدم التكلف (قوله الا في مواضع معدودة) فانه جاء فيها مجرورا وهي قريع  
وحده ونسج وحده وجيش وحده وعير وحده ورجيل وحده القريع  
كامير غل الابل مقترع للفعلة اي مختار فاعيل بمعنى مفعول وكذلك النسج  
وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منوال غيره اسم تعبير للشخص الذي لا نظيره  
والجيش تصغير الجيش وهو ولد الحمار والعير تصغير العير والرجيل تصغير  
رجل والكلمات الثلاثة ذم تقال في المعجب برأيه المقيد به (قوله ان اصله  
النساء) اي اصل وحده (قوله هنا بضم الجيم) اي من حيث الرواية  
ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اي مجتهدا وبمعنى الطاقة اي مطيقا (قوله  
ظاهرا) اي صورة وفي الحقيقة نكرة (قوله كان تعرفها كذلك) اي لم يبحي  
غيره (قوله اي كثيرا سارا) فان الجهم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون المال  
حباجا والغفر الستر (اي اولا فاولا) اي مترتين (قوله فان هذه الاسماء  
الثمانية) ولم يذكر سيديوه جواز ثبوتها وقد قاسه بعضهم على ثلثتهم (قوله  
منصوبة في الجاز) ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واخوانها (قوله اي  
مجمعين في الجبي) اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك في شرح  
التسهيل انصب عن الجباريين على تقدير جميعها ورفع التميميون على تقدير  
جميعهم لا فرق بين المعنيين الامن جهة الصناعة وقيل اذا نصبت على  
الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم  
واذا جمل فاعني مررت بالثلاثة كاهم فلا يمنع معهم غيرهم (قوله

ونوكي داه) عطف على منصوبه يعني ان تيمما يجعلونها تابعة لما قبلها  
في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيديوه  
في هذا المذهب في وحده في انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع  
الحال **ك**انك قلت مثله وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا  
بنفسه وردبانه لا تكون صفتيه الانكبة وذهب المبرد الى انه مقدر من لفظ  
الثلاث فعل فتقول مررت بهم ثلثتهم كذا في شرح التسهيل ومنه يظهر ان  
ما ذكره الرضي من انها في تأويل النكرة مذهب سيديوه وليس اتفاقا (قوله  
اول صفات) اي اصفات مقدرة هي احوال واليه ذهب بعضهم رعاية لكون  
الاصل في الحال الافراد (قوله غير واجب في المثال الاول) اي ارسلها العرالة  
لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل او المفعول (قوله في الثاني) اي  
مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه القاعدة التي  
ذكرها الشيخ الرضي (قوله وجب الواو) حين وقوعها حالا من النكرة فرقا بين  
الصفة والحال لا التقديم رعاية الاصل الواو اعني العطف (قوله نحو جاءني  
رجل وزيدرا كين) فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا  
من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فاقبل الحال المشتركة صاحبها  
بمجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج  
صاحب الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة  
وهم محض ثم ان القيد الذين الذين ذكرهما الشارح رحمه الله ايسار زيادة بل  
الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل والثاني  
مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط  
(قوله الحال حكم آخر) كما يشعر به قول الشارح رحمه الله لانهم في المعنى  
مبتدأ وخبر (قوله فلا يجدي اه) لان الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم وفيه  
ان ذلك فيما يـ **ك**ون الحكمين ملحقين بالذات فلذا قال اللهم وما قبل  
انه تخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا يقع في تصحيح المبتدأ  
ذرفوع لانه ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل نظر الى المعنى فهو شبه المبتدأ  
ويكفي لتخصيصه تقدم شبه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة  
لعدم كونه ظرفا حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة (قوله لتحقيق الالتباس)



فجوابت رجلا عالما رابعا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان التكرار  
المخصوصة انما تقع في الحال لكونها في حكم المعرفة في انتفاء الشبوح والايهام  
فكانه حال من المعرفة فلا الالتباس ثم ان التخصيص نكتة معنوية وعدم  
الالتباس لفظية وكل منهما مستقل في اثبات وجوب التقديم ولذا اورد  
الشارح الام في كل منهما (قوله اعلم ان الدال) اي اللفظ الدال على حدثين  
بكاي فاعل وتفاعل وافعل التفضيل واداة التنفية وغير ذلك والمقصود منه  
تعيين ما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا ببيان مثله (قوله على خصوصية  
حدث) يشتركان فيه (قوله كالمكان نحو زيد عندي) احسن منه عندك  
والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت (قوله والمتعلق) اي  
المفعول به بلا واسطة وواسطة نحو زيد لعمر و اضرب من بكر الخالد والحال  
نحو زيد قائما احسن منه قاعدا (قوله وهما لم يتميزا) لعدم الدال عليهما  
لفظا والجملة معترضة او حالية (قوله حتى يلى) اي يتصل كل واحد من الحدثين  
ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال (قوله التزموا ان يلى ذلك  
المتعلق) اي متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذي  
يكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصريح به صفة صاحب ذلك واحترزه عن  
الضمير المستكن في افعل التفضيل وفي اداة التشبيه فانه وان كان صاحب  
ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضى ومع ذلك فلا يرى بأسا  
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا (قوله لدفع الالتباس) بين  
الحال فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما قاعدا لا يتعين كون احدهما حالا من زيد  
والاخر من عمرو (قوله حال من العامل المعنوي) فيفيد ان العامل المعنوي  
ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم واما ان وجه المخالفة ما اذا  
فلا دلالة للكلام عليه فقيه اجمال بينه الشارح رحمه الله بان امتناع التقديم  
في الاول اتفاق وفي الثاني خلاف فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين  
العامل المعنوي والظرف كون احدهما متفقا عليه والاخر مختلفا فيه  
مما لا تفيد العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره  
حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي اصلا بخلاف  
الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون

البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر في المخالفة امرين لا تفيدهما العبارة  
اصلا وانما خص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمستق ايضا مخالفا  
للعامل المعنوي فان الحال يتقدم عليهما لاشتراك الظرف والعامل المعنوي  
في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا (قوله كماله اه) فيفيد ان الظرف  
يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما اذا كان اغوا كما صرح به العباب  
في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث التشبيه ان الجار والمجرور  
في قول الشاعر اسد على وفي الحروب نعمة متعلق بأسد ونعمة  
لتضمنهما معنى شجاع وجبان وفي المغنى ومن ذلك اي من مثال التعلق بما اول  
بمشبه الفعل قوله

وان لسانى شهدة يشقى بها \* ولكن على من صبه الله عالم

اي عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلم لتأوله  
بصعب او شاق او شديد فاندفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل  
المعنوي الذي لم يكن ظرفا وشبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضى  
فاذا لم يدخل في العامل المعنوي فلا يصح قول الشارح رحمه الله هذا  
اذا لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي (قوله يعنى اذا كان العامل  
المعنوي اه) سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله  
تعالى كل يوم هو في شأن هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف للغو على العامل  
المعنوي وان لم يكن ظرفا جائزا فلا حاجة الى التقييد بقوله يعنى وقد تبع الشيخ  
الرضي في ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال  
اشبه به فان الظرف او الجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا  
وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الجمل المذكور ان الامثلة التي اوردتها  
لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر (قوله قال الشيخ الرضى)  
يعنى ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور (قوله  
وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك  
ظرف وضع موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو العامل في هنالك (قوله  
فلا يجوزون اه) اي في الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا قالوا  
لانه حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضمير يعود الى ذى الحال



المتأخر بخلاف ما إذا كان مضمرا فان الضميرين يشتركان في عودهما  
على مفسرهما (قوله اذا كان صاحبها اه) سواء كان مظهرا او مضمرا  
لان التسمية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون ضمرا قبل الذكر (قوله  
وهي ما اذا كان اه) نحو جارا بكازيد فانه اشدة طلب الفعل الفاعل كانه ولي  
الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضمرا قبل الذكر (قوله استثنى اه) استثناء  
الصورة الاولى ومجيئها على قلة مذكوران في الرضى واما استثناء الصورة  
الثانية فغير مذكور فيه بل في شرح التسميل انه اذا كان صاحب الحال  
محرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعا وكذا في التحقيق نعم قال  
ابن مالك بانه ان كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها  
في نية الانفصال نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا (قوله لا يرد) اي  
تقديم التابع على مالم يتقدم عليه المتبوع (قولان الفاعل اه) دليل النقي (قوله  
محله قبل الفعل) لكونه ذاتا يطلب لاجله المسند (قوله وان امتنع) اي تقديمه  
على الفعل بعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم فلا تقديم للتابع على مالم  
يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال (قوله قيل وجه اه) يعني ان امتناع التقديم  
في الصورة المذكورة سمح لا قياضي (قوله الحصر اضافي) اي لا امرا  
بما يضرهم فلا ينافي في كونه امرا بما يتقهم (قوله كما اذا جعلته حالا من  
النام) فان الحصر حينئذ اضافي ايضا اي لا لبعض الناس كما زعمت اليهود  
انه مبعوث الى العرب خاصة (قوله والتقدير اه) دفع لما يوههم انه لا تقدير من  
الرسول وقت الارسال كما لا كف منه بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب  
الحال فيجوز ان يكون من المتكلم (قوله لازمة الحالية) فوقعها صفة  
للمصدر او مصدرا خلافا للاستعمال الفصح وقديقع كافة في كلام من  
لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطت وافية كذا في الرضى (قوله غير  
مضافة) خبر بعد خبر وايض بحال من ضمير لازمة (قوله ولا يخفى ان المتبادر  
منه) اي من لفظ كافة هذا المعنى اي معنى قاطبة اي جميعا فوقعها لا بمعنى  
مانعة خلافا للمتبادر (قوله قياسا وجماعا) قوله تعالى فانفروا ثيابات  
او انفروا جميعا وقول العرب جاء الخيل بداد فبداد علم جنس وضع مكان متباعدة  
ثم القياضي انواع تسعة قال في التمهيل ويغنى عن اشتقاقه وضعه او تقدير

مضاف او دلالة على مقابلة او سعة او ترتيب او اصالته او تفرع او تنويع  
او طور واقع فيه تفصيل انتهى مثل الشيخ بقوله تعالى قتل لها بشرا سويا  
ووقع المصطرعان عدلى غيراى مثل عدلى وكلته فاه الى في اي مشافهة وبعث  
الشاء شاة ودرهما اي مسهرا وادخلوا رجلا رجلا اي مرتين وهذا جائز  
خديدا وهذا حديثك خاتما وهذا غرك سهريرا وهذا بسرا طيب منه وطيبا  
والشيخ الرضى ذكر منها خمسة والخمسة منها ثلاثة ولم يظهر لي وجه الاختصار  
عليها (قوله بصفة) اي بصفة مشتقة (قوله هي الحال في الحقيقة) اي المقصود  
التقييد بها لا بوصفها فاقبل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط  
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بياهم ما حالان  
مترادفان ليس بشئ (قوله جاء زيد اسدا وشجاعا) اي مثل اسدا وشجاعا اي فيما  
يقصد به التشبيه وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله وثانيهما ان يأول  
المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشترقي معنى  
من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو كل فرعون موسى اي لكل جبار  
قهار (قوله التقييد) اي بيان القسط لشيء وهو الحظ والنصيب (قوله  
وينصب ذلك القسط اه) لا يخفى ان الجزأ في قولك بعث الشاء شاة بدرهم الشاء  
كما ينبغي فالمنصوب على الحالية دونة من الجزاء والا تقي بعده القسط وكذا  
في قولك بعث البرق فخيرين بدرهم نعم يصح ذلك في الامثلة التي ذكرها الشارح  
الرضي بعدهذين المثالين من اخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته  
درهما في درهم اي جعلت في مقابلة درهم منه درهما منى ووضعت عندكم  
الدنانير دينار الذي كل واحد ثم ان بيانه يقتضي ان تحمل النكرة في الاثبات  
على الاستغراق واستشهد عليه بقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ومع ذلك لا يدخل في ضابطته نحو يد اي دايد يدي اي  
النقد بالنقد فالوجه ان يجعل نحو بعث الشاء شاة بدرهم من ضابطة التسعير  
اي مسهرا شاة بدرهم والامثلة الباقية داخلة في ضابطة الفاعلية على  
ما في التسميل وشرح الالفية للشيخ السيوطي كما هو المتساق الى الفهم  
(قوله اما مع واو العطف) في الباب ما حاصله ان الاصل في هذه الاحوال  
الجل فالاصل فوه الى في ويده يدي وشاة بدرهم اي كل شاة او شاة منها بدرهم



لان الهيئة فهمت منها ولذا يجوز الخليل الرفع في تلك الاسماء لانهم  
وضعوها مواضع لوازمها المفردة اى مشافها ومصفقا ومسعرا ومقابلها  
لتبادر الفهم الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء  
تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعرب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين  
فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما يدل فيه الواو العاطفة من اداة  
المصاحبة وهى الباء بمعنى مع لانه اذا ابدات الباء واو واجب ان يعرب  
ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قوام كل رجل وضيعة وامراً ونفسه (قوله  
او يحرف الجر) او بغيره كما مر من وضعت عندهم الدنانير ديناراً لدى كل واحد  
(قوله الاظهر اه) لان البسر ما بقى فيه مرتبة معينة من مراتب الجوضة  
وكل مرتبة نوع لا ما بقى فيه جوضة مطلقة لكن حمل الشارح رحمه الله التشكيك  
في جوضة على التنويع اوعلى القلة ولذا قال المحشى رحمه الله الاظهر فان  
قيل ما فى انقاموس من ان البسر التمر قبل ان يرطب وتفسيره فى الصراح غورة  
خر ما يشعر بانه يستعمل لما فيه جوضة مطلقة قلت بعد التسليم هذا المعنى  
غير مراد فى القول المذكور (قوله واين) ليخرج التمر والاظهر ما فيه رطوبة  
لان اللبن يستعمل فى مقابلة الصلابة (قوله هذا اذا كان اه) اى هذا التأويل  
اذا كان لفظه هذا فى القول المذكور اشارة الى النخل لان المبسر بصيغة اسم  
الفاعل النخل لا غرته (قوله كما يدل عليه اشتقاقه) اى فى قوله ابسر النخل  
اذا صار ما عليه بسراً واما ما قيل ان مقصودهم تخصيص معنى الصفة  
فى الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق  
المفروض انما هو لتصور المراد به فلا حاجة الى اعتبار الاشارة الى النخل  
فليس بشئ لانه لا خلاف فى وجوب دلالة الحال على الصفة انما الخلاف  
فى وجوب اشتقاقه فلو لم يوجد مشتق من لفظه فى الاستعمال ثبت ما هو  
غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالاً لتضمنه معنى الصفة من غير  
تأويل بالمشتق اقدمه فى محاوراتهم فى التاج النضج بالفتح والضم يخنه شدن  
من حدمع والادراك رسيدين ميوه (قوله قال الشارح الرضى اه) لا يخفى  
ان كل جملة وقعت حالا اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب شئ من جزئها  
المقصود انه لما انعمى منها معنى الجملة واريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول

منها يشعر بانها فى معنى المفرد وقد مر تفصيله بما لا يخفى عليه (قوله وفاء الى فى)  
ووجهه انه لم يجوز حذف المضاف اليه لفيك لثلاثين بقى المعرب على حرف واحد  
وقد جاء فاقبم بحذف المضاف اليه وابدال الواو مما لا يبق المعرب على حرف  
واحد (قوله نحو بيعت الشاة بديرهم) اى كل شاة شاة منها وديرهم مقرونان  
والجملة حينئذ استثنائية فلا تحتاج الى الواو (قوله ولا يقصد من الانشاء  
وقوع مضمونه) اى معناه المصدرى الذى يدل عليه بجوهره لان الانشائية  
اما طليعية او ايقاعية بالاستقرار والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع  
مضمونها اولاً ومن الثانية الايقاع وهو منافق اقصد وقت الوقوع وهذا  
التعليل جارى عند من يجوز وقوع الانشاء خبراً من غير تأويل وعند من  
لم يجوز به بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فانه مخنص بن لم يجوز وقوعه خبراً  
وفى تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده فى الخبر اشارة الى ان  
عدم وقوع الانشاء حالاً متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً (قوله فضله) يتم  
الكلام بدونها (قوله احتيج الى زيادة ربط) قصداً لجملة التى اصلها الاستقلال  
بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة  
لم تبق على الاستقلال (قوله ولهذا) اى لكونها فضله (قوله لا يكون الواو اه)  
لان بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكون المعنى فيه  
كانها من تمامه وكذا الصلة لانها يتم بها جزؤ الكلام فاستكتفى فى الثلاثة  
بالضمير (قوله ما حسبك) الحسب بالتحريك الشرف (قوله الجملة المصدرية  
بليس) وان كانت فعلية (قوله لانها) اى ليس على الاصح احترازاً عما قيل  
انه لئنى الحال (قوله تحرف ننى داخل على الاسمية) فكانها باقية على اسميتها  
ولذا كان حكمها حكم الاسمية (قوله قد سمع بالواو) فى قولهم قت واصك  
وجهه (قوله مبتدأ محذوف) اى انا واصك وجهه فتكون اسمية تقدير (قوله  
ويشترط اه) ليشاعة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن  
فيه غير مناقض للاستقبال (قوله لا بد فيه من الواو) لكونه ماضياً معنى فكما  
ان الماضى المثبت احتاج الى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفى  
يحتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لانه لتحقيق



الحصول ولم ينفي (قوله لم يدخله الواو) لان المضارع المجرد يصلح للجمال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التي هي لنفي الجمال فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير (قوله لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المنيب على ما ذهب اليه النحاة (قوله والاغلب اه) اي الاكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كما ثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من مصاحبة المجرد منها (قوله ذكره السيد الشريف) في حوائج المطول (قوله وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة في الماضي المنبى اذا كان حاله ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهم استنبعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاقوا بقدر لظاهر الحالية كما ان التجريد من حرف الاستقبال لذلك (قوله منها) اشار الى ان لوجوب الحذف القياسي مواضع اخرى منها ما وقع الحال نائباً عن غيره فحوضرني زيد قائماً ومنها اسماء جامدة متضمنة توخيها على ما ينبغي من القلب في حال نحو اتميم مرة قيسياً بالهمزة وبدونها اي تحوّل تميمياً هذا عند السيراني والزمخشري وعند سيديويه ان انتصابه على المصدرية اذ ليس المعنى انك تحوّل حال كونه تميمياً تحوّل هذا التحوّل ومنها صفات تضمنت توخيها على ما ينبغي من الحال نحو قائماً وقد قدع الناس مع الهمزة وبدونها تقديره ان تقوم قائماً فهو عند السيراني حال مؤكدة وعند سيديويه الصفة قائمة مقام المصدر اي ان تقوم قياماً ولكون القسم الاول مذكوراً في بحث حذف الخبر والقسمين الباقيين اختلف في حالتهما ترك المحشي رحمه الله التصريح بها (قوله فتقول في الثمن بعتهم بدرهم فصاعداً) ويقال هذا في ذي اجزاء يبيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر (قوله لتقرر مضمون الخبر) من نخر نحو انا حاتم جواداً او تعظيم نحو انت الرجل كاملاً او تصاغرت نحو انا عبد الله آكلاً كما ياكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوماً او تهديد نحو انا الجحاج سفك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابول عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروف وهو الحق مبيناً وهو الحق مصداقاً فتولت آكلاً ومرحوماً ومصداقاً للاستدلال على مضمون الخبر وقوله جواداً كاملاً وسفك الدماء آية ومعروفاً ومبيناً لتقرير

مضمون الجملة وقولك عطوفاً يحتمل كليهما وانما سمي الكل مؤكداً لان في الاستدلال ايضا نوع ثان كيدل للمدلول (قوله وذلك المعنى اه) فيه بحث لان التولد من نسبة ابول الى زيد ثبتت العطف لزيد لا ثبوته لا بول فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفاً فيصير عطوفاً مصدراً لاجالا (قوله لهما) للمنتسب والمجرد (قوله في الصورتين) اي المنتسب والمجرد (قوله من حيث انه اب) وبهذا اندفع اعتراض الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفاً لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلقاً بالعين والعرفان ذات الاب واما اذا كان ذلك متعلقاً باعتبار وصف الابوة اما باعتبار الحينية او بتقدير المضاف اي ابوية بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلارية ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح (قوله وانما قدرت اه) وكذا تقدير بعض الاحوال في قوله ويجب في المؤكدة (قوله باول امثاله اه) او سمي ما بؤكدة مضمون الفعلية دأمة ويقسم الحال الى منتقلة ودأمة ومؤكدة (قوله وكثيراً ما تجي صيغة الصفة اه) كقمت قائماً والله اكبر كبيراً (قوله الاظهر اه) انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التي يحتاج اليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله جنس اي اسم جنس وهو ما يدل على معنى كل جنس شامل لجميع اسماء الاجناس فتخوسفه نفسه وغين رأيه غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان المراد نفسه ورأياً كان داخلاً في التعريف كما هو رأي الكوفيين وقوله ذكرته عين مبهمة يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداءً من غير سبق مبهمة وكذا اسماء العدد والصنجات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين المبهمة لكن ذلك المبهمة ليس صالحاً للاجناس المختلفة وبقي فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمشتراك نحو رأيت عينا جارية فاخرجه بقوله متقاضي فان ذكر النعت فيها يعين المراد منها لا لتقاضي تلك الاسماء التعيين بالذكور لان الابهام فيها انشأ من الاستعمال (قوله والاصل فيه التنكير اه) لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف ضائعاً (قوله تعرفه



باللام) نحو زيد الحسن الوجه نصب الوجه (قوله مضمين فيه معنى شكا) أي  
 الم شاك يا بطنه (قوله بمعنى سفة في نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض  
 وفي تفسير القاضي أن سفة بالكسر متعد وبالنصب لازم ولا حاجة إلى التكاليف  
 المذكور (قوله لأن الأصل اه) في الصحاح سفة نفسه وأخواته كان الأصل  
 في سفة هت نفسه ورشدا مره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده  
 بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى سفة نفسه بالنشيد هذا قول البصريين  
 والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد  
 وقال أنفر آء لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل  
 على أن السفة نفسه فيه وكان حكمه أن يكون سفة زيد نفسا لأن المفسر  
 لا يكون الانكسرة ولكنة ترك على إضافته ونصب نصب النكرة تشبيها لها لا  
 يجوز عنده تقديمه لأن المفسر لا يتقدم (قوله أعل الوضع اه) بأن يراد بها تعيين  
 اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه  
 أو بوجه كلي وعندى لاساجة إلى هذه العناية لأن الوضع أعم من أن يكون  
 أصليا أو طارئا بحسب الاستعمال فإن تلك الأسماء صارت حقيقة في المعدود  
 والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها (قوله لا يدل اه) لأنه في اللغة هو  
 الثبات ورب عارض ثابت لازم كالإيهام في المشترك مع عدم القرينة ولا يدل  
 على كونه وضعيا فلا يجوز إرادته منه (قوله ويمكن أن يدفع اه) الاستعارة  
 في اللغة آرام كرفتن ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقا وأما استعماله  
 في الحصول الذي لا يكون طارئا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال  
 المشترك في أحد معنييه من غير قرينة وهذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه  
 بالوضع (قوله على خصوص حصته منه) كالثياب والعبيد (قوله مجاز) لأن  
 استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على  
 المجاز الذي صارت أسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه أعني المعدود  
 (قوله على إرادة مبهم) وليس هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه أنه  
 مشار إليه ولا إشارة إلى ذلك أي بقله كما في ربه رجلا (قوله فيه مساهلة اه)  
 لا مساهلة إذا أريد بقله أن الواضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطارئ نصف من  
 من المعدود (قوله هو الصنجة) في الصراح صنجة الميزان سنك ترازو ومعرب

ولا تقل بالسین (قوله وسيدشير اليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء  
 لكن هذا تفسير لعناء الأصلي (قوله هذا بالحقيقة اه) أي هذا الإيهام يتصف به  
 الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطة كما أن الإيهام من حيث الجنس  
 يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطة (قوله كان المعنى كفى رجوليته  
 أو شهادته) لا يخفى أن مقصود الشارح الرضى كما يظهر للناظر في كلامه الفرق  
 فيما جعل التمييز بنفس ما انتصب عنه نحو كفى زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه  
 نحو كفى زيد شهادة بأن الذات المقدرة في الأولى إذا أظهرته صار ما انتصب  
 عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا إليه وهذا لا ينافي كون المعنى متحدا  
 في صورتين (قوله يفيد أن ما بعده ما مصدره) يعني أن كلمة عن التعليل  
 كما في قوله تعالى وما فعلته عن أمري وقوله تعالى فازلهما الشيطان عنها وأغما  
 قال يفيد إشغال احتمال كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا والأول أولى  
 لبقاء عن على حرفيها مع تضمنها معنى لطيفا بخلافه إذا كانت بمعنى بعد (قوله  
 وعندى مثل زيد رجلا اه) أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غير ذلك ورجل  
 سواء لرجل بطولك وارض بعرضها (قوله لا يضاف إلى اسمين اه) فلا يقال  
 غلام زيد عمرو بل وعمرو (قوله منه المبالغة والتفخيم) كواضع التعجب (قوله  
 إذا كان اه) متعلق بالأمثلة الثلاثة يعني أن كان الضمير مبهم لا يعرف  
 المقصود منه فالتمييز عن المفرد وان عرف المقصود منه يرجوعه إلى سابق معين  
 فليس التمييز عن الضمير إذا لاهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضى مشعرة  
 بأن يكون الظرف قيد للمثالين الآخرين حيث قال لا ريب في أن التمييز  
 في نعم رجلا عن المفرد وهو الضمير وأصل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه وهو  
 تأخير المخصوص بالمدح وأما على تقدير تقديمه فهو زيد نعم رجلا فالتمييز عن  
 النسبة (قوله هو نفس الضمير اه) ولا تظن أن الناصب في نعم رجلا وبئس  
 رجلا هو الفعل (قوله بقرينة الحالة) أي حالة بيان تمييز العدد بقوله وسيأتي  
 أي ما سيجيء في مباحث العدد (قوله إذا لم يقصد به الأنواع) بل الأحاد (قوله  
 كان جوابه مبني اه) لا يخفى أن تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه  
 الله لا يقتضي تجرده عن التأثيل وتوابعه حال تجرده عن التماثل على القليل  
 والكثير فهو مرة وجلسة يكون جنسا (قوله هذا الاحتمال اه) لأن قوله



ثم ان كان توين معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطية  
على الشرطية والضمير فيه راجع الى التمييز نعم لو عطف على قوله فالاول عن  
مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى  
ولذا سوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين (قوله بل الظاهر انه علم) على  
ما في تفسير القاضي ورمضان مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه  
الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون كما منع ابن داية  
علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان  
فعلى حذف المضاف للامن من الالتباس (قوله بالتفريع) اى يجعله فرعا  
وفي بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف (قوله يلميه اصله) صفة بعد صفة  
لفرع وقوله ويكون عطف عليه (قوله وهو ينتصب اه) والاكثر  
الاضافة للتحفة وعدم اعترافه في الابهام (قوله لنوع ابهام في النسبة) اى  
الابهام التبعي كما يدل عليه قوله بحسب احتمالات الظرف (قوله ورفع  
ابهامها) عطف على قوله ذلك الابهام (قوله صح) جواب لما (قوله جعله  
اه) يعنى ان الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضى في ادخاله في الشبهة رعاية  
لما هو الحق وان كان المصنف رحمه الله جعله مقابلا للشبهة (قوله ما يدر)  
من حد نصر الضرع بستان كذا شئت كذا في المذهب (قوله وهو كتابة اه)  
في الصحاح يقال في المدح لله درهم اى عمله (قوله في هذه العبارة شبهة مشهورة  
اه) هذه الشبهة تعلقها الفحول بالقبول وتعلوا لدفعها بوجوه حاصلها تقييد  
المقدم بقيد وليس عليه قرينة الادفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيضا  
لا يقبله الطبع المستقيم وعندى انه لا ورود له لان التمييز في كل صورة يصح  
اطلاقه على ما انتصب عنه وحده عليه يجوز ان يعتبر بينهما جهة الصدق  
والايجاد فيكون التمييز بما انتصب عنه ويجوز ان تعتبر جهة التغاير من  
حيث المفهوم ولذا صح اضافة التمييز اليه فيكون تمييزا لمتعلقه فقوله لنا طاب  
زيدة فـ يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد  
قال الشيخ الرضى وان كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه اما وصفه او غيره وصف  
افقنا التمييز الى ما انتصب عنه فهو طاب ابو زيد وابو زيد ودار زيد ونفس زيد  
وجعلنا النفس كالمعلق حتى صح اضافة اليه واما كنى زيد رجلا فهو داخل

في الصفة (قوله وكذا قيدها) يعنى انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد  
ايضا فهو قيد للنفي اذ لو لم يقيدها به كان النفي المستفاد من قوله والامتوجهها  
الى المقيد والقيد اى ان لا يكن كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم  
يكن نصافي المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح  
جعل لما انتصب عنه واما بانتفاء عدم كونه نصافي المنتصب عنه فيه قيد خل  
فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس متعلقا بمتعلقه وما قيل من انه ان لم يكن نظا  
على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا  
في المنتصب عنه ليس الاحتمال لمتعلقه فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض  
الشارحين ويحتاج في دفعه الى ما سيجي ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان  
اراد انهما متحدان في المفهوم فهو نوع فان الاول عديم والثاني وجودى وان  
اراد انهما متلازمان في التحقق فلا يضر اذ كل شرطية شأنها ذلك (قوله  
والقوة المدركة اه) اى الجوهر الذى هو مبدأ العقل والجوهر الذى  
هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض  
(قوله ولا يخفى انه غير صالح اه) فيه ان اراد انه غير صالح لمتعلقه فمتنوع  
لانه صالح له بمعنى آخر وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فسلم لكنه لا يضر لان  
قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه عند الجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع  
النظر عن ارادة معنى منه بخصوصه (قوله اللهم اه) لا وجه ليراد اللهم فان  
الشارح رحمه الله صاحب العباب صرح بخوله صفة (قوله كان لمتعلق  
قطعا) فهو داخل في قوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ لانتصب عنه  
(قوله اذ الذات اه) يعنى انه مرآل عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد  
اى ذاته والذات من غير اعتبار صفة لهما ليس لهما الطيب وفيه انه يقال  
في المدح ان ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغايره  
ولو سلم فالنقض باق بقوله لنا ما طاب زيد نفسا وله بل هذا وجه التسليم الذى  
اشار اليه بقوله ولو سلم (قوله صحة الجمل عليه اه) لاحفاء ان صحة الجمل على ذاته  
غير كاف في كونه تمييزا بل لا بد من صحة الجمل عليه من حيث انه منتصب عنه  
وذلك يستدعى كونه من الاعنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة  
نسبة الفعل اليه (قوله قبل جعله تمييزا) وايراد في التركيب اى يكون



في نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه  
لا توصفه ولا يخفى انه تكاف (قوله ولا يخفى سماحة هذا الجواب) اذ يصير  
معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا لهما قبل كونه تميزا فلهذا لا حد هما  
بعد كونه تميزا ولا فائدة يعتد بها في هذه الشرطية (قوله جعل الشارح الرضى  
اه) حيث قال فان صح جعله لا انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا  
او صفة نفسه كابوة جازان يكون له ولما علقه يعنى جازان يكون ما صح  
ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كابا في طاب زيد ابافانه يصح ان يكون زيدا  
وان يكون ابازيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقة ايضا  
كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تزيد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تريد  
ابوة ابيه له ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان ما يصح ان يكون صفة  
لما انتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لمتعلقة فالشارح رحمه الله فسر الجعل  
بصححة الاطلاق عليه ليخرج نحو علماني طاب زيد علمي ولا يرد نقضا على  
الشرطية الاولى فنقل المحشى رحمه الله ما اختاره الرضى وعدم بيان وجه  
عدم اختيار الشارح رحمه الله ما اختاره قصور فلا تكن من القاضرين  
(قوله قيمة مساححة) والمراد عن ذات مقدرة هي نفسه (قوله وانما قلنا ذلك)  
اي المغاير لزيد بالذات (قوله مطلقة) اي فيما جازان يكون لما انتصب وفيما  
يكون صفة لمتعلقة هو الشئ المنسوب الى زيد ولا بد ان يعتد فيما يكون لمتعلقة  
المغاير لزيد لكن باعتبار التغاير بالذات بحيث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضى  
ان طاب زيد نفسه اصله طاب نفس زيد يجعلها كلمة علق حتى صح اضافتها  
اليه (قوله من حيث انه فاعل معنى) اي لافعل المفهوم من نسبة الخبر اعني  
صفة له ان الاسم اعني الصفة كانه قيل ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف  
المطابقة وفي اعتبار الخيرية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من  
ان وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه  
والجمل على المختلف فيه مع صحة العطف بمالا وجه له وما وجه اختياره حيث  
قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو العطف فلما عاين جانب  
المعنى فان الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما لا احدهما والمطابقة  
متفرعة عليه تمة له قد كررها هذا بطريق التقييد انساب بما تقدم وما ما قيل

انه مفعول معه صاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقته اليها  
انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق  
عليه واما معنى فلان المقصود افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة  
لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول الشارح رحمه الله  
مع مطابقته اياه او مطابقة اياه اشارة الى ان المطابقة يجوز ان تكون مصدرا  
محذوف الفاعل او المفعول وعلى التقديرين مبنى للفاعل لا على انه على التقدير  
الثاني مبنى للمفعول على ما فهم فانه ارتكاب تكاف من غير ضرورة ولذا لم  
يجعل في العطف الا مصدر المبنى للفاعل (قوله تميز عن النسبة اه) خبر ان اي  
تميز عن نسبة كائن الى شر المستفادة من قواهم ان شر مبتدأ فهو تميز عن  
الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل الى فاعله اذ تقدير (قوله ومثله كثير  
في كلامهم) تنه في كلام الرضى (قوله في نسبة الاول) اي المفرد (قوله وقيل  
مطلقة) في الرضى وقد تكاف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو  
طاب زيد دارا وعلماني بوجه (قوله ولا يقال عندي عشرون من درهم)  
ويفهم منه ان لا تراد في العدد وهكذا في التسمييل (قوله يتضمن) في شرح  
التسمييل واما امتلاء الكوز ماء فويل هو مشبه بالنقول وقيل منقول من  
فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملا الماء الكوز ماء فاعل ملا الذي  
طماوعه امتلاء وما قيل انه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدى مضمون  
هذه الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فبعد غاية البعد  
اذ خلاصته جعله كالفاعل اكونه فاعلا في تركيب آخر ثم اعلم ان التعجيل  
الذي ذكره الشارح رحمه الله انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول  
والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدفع في شرح التسمييل واما المنقول  
عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره السلويني  
وتلميذاه الابدي وابن الربيع وحمل السلويني عيوننا على الحال وحله ابو الحسن  
على البديل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح الرضى على هذا  
التعجيل من انه ليس يرضى لانه ربما يخرج الشئ عن اصله كقول ما لم يسم  
فاعله كان جائزا لتقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع اذ ما ذكرنا من عدم  
وقوع تقديم التمييز لعدم جوازه (قوله انما اتى بالجمع اه) يعنى ان التمييز اسم



جنس لقصد جميع الانواع (قوله بقرينة دالة اه) لانه شرط في المجاز ولولا  
 القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقي (قوله قال سيديويه) جواب  
 لاستدلالهم (قوله من مجيدى الشعراء) اجادنى بالجلد ومنه شاعر مجيد كذا  
 في القاموس لكن ينبى ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين (قوله وهو  
 الصرف) اى الثنى بفتح الشاء وسكون النون الصرف فى تاج البهي فى الثنى  
 دوتا كردن وواداشتن ووا كردايدن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى  
 مرتين مرة فى ضمن المستثنى منه ومرة صريحا وعلى الثانى كونه منعيا  
 عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشى رحمه الله (قوله يطلب من نفسه)  
 فالاستعمال للطلب كما هو الشائع (قوله صرفه) اى المنصوب عن الدخول  
 فى الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول فى الحكم  
 لاعتناء اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح فى وجه المناسبة (قوله لتأكيد  
 معنى المنع) لان المنع فيه اقوى (قوله التعبير عن منع وقوع اه) هذا على ان  
 تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد بها  
 المعاصى فالخراج على حقيقته (قوله وفى الحكم عليه ايضا) اى بانه منصوب  
 لابانه متصل ومنفصل لانه لا حكم فى التقسيم وان كان فى صورته (قوله  
 ولو نودى اه) اشار بلوالى ان المناقشة مكبرة بفرض كإفرض المحال (قوله  
 كما يشير اليه) اى الى كل واحد من الوجهين فى شرح قوله وهو منصوب  
 (قوله فان احدهما مخرج اه) وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما  
 مأخوذين فى التعريف والمأخوذ فى تعريفات الامور الاعتبارية ذاتى اها  
 كما تقر فى محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما فى الرضى (قوله بحسب المعنى)  
 بحيث يفيد تصور معنى كل منهما متمازا عن الآخر وان كان يمكن تعريفهما  
 باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور  
 ماهية كل منهما فاندفع النظر الذى اورده المحشى رحمه الله (قوله هو المذكور  
 بعد الاخوان اه) ان اريد باخوانها ما يدل على الخراج ورد نحو جاءنى  
 القوم لازيد فحين ان يراد الالفاظ المشهورة وحينئذ يكون تعريفها بحسب  
 المنظور للكلام فى التعريف بحسب المعنى كذا فى شرح مختصر الاصول (قوله  
 المتكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكاف فى شئ منهما فانه

طريقة مسلوكة فى المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين فى الاصول  
 (قوله او اجراء اه) فى العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى (قوله الى المعنى  
 المجازى) الشامل للحقيقى (قوله مجاز) وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على  
 المنقطع الا عند عذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار فى نحو قوله على عشرة دراهم  
 الا نوباة الواعنه الا قيد ثوب ليصير متصلا (قوله ان اداة الاستثناء) يعنى  
 الا واخوانها مجاز لانها موضوعه للاخراج قد استعملت فى مخالفة الحكم  
 السابق نفيًا واثباتًا (قوله يلزم التناقض الصريح) لاثبات المجبى وزيد فى ضمن  
 القوم ونفيه عنه صريحا (قوله بوجوه ثلاثة) لارابع لها لان قولك له على  
 عشرة الا ثلاثة ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفاءه  
 بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يراد العشرة فان اريد بها السبعة  
 فهو قول غير الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلاثة  
 ارادة الجزء باسم الكل كما فى التخصيص بغيره وان لم يردها السبعة وهى  
 مرادة فى الحكم فتكون مرادة بالمركب وهو قول القاضى ابي بكر ان عشرة  
 الا ثلاثة موضوعه للسبعة بالوضع التركيبى كلفظ السبعة الا ان الاول  
 مركب والثانى مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الخراج عنه  
 فهو القول المختار (قوله هو المجموع اه) اى ما يستفاد من المجموع اعنى  
 النسبة مثلا (قوله وفيه ان اه) اجيب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى  
 الظرفية وصارت بمعنى الاحكامها حكم الا وان كانت معربة باعتبار  
 الظرفية ابقاء على حالها الاصلى (قوله فيكونان متأخرين عنها) فيه بحث  
 اذا التاخر انما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان  
 مغيرا لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة  
 بعده ولهذا تكون القيود فى الاثبات مقيدة للتعميم اذا كانت مغيرة  
 من المعنى الخاص المتبادر الى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره  
 فى حاشية المطول فى تعريف المجاز العقلى (قوله بان الاستثناء متأخر عن  
 النسبة) اى الحكمية التى هى عبارة عن مجرد الربط بين الشئيين متقدم على  
 الحكم بمعنى الابقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع على الاختلاف فى ان  
 الالفاظ موضوعه للصورة العقلية او الامور الخارجية ولا تساقض لدخول



المستثنى في النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم فالادوات التي هي ظروف  
قيود للنسبة متأخرة عنها مقدمة على الحكم هذا ولا يخفى ما فيه اذ لا امتياز  
في النسبة والحكم انما التعدد والامتياز بينهما في الذهن فاعتبار القيد  
المذكور في اللفظ قيد الاحدهما دون الآخر تكاف لادالة للفظ عليه (قوله  
متصلا بجاه) اي لا يتخلل بين تلفظهما زمان يعد في العرف انفصالا (قوله  
وليس معنى اه) مبالغة لترويج الجواب والمقصود ان المراد بالانخراج المخالفة  
في الحكم بعد التثريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يردان في نحو  
مزرت بالقوم فاكرمني زيد ولم يكرمني عمرو وتحقيق المخالفة في الحكم بعد  
التثريك في النسبة مع عدم الانخراج (قوله اي ذو عدد وكثرة) يعني ليس المراد  
التعدد في اللفظ (قوله بيان للواقع) وليس للاحتراز اذ لا انخراج بالا الصفة  
ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من متعدد (قوله وذلك امر  
اصطلاحي) اي اصطلاحوا على ان يكون المخرج بتلك الادوات مستثنى  
لامساواها وان كان بمعناها (قوله لم يلزم ذلك) اي كون ما ذكر مستثنى لعدم  
كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال (قوله ما قلنا) بقوله فيه  
ان هذا الجواب لا يتمنى وقد ذكرناه سابقا (قوله لا يستدعي ان انخراجا)  
مخالفة للحكمين اثباتا ونفيًا (قوله ويبد) بفتح الباء الموحدة وسكون الباء  
الثبات التثنية والبدال المهمة بمعنى غير ويجبي بمعنى على ومن اجل كذا في  
القاموس (قوله اصطلاحاه) لافقة حتى يردان الاستفهام داخل في الموجب  
فكيف يعد من غير الموجب (قوله فلان معنى تكرر العامل اه) فيه بحث لان  
البدال في حكم تكرر العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به  
القاضي في تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار  
النسبة اليه لكونه المقصود واصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا  
تبعًا ولذا يفيد تأكيده النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على ما شرط  
في الكشف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف  
العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرر العامل من حيث الصرف فقيه تكرر مع  
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب  
والايجاب (قوله فلان المبدل منه اه) حاصل كلام المستدل انه في حكم المفرغ

باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يتمتع  
في الايجاب فكذا ما في حكمه ولم يدع فسادا معني فيه حتى يرد ما ذكره المحقق  
رحمه الله (قوله لعل المعترض اه) اي ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية  
والكلام في المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح رحمه الله بل  
مراده انه من قبيل المفرغ فينبغي ادخاله في الآتي واخر اوجه عن هذا فلا بد  
من قيد تمام (قوله وهو الا تساب بالاخوة) بخازان يعمل العامل الضعيف  
فيما تقدم عليه اتقوته بالا (قوله ثم قال) عطف على قوله قال الشيخ (قوله بخازان  
ان ينصب المستثنى) اذ الجملة ليست بانه من مشابهته لافعل التام كلاما  
بفعله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتثوين فينصب التمييز ولا سيما مع  
تقويتها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيديويه في كتابه في مواضع فيقول على  
فيه ما قبل كعمل العشرين في الدرهم (قوله هذا هو الظاهر اه) لان الظاهر  
ان قوله بعد الاخبار كان وقوله في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل  
تقدم الحكم على القيد ولما كان المقصود ببيان مواقع النصب كان قوله  
او مقدما عطفًا على الخبر دون الحال (قوله وذلك غير مفهوم اه) عدم الانقحام  
من العبارة لا يضر لانه مفهوم من بيان حكم ما وقع به غير الانقحام  
(قوله وهو خبر آخر لكان او حال) جعله خبرا آخر يوهم كون كل من الخبرين  
شرطا مستقلا والمقصود ان مجموع الامرين شرط وكونه حالًا يفيد ان الشرط  
كونه بعد الامتداد باحدى الاحوال الثلاث والمقصود ان الشرط احدا لأمور  
الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما خبرا في كلام موجب قيد الاول (قوله  
وان ما بعد الا اه) عطف على قوله ان المنقطع وفي بعض النسخ والى ان (قوله  
والا في المنقطع) عطف على ما بعد اسم ان وكلكن خبره (قوله في وقوع المفرد  
بعدها) فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غني الا انه شقي (قوله  
المحوظ بطريق الانسحاب) في التاج كشده شدن اي ظرف لمنصوب المقدر  
المنسحب على قوله منقطعا اي منصوب اذا كان منقطعا (قوله او خبر اه) اي  
هو اي النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف  
وانما يجوز ابن السراج فيه البديل فيما اذا كان في كلام غيره موجب كما يجوز  
ذلك في المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق ظاهرا فلا بد ان كان



بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام (قوله كذا في) في قوله تعالى خلق من  
 ماء دافق (قوله ذو عصمة) يعني ان فاعلا للنسبة (قوله لما جعل اه) اي ابن نوح  
 عليه السلام الجبل عاصما بقوله ساوى الى جبل يعصمني من الماء قال نوح  
 لذلك الابن ذلك القول (قوله معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان (قوله  
 اذا قيل عداني كذا اه) بيان المناسبة التي بها استعمل هذان اللفظان  
 في الاستثناء (قوله كان معناه) اي معناه الاتراحي (قوله معناه ليس فعلم اه)  
 قال كلام على حذف المضاف في الاسم والخبر (قوله يدل منه) باعادة  
 الجار (قوله لان المقصود اه) يعني ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل  
 عليه السابق اعني قوله وهو منسوب اذا كان بعد اذاه واللاحق وهو قوله  
 ومحقوض بعد غير وسوى اه وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلا  
 لا فاد ان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان المبدل منه اعني مطلق  
 المستثنى يكون في حكم التخيية فيقال ان البديل مستثنى بعد الا والمقصود  
 بيان حاله لجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التخيية لا يخل بالمقصود وهم  
 يقضى منه العجب وكذا ما قيل لاصحة لتوجيه الشرح لان المتعارف انه يجوز  
 فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل رفع بعد الا لان بعد ظرف مكان  
 فعني قوله بعد الا وفيما بعد الا واحد لا فرق بينهما الا باظهار في تقديرها (قوله  
 وحينئذ يكون اه) ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه  
 بالآخر فقط يكون بمعنى الامكان العام اي لا يمنع النصب في المستثنى  
 ولا يفتي ما في التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اي  
 في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة  
 في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات ومن قوله ويختار  
 البديل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله (قوله متراخيا اه) اي في الذكر (قوله  
 لم يكن البديل مختارا) اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينهما وبين المستثنى منه  
 ومع التراخي لا يبين ذلك (قوله رد الكلام تضمن الاستفهام) وقع في النسخة  
 التي رأيناها من الرضى كذا وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء  
 احتراز عن نحو ما قام القوم الازيد ارداعلى من قال قام القوم الازيدا اذا  
 النصب ههنا اول لقصد التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة المحشى

رحمه الله مانقله (قوله وانما صح اه) يعني ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف  
 ههنا مع انتفاء الضمير قال الكسائي الاحرف عطف به هذه الشروط لان  
 البديل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر  
 والجواب انها في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال بعد كيف يكون  
 بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا يمنع مع الحرف  
 المقتضى لذلك كما جاز في الصفة بنحو مرت برجل لا ظرف جعل النفي مع  
 الاسم الذي بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاء في  
 القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم كذا في الرضى  
 وبهذا يخل الاشكال الذي اوردوه من انه لا يصدق تعريف البديل عليه لانه  
 مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين ههنا مقصودتان (قوله  
 اي بنوع محمل) اي ليس المراد بالاصالة ما يقابل التبعية بل انه ليس منصوبا  
 لذاته بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكر الشارح رحمه الله (قوله ويمكن  
 اه) يعني ان اللفظي والمجلى كلاهما يعامل المستثنى منه (قوله هو الباء التي  
 كانت داخلية في المستثنى منه) انتقل الى المستثنى بعد حذفه (قوله وعامل  
 نصبه هو مرت اه) يعني عامل الاعراب المخصوص اعني النصب المحلى هو  
 مرت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بإصالة اليه واما الاعراب مطلقا  
 رفعا او جر فتوسط الا فنسب السهو الى المحشى رحمه الله في هذا القول  
 قد سمها (قوله يعني فاذا حذف اه) كلام المحشى رحمه الله يدل على ان كلام  
 الرضى محتاج الى هذه العناية وليس كذلك فان ما ذكره مذكور فيه بعد كلام  
 طويل وقع في البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف اه  
 فالصواب ترك لفظ يعني (قوله فيه ان النحوى اه) يعني ان تقييد صحة الاعراب  
 على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لا وجه له لان ذلك لصحة  
 المعنى والنحوى انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صحيح  
 اول يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا يبحث  
 للنحوى عن استقامة المعنى على ما فهم (قوله على اصل المعنى) احتراز عن  
 صاحب علم المعاني فانه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا  
 التي هي المعاني الثواني الزائدة على اصل المعنى (قوله الا ترى جوازا اه) اي



هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى  
اذا كان في كلام موجب مع الامع عدم صحة المعنى فليجوز بعد حذف المستثنى  
منه ايضا هذا الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك (قوله اراداه) فيكون  
التقييد المذكور موجهما اذا الهيمته التركيبية بدونه لا تدل على المراد (قوله  
فمورضاه) فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضي الاستبعاد  
يدخل فيه المستثنى واما عمومهم فله عدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن  
العمل فيها بمقتضى عام يصح المعنى به (قوله الاظهر اه) ولعل الشارح رحمه  
الله انما ترك قيد الدوام لانه لا يدخل له فيما هو بصدده اعنى عدم صحة  
الاستثناء المفروق في الاثبات (قوله ثبت دأ ثما اه) اى مستمر في الزمان الثاني  
فانه لا استمرار خبرها لافاعلمها مذكوله على ما سيجي (قوله وفي افادته بحث)  
في الرضى ما حاصله انه اذا قيد النفي بزمان وجب ان يعم النفي جميع ذلك الزمان  
بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفي النقيض ولم يعكس لان استغراق  
النفي اعمل فيكون نفي النفي دأ ثما كما ان نفي الاثبات يكون دأ ثما ونفي النفي  
يلزمه الاثبات دأ ثما ولا يخفى ما فيه لان عموم نفي الاثبات انما جاء ليكونا على  
طرفي النقيض كالتسالبة السكينة والموجبة الجزئية فقتضى هذا التعليل  
ان يكون نفي النفي سلب النفي الدائم لا لسلب دأ ثما ولذلك لا يفيد  
دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي (قوله دوام النفي) نحو ما فارق  
وما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع في بعض الافعال الناقصة  
بدليل انه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلمها كفى في افادته كان بان  
يقال مثلا كان زيد اميرا فالعدول الى ما زال زيد اميرا لغرض الاستمرار (قوله  
لانه عينه) لانه ان تقول المراد انه عينه في الحصول وان كان معياره  
في المفهوم (قوله لومثله اه) اعلم انه يعمد البديل على اللفظ في اربعة مواضع  
في الجرور بمن الاستغراقية والجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفيا  
كان او استغراقية ما وفي اسم لا التبرئة مفتوحا كان او مضموما وفي الخبر المنصوب  
بما الجازية فلوزاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لاجل استيفاء  
مواضع التعذر لكان اولى (قوله واضعاه) يشعر بجواز النصب في الجملة  
اكن المشهور امتناعه لانه لا يهمل البديل عن الحل القريب لاسم لا التبرئة وهو

كفر وبينه وبين التوحيد تناقض ولعل وجهه ان البديل مجموع الا الله الا انه  
اغرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفي عليه  
فلا كفر ولا تناقض (قوله اى لا تفرضان) فسر به بذلك يحصل التقدير معنى  
مشارك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين  
او الجمع بين الحقيقة والجواز (قوله يعنى ان اه) اى علة عملها الحمل على ليس  
وان علة الحمل كونها بمعنى النفي فهو علة الحمل بالوامطة او جزوا علة التامة  
(قوله اذا كان العامل حرفا) بخلاف ما اذا كان فعلا وعلمت زيدا فاعلم انه  
لا يبقى تقدير عملها (قوله كما في ما نحن فيه) فان الحمل على البديل من اللفظ  
متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقرب في نفسه بوجه البديل من اللفظ  
فلا بد من الحمل على البديل من المحل (قوله وذلك اه) فيه دفع ما يتوهم من  
انه كيف نفي في ليس معنى الفعلية مع انها تدل على معنى في غيرها اعنى نفي  
النسبة التي فيما بعد كما ولا (قوله ما كان) اى التامة بمعنى ما حصل وما ثبت  
فتدل على معنى في نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها بمعنى في غيرها  
عارضة كتجردها عن الزمان بخلاف ما فانها موضوعة لنفي ما دخلته (قوله  
بدليل اه) يعنى ان حقوق علامات الفعل دليل على فعليتها او كون معناها معنى  
في نفسها (قوله ثم سلبت اه) دفع ما يتوهم من ان الفعل لا بد له من الدلالة على  
الزمان وهي منتفية فيها فتكون حرفا (قوله وان لم يبق فيه معنى الكون) اى  
التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة (قوله وهو) اى ما كان ونفيه بالرفع  
فاعل ينتقي (قوله لبقاه اه) لانه ما النفي وبقاء العمل كليهما (قوله مشهورتان)  
وكسر الاول مع المدح مع القصر لغتان غير مشهورتين (قوله مطردا) اى  
في استعمالهم كما يطرده دخوله في خلا وعدا (قوله ودخول ما عليه)  
في ما حكاه الاخفش من قول الشاعر

رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فانما نحن افضلهم فعلا

شاذ لا يشهد به عند سيديويه لكنه وقع في الحديث اسامة احب الى ما حاشي  
فاطمة (قوله بدليل اه) فاد التصريف وحقوق الضمائر المرفوعة خاصة  
الفعل (قوله يحتمل) يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشي حرفا واسما (قوله  
تارة حرف اه) بدليل مجيء الجر والنصب بعده (قوله واذا وليت الامم) نحو



حاشي زيد (قوله في سبحانه من علقمة) في قول اذ عشي اقول لما جاءني فخره \*  
 سبحانه من علقمة الفاخر (قوله سواء ذكر) اى في غيره اوفيه فلا يستثنى  
 به الا بهذا المعنى (قوله وربما اراد اه) قال الله تعالى وقلن حاش الله  
 ما علمنا عليه من سوء (قوله ان لا يطهر) من التطهير (قوله عما يشبهه) اى  
 يعينه من الشين (قوله على محله) اى محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء  
 (قوله كان الاحسن) انما قال الاحسن ايعاير اعرابه اعراب المستثنى باعتبار  
 خصوصية المحل وان اتحد الكن التغير المذكور لما لم يكن منظورا للخصوى كان  
 الاحسن تركا اعتباره (قوله لان ذلك فيه عارض) والمعتبر في البناء تضمن  
 معنى الحذف وضعا ليعيد قوة المشابهة (قوله وما بعدها) اى صفة وجات  
 على الا (قوله بحسب الذات) نحو مرت برجل غير زيد وبحسب الوصف  
 نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فان الوجه الذى بين فيه اثر  
 الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك (قوله على مغايرة اه) بالاثبات  
 والنفي او بعدم الدخول (قوله ايعاير اظهر) لان الاصل في الصفة ذكر  
 الموصوف (قوله لان المحكوم عليه اه) هذا انما يفيد تعذرا لاستثناء المتصل  
 لا مطلق الاستثناء قال الرضى فليس في مثله الا الصفة اذا استثناء المنقطع  
 لا يكون داخلا في ضابطة محل الاعلى الصفة واهل لاجل هذا فسر الرضى  
 قوله لجم بكونه افظا او معنى ولم يجعله شاملا للمعنى كاذب اليه الشارح  
 رحمه الله قال الشارح رحمه الله اى منكر لا يعرف باللام اه ذكر المعرف باللام  
 المراد به العهد الخارجى او الاستغراق وتعذرا لاستثناء ان اريد به العهد  
 او الاستغراق يشير الى ما ذكرنا من عموم التعليل المذكور وذكر المعرف باللام في  
 الرضى بطريق التمثيل وانما قيد العهد بالخارجى لان الدهنى حكمه حكم النكرة  
 كما نص عليه فى الرضى (قوله لا يوجب التعذر) كما فى المثال الاول اذ لا يعلم  
 قطعا دخول زيد فى المائة ولا عدم دخوله فيها (قوله لا يوجب عدم التعذر)  
 كما فى المثال الثانى لان المراد جاني جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل  
 والخمار ايسر جماعة فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من  
 جنس المستثنى منه بلفظه او بغير افظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا من  
 ما قيل لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم ما بقى بعد المستثنى الا ان يراد برجال

اقل مراتب الجمع وحينئذ يكون جعسا منكرا محصورا معنى لانه انما يدل على  
 عدم صحة كونه استثناء متصلا ووقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثانى  
 بكامة ما النافية وهو غلط وبني عليه الاعتراض بطول الكلام واخل بالمرام  
 (قوله قال سيبويه اه) لما كان تعذرا لاستثناء غير كاف في محل الاعلى الصفة  
 ضم اليه تعذر البديل ليمت البيان (قوله وايضا اه) في تعذره يكون تعذر  
 الاستثناء كافيا في المقصود ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله (قوله  
 الا حيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز ههنا لان الله غير واجب الدخول  
 فى الالهة المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء متصل  
 (قوله اى يجب ان لا يكون اه) بمعنى ان الملزوم للفساد في الذكر امكان  
 وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض اله  
 واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانه تعالى الفساد يستلزم انفاء التعدد  
 مطلقا وانما ذكر في الآية صيغة الجمع تشبيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركا فان  
 لا يجوز له شريك اصلا (قوله لا يكون ماضيا) لدلالته على الماضى فيقع الماضى  
 في خبره انغوا (قوله فيقبح) اى لا يحكمون بمطلق المنع (قوله الامع قد) ليعيد  
 التقريب الذى لم يستفد من مجرد كان (قوله وكذا قالوا اه) ولكن ينبغي  
 ان يكون القبح فيه اقل من قبح كان لعدم تمعضها للماضى (قوله وكذا ينبغي)  
 انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم (قوله تجوز وقوع اه) اذ لا يمنع من  
 قيام شيئين يفيدان معنى الماضى (قوله ومنع ابن مالك اه) واجاز الاندلسى  
 وقوع اخبار جميعها ماضية (قوله للاستمرار) اى لاستمرار مضمون اخبارها  
 فى الماضى الا ان تمنع قرينة (قوله لانه يضارع اسم الفاعل) فلهذا رعت له  
 افظا ومعنى استعمل غير مقيّد بزمان يستعمل فيه (قوله نقلب اه) اى  
 فى الاغلب فبذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحى المعنى نحو قوله تعالى  
 مادمت فيهم (قوله فاعل ذلك مبنى اه) فالقرينة المعنوية موجودة (قوله  
 تقدير معه) اى في يده اوفى صحبته كما فى قولهم المرأى مقتول بما قتل به ان خنثرا  
 اى ان كان في يده وصحبته والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور والظرف  
 خبرا لكان المذوف (قوله ربما جراه) بحذف حرف الجر لدلالة السابى عليه  
 (قوله مع ما بعد فانهم اه) متعلق بجوز (قوله وحكى عن يونس اه) مثال لما وقع



بعد ان لا (قوله يجوز تقديره) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللاتق  
من حيث المعنى (قوله الذي هو في ضرورة الفضلة) اي ليس كالجزء حتى يكون  
حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الاسم (قوله يجوز) من حيث  
كونه فاعلا في المعنى (قوله ولا يحذف للتخفيف اه) غير عبارة الرضى بالتقديم  
والناخير فان فيه ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة  
دالة على المحذوف اعدم صحته على الاطلاق اذ يحذف ما لا يكون **ك** كثير  
الاستعمال اذ ادات عليه قرينة تقيده الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه  
اخذ بعطف قوله **وا** كن اه لانه تعليل للحذف وما عطف عليه اعني قوله  
للتخفيف قيد له فالوجه ان يقال ولا يحذف حذفاً شائعاً الا كثيرا الاستعمال  
والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علشان الحذف الاول غاية مرتبة  
واما في علته **حالة** (قوله انما صح اه) مع ان الماضي الغير المصدرية ظاهرة  
او مقدرة اذ اوقع جزاء لا تدخله الفاء اصلا لانه مقدراى عدم دخول الفاء انما  
هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء (قوله ان المفتوحة اه) اي يجوزون مجيء ان  
المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل احداهما ففتح الهمزة  
وكسرها بمعنى الشرط (قوله فلا استقامة التعليق) اي تعليق حصول الجزاء  
بمحصل مضمون الشرط في الزمان الماضي لما صرح به الرضى من ان الشرط  
لا يقبل كان الى الاستقبال لكونه نصافي الماضي فالمعنى على تقدير كسر ان  
اما هو على تقدير فتحها اعني السببية في الزمان الماضي فما قبل انه على تقدير  
الشرطية يكون استقباليا وعلى تقدير الفتح يكون ماضويا فمجرد استقامة  
التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالي وهم  
(قوله في قوله) اي الهذلي ابا خراشة اي يا ابا خراشة اما كنت اي ان كنت ذاتفر  
اي عدة من الرجال من ثلاثة الى عشرة فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لم اقل  
عدد او الضبع اما على معناه الحقيقي او السنة المجدية شبهت في اهلا كه الناس  
بالضبع وفي امثالهم افسد من الضبع لانها اذا وقعت في غنم افسدتهم ولم تكلف  
بما تحتاج اليه (قوله متعلقا) حال من فاعل لا يجوز اي لا يجوز هذا التقدير  
حال كونه متعلقا به واما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه  
البصري (قوله ان يمتنع اه) ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليه (قوله من

تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في امانت اذا نفر لكونه بمعنى لئن  
كنت (قوله لم تغير) كما في نحو ان خيرا خيرا (قوله وجب تغيير صورتها) لان  
بقائها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبها عن مقتضاها الاصل بلامفسر  
هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الاصل مهمل حذف شرطها على  
سبيل الوجوب لانها نصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط (قوله وجب  
اه) لتؤذن بانها في الاصل حرف الشرط لانها تدل على السببية (قوله فلا بد  
اذن اه) لانه اذا لم ينب عن الشرط شيء فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء ولانه  
لا بد في الحذف الا لازم من قيام شيء مقام المحذوف (قوله ان كان الثاني) نحو  
ما انت منطلقا او ما انت ذاتفر (قوله من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد  
(قوله اولسني ما جرى عليه) لانني صفة الجنس مطلقا (قوله من معنى  
البعدي) وهو ان يكون الاستناد بعد الدخول (قوله او الدخول) وهو ان  
يكون لا يراى الاثر (قوله لا حاجة اه) يعني ان الصرف عن الظاهر المتبادر  
بمعونة المقام الى آخره انما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة  
ولا حاجة ههنا فاقيل لما نعارف في كلام المصنف رحمه الله تكرار البعدية  
والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج  
الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر وان تكرر لا يصير متعارفا مطردا (قوله  
وعليه) اي يرد عليه اي على هذا القول ما ذكرناه من انه لا حاجة اليه (قوله  
فالتعريف غير مانع) فيه انه بعد دخول البعدية او الدخول على ما مر كيف  
يدخل المرفوع في التعريف وانه لا معنى لقوله اللهم الا ان يعني اه (قوله بان  
الجار اه) يعني انه ليس متعلقا بالمتن بل بمحذوف هو خبر كما في عليك (قوله  
واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف (قوله او بالعكس) اي اليوم خبر وعليكم  
متعلق به على التقديرين تقريبا مفرد (قوله اي لا وجود عاصم) يعني انه على  
حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة (قوله لان حرف  
اه) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا  
عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفي اقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك  
الخوف وما عليك الممول وائس بك التجاء (قوله لتضمنه ضمير المصدر) فالتعلق  
به باق بعد جعله خبرا من حيث المعنى (قوله لم يجز ان يجعل اه) فلذا قدرنا



مدلول لا عاصم متعلقا لقوله من امر الله (قوله لا الى المنصوب) لانه لا يكون مفردا (قوله كما يتوهم) اى من كون الكلام مسوقا له (قوله ذلك) اى ارجاع الضمير الى المستند اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لانه لانه مذكور اصرحا (قوله يثنيه على الفتح بلا تنوين) حذر من مخالفته في الحركة لساير المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها طرفا للباب على نسق واحد (قوله الذين جعل اسماءه) لامطابق المعطوف والمعطوف عليه لانهم ايكونان مبنيين بعد التبرئة اسم الشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سواء كان علما او لا (قوله بخلاف ما جاء من رجل) فانه لا يصح بعده بل رجلا ن اورجال ولذا قال المفسرون ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ في النفي من قراءة لا ريب فيه بالرفع (قوله اى الاضافة الى الاسم الصحيح) احتراز عن الاضافة الى الجملة نحو يوم يتفع الصادقين فانها ترجح جانب البناء (قوله للتنبيه) اى على كونها النفي الجنس تكرر بالنفي في الحقيقة (قوله سواء كانت ام) نحو لا حسن في الحسن البصري ولا صعب في الصعق (قوله او فيما اضيف) نحو لا امرأ القيس ولا ابن الزبير (قوله فلرعاية اللفظ) اى انما يجعل في صورة النكرة وان كان النفي في الحقيقة هو المثل الذي لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة (قوله فالامر واضح) لصيرورته كانه اسم جنس موضوع لافادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة (قوله وفي الثاني رأية) ويجوز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله للتبرئة) اى لنفي الجنس ملغاة عن العمل (قوله مرفوع بلا) عند غير سيبويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع مبتدأ فالقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا (قوله في حكم واحد) بالاضافة اى حكم عامل واحد فيجوز ان يعمل عملا واحدا (قوله الاظهر اه) نظرا الى تعدد اسم لا والتأويل بالمفرد نحو لا شئ منهما موجود خلاف الظاهر (قوله فان لاعاملة اه) ينفر كلامه بان مدارجوازة تقدير خبر واحد وعدمه كون لاعاملة في المتبوع والتابع عند غيره وعاملة في التابع دون المتبوع عنده

وايس كذلك فان مبناه ان لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر عند غيره ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد وهذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على اثر واحد كما صرح به في الرضى ونماية التيسكف ان يقال مراده ان لاعاملة عند غيره في المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لامع اسمها المبنى مبتدأ فلا عمل للا في المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد (قوله للضرورة) اى الشعرية (قوله يجز) وبطل عملها لان عملها انما كان لمشابهتها بان وبوسطها بطل الشبه لانه لا بد لها من تصدر (قوله لجوازن معنى التقرير اه) هذا انما يراد اذا كانت هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بان تكون مستعملة فيها واما اذا كانت من مشتقات التراكيب وكلماته مستعملة في الاستفهام فلا تفصيله مذكور في الاتقان للشيخ السيوطي (قوله عن الظاهر) اى المحصر المستفاد من كلمة اما (قوله قال السيرافي اه) في الرضى قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون لان كجاءوا والتوبيخ او التمني او العرض (قوله وقال سيبويه اه) قال المازني والمبردان حكم الابعث النفي حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والرفع على الموضع نحو الامال كنية انفقها والاماه وخبر اشربها وخبرها ظاهرا ومقدر كافي المجردة وقال سيبويه لا يجوز رجل التابع على الموضع اه (قوله تبيت تفعل كذا) اشار الى ان البيت مضمن وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه في شرح ابيات المفصل تبيت اى تثير تراب المعدن من ايات البئر اخرج تراها والمصراع الثاني صفة رجل والدعاء اعتراض كان الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التثنية الاتروني وتبصر وتنى رجلا يداني على هذه المرأة ويهد في طريقها يوصلني اليها اى تبصر وتنى رجلا هذه صفة فانه متمناى وقيل يروى تبيت اى يبيت ولعله تصحيف فبالماء المثلثة اليق بالتحصيلة (قوله اى لتبوت اه) فالمكان مصدر مهي لا ظرف (قوله وتوجه النفي اليه حقيقة) اى من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيد الاخير وان كان الى المنعوت (قوله بنزع الخافض) والاصل برفع وينصب (قوله مضى الخبر) اى كون خبرا لا مذكورا قبل المعطوف لفظا



ووجهه برأى في العطف على محل اسم ان المكسورة لئلا يلزم تعذر العاديين  
 لكن في المعنى انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز  
 رفع النعت والمعطوف من ضمير لا رجل ظرف فيها ولا رجل وامرأة فيها  
 (قوله يقتضي وجوب اه) يعني ان بدل المنادى يجب بناؤه اذا كان مفردا  
 معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناؤه بدل اسم لا اذا كان  
 مفردا نكرة بناء على ذلك (قوله جواز البناء) على ما قال في باب البدل انه يجوز  
 اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقلة في باب لا التبرئة وباب النداء  
 (قوله عند الشيخ الرضي) فانه يقول عطف البيان هو البدل (قوله لئلا يتوهم  
 اه) ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبني كافي لا اب ولا غلامين لكنه اجري  
 احكام المضاف اليه عليه لمشابهة المضاف في المعنى وليس كذلك لانه صرح  
 في الرضي بانه معرب اتفاقا انما الخلاف في انه مضاف حقيقة واللام مقعنة  
 لتأكيد المقدور وهذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور وليس بمضاف حقيقة  
 بل مشابهة له واليه ذهب المصنف رحمه الله واعل مقصود المحشي رحمه الله  
 ذلك لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة  
 (قوله يعني ان صورة اه) لما كان قول المصنف رحمه الله لمشاركته له في اصل  
 معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذا سمع لافي هذين التركيبين نكرة وتركيبه  
 بالجار والمجرور خبري عند المصنف رحمه الله فلا اختصاص لاسم لافي هذين  
 التركيبين حتى يشارك المضاف اعني لا اياه ولا غلاميه فيه اذله الشارح رحمه  
 الله بتأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام  
 في افادة الاختصاص الاضافي لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم  
 لافي هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه  
 وحاصل الثاني ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا لضافة فيه مشارك  
 للتركيب الاضافي في افادة الاختصاص وان كان الاختصاص الاضافي  
 لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من الاختصاص الخبري  
 (قوله وهو) اي اسم لافي حال اعتبار اضافته لوجود اللام مشارك لاسم  
 لا المضاف المقدر فيه اللام في افادة الاختصاص الاضافي (قوله فلا يعتبر فيه  
 اه) بل ان هذا التركيب الخبري مشارك للتركيب الاضافي في افادة مطلق

الاختصاص واعطى اسم لافي الاول حكمه في الثاني فن قال انه لا فرق بين  
 التوجيهين في المآل وانما التفرقة في محل تركيب المصنف رحمه الله بارجاع  
 ضمير مشاركتيه تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى  
 المضاف وارجاع ضمير مشاركتيه تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضمير  
 له الى تركيب يشتمل على الاضافة لم يتدبر حق التدبر (قوله من التعريف)  
 فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة (قوله او المعاني الاخرى) من  
 التعظيم والتحقير المضاف او المضاف اليه كما بين في علم المعاني (قوله  
 ان الصورة اه) اي صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى  
 الاضافة (قوله وقد تلحق لا البناء) نقل عن ابي عبيد ان التام من تمام حين  
 كما جاء العاطفون تحيين ما من عاطف (قوله لتأنيث السكامة) اي  
 لا او المبالغة اي في النفي كما في علامة (قوله او هنما مستعار الزمان)  
 فانه في الاصل اسم اشارة للمكان (قوله في حين النصب) واما اوان فعند  
 السير في معنى على الكسر لكونه في الاصل مضافا الى الجملة حذفت الجملة  
 وبني على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم تون توين العوض وقال  
 الكوفيون لانه حرف جر وقيل انه مجرور بمن مقدرة اي لان من الاوان (قوله  
 وقد يرفع) وقد يجزى بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة ولات حين مناص  
 (قوله ولا يستعمل) اي لات (قوله لا يتقل عن احد) لامن الجازين ولا من  
 غيرهم فاللغة الجازية اذن اعمال ما وحدها وغير الجازين وهم بنو اقيم  
 لا يعملونها مطلقا (قوله الامفصولا بينهم) نحو ازيد العالم واما الجمع بين  
 اللام وقد في نحو لقدم مع الله وفي الاوان وفي الاانهم فلان لقدم معنيين آخرين  
 التقريب والتوقع وفي الامعنى التنبيه فلم يكن لمحض التحقيق (قوله الا  
 منجنونا) المنجنون الدواب التي يستسقى عليها وهي مؤنثة (قوله مثل قولك  
 اه) قاله في الاول يدور دوران منجنون حذف الفعل وقيم المضاف اليه  
 مقام المضاف وفي الثاني ان لا يعذب معذبا فلا يجوز ما زيد اعمر وضاربا بان  
 يكون اعمر واسم ما وضاربا خبره وزيداه فعول ضاربا (قوله نحو قوله تعالى  
 فامنكم اه) فان من احدا سم لا تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في حازرين  
 (قوله خبر مبتدأ محذوف) فهو من عطف الجملة على الجملة (قوله اذ كثيرا اه)



فتوهم ان الاول مرفوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام (قوله بيان للواقع) توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو نوع الاعراب فالتلبس المستفاد من بقاء الملابس في قوله بالكسرة تلبس الكلى بالجزئي (قوله فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله في التعريف وما قيل ان المعروف هو الجور والمشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدري والمراد بقوله يعني الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور ايضا فقيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدري (قوله لان المصنف رحمه الله ذاكرا) وما ذكره محلا في تعريف المرفوع فلما صرح به الشارح رحمه الله من ان المصنف رحمه الله اورد في بحث الفاعل المرفوع المحلى فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب (قوله في بيان اقسام الاعراب) حيث قال والجر علم الاضافة (قوله وانما لم يقل اه) على وفق ما مر في بيان انواع الاعراب كما قال في عدليه (قوله جرسا بقة) مفعول يأخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حزن الانسان والحزن مادون الابط الى الكشح كذا في القاموس (قوله علامة النشئ) اي ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه يفتقض تعريف الجور حينئذ بمثل غلامى غير مجرور فمذوق لان حركة غلامى حال كونه مجرورا غير حركته غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تدويرا (قوله للتخصيص على المراد) اي ان المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل الاستخدام (قوله نحو وكفى بالله) اي فيما يكون حروف الجر فيه زائدة (قوله لاختصاصه بالاضافة) يعني انه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه (قوله من اقسام المتوسط) باعتبار ان المتوسط لفظي وتقديرى (قوله ما يتوقف على الجر) وهو قوله مرادا (قوله بمعنى الانسلاخ) التجريد في اللغة برهنة كرسن فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز لكونه لازما لعناء الحقيقى او بطريق التضمن فعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به فن قال انه من باب القلب حل التجريد على المعنى الحقيقى والقلب لا يحتاج الى نكتة عند السكاكى واما عند غيره فانكتة المبالة في التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو اما كناية او مجاز فلا ترجح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث

(قوله)

(قوله اعترض عليه اه) يعني ان قوله لاجلها وان افادا خراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة (قوله واما الضارب الرجل) فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين او ما قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازهما وانما جاز حمل على الحسن الوجه على ما يأتى فكان في حكمه (قوله قال الشيخ الرضى اه) كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه توينه لانه قد توجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والغير المنصرف اذ ليس فيه تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فمكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه اخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا (قوله مشروطا بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط (قوله عمل الجر) مفعول مطلق لم يعمل (قوله قال الشيخ اه) في دفع الاشكال (قوله اراد به مقام بالغير) فحاصل التعليل انها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ (قوله ما يقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة الى اللفظ دون المعنى (قوله كان المراد اه) ليصح التمثيل بليت واسد فانه مترادفان (قوله المساواة الشاملة) اي المساواة في الصدق سواء اتحد في المفهوم او لا كما قالوا الشبيهة تساوى الوجود وعلى هذا يصح مقابله بقوله او اعم او اخص بلا تكلف (قوله فان الاحدا) اي المراد من الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعنى اليوم اعم مطلقا منه (قوله ولما لم يستعمل اه) عطف على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ثانية لاثبات عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط (قوله اوجب تنافرا) والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء (قوله لا بعد التأويل اه) فيقال في كل رجل جزئيات لرجل او افراد لرجل (قوله وهذا لا يجوز) لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمهر محذوف نحو كلا هدينا ونوحا هدينا اي كلهم او لمفوض نحو ان الامر كله لله كذا في المغنى (قوله كما تقرر في الميزان) من ان كلا سور الموجبة الملكية والمراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم اقول



الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل قال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد المذكر نحو كل نفس ذاتة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال ما حاصله ان لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى مذكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شيء فعلوه في الزبر وفردا مؤنثا في كل نفس بما كسبت رهينة ومثني ومجموعا مذكرا ومؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها او معناها نحو وكلهم قائم اوقائمون فاذا ذكره الميزانيون مبني على التسامح بناء على ان كلمة كل لما كانت في افادة الافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وان ما تستقل بافادته هي الاحاطة قالوا ان لفظة كل لاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه (قوله نحو كوكب الخرقاء) اي كوكب المرأة الخرقاء وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهي القيط (قوله الملاينة انها تشرع اه) كما قال الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة \* سهيل اذا عت غزلها في القرائب  
(قوله لان الاضافة اه) لان الاصل ان تكون للاختصاص (قوله لانستلزم معهودية الفعل) ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة (قوله انه محالف اه) لانه يدل على ان كلا من المضاف وذو اللام حقيقة في الواحد المعين مجازا فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد المعين والجنس اما اشتراكا لفظيا كما هو المشهور واشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكي ولو صرف النفي في قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى القيد يعني معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الاشارة الى واحد غير معين ارتفعت المخالفة لان استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد من افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اياه مجازا لانه استعمال المطلق في القيد (قوله لارادة نفس الجنس اه) بان يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما في المعرفات (قوله لارادة تمام افراده) وذلك ان كان المراد الجنس من حيث التحقق (قوله وذلك بحسب القرآن) الا ان قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة

البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا (قوله بعض المحققين) اراد به السيد السند قدس سره في حواشي المطول (قوله بادني عناية) بان يعني بقوله المعين اعم من المفرد والجنس وقوله بلا اشارة الى معين الاشارة الى غير معين (قوله او غير ذلك) اي للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فانه يجوز ان تكون اضافته حينئذ معنوية لاشتماله على الماضي واسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار (قوله وايضا ليس يجري اه) اي كما لا يجري الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف في الالفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الالفاظ (قوله ليكفيك) في بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الاسماء من المباغة الزائدة على معاني الافعال وفي بعضها بدون اللام اكنفاء باصل المراد (قوله وكذا اخوانه) فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشترعني كذا اي احسبني وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعا اذا اظهره وبينه وكفيك بتسكين الفاء اي حسبك ونهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك من رجل ونهيك من رجل ونهال من رجل تأويله انه يجده وغنايه ينهالك عن طلب غيره كذا في الصحاح (قوله نكرة) نحو رب شاه ومختلها (قوله تعرف المضاف) لكون الغير معرفة نحو زيد واحدا (قوله مختصة بشئ) نحو رأيت رجلا هو واحدا (قوله الا ان يكون للمضاف اليه اه) فانه يتعرف غير لا تحصر الغيرية نحو عليك بالحركة غير السكون وكذلك في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتر شخص بمائتين في شئ فقول جاء مثلك كان معرفة اذا قصدت ذلك الشخص (قوله وقدح) القدح يشترز دن (قوله كما اشار اه) فيه ان اشتراط القصد انما ذكره الشارح رحمه الله والرضي رحمه الله في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لا حاجة الى القصد (قوله معنى) اما اذا اتصف به لفظا نحو زيد الشجاع فلا يجوز الاضافة كما سيجي (قوله فانه يجوز) فان المقصود منها المدح (قوله يعني ان المقصود اه) اندفع بهذه العناية ما يتوهم من ان التعريف بالحاصل بالاضافة غير التعريف بالحاصل بما عداها فلا يكون تحصيل الحاصل (قوله فيه ان المعرفة اه) غرض الشارح رحمه الله ان الامثلة المذكورة قبل العلمية



كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العمالية ايضا مستعملة في ذلك  
الشخص ففيه تعريف المعروف وذلك تحصيل الحاصل ولذا قال لزم  
تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله وبين جعلها علما  
اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعروف مدفوع بانه مبني  
على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير التركا لاي على ضعف اراد اللزم  
(قوله ابدا) غير مشروط بشرط (قوله لفظية ابدا) لانها تابعة للعمل (قوله  
ويضا فان اه) فاضافتها اليه لفظية (قوله واضافتها الى المفعول به اه)  
خصهما بالذكرا لانهما لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه  
لشدة طلبهم ادون سائر مفعولاتهما (قوله على الاو اين) اي الحال والاستقبال  
(قوله يحتملها والمعنوية) لاشتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال  
فاذا قصد الماضي لم يعملوا اذا قصد الحال والاستقبال عملا (قوله كما ياقول  
القيده) في قوله وقد اغتدى والطير في وكلماتها \* بمنجرد قيد الاوابد هيكل  
اغتدى بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن نيقة والليل باق وكلمات  
يضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة وقع الطير اي نما وقعت بمنجرد اي  
بفرس منجرد قصر الشعر دقيقه قيد الاوابد يقال للفرس الجواد قيد الاوابد  
اي الوحوش كانه اسرعته قيد على رجلها الهيكل الفرس الطويل الضخم  
(قوله والعياء) في قولهم هذه ناقة عير الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند  
اشتداد الحر اي عائرة فيها (قوله ويكون الاضافة اه) وجر يانه على الله على  
وجه البدل (قوله اي الاضافة اه) يعني ان التخفيف مستعمل في الحاصل  
بالمصدر مجازا (قوله نرج به اه) اي ليس هذا قيدا احترازا حتى يستفاد  
منه ان المعنوية تفيد تخفيفا في اللفظ (قوله اوله نصريح بالمقابلة) اي  
بمقابله بالمعنوية بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا (قوله  
اولا احترازا اه) عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف  
المقصود وما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والقل وانه يجعل الحصر بظاهره  
مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيدانها  
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا مدفوع اما الاول فان الخفة ليست ههنا الا بمعنى  
استقاط شيء وهو كمن يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس موقفا الى

السماع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى افادتها مقصورة  
على التخفيف المخصوص لا تجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص  
والتخفيف في المعنى (قوله بعد جعله شبه اه) بان اعتبر ضمير الفاعل في الصفة  
فصار فضلة كما في قول (قوله لا يخفى ان اه) يعني ان مبني البحث ليس ان المشار  
اليه اعني المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على ان اتقاء التخصيص لا مدخل له  
في الاستلزام حتى يدفع بما ذكره الشارح رحمه الله بدل مبناه انه لا يصح البناء  
المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتهى بالقياس الى اتقاء التخصيص (قوله لبناء  
لاحق على سابق اه) اي بحسب نفس الامر (قوله واستدلال) اي بالنظر  
الى العلم (قوله او يرتكب مجازا) بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار  
بعض اجزائه لانه لا يلزم بينهم كما نسب اقبال الى كل القبيلة باعتبار تعاضدهم  
وتشاركهم في المنافع والمضار (قوله مذكور صريح) اي قصد اختلاف  
نفي افادة التعريف فانه مذكور تبعافان المقصود اصاله في الاستثناء المفرغ  
الحكم على المستثنى ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد ان المذكور  
صريح هو النفي والاثبات في المستثنى فمبنى فيكون الامر في الذكر بالعكس  
(قوله ما عرضت اه) وهو كونها مسقطا للتوئين (قوله يتوقف على ابطال  
دليل الخصم) اذا كان موجودا للعارض دليل اثبات المطلوب (قوله  
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب) حيث استدل بدونه على بطلانه وانما  
قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكن في بيان ضعفه بعدم القائدة  
في الاضافة اندفعت المصادرة وما قيل انه لو قرأ ضعف من التضعيف اي  
من الضعفاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به  
مخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به اي بقول الاعشى فحينئذ  
لا شوب للمصادرة فليس بشيء اما الاول فلانه وقوف على النقل من الضعفاء  
واما الثاني فلان الخصم لا يسلح كون امتناعه منقرا (قوله مشهورة) الشارح  
رحمه الله يمنع شهرتها فلذا حكم بان لا نص في الجروا نمالم يجوز الشارح  
رحمه الله نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حلا على  
الحل اكنهه بقدر الحاجة (قوله عن الضمير العائد) اي الى الموصوف (قوله  
فنصب) اشارة الى ان التعليل هو النص اذ لا نصب بخلاف الجرفان الجار



متحقق فلا يرد ان عمل التثنية بالمفعول لازم في الجواز ايضا على ما سرح به  
سابقا (قوله قياسا على المظهر) اي الضارب زيد افانه يتعين فيه النصب (قوله  
واستند الجواز) اي جواز الحر في الضاربك (قوله او لحاصل مبيتهم اه) ولا يخفى  
ما في توجيه المحشى رحمه الله من الاحتياج الى تقدير جواز ارتأويل جازبه  
قبل الاحتياج فهو كترع الخلف قبل الوصول الى الماء (قوله لا فعل المفهوم  
من جاز) فان الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم  
منه التجويز (قوله لم لم يحمل الضارب اه) فانه ما من باب واحد لا فرق بينهما  
الا باللام كما في الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حل  
الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة  
لاتصال الضمير بالاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد  
حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك  
وضاربك فانهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالاضافة فقول الشارح  
رحمه الله من غير اعتبار اه خبر كون كل منهما كما في قوله محذوفا تنوينه  
في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم (قوله وانما قلنا دون التقرير السابق اه)  
اورد الشيخ الرضى هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حل ذى  
اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على مجرد منه العلة في الجرد دون ذى  
اللام وهي اجتماع المتنافين لو لم يضاف فليجرح حل ذى اللام وهي حصول  
التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان  
التخفيف في باب ضاربك زيد شرطا كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه وأشار  
المحشى رحمه الله بقوله فان التخفيف في باب من منظور فيه (قوله مما يتنافيان)  
لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمام الاول فلو لم  
يحذف ولم تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا وما قيل منشأ  
هذا الاشتباه عدم التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف  
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بتبديل الضمير المتصل بالتصل والضاربك  
وان لم يشارك في تخفيف المضاف بشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف  
الضارب زيد وضارب زيد فليس بشئ لان التخفيف المعتبر في الاضافة اللفظية  
عند الجمهور كما سبق فحذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير

لارابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه وحيث ان نسبة  
الضارب زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول التخفيف  
بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان اضافة اسم التفضيل  
لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كافي الباب وفي ضوء المصباح وانما  
سأغ الضاربه والضاربك لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما  
اضيف حصل التخفيف (قوله بخلاف باب ضارب زيد) اي ما فيه الاضافة الى  
مظهر (قوله فان التخفيف منظور فيه) فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه (قوله  
يرد على هذا التقرير اه) اي السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين  
في باب ضاربك ليس للاضافة (قوله قلت لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا  
القول) اي بالاضافة في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه اه  
على هذا التقرير بترك كلام القوم ويؤيده ان الشارح رحمه الله نسب الحمل  
المذكور الى القوم وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو  
مذهب الخليل وقياسه على المضارب زيد والضاربك زيد قياسا مع الفارق  
اوبان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب  
لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة  
في ضاربك فالجواب ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال  
في العباب بان الاضافة في ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير  
المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز  
ضارب زيد او قال في الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأنا ليس له  
مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمرة من غير تخفيف  
لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفاء (قوله  
بان التنوين قد راه) لان المناس في التنوين اما اللام واما الاضافة وكلاهما  
مفقودان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين لفظيا  
لا شعاعا به بالتام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار  
الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر (قوله كما في حواجيت الله)  
فيه ان دليل التقدير في حواجيت الله موجود وهو وجود الكسرة فانهما  
سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولادليل فيما نحن فيه على تقدير



التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة (قوله لا يجوز الضاربك اه) لوجود  
الخفة في المحمول عليه دون المحمول (قوله لان الضاربك اه) يعني ان ههنا  
شبهات من شبهه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم  
عدم جواز الاول (قوله من جانب المضاف) بخلاف التنوين ومن جانب  
المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة  
(قوله للتخفيف) فالعنى على الصفة اختيرت الاضافة لغابضة التخفيف  
والتعريف او التخصيص (قوله بخلاف حسن الوجه) فان حسن الوجه لم يقد  
شيأ من التعريف او التخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد  
اعتبار الضمير (قوله سيف شجاع) اى سيف رجل شجاع (قوله حاصله اه) هذا  
سواء لان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر  
والضواب ما قال الشيخ الرضى ما حاصله اه وكأنه كان في نسخة المحشى رحمه الله  
سقط من قلم الناسخ (قوله تلك الامثلة) اى اضافة تلك الامثلة الاربعة كاضافة  
هذه الامثلة على ترتيب الالف والنشر المرتب (قوله اراد المشابهة اه) اى ايس  
المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعنى ما يكون بحسب الصدق  
بل المعنى اللغوى اى الشمول اى شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين  
(قوله وتبعه الشارح الرضى) وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين  
فى كل موضع فرقا لا محتجا الى تعسفات كثيرة (قوله اى ذاته وشخصه) وانما  
عبء راعى الذات بلفظ الحى توغلا فى المبالغة فاذا قلت فعلة حتى زيد فمكانك  
قلت فعلة ذاته وهو حى موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار  
مستعملا فى التأكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا (قوله واسم السلام عليكم)  
فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن بينك حولا كاملا فقد اعتذر  
(قوله لم يجعل الضمير اه) مع قرينه (قوله دون المضاف اليه) فان الاختصاص  
فيه ثابت قبل الاضافة (قوله اعلم ان الشئ بمعنى اه) بيان لاحتمالات  
اضافة العين الى شئ وتعيين لاحتمال الذى فيه الخفاء يحصل للمتعلم برد  
الخطا ولا يبق له تركب (قوله لشمول كل مفهوم) اى لشمول الشئ حيث  
كان مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة ان مفهوم الشئ واللاشئ موجود  
فى ذهن فلا يكون العين اعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل يزيل

الخفاء بجهة عين الاشئ فانه انما يزيل الخفاء عن هذه الاضافة لتحقيق  
العين فى الشئ بدون اللاشئ دون اضافة الى الشئ اذ لا مفهوم يصدق عليه  
العين بدون الشئ وفساد ما قيل تفصيلا ان اللام الجنسية فى الشئ اذا اريد به  
الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة  
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة  
فى ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى لما عرفت  
من صدق الشئ على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله (قوله اى وقتا صاحب  
هذا الاسم) فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف (قوله وذات  
صباح اه) الاولى ان يمثل بذات يوم على ما فى الرضى اى يكون اشارة الى  
اختصاص ذات البعض وذات البعض الآخر فى استعمالهم (قوله ما يشرب  
فى الصباح) وايس بزمان حتى يكون من باب حمل احد اللفظين على المدلول  
والآخر على الدال (قوله يغنى غناء الاسم) الاغناء بمعنى بي نياز ساختن  
والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا مطلقا (قوله على قبيل الاتباع) وايس  
باتباع لانه تقوية اللفظ بموازته مع انفاقهما فى الحرف الاخير نحو وحسن  
يسن ويسن منصوبا وروى عابته تقدير المبتدأ وبتهقدير اعنى (قوله فان من عز  
بز) اى مما قيل فى المثل هذا (قوله من جنس الحركة) ولذا ناب عن الحركة فى  
الاعراب (قوله لا لتباس) اى التباس الرفع بغيره نحو مسلمى (قوله لا يوجب  
القلب عند الجميع) اى عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لانه نفي والاظهر  
ما فى الرضى لا موجب عندهم ايضا (قوله ولا يتركاه) الا ترى انك تقول بخيار  
ومضطر فى القاعل والمفعول معا (قوله لى) جميع الوى كحمر واحمر والاولى  
الرجل المحتجب المنفرد لا يزال كذلك وذنب الوى معطوف خلقة كذنب  
العنز كذا فى الصحاح (قوله كذا ذكره فى الحوالة) اشارة الى ضعف القول  
بالضعف لانه من القراءات السبع التى يستشهد بها ولا يستشهد عليها (قوله  
اعلاه) فيه اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة  
لن العربية وقيل قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى الحكم كيف  
ولم يستعمل اخى بالتشديد وانما اجازته المبرد جلا على ما ورد كما صرح به  
الشارح رحمه الله وفيه انه مع عدم اطراده فى قوله اخوك وابوك فى بيان انواع



الاعراب وفي قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل اخواب ان السائم تقديم ما فيه  
المخالفة رداعلى الخصم واقول وجه التقديم ان احاطا كتر استعماله لانه يجي  
فيه الاربعة التي تجي في اب مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم القص  
ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه وهو جوله كدلو (قوله واماء على ظاهراه)  
انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح رحمه الله ببيان حاصل المعنى  
لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر (قوله فيكون) عطف فعلمية على اسمية  
وهو مما اختلف في جوازه (قوله ومعنى ارى اظن) فان مجهوله يستعمل  
بمعنى الظن وابي مالك ذوالجواز يد ارم فقول ارى وابي قسم معترض بينهما  
يخطاب نفسه فيقول قد رآه الله وتضاهى ان ذلك هذا الموضع وقد علم ان ليس لان  
هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترشحل عنه عن قريب واقسم بآبي على ذلك كذا  
في شرح المفصل ويعلم منه ان ارى بصيغة المعلوم بمعنى العلم (قوله الا ان  
يحذف مضاف) فيقال اصله حم امرأتك (قوله فاندفع الاعتراض) لكن بقي  
نوهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة (قوله مفتوح العين) فكان قياسها حالة  
الافراد ان تكون متصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها  
بالحروف حملوها في ترك القصر حالة الافراد على حالة الاضافة (قوله فلم يسمع  
فيه اهنا) وحكي ابن يعيش اهنا (قوله كثرات) فانما ابتكرت العين جمع ثمرة  
بسكونها على خلاف القياس فيجوز ان يكون هنوات مثلها (قوله عوشت  
الميم من الواو) لما بينهما من قرب الخرج وكونهما من حروف الزيادة (قوله  
عند جريان الاعراب عليه) فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب  
قائها الفتح تحريكها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقى سا كان فيجب  
حذف اللام وبقي الكلمة على حرف واحد (قوله التابعة للحركات الاعرابية)  
اي يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر (قوله كوشاء) في بعض  
النسخ بالواو كسواء اسم من اوثنى الرجل اذا كثر ماله وفي بعضها بالراء ككسواء  
هو الحبل (قوله مثناها) اي مثني ذات ذواتا بحذف النون لانها لا تستعمل  
الامضافة وبعدها ذوات (قوله عينها) اي عين ذوات (قوله باب الطي) اي  
ماعينه وارولاه ما ايا كثر ماعينه ولا ماله واو (قوله لعلبت في المؤنث) فقيل  
ذبة كما قيل في طوية طيبة (قوله لاسمر) من ان فعلا سا كن العين ومعتلها

يجمع على افعال (قوله قال الشيخ الرضى رحمه الله) هذا وجه آخر  
لاختصاص ذوالالمظهر لا يحتاج فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف  
امماء الاجناس (قوله ولما كان جئس المضمرات اه) لما كان ما ذكره سابقا  
غير كاف للمصنف لجريانه في المضمرات والاعلام ضم هذه المقدمة لانها  
الدليل وابقاء الفارق بينهما وبين امماء الاجناس وخاصة ان جئسها كلة  
لا يقع صفة فلم يتوصل بذو في شئ من افرادهما بخلاف امماء الاجناس فان  
بعضها يقع صفة كالمشتقات وبعضها لا يقع كالكسب والضرب والقتل  
فتوصلوا في الوصف به بذو ليكون باب امماء الاجناس على وتيرة واحدة  
(قوله وايضا لو حذف اه) وجه ثان للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف  
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز في السعة فلو توصل بذو في الوصف  
بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف به ما وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم  
الجنس فانه يجوز الوصف به في الجملة (قوله وذويه) اي اصحابه (قوله ان  
المناسب للمقام) لان المقام بيان حال الامماء الستة حال اضافتها الى ضمير  
المتكلم (قوله الى نوعه) وهو المضمر مطلقا (قوله الى جنسه) وهو غير اسم  
الجنس (قوله نحو ولكي اه) اوله فلاحى بذلك اسم عليكم ولكي اريد به الذويين  
البيت للكنية (قوله الذويين) يعني به الاذواء وهم ملوك اليمن من  
قضاة السهمون بذو برن وذو جندن وذو نواس وذو اصبح وذو الكلاع  
وهم التابعة ذكره الجوهري (قوله وكذا الفاعلة اه) وهذا الجمع مطرد  
في جميع صيغ الفاعلة الصفية ولا يجي في الفاعل الوصفى (قوله لبيان الحال)  
كالتصيير اليه قوله كان في الرتبة الثانية منه (قوله لا للتصيير) اذ لا معنى  
للتصيير ههنا والفاء في قوله لجرد التراخي في البيان وليس تفر يعا على ما سبق  
اذ لا دخل للتصيير المذكور في نفي التصيير فانه متى لوحظت الثانية مع الاولى  
متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما انها متى لوحظت مع الصفة الاولى  
والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة (قوله وعلى القولين اه) يعني ان ثان سواء  
اريد منه الثاني في المرتبة او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر  
فيخرج عنه المعطوف المتقدم الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد  
السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون الذكرية فاقيل بعد التصريح



بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فن قال  
 بشكل بمنزل عليك ورحمة الله السلام فقد غفل اشدد الغفلة عن المرام  
 (قوله مع انهم امتغايران اه) يعني ان قول المصنف رحمه الله باعراب سابقه  
 كما يفيد اتحاد الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصيا ايضا ضرورة امتناع  
 قيام اعراب واحد بكامتين والتغاير المطلق ينصرف الى السكامل وهو التغاير  
 في اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقيم مجموع المكررتين مقام كلمة  
 واحدة واجرى اعرابها على كل واحدة منهما انه يصدق على الكلمة الثانية انه  
 ثان في الذكر متحد اعرابه باعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص لعدم  
 التغاير بين الاعرابين في قصد المتكلم بل في اللفظ فقط بناء على تعدده (قوله  
 اي المقضي للاعراب) اي المراد من الجهة المقضية فلا يضر اختلافها من  
 جهة المتبوعة والتابعة والاعراب والبناء وغير ذلك (قوله شخصية) بناء على  
 انها للوحدة السكاملة (قوله نوعا) وهو المفعولية لا لشخص الان مفعولية الاول  
 غير مفعولية الثاني فان الاول مسند اليه لا الثاني (قوله اللهم الا ان يراد اه)  
 وحينئذ يشمل الصفة المادحة والذامة والتي للترحم والتأكيده للاتحاد الكل  
 مع المتبوع وكذا عطف البيان والتأكيده اللفظي والمعنوي واما المعطوف  
 بالحرف فعليه مع المعطوف عليه في الاتساق اليه ظاهرة وانما قال اللهم  
 لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله (قوله وكذا لفظه التوابع) لان الظاهر  
 ان التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقديره  
 لفظ هو عائد الى التابع فتكف بشييع (قوله مقعمتان) اي داخلتان في غير  
 محلها (قوله لبيان الجمع والمنع) اي جامعة التعريف وما نعتيه فلفظ الجمع  
 يفيد ان جميع افراد المحدود يصدق عليها الحد فيكون جامعة ولفظ كل يفيد ان  
 جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه الذي  
 ذكره الشارح رحمه الله فانه حمل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام  
 في التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعة حاصلة من ظهور  
 الانحصار ولذا قال كالمقصود عليه واعمله اكتفى بذلك لان الاقحام بقدر  
 الضرورة والحشي رحمه الله قصد انتصيص على الجامعة والمانعية معا  
 فاختار اقحامهما (قوله وافر متتابعة) فانه تبع المنعوت في الاعراب

والتعريف والتعكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف  
 ما ترائوا بجمع (قوله اي على حالة اه) اي ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى  
 يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على حاصل  
 في متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على امر  
 حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يلاحظ في حصوله  
 امر سوى المتبوع او باعتبار ما يلاحظه متعلقه فان الحسن وان كان حاصل  
 في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد (قوله جعلوه) اي لفظ مطلقا  
 صفة الحصول فالعنى ما يدل على معنى حاصل في متبوعه حصولا مطلقا اي  
 غير مقيد بزمان نسبة شئ الى المتبوع او نسبته الى شئ (قوله انه لدفع توهم اه)  
 فالقيد احتياطي لا احترازي (قوله لاخراج التأكيده) يعني ان سائر التوابع  
 سوى التأكيده بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتأكيده  
 بكل خارج بقوله مطلقا (قوله ولا يخفى اه) اي على تقدير جعله صفة للحصول  
 تبقى هذه الامثلة داخله في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقا  
 غير مقيد بحال النسبة (قوله واما اعتبار الحثية اه) بان يقال ما يدل على  
 معنى في متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع  
 ايضا مدلوله فتخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على  
 معان حاصلة في متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها (قوله وهو  
 ان يكون مذكورا اه) لا يخفى ان ههنا طريقين لاجراء الامثلة احدهما  
 اعتبار الحثية والثاني ان المراد بولنا تابع يدل انه ذكر ليدل على معنى كما نقله  
 العلامة في شرح المفتاح عن المصنف رحمه الله والحشي خلط بين الطريقين  
 اللهم الا ان يقال ان قوله وهو ان يكون اه بيان لحاصل اعتبار الحثية وليس  
 مقصوده الاشارة الى تقدير ذكره واللام للغرض (قوله للتعميم) اي الشمول  
 على سبيل البذل وعدم التخصيص بفرد دون فرد (قوله والفرق بين اه) لان  
 الايضاح يستدعي سبق الابهام والتقرير يقتضي عدمه (قوله ولم يذكرها)  
 داخل تحت مقول قيل اي لم يذكر المصنف رحمه الله الكاشفة (قوله وههنا  
 بحث اه) اي في قواهم وقد يكون النعت لا كشف وليس هذا بجما على  
 ما قيل كما لا يخفى (قوله وليس كاشفا) اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل



واحد (قوله كل من تلك اه) منع لقوله وليس كاشفا (قوله لانه مساو للجسم اه)  
فيه بحث لان الجسم عند الاشاعة ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل  
مساوي له والعريض والعريق ليس بمساو له فكيف والعريض اخص من  
الطويل والعريق اخص من العريض فساواته لاحدهما تبطل مساواته  
للاخر (قوله لان المجموع معروف) ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعة  
فممنوع لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا يتفق لان الاعتراض مبني على رأيهم  
الا ان يقال المراد ان المجموع معروف في قصد المتكلم لكن فيه خفاء والجواب  
ان هذا المنال لا يكشفه انما هو على رأى المعتزلة المعتبرين في الجسم تقاطع  
الابعاد على زوايا قائمة فالكشف هو المجموع (قوله لا يجري في مثل اه) لعدم  
كون كل واحد منهما مساويا للانسان (قوله فالأظن اه) لك ان تقول ان  
الذات هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعريق (قوله ان  
المجموع نعت واحد) كانه قيل الذهاب الى الجهات الثلاث قوله حاصل كلام  
المصنف رحمه الله) اى ما ذكره الشارح رحمه الله من ان اشتراط الاشتقاق  
في النعت كما لوهم كثير من النحاة منشأ غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف  
رحمه الله والشيخ الرضى رحمه الله شرح بانه مذهب جمهور النحاة (قوله  
وفي الفرق نظرا) باشتراط الاشتقاق في النعت دون المنال على ما يستفاد من  
استضعافه كذا في الرضى ويرد عليه ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط  
بل على عدم الاستحسان (قوله ولا يخفى اه) يعنى ان ذكر مثال تيمى وائى  
الرجل في هذا المقام ليس بموجب لانهم في قوة المشتق فان معناه ما منسوب  
الى تيمى وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال  
على معنى في المعنى المتبوع فتاويل بناء الرد على انه لا داعي لاشتراط الاشتقاق  
ولا موجب للتأويل عقلا ولا لانه لا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد ما ذكره  
الحشى رحمه الله ليس بشئ (قوله متعلق بقوله اه) وليس ظرفا لقوله ولا فصل  
(قوله والوضع اه) يعنى انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى هو آ كان  
بنفسه او بقرينة وتترك التوجيه الشافى الذى ذكره السيد قدس سره  
في حواشى الرضى من انه اراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال لانه  
خلاف المتبادر من لفظ الوضع (قوله بقاء اه) يعنى ان اربع مستعمل في المعدود

اى ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة (قوله المراد اه) فقول الشارح  
رحمه الله الدلالة تفسير لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الشارح رحمه الله  
مبنى على حذف المضاف اى لغرض دلالة المعنى اى الدلالة عليه لان السابق  
الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحينئذ يكون قول الحشى رحمه الله  
والمراد اه توجيهها للمتن لا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله لينص اه) فان  
الغرض لا يكون موضوعا بل مترتبا عليه (قوله انت الرجل كل الرجل)  
فاللام للجنس ولفظ كل لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع  
اى انت مجموع افراد جنس الرجل (قوله نحو مرت يزيد الرجل) اى الكامل  
في الرجولية (قوله ذلك) اى عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل بمعنى  
كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل مجازى  
مختص بها اذا جعلته صفة لاسم الاشارة (قوله ان قيل اه) يعنى انه قد ظهر  
من ذلك انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار  
استعمالها بمعنى كامل في الجنس لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من  
المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناه الحقيقي (قوله ولهذا) اى لتجرد  
الموصوف في مثله عن فائدة زائدة (قوله واما قولك اه) يعنى ان ذكر  
الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهى جعله حائرا  
شاهدا (قوله قال الشيخ الرضى اه) تعيين لام واضح الذى يقع اسم الاشارة صفة  
فيها والى لا يقع (قوله اخص) فيما اذا كان علما او مضافا الى المضمرا والى العلم  
(قوله او مساو) فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة (قوله لا تقصد) فسر عدم  
الدلالة بعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة دائما  
الا انه قد تصد الذات المعينة المنصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد تصدبه  
هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للذكر لكونه بمنزلة لفظ المشارالية  
(قوله الا معرفا باللام اه) نحو ولقد امر على التميم بسبى (قوله لعدم  
الاشارة اه) يعنى ان المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها وبالجملة من  
حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان  
الجملة وان كانت لا فائدة نسبة مجهولة لكن اذا جعلت صفة يجب ان تكون  
معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها



معلومة لا يلائم وجود الاشارة فيها الى المعلومية فان المكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لا متناع الخطاب بما لا يفهم لكن الاشارة فيها الى المعلومية (قوله من اقسام الذات والاسم) الظاهر ترك لفظ الذات الا انه وقع في الرضى لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليه الى تفسيرها كما قال السيد السند قدس سره اراد بالذات الاسماء التي مدلولاتها مستقلة (قوله قدسوى اه) تأييد لما استفاد من عبارة الشارح رحمه الله قال الرضى كل جملة يصح وقوع المفرد مقاما لها فلكل الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والخال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكن كونها فرعاً للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى في كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك (قوله اعل وجهه) اي وجه المشهور (قوله وذلك في الطلبية اه) اي ذلك التأويل في الجملة الطلبية وهي الامر والنهي والاستفهام والتثنية والترجي والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة (قوله جاؤا اه) اي قول الزاخر قبله

ما زلت اسمي معهم واختلط \* حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذوق دل رأيت الذئب قط \* اي مقول عنده هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة مذوق اللب بالماء يذوقه مزجه يشكو قوما فيقول لم ازل النهار كنت اسمي معهم واتبعهم واسألهم شيئا حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه الكثرة مائه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب لانه بلونه يحمل رأيه على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بالزرقة واللبن اذكثر ماؤه بصيرازرق كذا في شرح آيات الايضاح ومن هذا بين عدم اختصاص الوصف بالانشاء بالجل الحكيم حقيقة كما هم بل يكفيه ان يكون من شأنه ان يحكى ويقال وقد نص الشريف بذلك في حواشي المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لاعلى معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله اي

مستحق لان يؤمر به وما قيل هناك تأويل قريب بان يقال زيد اضربه في تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف ففيه ان هذا التأويل ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول لكن الحكم بقربه وهم لان الطلب الذي هو مدلول الامر آلة للاحظة المطلوب والمحكوم به لا بد من ملاحظته قصد البصيح جعله محكوما به فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل (قوله كما يكون اه) اي مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك (قوله وجدت اه) اي ان جعلته بمعنى اصبحت فالجملة الطلبية حال وان جماعته بمعنى عات فهي مفعول ثان هذا قول ابي الدرداء اخبرني جرب من خبره اذا جربه وتقله جواب الامر واصله نقله من قلاه يقلبه ابغضه حذف الياء للجزم والهاء للسكت والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول اي جربهم نقلهم لانهم عند التجربة يستحقون ان يبغضوا لسوء اخلاقهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام علي رضي الله عنه وقيل من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل قال المأمون لولان عليا رضي الله عنه قال ذلك لقلت اقل تخبره كذا في شرح آيات الفصل (قوله وفي الملازمة مناقشة اه) مدفوعة بما في الرضى من ان ذلك الرباط هو الضمير اذ هو الموضوع اهذائم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير (قوله او ماله رابط) فان الضرب في المثال المذكور حالة زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه في حصول الفائدة من التخصيص والنوضح وغيرهما (قوله كوصف اه) في قوله تعالى من نطفة امشاج (قوله مشج) مشج بمشج خلط وثني مشج كقتيل وسبب وكثف في لغية جمعه امشاج ونطفة امشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا في القاموس فيلزم ان يكون حالة الموصوف (قوله تمحلا) لان الضمير عبارة عنه التمحيل حيله كذن (قوله لان الالف والواو اه) فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تمحيل ان الظاهر يدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومعنى قوله فانهما علامتان قطعاً انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل فانهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف في رسالته الحرفية الفارسية وما قيل ان الالف التي تطلق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد



كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقر عندهم ان للماضى والمضارع  
اربعة عشرة صيغة نعم ان تغير الصيغة حاصل في الفعل بسبب الفاعل (قوله  
في الغلب) احتراز عن امر والنحو الذين ظموا على قول من قال الذين  
فاعل امر واو واو علامة الجمع (قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية اه) بانه  
في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعه اها او لا مفهوم  
المكلى فباغتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والمخاطب والغيبة ولعدم  
استعمالها في المفهوم السكلى لا يكون فيها معنى الوصفية (قوله والاولى  
ان يقال اه) في كلام الشارح رحمه الله اشارة الى ان هذا التعليل اولى لانه  
مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضى وانما كان اولى لسلامته عن  
المناقشة (قوله والجل على الخصوص اه) على ما قيل ان الموصوف انما يكون  
اخص بعد التوضيف والحيوان بعد التوضيف بالناطق مساو للناطق وبعد  
التوضيف بالاخص وحيث لا يكون قوله والموصوف اخص او مساو  
بيان الواقع اذ لا يمكن تخالف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون  
الشيء موصوفا (قوله لا يصح بناء قوله اه) فان العالم في جاء الرجل العالم اخص  
من الرجل على اصطلاح المنطقيين (قوله بان اسم الاشارة اه) فيمكن اجراؤه  
مجرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكن في وقوعه في الاستعمال بحث (قوله  
ظاهر) اذ لا اشتباه فيه ايضا لان اعتبار المرجع معد بمنزلة وضع اليد على شيء  
اريد تعيينه (قوله والعين) على ما هو اصل اسم الاشارة من كون المشار اليه  
مشاهدا (قوله سواء) منصوب على الحال (قوله لانه يكتسب) جملة  
مستأنفة لتعليل الاستواء (قوله فسر به بالماثلة اه) يدل عليه قوله لما عرفت  
بينهما من المساواة في التعريف والتعميم المماثل للموصول (قوله ذات المثل)  
اى ما يصدق عليه المثل في التعريف (قوله ليس فيه كثير فائدة) لانه لا يعلم  
بدون التعمين ما يصح وصف ذى اللام به وما لا يصح وان علم الفائدة السككية  
(قوله جعل الاضافة) اى اضافة لفظ المثل الى الضمير (قوله واشارة اه) عطف  
تفسير لقوله عهديه اه (قوله وهو ان الموصول اه) مع ان مماثل ذى اللام  
الموصول مطلقا (قوله جاز ان يكون البيان غير تام) موهبا بجواز وصف  
ذى اللام بما وما وى (قوله يبنى استدراك اه) لان المضاف الى مثله مساو

في التعريف

في التعريف لذى اللام فهو داخل في مثله (قوله والشارحون) عطف على  
فاعل قوله فسر (قوله وفيه تأمل) لان التعريف الذى يقيد به الذى ضرب  
احضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته اياه باضافة مفهومها  
والتعريف الذى يقيد به الضارب اذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته اياها  
في نفسها (قوله حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز  
المخاطبة كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير واسم الاشارة مثلا  
لجواز المخاطبة الى مرتبة المضمرة واسم الاشارة اعنى مرتبة ذى اللام فيكون  
الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل (قوله بدليل الاشارة  
والمرور) واللام يشمل الملائم لجنس لکنهما ليسا بمشار اليه ولا يقع المرور ملتبسا  
بهما (قوله بعطف النسق) في التاج النسق بسكون السين ترتيب كرون  
من حد نصر (قوله في صدقه على اه) اذ ليس كل واحد من السقف والجدران  
مقصودا الى البيت يمكن ان يقال ان التقدير بمجموع سقف وجدران فكل  
واحد منهما مقصود بالنسبة الى الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقم  
المضاف اليه مقامه اجري الاعراب على كل منهما (قوله فان اخولاه) يعنى  
ان اخولاه مقصود بنسبة المجيء في الجملة الاولى وزيد مقصود بنسبته في الجملة  
المعطوفة فيفيد ان اخول مقصود بنسبة المجيء ومنع متبوعه لكن اخول  
ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الذى فيه متبوعه بل المقصود فيه اخول  
فقط وزيد مقصود في كلام آخر اعنى الجملة المعطوفة ولو قال بدل زيد متبوعه  
لكان اظهر (قوله اى لم يقع غلط اه) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا الاشارة  
الى ان التأكيدي يقيد التخصيص في الاثبات دون الثبوت (قوله لم يقع غلط)  
بسبب سهو او نسيان في التأكيدي اللفظي (قوله ولا يجاز في النسبة)  
في التأكيدي المعنوي فيماعد اللفظة كل (قوله وان المذكور) اى في لفظة كل  
(قوله ولا شك اه) مقدمة ثانية للداليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد  
اعتبار ما عطف على تبين والمراد بالتبيين في قوله اذا بينت ما يشمل الايضاح  
ايضا بخلاف ما سبق (قوله والبيان فرعه) فتكون التوابع الثلاثة غير  
مقصودة بالنسبة (قوله ولا شبهة اه) لان منشأ ذكر المبدل منه الغلط على  
الانحاء الثلاثة (قوله فيدخل اه) وبالجمله لا فرق بين قولك جاء زيد حماره وجاء



زيد على حماره في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل حماره في أحدهما مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الآخر فتحكم (قوله مقصودين بأصل النسبة اه) وخرج به بدل الغلط بأقسامه اذ ليس المبدل مقصودا بأصل النسبة أصلا (قوله فباعتبار أصل النسبة) القيود في الاثبات تكون للخروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه وههنا كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة المكيفة بالايجاب والسلب باقيا على ذلك القصد وحينئذ يخرج عنها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكر صار عامافيه الدخول (قوله كما مر نظير ذلك اه) من ان قوله ليبدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لا فائدة التوضيح وإيمان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه (قوله نحو ذلك اه) فان تأنيث الفعل واجب في المثال الاول والتون واجب في الثاني حذف طلبا للاختصار (قوله حيث قال اكد) يعني جعل اكد جزاء للشهرط فيفيد لزوم التأكيذ للعطف المذكور (قوله يأتي ذلك ما ذكره اه) فانه يدل على ان العطف على الضمير بلا تأكيذ وفصل غير جائز (قوله اذ يمكن استئناف اه) يعني يمكن ان تعتبر الملابس التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملازمة واحدة متعلقة بالمخاطب ويزيد (قوله اجتهلا به) كاجتهلا به لصحة العطف (قوله ليس باقل اه) والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها (قوله وبقوله تعالى تساءلون به اه) في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام تساءلون اصله تساءلون ادغمت التاء في السين وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية والمعنى اتقوا الله الذي تساءلون به بعضكم به بعضا الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الامتنعاط وقوله والارحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا الله والارحام او على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا والجرع على عطف الظاهر على المضمرة المجرور (قوله في الاختيار) اي في سمة الكلام وهو النثر (قوله الا في الله لافعلن) اكثر الاستعمال (قوله انه معطوف اه) لم يتعرض لبيان ضعفه نظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة (قوله لان ما قبله اه) وهو امر (قوله لم يصح اه) حتى لا يكون قسم السؤال واجيب

بانه ليس قسم السؤال والتقدير والارحام انه مطاع على ما تفعلون ولا يخفى ضعفه الثاني (قوله وفيه انه انما يصح اه) لان حاصله ان قراءة حجة بالجر مبنية على مذهبه وهو انما يصح اذا جوز ان يكون في القراءات السبع ما هو قياسي وليس بممتواز لكن الصحيح ان القراءات السبع كلها متواتر فيما ليس من قبيل الاداء كالمدة وتحفيف الهمزة ونحوهما لا يختلف به خطوط المصنف والمعنى كما في شرح مختصر الاصول وما نحن فيه من هذا القبيل لا اختلاف المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين **ك** ابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعشى كما في شرح الشاطبية (قوله انما ظاهري قوي) اذ هو معطوف على ليخرج (قوله في كونه اه) لعل الشارح رحمه الله اراد بالاحوال العارضة له في نفسه ان لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق (قوله الاعراب كذلك) اذ الدخيل فيه مطلق العلم (قوله انهم جعلوا اه) ان اريد بالشذوذ شذوذ نكارة الضمير لانه اعرف المعارف فهو ما جواب واحد وان اريد شذوذ اضافة رب الى المعرفة فهو ما جوابان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة القياس فهي الاول مخالفة قياس الضمير وعلى الثاني مخالفة كون المعطوف في حكم المعطوف عليه (قوله واعتراض اه) يعني ان القوم انما قالوا بنكارة الضمير على خلاف القياس فيها اذا كان مبهما فمفسرا بما بعده للضرورة واما اذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارة بل هو معرفة لكونه دالا على امر معلوم للسامع وان كان مرجعه نكرة وبهذا ظهر ان ما ذكره المحشي رحمه الله بقوله ويمكن ان يجاب اه غير مفيد لان مقصود المعارض ان قولهم والمعطوف في حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة ومخالفاتها على ما ذهبوا اليه من ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة (قوله لانه حينئذ في قوة الفعلية) لاشتماله على الاسناد التام في مكانه لا ذهب عمرو وبخلاف الصفة المستندة الى فاعلها فانها في حكم المفرد (قوله نحو اقيمته فاكرمه) فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب (قوله كالقائه الناصية للمضارع) نحو زرتي فاكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني (قوله متعلقة بهما) سواء كان مضمون الاول مسببا لمضمون الثانية كما في مثال الذباب او لا كما في المثال



الذي يأتي (قوله لمطلق الجمع) لادلالته فيه على الافتراق وغيره (قوله لم يجوز ذلك) اي تجرد احدي الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد (قوله منافي للمقدم) لان عدم الجواز يتنافى وقوع العطف (قوله وان لفظه اه) اي لا وجه لاستعمال اذا والماضى ههنا لدلالتهما على التحقق (قوله لكن يتجه اه) واجيب بان عدم الجواز علة لجواب اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجوز ولا يخفى ضعفه (قوله اتفاقا) ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز (قوله كالجار) اقيامه مقامه في العمل (قوله وهو الضابطة) المذكورة بقوله اذا تقدم الجور وراه (قوله نسب المخالفة في عدم الجواز) فيفهم منه الجواز عنده وائس كذلك لانه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقا (قوله لان المتقدمين يجوزون اه) فلا يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور (قوله قاصر عن الضابطة) لانه لا يفهم مبنى تعميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا يكون الاتيان بالمعطوف بذلك الترتيب ولانه يدخل فيها الصورة الممتنعة بالاتفاق (قوله فانه يتبدل اه) يعني ان قوله الا في نحو في الدار زيد والجرة عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعني عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات فيفيد تبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاءه بجزيته فلا يردانه يجوز انتفاءه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز (قوله فانه لا يستثنى) يعني ان قوله خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لاني الحكم المذكور لا يردان مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة القراء في جميع الصور الا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة القراء (قوله جاء بالهمزة وبلاوا) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق وقوله ولا تحسبنا على قراءة الخطاب (قوله اي حاله وشأنه اه) واعلم ان التأكيده هو ما ذكره تقرير المتبوع وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه لاعادة المتبوع بلفظه اذ غير لفظه فيفيد تقريره قطعا ولذا عرفه في الباب بماهية ادفيه كراشي وقال علماء المعاني فاندته تقرير الحكم عليه وتحقيق

مفهومه وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما المعطوف فظاهر واما البديل فلان ذكره يكون مقصودا بالنسبة للتقرير وان افاد بديل الكل تقرير المتبوع واما الصفة فلان ذكرها مدلالة على معنى في متبوعها وافادتها لتقرير في الموصوفة لاستلزام التوضيح التقرير وفي المؤكدة لاشتغال الموصوف عليها وهذا ظهر الفرق بين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثاني تأكيدها وكذا عطف البيان لان ذكره لتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا والمصنف رحمه الله لما اعتد ان عطف البيان غير خارج عما ذكره غير انه تعريف وزاد قوله في النسبة او الشمول لاخرجه وقال عطف البيان لتقرير امر متبوعه لكن لاني النسبة او الشمول واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم معناه تابع لتقرير معنى المتبوع في النسبة او في الشمول وقوله في النسبة او الشمول يخرج منه عطف البيان لانه لم يؤت به الا لتقرير امر متبوعه وبحققة في نفسه لانه اذا قيل جاءني ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة المجيء الى ابي محمد الذي هو عبد الله الذي هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجيء اليه لا الى متعلقه بخلاف التأكيده انتهى وعلى هذا قوله في النسبة متعلق بتقرير اي يقرر معنى المتبوع في حق النسبة او الشمول لاني نفسه وقال بعضهم المراد بالامر الحال والصفة وقوله في النسبة متعلق بالامر بيان له فظرفيتها له ظرفية الكل لجزئيه فالعنى تابع بتقرير حال المتبوع في باب النسبة اي كونه منسوب او منسوب اليه وحيث يكون قوله في النسبة او الشمول تمييزا بحسب المعنى كل كانه قيل بتقرير امره والنسبة او الشمول وهذان التوجيهان للتعريف مما اخذان مما وقع في شرح المصنف رحمه الله في جواب الاعتراض بان واحدة تقرير الوحدة التي في نسخة فيجب ان يكون تأكيدها حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على ان معنى المتبوع النسخة اذ لادلاله فيها على النسخ اصلوا ايضا ان واحدة لا تقر معنى نسبة ولا شمول انتهى فان الجواب الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبوع والثاني على انه اراد به نفس النسبة او الشمول (قوله فتارة امر المتبوع اه) اي الامر الذي



هو النسبة او الشمول كما ان الشأن في قوله هو المو والفقير والظرفية ظرفية  
الكلى للجزئي والباب الخصلة والبابات الوجوه قال ابن السكيت الباب عند  
العرب هو الوجه ويراد بها النوع كما في قوله صلى الله عليه وسلم من فتح بابا من  
العلم اى نوعا كذا في المعنى شرح البخارى (قوله انه تمييز بحسب المعنى)  
لا يحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا بمن او بالاضافة  
فباعتباره متعلق بامر حال منه (قوله او عن الذات المقدرة) اى في الاضافة  
كانه قيل يقرر امر شئ من المتبوع وهو النسبة او الشمول (قوله اى الحالة  
المفهومة منه اه) لا يخفى ان مبنى التوجيه الذى ذكره ان المراد بامر المتبوع  
ما يتعلق به من كونه منسوبا اليه ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر  
الظرفية بكونها من باب النسبة او الشمول وقد صرح بذلك فى الرضى فلا معنى  
لتقييد بقوله المفهومة منه وتمثله بقوله كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم  
من زيد (قوله فقلت نفسه اه) فلا يندفع به ظن السامع بالتمكيم للفظ في تلفظ  
زيد (قوله الصورة الاولى) اعنى دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله بنفسه  
لانه ليس صريح اللفظ الاول حتى يندفع به غفلته عن سماعه (قوله لا باعتبار  
نسبة الفعل) اى الى شئ بل باعتبار انصاف شئ بهذه المعاني في نفسه (قوله  
اضافوا الالفاظ الدالة عليها) اى على تلك المعاني الى الشئ الذى قصد نسبة  
الفعل للشئ (قوله لا يجيىء) بيان الوجه المسائل (قوله على رأى التحليل)  
حيث قال ان السبب الثانى في اجمع انه تعريف اضافى لان الاصل في جاني  
القوم اجمع اجمعهم دون رأى من قال ان فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى  
وضع تأكيذا للمعارف بلا علامة التعريف (قوله على قلة) بكاء تنى القبيلة  
بجمعاء او القبائل جمع (قوله فانه يؤكدها اه) فيقال رأيت عينه وبعينه (قوله  
وبعضا) اى بعض هذه الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجيىء الامنصوبا  
(قوله مرة) تأكيذا او مرة حال والمعنى واحد (قوله بخلاف الوصف) فانه  
لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية الوجود فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه  
الفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل بجميع  
افراد المتبوع والمصاحب (قوله لكن في اخراج اه) بخلاف بدل البعض  
والاشتمال فانها لا ينفيدان تقرير المتبوع بل تقرير البديل حيث اشتمل البديل

منه عليه اجمالا ثم ذكر تفصيلا (قوله ان يقال في الكشف والتوكيد) اى ان  
اقادة السفة الكاشفة والمؤكد كدة للتقرير اياست بالوضع (قوله في الثلاثة) اى  
الموضحة والكاشفة والمؤكد (قوله لانها لا تقرر اه) لانها لا تدل على معنى  
في المتبوع واما ان النسبة الى المتبوع نفسه لا الى متعلقه فلا ما عرفت من  
انه لا ينظر في الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع (قوله بان المدلول) اعم من  
المطابق والتضمنى والالتزامى ولا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابق  
منه (قوله وان اجمعون اه) اى لو خص المدلول بالمطابق يخرج عن التعريف  
وفي بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا وهو مخالف لما فى الرضى  
(قوله لان كونهم اه) يعنى ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول الام لا مدلول  
لفظ رجال فيكون مدلولاً تضمينياً (قوله وقد صرح اه) هذا كلام المحشى  
رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون اجمعون تأكيذا بناء على دلالة على  
معنى الاجتماع اى انصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من  
متبوعه (قوله لا يجوز ان يؤكد النكرة اه) لان التأكيذ لدفع الاحتمال  
في النسبة او الشمول ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه اى شئ هو اولى من  
رفع الاحتمال في النسبة الذى يحصل به معرفة ذاته وتوصيفها اولى من  
تأكيدها قال السيد قدس سره في حواشى الرضى فلا يصح جاءنى رجل رجل  
لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط التكلم وقد يقال الممنوع تأكيذ  
لنكرة تأكيذا معنويا لا تأكيذا لفظيا وهذا اقرب ولذا علل عدم الجواز  
بكون تلك الالفاظ معرفة (قوله محكوما بها) نحو قوله صلى الله عليه وسلم  
فما كادها باطل باطل وقوله تعالى دكت الارض دكا (قوله ليس يعيد)  
لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت (قوله ولا يخفى به اه) لان المقصود تقسيم  
التأكيذ الذى هو من التوابع (قوله ذهب اه) لم يصرح في الفصل بجواز  
البديل لكنه مثل للبديل من المنادى بهذا المثال وقال المصنف رحمه الله  
في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرر برافضى وقال الشيخ الرضى وهذا عجيب  
فعله سموم منه ومادة النقص يجب ان تكون محقة (قوله ثم بدله ان يقصد  
اه) لا يخفى انه اذا بدله قصد صارد كالثانى مقرر الاول وابطال كونه نوظمة  
لغيره لا يكتفى في البديل فالوجه ما ذكرنا (قوله بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو



دنه هدر باطل وبهذا ظاهر ان ما قيل ان التكرير حكما يختص فيما يجب كون  
الضرورة داعية الى المخالفة كما في ضربت انت فلا يكون اجمع وان منع داخل  
فيه اعدم الضرورة وهم بقي باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التأكييد  
اللفظي مع انه قسم حتمه لانه ليس بتكرير الاول حقيقة ولا تكرير بالمرادف  
اذ ليس ليس معنى اللهم الا ان يعمم تكرير الاول حقيقة ويقال اما بعينه  
او بموازنة مع الاتفاق في الحرف الاخير ولا يخفى بعده (قوله يجوز الاستدعاء)  
تفسير بغير المستقل (قوله ان كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بما بعده  
كحروف الجر او بما قبله كالضمائر المتصلة كما في الرضى يدل عليه قوله وان لم يكن  
على حرف واحد الخ وكأنه سقط من قلم النسخ (قوله في السعة) واما في الشعر  
فيجوز تكراره وحده نحو قوله فلا والله لا يلقى لمأبى \* ولا الهامهم ابدادوا  
(قوله وقد جوزه) يعني في تكرير الضمير المتصل وجهنا غير تكرير العماد  
(قوله هنيئا مريئا) المرآة كواراشدن طعام الهناء كواراشدن  
طعام وشراب كذا في الصراح (قوله امتداد وجودي) لشموله وجود  
الجزئيات والاجزاء (قوله حيث تأكد اتصالهما) في الرضى في الكشف المشي  
اذا اضيف لفظا ومعنى الجزء ان الى متضمنهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد  
فلفظ الافراد في المضاف اولى من التثنية ثم لفظ الجمع اولى من الافراد كقوله  
قد صغت قلوبكم وذلك لكرامتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال  
اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى  
فلا فرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حلت  
المعنوية على اللفظية انتهى وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه  
والا اتصال المعنوي اقوى من اتصال الجزء بالكل (قوله فانه جوزه)  
بان يقول الرجال مردون كلهم جمع كتع على تأويل الجماعات (قوله جازان  
يلفظاه) دفع لما يترآى انه كيف يمكن ملاحظة الافراد مجتمعة والحال ان  
الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كلهم بان ملاحظة الاجتماع لا ينافي  
الحكم على كل فردا بما ينافيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع (قوله  
كالدرهم البيض) فانه لو لم يلفظ افراد الدرهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع  
ان الحكم بالبياض على كل واحد من افراده (قوله وهو توهم الحكم اه) اي

عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما  
متعلقة بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور (قوله كفولك اه) فانه  
انما نتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد في ضمن الحكم على المجموع  
(قوله وكل انسان) فكذا في النسخ التي رأيناها والصواب كل الناس او كل  
الانسان على ان يكون اللام للجنس وكل لاحاطة بالجزئيات كما في قوله تعالى كل  
الطعام كان حلالا لبني اسرآئيل فار كل اذا اضيفت الى النكرة كانت لكل فرد  
فرد (قوله افتراق حكمها وحالها) اي الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها  
للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به (قوله فتربيته ترتيب المتن) اي قدمت  
النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتبين الى ابصعين (قوله واتباع  
المشتق) اي للجماع مداولي سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة (قوله في معنى  
الجمع) المراد من جميعهما (قوله فيه انه يفهم اه) وليس كذلك فانه نص  
في التسهيل ويبدل فعل من فعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق انا ما  
يضاعف له العذاب واما قولك حتى زيد اخول فصنوع لا حجة فيه لجواز كونه  
عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع  
الاعتراض على المصنف رحمه الله وبقي على الشارح رحمه الله ولك ان تقول  
ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضله فهو محكوم عليه بما هو له من  
كونه مسندا ومسندا اليه نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح  
في تعريف المسند السببي (قوله ظرف اه) اي منصوب على الظرفية باعتبار  
الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد فقوله اي  
متجاوزا بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوي  
ولم يجعله ظرف المقصود او حالا من المستتر فيه ليعيد ان نسبة المتبوع توطئة  
لنسبة التابع مقصودة تبعها اذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب الى  
المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه موطئاه (قوله  
غير ظاهر في بدل الغلط) اي فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن ان يقال  
ان لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتهيد الا انه بعد الوقوع يكون  
توطئة وتهيدا في الذكر حيث لم يتعلق الغرض به اضلا (قوله قد وقع اه) اي  
ما ذكرت انما يصح عندهم ان الاستثناء فيه مكان متخالفان بالنفي



والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقي بعد الاستثناء فقيه حكم واحد  
على المستثنى منه بعد الاخراج فلا يصح ان يقال نسبة القيام بعينه الى التابع  
مقصودة لكن اثباتا (قوله وان الحكم) باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق  
يفهم منه مخالفة للمستثنى منه في الحكم (قوله لا بالعبارة) اي ليس الكلام  
مسوقا له ولا يخفى ان قوله وان الحكم اه لا دخل له في الاعتراض بل ذكر تيمما  
لكلام الجماعة (قوله ما ذكره) من انه تكلم بالسابق بعد التثنية (قوله  
بالاستثناء المحض) اي ما لا يكون محتملا للمبدل (قوله غير زيد) لا زيد حتى يرد  
الاعتراض بخالفة حكم البديل للمبدل منه (قوله الى تعميم النسبة) في الحد  
كما فعله الشارح رحمه الله (قوله وينبغي ان يحمل اه) لا خفاء في بعده لان قوله  
غالبا وتعميم الاشتغال يدل على ان المراد بالاستشغال معناه اللغوي الذي يعبر  
عنه بالفارسية بدر كرتن لا التقاضي في الفهم كيف وقد جعل الاضافة  
فيه كاضافة بدل الغلط بادنى ملائمة (قوله من جهة واحدة شخصية)  
وههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعني  
الاضافة لكنها مختلفة بالشخص اكونها في المعطوف عايه بتقدير من  
وفي المعطوف بتقدير اللام (قوله بمحذف المضاف) واقامة المضاف اليه  
مقامه (قوله بمعنى اللام) لوجود الاختصاص فيهما ما في الاول فلكونه  
متحد بالمبدل منه في الصديق واما في الثاني فلكونه بعضا منه (قوله افرق اه)  
بان يقال المذكورة توجب تغير الجهة بالشخص دون المقدرة فانها النياية  
المضاف عنها كانت ليست ملحوظة فيكون الاعراب للتابع والمتبوع من  
جهة الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدرة فتحد جهة الاعراب وما قيل  
من ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كما بهد الله  
علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم بالاستناد  
منه اسم القسم الثاني وهذه مسامحة شرعت في كلام المصنفين ولا يكاد  
يحتز عنها وما ذكره الشارح رحمه الله من ان الاضافة في الاولين بيانية  
وفي الاخيرين لامية لادنى ملائمة بيان لاصل الاضافة لامعناه المراد  
في المقام فلا ال وال شيء ولا الجواب فليس بشئ اما اول فلان العطف على  
بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة فكيف يصح مع انتفاء

ما هو المقصود من العطف من التشريك ولذا تمحوا فيما وقع من هذا القسم  
كما في تلخيص المفتاح فان علماء البلاغة وتوابعها اخرجوه عن لزوم ذلك  
العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح رحمه الله حيث قسر بديل الكل  
بقوله اي بديل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه تنادي بان المراد منه المعنى  
الاضافي (قوله من قطع النظراء) اي قولنا ناشئا من قطع النظر عن الاخوة  
ومدخلته فافيه وانما ذكر احواله لمجرد تكرير الاسناد (قوله واذا قلت اكرمت  
اه) اي جعلت احواله بدلا من زيد (قوله فكانت قصدت اه) هذا القصد مستفاد  
من كون الاسناد الى احواله مقصودا لذاته وكون الاسناد الى احواله من قبيل  
الاسناد الى المشتق لدلالته على الاخوة فكانت قلت اكرمت احواله لاخوته  
لان (قوله وهذه الفائدة) اي جعل الثاني مناسط الحكم منتف في عطف البيان  
للايضاح ودفع الابهام عن نفسه (قوله ذلك القيد) اي ما ذكره الشارح رحمه  
الله بقوله بحيث اه (قوله ما ذكرناه) من قتل الامير شيان وبني الوزير وكلاء  
(قوله لا يوجب النسبة الى البديل) اي اجالا وايست مشوقة اليه والجواب  
ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر  
مقصودة (قوله وكذا المثال الاخير) فيه بحث اذ الدرجة غير مرتبة بالنسبة  
اليه مشوقة الى ذكر ما يتعلق به الدرجة من الاسد (قوله بالقصد) بان يكون  
ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط فيه وهذا كثير يعتده الشعراء  
للمبالغة نحو همد نجم بدر شمس (قوله بالنسيان) اي نسيان المقصود اولا  
ثم تذكره (قوله او سبق اللسان) الى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان (قوله  
اذا استفيدها) بخلاف نحو مرتت بزيد رجل لعدم الفائدة في الثاني (قوله اي  
مقدم مرتين) اي اذالم يجعل طوى اسم الوادي بل كان اسم جنس مثل حطم  
وختع من الطي لانه قدم مرتين فكانه طوى بالتقديم والحطم السائق  
للماشية بعنف يحطم بعضها ببعض اي يكسر وختع في الارض ذهب ودليل  
ختع على مثال صرده هو الماهر في الدلالة وتقدم مرتين اما لانه تودى فيه  
لومي نداءين اولاه قدس مرة بعد اخرى (قوله اذا تقدم لفظا الزيدون اه)  
ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيم اياهم فيكون  
الضمير الاول للزيدون والثاني لاخوتك فكانت قلت اقيمت الزيدون اخوتك



(قوله ههنا) أي فيما اتحد البديل والمبدل مفهوما (قوله ان ما ينبغي اه) افاد  
بالفظ ينبغي الفرق بين معنى التأكيد والبديل فان التأكيد يفيد ان ما نسب  
اليه الفعل ليس الا زيدا والبديل يفيد ان ما ينبغي الاستناد اليه ليس الا زيدا ولا  
ينبغي ان يكون الاستناد اليه توطئة للانسان الى شيء آخر (قوله لا يجوز اه)  
لان الظواهر **ككلامها غيب** (قوله اي ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضي  
في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يصرون ترك في الاصل بمعنى طرح  
وخلي وله مفعول واحد ضمن معنى صير فجري مجرى افعال القلوب انتهى فما  
وقع في التسميل من انه بمعنى صير وفي القاموس من انه يكون بمعنى جعل بيان  
للاستعمال ومبنى كلام المحشي رحمه الله على ما هو اصل اللغة فن اعترض بانه  
لم يعرف اللغة فقال بالتضمن لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشي رحمه الله  
(قوله لا يقال اه) حاصل كلام السارح رحمه الله ان الاسم المبني ليس مجهولا  
باعتبار كونه امما بل باعتبار كونه مبنى خاصا فاذا كان المبني المطلق معلوما  
كان تعريفا للمبنى الخاص المجهول باعتبار خصوصية بالمبنى العام واذا  
لم يكن المطلق معلوما كان المبني الخاص مجهولا باعتبار مفهوم المبني المطلق  
ايضا فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشي رحمه  
الله انه يجوز ان يكون المبني المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه  
آخر فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب  
ان مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لا طرادا في جميع مواد  
الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه (قوله فلواريداه) فيه انه لم يرد بالمبنى  
وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة  
الشيء بالوجه كما بين في محله فاذكره من السر في غاية الخفاء (قوله اذا كان  
باللام) كما في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا (قوله لا العكس) اي ليس المراد  
بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن  
الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة ولذا تعد المشابهة من اقسام المناسبة  
(قوله وهي) اي المناسبة (قوله كما يشهداه) حيث عد ما عدا المشابهة من  
الموجبات (قوله اراد بقوله اه) لكن ارادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل  
المذكور من لفظ ناسب الدال على مطلق المناسبة في غاية الخفاء اللهم الا ان

يقال المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة في عرفهم (قوله مؤثرة  
في البناء) اي بناء الاسم (قوله لاستلزامه الدور) لان الاسم المبني انما كان  
مجهولا باعتبار بنائه الخاص (قوله لمنع الخلو) اي لمجرد احدا الامرين كما هو  
اصل وضعه لالشك الذي كثرت عماله فيه فلهذا نقاه المحشي رحمه الله واما  
ما قيل لا للجمع كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى  
نفيه (قوله اجيب اه) يعني داخل في الشق الثاني (قوله لانه ليس بكلمة) اي  
ما يرمى به الغراب ليس بكلمة لاحقية ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد  
فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه  
في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات (قوله يعني القاب اه) اي الحينية  
المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى فيزمن اضافة القاب فيكون التقدير  
القاب حركات واخره وسكونها او القاب علامة بنائه فاندفع ما يرد من ان  
الظاهر ان الحينية تقييدية والمبنى باي قيد اعتبارا من المذكورات القاب  
ولا يخفى ما في التوجيهين من التكليف سيما في الثاني فانه فيه التصرف  
في المرجع مع اعتبار الحينية والاوجه ان يقال اضافة الاقواب الى المبني  
لا في ملايسة والمراد القاب حركات واخره او يحتمل على حذف المضاف اي  
القاب علامة بنائه او يؤول ضم بمضموم (قوله ولعله فهم اه) فيه انه ان اراد منه  
الاختصاص وضعه فلا يضر لجوار اختصاص هذه الاقواب بحسب الوضع  
بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا لفظ القاب لا يدل عليه  
لان اللقب مختص وضعه لاستعماله فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره على  
توجيه السارح رحمه الله (قوله بالفرق اه) بان الاول مشترك والثاني مختص  
بالمبنى (قوله افلان وفلانة) فانه يمكن بهما عن اعلام الاناسي مجردين عن  
اللام وعن اعلام اليهاتم باللام واعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكما  
الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها معرفة (قوله بمثل كاف  
ذلك) اي الكاف الحرفي وكذا بسلام العهد (قوله فهو باعتباراه) والمراد  
بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه (قوله لكنه بعيد)  
اي لان تلك الواح دالة على التكميل والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك  
خلاف الاصل (قوله يعني قوله به لا بتمسككم ولا بمخاطب) فان ذكرهما ليفهم



ان المراد بمتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به (قوله  
ولذا صح اه) فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا ان المخاطب مع  
انه لم يخاطب بلفظ مخاطب (قوله وكذا يخرج ان اه) لما لم يتعرض لبيان قو آند  
القيود على التفسير الاول بينهما المحشى رحمه الله بما لا مزيد عليه واقد اعجب  
واحسن ومن قال انه فريفة بلا مربية فقد افترى كذا باام به جنة لان عدم تعرض  
الشارح رحمه الله له لا يقتضى الاقتراء (قوله لان المراد اه) يدل قوله يحكى  
عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانما صفتان لما صدق عليه لالمفهومين  
وقوله يحكى عن نفسه تفسير للمتكلم واسارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحي  
لا المعنى اللغوي اعنى المتلفظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح فكذا  
قوله يتوجه الخطاب اليه فان المخاطب يطلق على من يلحق اليه الكلام ايضا  
سواء توجه اليه الخطاب اولا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب  
بجميع القرءان بالمعنى الثانى دون الاول لتوجه الخطاب في بعضه الى الامة  
واعتبار قيد زائد على الحيثية يوهى الاعتراض على المحشى رحمه الله بانه  
لا حاجة لاجراء زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية  
واما ما قيل في توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى  
المصدرى اى تقييد الوضع باحد الامور الثلاثة ولذا افرد القيد ولم يردان  
الغرض منه اخرجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما  
وصف به الغائب بل اراد انما يخرج انما يخرج من ما وقوله فان الاسماء  
الظاهرة بيان لصحة خروجها به مع انهم اذا اخلت في الغائب ووجه الصحة  
انهم ما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتل على الغائب  
المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم اما على الثانى  
فظاهر واما على الاول فامر المتكلم ظاهرا واما امر المخاطب فحفى لان المخاطب  
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى  
للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد توجه اليه الخطاب به ولفظ  
المخاطب لم يوضع للمخاطب يتوجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت  
فالاخير الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فانه اما اولا  
فلان قوله هذا القيد مريد في ارادة القيد المذكور في ما هو وقوله به وجعله

بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب مطلقا  
لا يكاد يصح لانهم ليسوا موضوعين لمفهوم الغائب ولا لافراجه بل لمفهوم  
المتكلم والمخاطب فالمراد اخرجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب  
واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر كاهر كاه غيب فخرجان بقوله  
تقدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهم على التفسير الثانى قيد به وعلى الاول  
قيد الحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف  
المعتبر في الغائب مما لا معنى له وهل هذه الا ان يقال اخرج عن تعريف  
الانسان ما ترانواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناسط ولم يقع في تعريف قائمهم  
نسبة الاخراج الى التقييد بالقول فهو فريفة بلا مربية واما رابعا فلان نسبة  
اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف  
الغائب مع كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما  
خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت  
من كون المخاطب بمعنى ما يلحق اليه الكلام واما سادسا فلان قوله الا ان يراد الخ  
رجوع بالآخرة الى اعتباره قيد به ولا حاجة الى اعتباره بالحيثية واعمرى ان  
مفاسد اعجاب النفس اكثر من ان تحصى (قوله اذا عبر اه) يصدق عليه حيث ثدانه  
ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا (قوله وقس عليه اه)  
يعنى اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب  
لكن لا من حيث انه مخاطب (قوله لانهم ما موضوعان صيغة) اى للصيغة  
مدخل في الدلالة على ذلك المعنى (قوله الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطاقا  
(قوله يعنى ليس متكلم) من حيث انه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ  
متكلم ومخاطب (قوله ولذا نقول) بصيغة الخطاب (قوله نظرا) اى يقول  
بضمير الغائب نظرا الى اصل المنادى وهو كونه اسما ظاهرا ونقول كل من نظرا  
الى عروض الخطاب بواسطة كالمجيء (قوله ويقول اه) بصيغة الغيبة  
وقاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه (قوله فلا بد منه اه) اى قوله تقدم  
ذكره لاخراج مثل كم وكذا اى الاسماء الظاهرة التى هي كليات (قوله تفسير  
التقدم اللفظى اه) حيث اطلق قوله لفظا ولم يقيد به بكونه قبل الضمير (قوله  
من اقسام الذكر حقيقة) فالذكر اللفظى ان يكون مفسرا لضميره ذكر بلفظه



والمعنوي ان يكون معناه مذكورا بلفظ اخر دال عليه تضمننا التزاما  
والحكمي ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا باللفظ ولا بغير لفظه  
(قوله نحو ضرب غلامه زيد) داخل في الذكر اللفظي وان كان تقدمه تقديريا  
(قوله لا من اقسام التقدم) حتى يرد ان الضمير في ضرب غلامه زيد راجع الى  
زيد وهو متأخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم اللفظي عنه بان يقال ليس مفسر  
ضمير غلامه متقدما لفظا فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى  
لكونه فاعلا فالحق ادخاله في التقدم معنى (قوله جعله من اقسامه) تجوزا  
باعتبار الذكر الذي اسند اليه التقدم في قوله تقدم ذكره (قوله في حكم  
المعرب) حيث قال باختلاف العوامل لفظا وتقديرا (قوله وبيان الاعراب)  
حيث قال التقدير فيما نعتزم قال واللفظي فيما عداه (قوله بان تقسيم التقدم  
اللفظي اه) كما فعله المصنف رحمه الله في شرحه وتبعه الشارح رحمه الله  
وحاصل الدفع ان علامة ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيمه حقيقة وههنا تجوز  
واراد بالتقدم اللفظي ماله تعلق بالمفوض سواء كان من جهة اللفظ او من  
جهة المعنى ولذا قال في باب الفاعل بان نحو ضرب غلامه زيد لا بد له من  
متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا ومعنويا وهو راجع الى زيد وهو  
متأخر لفظا لولاه انه متقدم معنى لم يجز جعله من باب التقدم معنى لان لفظا  
(قوله على تفسير المصنف رحمه الله) حيث قال في امالي المسائل المنفرقة وانما  
جاز الاشارة في الشان والقصة ولولم يتقدم ذكره لانه ضمير انسية حاصلة بين  
الجزئين المسميين كلاهما وذلك معه واما كل عاقل فمكانه انما اضمرة تقدم امر  
يدل عليه وهو ذلك العهد السابق (قوله واما التقدم الحقيقي اه) لان العهد  
سابق على ذكر الضمير حقيقة (قوله احتج الى تمحل في التقدم) لكونه متأخرا  
لفظا (قوله انه متقدم اه) فمعنى التقدم الحكمي انه تقدم افضية وضع الضمير  
(قوله من خص بالاول اه) اي خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه وجعل  
الالتزام من باب السياق (قوله والاول اظهر) اي عدم الاختصاص اظهر  
اذ المفهوم الالتزامي قديم يكون مفهوما من لفظه بعينه (قوله على واري  
الشمس) الظاهر على الشمس (قوله الظاهر ان يقال اه) لان معنى لفظ العدل  
مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا لافلا معنى لكلمة كأن وجعل الحينية

للتعليل حتى يصير المعنى كأن لفظ العدل مذكور لاجل المعنى اي لاجل  
كون معناه مذكورا في ضمن اعدلوا يابى عنه سوق الكلام لان الحينية فيما  
تقدم لتقريبه ولذلك قال الظاهر (قوله واما الضمير اه) اي ارجاع الضمير قبل  
ذكر المرجع عند البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فالتحرز عن لزوم  
تكرار الفاعل او ذكر الفاعل لفعل الاول او حذفه ان لم يعتبر الضمير فيه (قوله  
في التلطف) لاني الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها (قوله بلسان  
التخاطب) لان المتصل البارز يمكن التلطف به استقلاله لا لانه غير واقع في لسان  
العرب (قوله مع اعرابه) اي اعراب الظاهر قيد به لان مجرد قيامه مقام  
الظاهر لا يقتضي الانقسام الى الثلاثة (قوله لا يقع) اي الفصل (قوله مع  
ان الفصل بينهما) اي بين المضاف والمضاف اليه فيجب مطلقا سواء كان  
المضاف اليه مضمرا او مظهرا في الرضى لاشان ان الفصل بينهما بالظرف  
والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف  
في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه  
في الشعر والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان  
او تميزا او غيرهما فقرة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم  
وجر شركائهم ليست بذلك ولان سلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض  
الاصوليين (قوله بان المراد بضربت صيغة اه) بعيد لا ينتقل الذهن اليه  
(قوله بان المقصود اه) هذا لا يدفع اولوية ذكر ضرب للحصول المقصود مع  
قائده الاستيفاء (قوله فلم ذكر اه) اي اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة  
المجهول (قوله ودفع توهم اه) فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر ضرب لكن  
هذا انما ينفع في عدم ذكره بدل المجهول لاني عدم ذكره مع (قوله لمدا الحكم)  
لان ضربت وضربت ليس شاملا لاعداهما (قوله فيلزم ان لا تدخل اه) على  
ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور وان كان لمدا الحكم لا تدخل الغاية تحت  
المغنيا كما في قوله تعالى اتقوا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما في  
قوله تعالى فاعلوا وجاهدوا وجاهدوا وجاهدوا (قوله معناه الاول اه) يعني  
ان الكلام على حذف المعطوف لانسباق الذهن اليه (قوله فيكون الى حينئذ  
للاسقاط) لشمول مادون ذلك الغاية ايضا (قوله لتجرد عن الواحق) ولو



باعتبار بعض الصيغ (قوله اسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى في التعريف  
 (قوله همزة) ونون مفتوحة (قوله لاوقف) اى في الوقف لبيان الفتح وكان  
 يلتبس بان الحرفية يسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على  
 الوقف والاشد آء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وفتحها السكت  
 (قوله على الفرق) بين الافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتأنيث (قوله على  
 تغاير الواحد للضميرين المستترين فيهما) (قوله التاء للمبالغة لا للتأنيث) حتى  
 يردانه لا يجوز كونه حالا لعدم المطابقة مع ذى الحال في التذكير (قوله  
 معترضة) بين المبتدأ والخبر (قوله اى المنظور اه) يعنى ان اللام في الاختصار  
 ليست صلة الوضع بل لام الاجل (قوله فياخذ المعاني اه) حيث اختلف  
 المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة (قوله لا ادري اه) قد سبق تحقيق ذلك  
 في تعريف الحكامة بما لا مزيد عليه (قوله صفة اه) اى ليس صلة يستتر وكان  
 محل التعرض قوله في الماضي الغائب وعله كان في نسخة المحشى رحمه الله  
 لفظ الغائب بدون اللام الجارة (قوله اى زمانا مطلقا اه) يعنى ان مطلقا  
 اما ظرف يستتر او مفعول مطلق له وعله ذلك لمطابقة قوله وفي الصفة مطلقا  
 فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الالتماسا ويله بالوصف وفي تذكير الضمير  
 في قوله سواء كان مفردا اه اشارة الى ذلك (قوله بيان لامتكلم) حال منه  
 (قوله تذكير اه) اى على تفسير الشارح رحمه الله (قوله فاعنى بابراره) فرقا  
 بينه اذا كان احد جزئ الجملة وبين ما لم يكن كذلك (قوله وكذا فاعل المصدر)  
 اى لا يكون الامتنعلا وان ويله بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الامع ضميمة  
 ان فلا يكون ما دامسده في اقتضاء الاتصال تقول اعجبني ضرب انت زيدا  
 اذ لم تنف والاضافة اكثر لكون الكلام بها الخف واعجبني الضرب انت زيدا  
 (قوله كالجزم الاخير اه) في كون اتصاله بالآخر دون الاول (قوله وقع تأكيده  
 اه) نحو اسكن انت وزيد واقمك اياك اوبدا كقولك بعد ذكر افضة اخيك  
 لقيت زيدا اياه وعطف نسق نحو جاء في زيد وانت (قوله جاءني) اما انت او زيد  
 فانه لو قيل جئت انت او زيد افاد الشك لكن لا في اول الامر (قوله اذا كان  
 الاتصال اه) كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياه واعطيت  
 زيدا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه اولك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو

ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا عمرو لانه يلتبس  
 المفعول الثاني بالاول (قوله اما اذالم يلتبس) نحو اعطيت زيدا درهمين فقولك  
 الذى اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك  
 تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ وانما يجوز الاتصال بوطئة لازالة  
 اللبس وفيما نحن فيه لیس والاتصال في باب علمت اه نحو علمت زيدا قائما فقولك  
 الذى علمته زيدا اياه قائم اولى من قولك الذى علمته زيدا قائم للتوطئة  
 المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل في الاصل ما يجب انفصاله  
 عنه (قوله بان تقديم المفعول) اى على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا بخلاف  
 لما في كتب المعاني من ان تقدم المفعول على الفاعل في نحو قتل الخارجى  
 فلان للاهتمام (قوله يفيد كونه اهم) على ما قال المصنف رحمه الله من ان  
 تقديم المفعول في اياها تعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص (قوله ان  
 يكون زيدا اه) نحو مرت هند بربل ضاربته هى ونحو قولك جئت اى وجاءني  
 زيد ضاربته اهتماما ونحو الضاربته انت زيد ونحو زيد هند ضاربها ولا يختلف  
 بين اولي العلم وغيرهم (قوله انما ضربك انا) فان الفصل فيه من حيث المعنى  
 (قوله فلا لیس اه) نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلولم يأت الضمير  
 في ضاربها علم ان الضمير لزيد لا لهند وفس على ذلك ما سواه (قوله فاللبس  
 حاصل) نحو زيد عمرو ضارب به او يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما  
 او يضربانهم ما وفس على ذلك (قوله فاللبس منتفاه) لاختلاف الصيغة  
 فيها نحو انا زيد ضربته واضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهندانا  
 ضربتني او تضربني (قوله فان اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة نحو انت  
 هند تضربها وهندانت تضربك وانما الهندان تضربانهمما والهندان انما  
 تضربانك فان اللبس حاصل ههنا لما سيجي من انه لا اعتبار للدفع الحاصل  
 بالمفعول (قوله ويرتفع بالنأ كيدا المستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضى والاولى  
 بابرار الضمير كما في الرضى ليعم المذهبين (قوله فاللبس حاصل في جميعها)  
 اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغها في الغيبة  
 والتكلم والخطاب (قوله مع الاختلاف المذكور) اى اختلاف ما جرى عليه  
 والمحل في الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضارب به ونحو زيدان ضاربهما



ونحو الزيدون ضاربوهم (قوله قليل) يحمل الكثير على القليل فان قيل فيحمل على الصفة كما ان الصفة حملت عليه في العمل اجيب بان الفعل في العمل وفي استتار الفاعل وبراؤه فلا يليق حمله في شئ منها على غيره (قوله كما عرفت) من انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين هي اربع صور كما مر (قوله يرفع اللبس) فان بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي (قوله لجرد رفع اللبس) بل لكونه مفعولا (قوله ضمير لا يجوز حذفه) وهو الضمير البارز (قوله ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال) من الصور المذكورة نحو عندي درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو في الطريق سمع اياك وياه ونحو هندی وزيد معطيتك اياه هي فان قيل اذ لم يمتنع اتصال فكيف يجوز الاتصال وقد قلتم ولا يجوز المنفصل الا تعذر المتصل اجيب بان الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعذر فلكونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ نفي الاسكان العام تقييد الاستثناء ان المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء كان واجبا بان كان التعذر من كل الوجوه او ممكنا خاصا بان كان التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل ممتنع في جميع الصور الا في صورة تعذره فانه حينئذ ما راجب او ممكن خاص (قوله قال سيبويه اه) يعني ان وجوب الانفصال في صورة التساوي مذهب الجمهور وقد خالف فيه سيبويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث جوز الاتصال مطلقا (قوله جاز الاتصال اه) في التسهيل وشرحه وربما اتصلا غائبين ان لم يشبه اللفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائي هم احسن الناس وجوها وانضروهموها ونحو ذلك والوجه الانفصال فان اشتبه اللفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيتها (قوله وهو عربي) اي واقع في كلام العرب (قوله وان لم يكونا غائبين) اي متكلمين او مخاطبين (قوله لم يجز الاتصال) بل تعين الانفصال مثال ذلك علمتني اياي وعلمت اياك كذا في شرح التسهيل (قوله واجاز المبرد اه) في شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فنقول اعطيتني واعطيتكما واعطيتوه على ضعف وفتح (قوله ان يترج الاول) فيقال في نحو ضربه اياه ضربهوه (قوله

كضربتك) بالخطاب فالضمير ان تساويا في الخطاب وجازا الاتصال لكون الاول راجحا بكونه فاعلا (قوله كالمفعول الاول اه) فيقال في اعطيتك اياه اعطيتكموه (قوله باعتبار البشاعة) اي الكراهة في اللفظ لاجل التكرار (قوله فيا نف) انف من الشئ استنكف (قوله عن النخاة) لاعن العرب ولذا زاد الشارح رحمه الله لفظ التجويز (قوله واستجباد) اي عده جيدا (قوله فوضعوا الحروف) اي الحكم (قوله قلنا اه) حاصله ان العامل المعنوي ليس معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصلا ولا النامخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر مطلقا (قوله معدوم صورة) لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الجزئية (قوله عكس ذلك) اي وجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون النامخ قيد اقوله لان النامخ دليل لجزء المدعى (قوله يجر ما بعدها) بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة (قوله واذا اولها اه) اي اذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب لدن غدوة اي جازنصها به في الرضى وان كان بعد اللفظ غدوة جازنصها مع الجر وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم يحذف فونه فنشابه حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التثوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كرا قود خلافتصها تشبيها بالتمييزا وتشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا واما الرفع فعلى حذف جزئي الجملة اي لدن كان غدوة (قوله اذا لم يكن زائدا) كفاي بحسبك فانه لا يقتضى متعلقا (قوله اذ معنى اه) فيه ان تأويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظا والكلام فيه على ان كون معناه لوجوده على تقدير كونه حرف جر ممنوع اذا الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والظاهر ان يقال في الجواب ليكن لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق وما قالوا انه لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة اي المشهورة (قوله ان التغير في واحد) لكن تغيير الضمائر اقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا يجعلها حرف جر وانكسب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا هون من ارتكسب خلاف الاصل الغير



المستعمل وان قل كذا في الرضى (قوله مضارع البتة) كيلا يخرج بالكسرة عن  
 اصله فلا يقال عساك خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل (قوله وتجعل خبره  
 اه) كما كان مقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج (قوله وجاز  
 تركه) لرعاية لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقترا المضاارع  
 بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل (قوله اذ لم يعهداه) اى تخصيص  
 اليا بيا المتكلم لانه لم يعرف في كلام العرب غير بيا المتكلم مع النون (قوله  
 غير عارضة اه) احتراز عن نحو قل الحق (قوله لما منعوا الفعل الجرح) لكونه من  
 خواص الاسم (قوله اصل علامات الجرح) كما مر في باب الاعراب  
 (قوله بخلاف الفتحة والياء) فانهم ما فرعان (قوله ودخولها اه) مع عدم حفظه  
 عن دخول الكسرة اذا لاف والياء يبقى على سكونه لولا النون (قوله اولكون  
 الكسر مقدرا) على الالف والياء (قوله وقاضى) بالتشديد (قوله وتر كها اه)  
 عطف على دخولها اى ترك النون الوقاية في عسى حيث يقال عسى ان يخرج  
 (قوله رجل سوء) فانه كان في الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف  
 الموصوف الى الصفة (قوله وانما جازاه) هذا عند من قال ان المحذوف نون  
 الوقاية كالجزولى لان الثقل جاء منها واما على قول سيبويه وهوان المحذوف  
 نون الاعراب لانها المعرضة للتعذر بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة  
 في عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهى انها ليست معرضة للتعذر ولها  
 معنى ولو قال المحشى رحمه الله وانما جازع نون الاعراب دون تلك النونات  
 اسكان البيان شاملا لقولين (قوله تلك النونات) اى نون الضمير و نون التأكيـ  
 د وان كان اجتماع المثلين في السكـل حاصلا (قوله في انه لا معنى لها) اذا عراب  
 الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات (قوله  
 لعروضها اه) اى ليس المراد عروضها في نفسها حتى يردان كسرة ما قبل الياء  
 ايضا عارضة (قوله وذلك) اى البناء المذكور (قوله كسرة المناسبة) اى  
 الكسرة التى لا اجل مناسبة الياء (قوله بعد الكامة اه) للزوم السكون الذى  
 لا يدخل الاسماء المتمكنة (قوله الى الافعال المبينة على السكون) اعني الامر  
 (قوله وكذا التحرز اه) اى لا اجل انها منبهة بالفعل لا لاجل ان حركة آخرها  
 حركة تنائية (قوله وقد صرح اه) اى على صيغة المجهول اى هذا التعليل

صرح به في الكتب (قوله واجيب اه) والجواب انها وان لم يكونا بعد  
 العوامل مبتدأ وخبر الكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان  
 المبتدأ والخبر ليسا متنتين حتى يجب اتصاف ما قصدهما المفهوم بهما حيث  
 تعلق الحكم بهما فليس بشئ لانه لا بد من صدق مفهوميهما في وقت  
 ما ولا يصدق على ما دخل عليه العوامل انه مبتدأ او خبر في وقت واليه اشار  
 السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقا مبتدأ وخبر (قوله وفيه نظراء) عبارة  
 الفاضل الهندي في حواشيه صريحة في ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل  
 العوامل صفة للمبتدأ والخبر اما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال  
 كما ان الظرف في قولك رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت  
 وليس بصفة الشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله ان تعلق الظرف  
 بتوسط لا يدفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتدأ والخبر عليهما في حال  
 التوسط بعد دخول العوامل وفي النظم المذكور انما لا يلزم كونه شابا في حال  
 الرؤية لان الوصف في الحاضر لغو لا تعلق الظرف برأيت (قوله بيني الفقهاء  
 اه) منها انهم قالوا لو حذف لا يكلم هذا الشاب يحتمل لو كلف حال شيخوخته  
 بخلاف اذا حذف لا يكلم شابا وكذا لو حذف لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد  
 خرابها يحتمل بخلاف لو حذف لا يدخل دارا (قوله لتساكله) لا لكونه مرجعا  
 ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع له (قوله وقد يجعل اه) اى المرفوع  
 المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فن قال انه لا يصح ان يكون الضمير في قوله  
 المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فن تمسك به  
 في دعوى انه قد يطلق ليطلق الخبر معرفة قد غفل عن قوله ان تذ كبر الضمير  
 اه اى على تقدير راجعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال  
 المصنف رحمه الله في شرح المفصل في شرح في قوله ويسمى الجملة يجوز ان  
 يكون بالياء والتاء وضابطته ان كل لفظتين وضعتا الذات واحدة احدهما  
 مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث  
 ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه (قوله وربما وقع بلفظ الغيبة اه)  
 نحو قول الشاعر

وكاين بالاباطح من صديق \* يرانى لو اصبحت هو المصابا



فهو فصل والمفعول الاول الياء في يراني وهي قلبية والمفعول الثاني المصاب  
 فلم يطابق الفصل المفعول الاول فاحتج الى تأويل وهو حذف المضاف  
 والتقدير يرى مصابي هو المصاب ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه  
 كذا في شرح التسهيل (قوله لا يترتب اه) بل على انبائه بين المبتدأ والخبر  
 (قوله او بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى انه موضوع لاجل هذا الغرض  
 (قوله قيل يحتمل اه) يعني ان قول المصنف رحمه الله نعم الظاهر انه خبر الكون  
 ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة (قوله يفيد التأكيده وليس بتأكيده) لان  
 الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا دخول لام التأكيده عليه نحو انك لانت العزيز  
 الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم (قوله في معنى زيد نفسه القائم) هذا بخلاف  
 لما قاله البيانيون الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشي  
 رحمه الله والظاهر اشارة الى ذلك (قوله لا تؤكدها) اذا كان حكما نحو قوله  
 صلى الله عليه وسلم فمسكاحها باطل باطل باطل (قوله تأكيده للضمير المستكن)  
 فلا يلزم شي من المحذورات (قوله ليس بالحقيقة اه) خبر الجواب وانما لم يكن  
 احتمالا آخر لان تقديم التأكيده مع بقاءه تأكيده لا يجوز وبعد النسخ يكون  
 مبتدأ (قوله عند المحققين) خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم التابع مع  
 كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكي ممن يجوز ذلك وان نحو انما عرفت  
 من ذلك القبيل كافي المطول (قوله متعلق) اي عند ظرف للكنية الدال  
 عليهم اله اوله في المستفاد من لا (قوله وبعضهم) اي الكوفيون يجعله تأكيده  
 لما قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكده المنصوب والجور وكافي ضربته انت  
 ومررت بك انت ويرد عليهم ان الظاهر لا يؤكده بالمضمر (قوله لا يدخل  
 التأكيده) فلا يقال زيد لنفسه كرم (قوله هذا وجه وجيه) اذ حاصله انه معنى  
 قوله يتقدم بتقديم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة  
 او لا نحو ربه رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتنقييد والاخراج وانما قيد العموم  
 بقوله بحسب المفهوم تنقيصا لدفع استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم  
 فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه  
 يقتضي ان يكون هناك متاخرا او اخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه  
 يقتضي اضافة المتقدم الى الجملة فان المتأخر ههنا مرعى وهو المرجع اثار

اليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا ناسلم اقتضاء التركيب  
 المذكور نسبة التقدم الى الجملة نعم لو قيل وتقدم الجملة لاقتضاء (قوله عبارة  
 عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيده لكن البيانيون يقولون  
 انه رابطة يفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن القاري ان معنى زيد هو القائم  
 زيد ثبت (قوله لا وصف) الا خصر ان يقول بين الموصوف والصفة لا وصف  
 (قوله او بان كان) اي بان يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ  
 بتقدير او لا يكون عاملا معنويا بالتلا يلزم كونه بيانا للعامل المعنوي (قوله الى  
 غير ذلك) لا يوجد له نظير (قوله هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام  
 الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلا دون  
 المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشتري بينهما ما تعرضوا للاول دون  
 الثاني فاندفع قوله (قوله لا تعين المراد) وان كانت تعين المحذوف فان تعين  
 المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤثرة لا ينافي احتمالها التأويل  
 بالافرد فلا يرد انه اذا لم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف  
 (قوله ان يقال فيه ما قلنا في الحديث) وهو ان تكون الجملة بتأويل المفرد اسم  
 ان والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة (قوله والجا ذر) بفتح الهزة  
 ومدها والجاوذر بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحهما كوزن كذا في الصراح  
 (قوله انما فسر بذلك) اي فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث  
 اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع  
 اجزائه وليس له وضع على حدة (قوله لا يكون الا الى محسوس) فنسبة  
 الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة (قوله  
 مشاهد) اي مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على  
 المعلوم يتينا (قوله لان المعرف ليس اه) يعني ليس المعرف المعنى التركيبي  
 المستفاد من التركيب الاضافي بل المعنى الافرادي الذي نقل اليه المركب  
 الاضافي في الاصطلاح (قوله كما اشار اليه) اي بقوله بحسب الاصطلاح جملة  
 معترضة بين الموصوف اعني معنى وصفته اعني اريد بيانه والكاف الداخلة  
 على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما في قوله تعالى اجعل لنا  
 اكلها كالهم آلهة فلا يقتضي ما يتعلق به نص عليه في الرضى (قوله بترآه)



بالنظر الى المعنى الاصطلاحى (قوله بل قيده) اى قيد المعرف بالنظر الى  
المعنى الاضافى (قوله اذ ما من شئ) اى موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع  
على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (قوله  
بعوده الى الجمع) وعدم عطف سائر اسماء الاشارة على ذا (قوله احتاج) اى  
الحمل (قوله والجملة التى بعده) اى مع ما عطف عليها (قوله والاولى اه) فيكون  
اشد ارتباطا بما بعده فى الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف (قوله خبر  
مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها  
غير وافية بتام المراد وكون الثانية وافية به (قوله صفة لذا) فيقدر متعلقه  
معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض  
صلته وهذا هو التكلف الذى اشار اليه المحشى رحمه الله (قوله مع ان مراده)  
لانه يمكن ان يكون قوله لمنشاء صفة لذان والسرور زره دوختن والمراد  
اجراء الكلام (قوله ثم قال) اى بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله  
صفة وقوله وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف (قوله احسن) لعدم  
الاحتياج الى الحذف والطف لسرد الكلام فيه على نسق (قوله وجزء الخبر  
ليس مستندا اه) كونه مستندا فى اللفظ كافى فى صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه  
مستندا من حيث المعنى فالنقد يربط اليه ذلك كما يفهم من تقرير الشارح  
رحمه الله نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء  
الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولا جمل ركازة  
النقد يراى المذكر تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى  
تقديره فملق الشارح معرفا وعندى الوجه تقدير الخبر كهي كفاى قوله وهى اسم  
وفعل وحرف (قوله فان الباء قد تكون علامة التأنيث) فلذلك خص ابدال  
الالف بها بالتأنيث دون المذكر ولا يتوهم ان الباء فيها علامة التأنيث وكذا  
معنى قوله لان الباء تكون مبدلة اه (قوله فى الوقف) ثم اجرى الوصل مجرى  
الوقف (قوله لان هذا) اى كتبه بالياء حال الالف المجهول اصله انه واواياه  
لان الباء اخف من الواو (قوله يعنى ان اللعوق اه) اى ان فى تفسير الشارح رحمه  
الله اللعوق بما ذكره امرين (قوله قد يفصل اه) فهو بلا على العلم باتصالها  
به اكثر استعمالها معه (قوله وبغيرها من القسم) كقوامهم لاهل الله

ذا ما فعلت وان كقوله

هان تا عذرة ان لم تكن نفعت \* فان صاحبها قد ناه فى البلاد

وحرف العطف كقوله

ونحن اقتسمنا المال قسمين بيننا \* فقلت لهم هذا لاهلها وذا ليا

اى هذا لاهلها وذا ليا (قوله فيه ان الضمير اه) والجواب ان الكلام فى الضمير  
البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصارا للظاهر بصرح وقوع الظاهر  
موقعه بخلاف المنوى ولعل فى قوله الاولى اشارة اليه (قوله لان معناه ما غير  
مستقل اه) لا فادته كون المخاطب باسم الاشارة الذى قبله واحدا منى مجموعا  
مذكراموثا كذا فى الرضى (قوله الا ترى اه) لم يظهر لى فرق بين ناه ايت وانت  
وبين كاف ذال يفيد كون الاول تصويرا للتأني فى عدم الاستقلال مع ان  
توافق الترجمة بالترجم عنه لا يقتضى الاتحاد فى المعنى من كل الوجوه (قوله  
وضع اسم الاشارة اه) اى القرب والحضور لازمان له من حيث الوضع كما يدل  
عليه الدليل (قوله اخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال يا هذا (قوله  
الافى مواد مخصوصة) وهى ان تجمعهما فى كلمة الخطاب نحووا فاعلما  
او يعطف احدهما على الآخر نحو وانت وزيد فاعلما (قوله اورثت معنى الغيبة)  
فى التعبير عنه والام يمتنع حضوره (قوله فيه شئ اه) لا يخفى ان الشارح رحمه  
الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دال على عدم الفرق  
فى الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبني  
على القول بالفرق (قوله لما كانت المخالفة اه) حيث استعمل ذابا باللام  
للبعيد واخوانه استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف فى المفرد المؤنث  
وبدون اللام مع التشديد فى المثنى وبلزوم القصر فى الجمع (قوله فى البعيد) دون  
المتوسط والقريب (قوله اكنى به) ولم يتعرض لبيان حالها للقريب  
والمتوسط (قوله لان ما عدا اه) دفع انوهم انه كيف تكون اشارة الى كلمة ذلك  
والمذكور سابقا كلمات ثلاث وحاصل الدفع ان اشتراكها فى الزيادة بين قرينة  
على التعمين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله ولا يبعد  
(قوله وهو بعيد عن المراد) اذا المراد انه لا يتم جزأ لانه لا يتم فى نفسه حال  
الجزئية (قوله وقال لان الافعال اه) وقال فى مجملها ويجوز تضمين كثير من



الزامة بمعنى الناقصة كما تقول تتم السبعة بهذا عشر قال نصير عشرة تامة وكل  
زيد عالم اي صار عالم كاملا قال الله تعالى قتلها بشرا اي صار مثل بشر  
وتحذف ذلك انتهى واهله على القول بالحصر (قوله ان الموصول اه) بيان لحاصل  
المعنى وتفصيل له والافعى لا يتم جزأ الا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله  
بمعنى بصردون يكون فان من الموصوفة بالجملة الجزئية لا تكون جزءا  
الا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة  
(قوله هذا) اي تفسير الجزء التام بالركن وتعرف الحق من قبيل والدلالة العبد  
اي ظاهر حقيقة لا للعصر فلا يردانه يقتضي ان يكون تفسير الشارح رحمه الله  
باطلا مع انه يرجع على تفسير الرضى (قوله صرف الجزء التام عن ظاهره) وجهه  
على الجزء الاول وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم  
لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل  
هو الموصول والصلة تفسيره ولا نصيب له من الاعراب فليس بشئ اما اولا  
فلان كونه كالجزء منه كاف في ذلك قال في التحفة شرح المعنى في وجهه ان  
الصلة لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لا محل  
له واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسيراً للموصول بل آلة التعريف كاللام  
في المعرف بها والاشارة في اسماء الاشارة واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب له  
مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزءا لا نصيب له من الاعراب ايضا  
واما رابعا فلان قوله فعنى قوله الاصلة مقارنا بها الا مأخوذا معها اي شرهانه  
على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج الى ان يفسر قوله بصلته بما اخوذا معها  
وليس كذلك لانها ليست جزأ حقيقة بل كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح  
الشارح رحمه الله في اطلاق لفظ المجموع في قوله لانه اذا كان مجموع  
الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزءا واعلم ان حق الاعراب  
ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جبي بالصلة لتوضيحه  
بدليل ظهور الاعراب في اي الموصول وكذا في اللذان واللتان والذون فبين  
قال باعراهما واما الصلة فالجهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها  
معربة باعراب الموصول زعمنا انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة  
لا توصف بالجملة كذا في الرضى (قوله ولا خفاء في ان المتبادر اه) والقرينة

ليست بقوة لما سيجي من انه يجوز ان يكون ذكر العائد للتصريح بماء علم  
نمنا (قوله في خارج التعريف) اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل  
داخلا كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرء ان المنزل على الرسول صلى الله عليه  
وسلم وفي تعريف النظر بانه الفكر الذي يطلب به علم او ظن (قوله خارج عن  
التعريف) لان المراد بما الاسم (قوله والالزم النقض اه) توضيحه ان من  
الشرطية لتضمنها معنى الشرط تحتاج الى انضمام الشرط ولا يصح استعمالها  
بدونه كالموصول يكون وضعه لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة  
يحتاج الى انضمام الصلة لكل منهما يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى  
جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية انما لا يصير جزءا الا بما يصل بها سواء  
قلنا انما مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزء او مبتدأ  
لا خبره او انما فاعل او مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضى في باب  
المبتدأ فن قال ان من الشرطية يصير جزءا تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ  
او فاعلا او مفعولا بخلاف الموصول فقد سها سها بينا اذ لا فرق بينهما  
في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييدهما والصحة به واما كون ما بعد  
من الشرطية في محل الاعراب او عاملا فيه فلا يدح في ذلك الا يرى ان صلة  
الموصول لها محل من الاعراب على انها صفة له عند البعض (قوله فاذن) اي  
يجب ان يقال ذلك (قوله لان الخفاء اه) دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل  
(قوله ليس باعتبار الهيئته الاشتقاقية) فيه اشارة الى بيان منشأ غلط  
القائل وان قوله يصح على هذا التقدير كما لا يخفى (قوله باعتبار مبداه)  
بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم  
تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو اخذ في تعريف الصلة الموصول (قوله  
على ان قوله اه) دليل آخر للنفي يعني ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره  
القائل لعدم تعريف الصلة بعده (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة  
اللغوية اي ليس تعريفها فيه ان ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف  
والتفسير بالاعم جائز (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة اللغوية ثم نقل  
الى المعنى العرفي (قوله فيه تأمل) اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من  
الشرطية (قوله جعل الضمير اه) وان كان سوق الكلام يقتضي رجوعه



الى الموصول (قوله الا في الجملة الخيرية) اذا الانشائية اعلام بما في الذهن  
لا يعلمه المخاطب الا عند لقائها اليه (قوله جواب القسم) والانشائية انما هي  
القسم (قوله فلا حاجة اه) **ك**كل من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح  
لا حدهما على الآخر فقوله فلا حاجة ليس في موقعه بمنزلة الاستثناء كانه قيل  
الاصل الالف واللام (قوله اعود الضمير اليه) نحو الممرور به زيد (قوله  
والقول بان الضمير اه) كما ذهب اليه المازني وقال ان تقرير المثال المذكور  
الرجل الممرور به زيد (قوله بعيد) لان حذف الموصوف قليل الا بشرط ان  
يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن اوتى قال الله تعالى ومنهم دون  
ذلك وما مننا الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله  
فكانه مذكور (قوله مصدرا) ولا صفة مشبهة ولا افعال التفضيل لبعدهما  
عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث والزمان (قوله الاجلة) حقيقة او حكما  
(قوله باعتبار الخبر) اي باعتبار كونه جماعة (قوله من السياق) اي من سوق  
الكلام فان اصل المرجع من السابق وجعيبته من اللاحق اعني الخبر وقوله  
والضمير واقع جملة خالية قيد لكون المرجع مفهوما من السياق (قوله عند  
البصرية اه) وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام  
عليها زادوا قبلها لام متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولد الياء  
(قوله زيدت اللام اه) قالوا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل  
كون من ومما معرفتين وللام وانتموها لان التزعت تارة وادخلت اخرى  
لاوهم كونها التعريف (قوله بحسب اللفظ والمعنى) اذا لا يحصل التعريف به  
في الرضى تحسينا للفظ وهو اولى (قوله حتى لا يتوهم اه) هذا الاطراده اولى  
بما في الرضى حتى لا يكون موصوفة كعرفة توصف بالثكرة (قوله ولما كان  
وزنه اه) فانها على وزن عم وشج اذا صلها معي وشجي (قوله مضافة الى  
معرفة) لتكون معرفة (قوله اومقدرة) نحو لقيت ايا ضربت (قوله  
وفرعيه) اي المنى والمجموع (قوله بعد ما الاستفهامية كانت) نحو قوله  
تعالى وما نلنا بينك (قوله اولاه) نحو قوله تعالى انتم هؤلاء تقتلون اي انتم  
الذين (قوله فلا يقوم دليل عليه) والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه انه يجوز  
ان يقوم دليل على الخبر على حذف (قوله لا يكون بعد الا) نحو ما في الذي

ما ضربت الا اياه واما في المنفصل الذي ليس بعد الا فلا منع نحو ضيع الزيدان  
الذي اعطيتهم ما اياه (قوله وان يتصل بالفعل) نحو الذي ضربته زيد لان  
الضمير اذن فضله (قوله لا بالحرف) اي الناصب نحو الذي انه قائم زيد (قوله  
ناصبه تقديره) نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه (قوله او ينجر بحرف اه)  
لانه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار اولاته بقي حرف جر بلا مجرور  
فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره (قوله اي به) يعني باكرامه  
(قوله نحو مررت بالذي مررت به) فالجاران متمثلان وكذا متعلقاهما  
(قوله للاستطالة) يعني ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز  
ههنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها مع المجرور بها (قوله فلا يحذف  
اه) اذ غيرهما مافاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ  
اقل قليل فلا يوجد حيثه دلائل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ  
واما خبران في كنه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما الجازية فلا يحذف اضعف  
عملها (قوله بشرط ان لا يكون اه) اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف  
انه حذف شي لانهما يصلحان مع العائد فيهما ان يكونا صلة فلا دليل على  
الحذف (قوله جازا الحذف) نحو قوله تعالى ايم اشداى هو اشد (قوله في معنى  
معبود) لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق له (قوله بالمفعول)  
اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت (قوله لتحقيق الاستثناء)  
اي استثناء الصورتين المذكورتين (قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول)  
لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة (قوله وكذا  
في صورة اتصال اه) ذكره استطرادا اذ لا دخل له في السؤال اي امتناع  
الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه  
فلا يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله (قوله بالحرف) اقله وجود القرينة  
عليه فامتناع حذفه حال كونه عائد الانتفاء القرينة (قوله فلا اشكال)  
لديخوله في المفعول (قوله وهذا) اي حذف العائد على الاطلاق هو المراد  
من قوله ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف  
على الاطلاق وحذفه للاستطالة (قوله او تجزئة) هل يتحضر المسائل المعلة  
اولا في الصراح من نرم كرده وعادت كردن والتمكين باي برجاى كردن



ودربته على الشدا تدحى قوى ومرن عليها ودربت البازي على الصيد  
جربته والمعاني الثلاثة متلازمة فلذا فسر المحشى لفظ احدها بلفظ الآخر  
(قوله بلا تغيير شئ من الجملة الاولى) الا قدر ما يفيد الاخبار المذكور (قوله  
يمنعان من وقوعها صلة اللام) لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول  
معناهما (قوله فقد اختلف فيهما) فلا يجيز بعضهم الاخبار عن احدهما  
وحده بل عنهما مع الان المبدل مبين ك الصفة فلا يفرد من المبدل منه  
وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت برجل زيد مخبرا  
عنهما الذي مررت به رجل زيد وعن المبدل الذي مررت برجل به زيد باعادة  
الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع  
مقام المجرور (قوله اى الذى استحقه غيرها) يعنى ان اللام لتقوية العمل (قوله  
اى مثلا) انما قال مثلا لانها تكون زائدة كما في قوله فجارحة من الله لكنها  
في حكم الكافة في عدم تغيير المعنى (قوله ويحذف الالف اه) لان لها صدر  
الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليها وربكا حتى يصير المجموع كلمة  
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التقدير وجعل حذف الالف  
دليل التركيب لكونه قابلا للحذف بخلاف من وكما الاستفهامية (قوله كافة)  
كما في قوله تعالى ربما يؤد الذين كفروا (قوله لتلا يلزم اه) لانه حينئذ يكون  
حرقا فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيئا من الامر (قوله  
وذلك قليل) واما حذف العائد الى الموصوف اللازم على تقدير كونها  
موصوفة فشائع (قوله الابشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من  
المجرور بمن او بنى كما مر (قوله للتبعيض) وقد يكون المفعول بتاويل البعض  
(قوله تضمنت كره اه) ويكون صلة تنقبض (قوله وجملة قوله) اى على  
التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند  
الجمهور وعند الرضى صفة مجروره (قوله حرفا زائدة) في المغنى انها ترد زائدة  
وذلك سهل على قاعدة ك وفيين من ان الاسماء تزداد (قوله والاثرون  
من عددا) اوله

الى الزبير سنام المجد قد علمت \* ذال العشرة والاثرون من عددا  
كذا في الرضى ورواية المغنى ان الزبير سنام المجد قد علمت ذال القبايل والمراد

بالزبير بن العوام الصحابي ابن عمه الرسول صلى الله عليه وسلم وابن اخي  
خديجة رضى الله عنهما اول من سل سيفا في سبيل الله واستشهد يوم الجمل سنة  
ست وثلاثين في جادى الاولى وسنام المجد بفتح السين اعلاه واستعير من سنام  
البعير وعلمت بمعنى عرفت لتلا يلزم حذف المفعول الثانى وذال السفعوله  
والعشرة فاعله واللام للاستغراق والمراد بالعشرة العرب والاثرون جمع  
الاثري افعال التفضيل من الثروة كثرة العدد يقال اثري القوم يثرون اذا كثروا  
وهو معطوف على سنام المجد (قوله اى الاثرون عددا) يغنى من زائدة  
وعددا تميز (قوله موصوفة) بدل من الاثرون كذا في المغنى والوجه ان  
يكون تميزا وعددا صفة له اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول (قوله  
في العالم قليلا) حكى ابو زيد سبحان ما سخر ك ناس سبحان ما سبح الرعد  
بجمده (قوله كونها نكرة موصوفة) نحو مررت بما يحب لك (قوله بمنزلة  
التنوين) لكونه عوضا عنه (قوله وان كان مقدرا اه) نحو قوله تعالى  
اياما تدعو اذله الاسماء الحسنى (قوله فلا يبنى) اى معها لانه لا يحذف منها شئ  
لان التصاق الجزئين فيها اشد (قوله بشرط ان يكون اه) فلا يحذف المبتدأ  
في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى  
الموصول كالاسم المكرر على الولا معنى (قوله فالاعراب) اى في كلام العرب  
نحو اكرم ايا افضل (قوله اى الذين هم اشد) فهي موصولة حذف صدر  
صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف (قوله واجاز بعضهم اه)  
فيه قول اكرم اى افضل مضموم بلاثوين قياما على ايهم افضل ولم يسمع ذلك  
من العرب (قوله وقيل ان التزع معلق) هذا قول يونس وهو يجوز التعليق  
في غير افعال القلوب ايضا (قوله وعلى تقدير) اى فرض (قوله لزيادة  
الاحتياج) لتحقيق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين (قوله يبقى  
في صورة اه) نحو ايهم اشد فان المضاف اليه مع الخبر في صورة المبتدأ والخبر  
(قوله على بعد) للزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة (قوله لا غير)  
اذ الزيادة تستلزم حذف الخبر والمبتدأ من غير قرينة والموصولة تستلزم  
حذف تمام الصلة (قوله ورفع البدل) في قول الشاعر

الاتسألان المرء ماذا يحاول \* انحب فيقضى ام ضلال وباطل



اي اعليه نذر في طلب المال وتحصيل الآمال فهو يسعى في ذلك وقفا بالندى  
 ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه هو اه لا بعقله (قوله قلنا جازاه) فادعاء عدم  
 لزوم التطابق وان كان يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل  
 فلذا لم يذكره (قوله ان حذف اه) فهو الباعث على القول بكونها موصولة  
 لازمة (قوله يحتمل ان يكون ناقصة اه) اي ما كان كائنا بمعنى الامر  
 وما وجد بمعنى الامر او ما بمعنى الامر (قوله انها مصادر) يعني انها منصوبة  
 المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجري فيما هو على وزن المصادر (قوله  
 اي معنى الفعل اه) لان معنى الفعل يقتضى كونه مسندا الى ثنى والمبتدأ  
 يكون مسندا اليه (قوله ان ذلك امر اصطلاحى) يعني مجرد انتفاء المناقاة  
 لا يصحح كونه مبتدأ لان كونه مبتدأ اصطلاحى والاصطلاح وقع على كونه  
 اسما (قوله هذا القسم) اي ما يكون مسندا (قوله ان يخرج) من التخرج  
 بمعنى التحصيل (قوله لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة) ولا ضير في ذلك  
 في الرضى ان اف واوه بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين (قوله تصغير  
 ترخيم) اي بحذف الزوائد (قوله ونحو رويد اه) اي كل ما جاء مصدرا مضافا  
 واسم فعل معاشور رويد زيد وزيد اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون  
 السكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف  
 خطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف نحو هالك فانه حرف خطاب فيه اذا  
 لم يأت هالك زيد بالاضافة (قوله نحو رويد زيد) بالاضافة مستعمل في المعنى  
 المصدرى اصله ارواد بحذف الفعل واضيف المصدر الى المفعول كافي فضرب  
 الرقاب (قوله اشارة الى اقسامها الاربعة) المتعدية واللازمة والمستعملة  
 في المعنى الاصلى وغير المستعملة فيه (قوله وكسرت الساكنين) لان اصل  
 البناء السكون عطف على قصت (قوله اصله هيبية) قلبت الياء الف التحوركها  
 وانفتاح ما قبلها (قوله الا بالهاء) لان التاء للتأنيث (قوله فجمع مفتوحة  
 التاء) وكان هيبات كقوتيات في جمع قوتاة الا انه حذف الالف منها لكونها  
 غير ممكنة كما حذفوا الف هذا وباء الذي في المثنى (قوله ان اللام يدخل على  
 بعضها) لانه غير صالح لذلك اذا لم يكن معروفا ولا منكرا (قوله وهو) اي  
 التنوين دليل على ان الاسم الذي لحقه كان قبل اللحق معروفا اي كالمعرف

في الدلالة على التعمين (قوله اسكت سكوتا ما) اي سكوتا عن كل كلام فالتنكير  
 للابهام والتفخيم (قوله وان كان طاريا) فان جميعها منقولة من المصادر  
 او من الظروف فوضعها المعنى الافعال طاريا (قوله لكان اظهر) لانه حينئذ  
 يكون بمعنى ضرب فصدق عليه انه اسم بمعنى الماضى بخلاف امس فانه لا دلالة  
 للماضى عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضى (قوله اليق من تقدير السكان)  
 لكن السكان اسبق الى الذهن واشهر (قوله اوزد وقياس) على حذف المضاف  
 (قوله وهو كلمتان) وزاد في شرح التسهيل جرجار (قوله قال المسبرد اه)  
 وفي شرح التسهيل انه جعله من الثلاثى والاصل قارقار من قرو عار عار من  
 عر ثم خففوا الراء وحذفوا الالف فصار قارقار وعر عار (قوله قرقار) اي صوت  
 قال الشاعر قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشى السحاب صارت كأنها  
 قالت له قرقار عداى صوت (قوله ان الحكاية لا تغير اه) في شمس العلوم عر عار  
 مبنى على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي معهم فاذا لم يجد صبيانا  
 يلعبون معه رفع صوته فقال عر عار فخرجوا اليه قال النابغة

ممكنى جنبي عكاظ كايها \* يدعو وليدهم وهم اعر عار

وهكذا في شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم  
 عر عار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فانه علم للتسبيح بدليل قول  
 الشاعر سبحان من عظمة الفاخر (قوله ثم اختلفت اه) لانها تجذب  
 الى العدم او الى القبر (قوله اي قاطعة) من قطعه اذا قطعه (قوله انما اعتبر  
 ذلك) اي مشابهته لفعال الامرى عدلان مشابهته في الوزن غير كافية  
 في بنائه فظم الى الوزن العدل (قوله لا دليل على العدل) اي في فعال غير  
 الامرى (قوله ان يكونا مرادفين لهما) من غير ان يكون احدهما معدولا  
 عن الآخر (قوله لا دليل على اه) لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل  
 متحقق فلا دليل فيه لاعلى العدل التحقيق ولا على التقديرى (قوله وما  
 استدلو اعياه في غاية الضعف) فان خلاصته على ما في الرضى ناقلا عن عبد  
 القاهر انه اسند الفعل المؤنث اليه (في قول الشاعر)

ولانت اشجع من اسامة اذ \* دعيت نزال ولج في الذعر

اي انزلى بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثا فافوقه كالالف في القيا في جهنم



لتكرار المتن اصله القيا القيا ولا يخفى ضعفه لان تأنيث الفعل فيه بتأويل  
الكلمة او اللفظة او الدعوة وهو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لان الصلة  
تلك (قوله لمسا بهته لافعال الامرى) ويبنى فعال الامرى لتضمنه معنى  
الفعل (قوله ومبالغة) لا عدلا حتى يردانه لادليل على العدل في شئ منها (قوله  
اذنى الكل) اى فى كل اسماء الافعال مبالغة فاما ما كان فى الاصل مصدرا  
حقيقة او حكما فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا  
واما الظرف فلان فيه الاختصار لغرض التأكيد فان نحو امامك ودونك  
وعليك زيدا فى الاصل امامك ودونك وعليك زيد فخذ قد امكنت اختصار  
لغرض حصول الفراغ بسرعة لبيادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد  
عنه زيد وقس على ذلك واما ما هو بمعنى الخبر فقيه معنى التعجب فعنى  
هيمات ما بعده وشتان ما اشد الافتراق وفس على ذلك (قوله حالا من مفهوم  
اه) وما قيل انه حال من ضمير معنى وقوله معرب مستغن عن التقييد يجعل  
ضميره الى الفعل المقيد فقيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا  
بصفة ولذلك قالوا فى قوله تعالى اولئك على هدى اورد اسم الاشارة للدلالة  
على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام  
على اسلوب واحد (قوله فيه ما ذكر فى اختيه) من انه لا ايل على العدل (قوله  
ولا يجرى فيه ما يجرى فيما) من مشابهته لافعال الامرى فى الزنة والمبالغة  
لعدمها فيه (قوله قصد الامالة) اى امالة قحمة الضاد الى الكسرة (قوله اذهى  
امر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التى تزيل الثقل الحاصل من الرأى  
الى هنا قد انتهى ما علقه العلامة السلوكى على حاشية المحقق اللارى لشرح  
الفاضل الجامى على الكافية وكان تمام طبعه فى دار الطباعة الباهرة  
البكائنة بولاق مصر القاهرة لثلاث خلون من صفر سنة ست  
وخسين بعد المائتين والالف من هجرة سيد البشر  
صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه  
المكملين بكمله

امين





بر مقدار قالدیره و صاغرنه کبره  
اول دوغوب انجق ذک  
ایکجی و دردی نقره  
معاودت طریقه  
برازنک کلدک